السياسة الفلسطينية

السنة الخامسة - العدد الثامن عشر - ربيع ١٩٩٨

- مقالات
  - الإرهاب .. العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية" — مهند عبد الحميد
  - الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية-الاسرائيلية — حسن أبو طالب
- الملف: خمسون عاما على "النكبة"؛ استخلاصات ودروس:
  - حسن خضر، كمال قبعة، عصام نصار، فتحية نصرو، ناصر الدين الشاعر، يزيد صايغ
- حوار حول "الدولة الثنائية القومية" في فلسطين/اسرائيل
  - غادة الكرمي، أسعد غانم، تيسير خالد، عبد الرحيم ملوح، وليد سالم
- مقابلات
  - د. موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"
  - محمد نفاع، الأمين العام لحزب "راكاح"
  - أرييه درعي، حركة شاس
- تقارير، مراجعات، قضايا إسرائيلية، وثائق

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

Birzeit University Library
23 -Dec- 1998
BIRZEIT UNIVERSITY

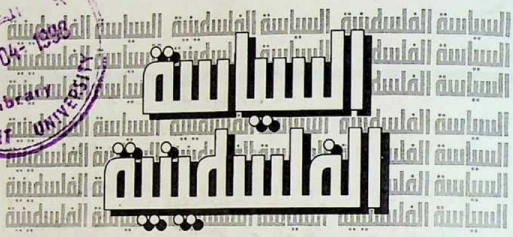

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة الخامسة • العدد الثامن عشر • ربيع ١٩٩٨

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
عدنان عودة
دينا جبر
طاهر تيسير المصري
جميل هلال
محمد فياض صلاحات
عائشة مصطفى احمد
عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن آراء كُاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقالات

الإرهاب..العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية"	مهند عبد الحميد	٦
الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية – الإسرائيلية	حسن أبو طالب	٢٣

الملف: خمسون عاما على النكبة: استخلاصات ودروس

دروس النكبة	حسن خضر	٣٢
المرجعية القانونية للنكبة	كمال قبعة	٣٣
خمسون عاما على النكبة: إعادة التفكير في كتابة تاريخ الحدث	عصام نصار	٣٦
العبر المستفادة خلال خمسين عاماً على نكبة فلسطين	فتحية نصرو	٤١
خمسون عاما على النكبة: الوضع من سيء إلى أسوأ	ناصر الدين الشاعر	٤٥
القضية الفلسطينية ماضيا ومستقبلا في أطرها الدولية والاقليمية والقطرية	يزيد صايغ	٥٤
		٥٧

حوار حول "الدولة ثنائية القومية" في فلسطين/ اسرائيل

بعد أوسلو: دولة واحدة في إسرائيل / فلسطين	غادة الكرمي	٦١
الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني	أسعد غانم	٦٢
دولة ثنائية القومية.. نعم.. ولكن	تيسير خالد	٧٧
مساهمة في الحوار حول دولة فلسطينية مستقلة أم دولة ثنائية القومية	عبد الرحيم ملوح	٨٧
دولة فلسطين/اسرائيل الواحدة	ولد سالم	٩١
		٩٥

مقابلات

موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس	هيئة التحرير	٩٩
محمد نفاع، الأمين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي	هيئة التحرير	١٠٠
		١٠٥

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

لقاءات

حركة شاس: توجه، مواقف، ورؤية مستقبلية — أرييه درعي — ١١١

تقارير:

تقرير الموقف في فلسطين — عدنان عودة — ١٢٤

تطور العلاقة بين الولايات المتحدة وحركة حماس — مها عبد الهادي — ١٣٢

قراءة في "مشروع قانون الاجتماعات العامة" — وليد سالم — ١٥١

قضايا إسرائيلية — محمد صلاحات — ١٦٣

مراجعات

دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" — عزيز كايد — ١٧٥

الهوية الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني المعاصر — عصام نصار — ١٨٤

مؤتمرات وندوات

تقارير موجزة — عزيز كايد — ١٨٩

وثائق

مقتطفات من المقابلة التي أجريت مع رئيس المحكمة العليا القاضي قصي العبادلة واعتبرت سبباً في إقالته — ٢٠١

مشروع قانون رقم (٠٠٠) لسنة ١٩٩٧ بشأن الاجتماعات العامة — ٢٠٧

الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية للاتفاقيات الفلسطينية-الاسرائيلية — ٢١٠

Digitized by Birzeit University Library

في هذا العدد

يحتوى هذا العدد على مقالتين: تتناول الأولى موضوع الإرهاب والعنف وظاهرة العمليات الانتحارية. أما الثانية فتتحدث عن الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية-الاسرائيلية في شرق المتوسط. خصص ملف هذا العدد لالقاء الضوء على بعض العبر والدروس التي استخلصت بعد مرور خمسين عاماً على نكبة عام ١٩٤٨ . وشمل هذا العدد أيضاً حواراً بين مجموعة من السياسيين والأكاديميين الفلسطينيين حول موضوع "الدولة الثنائية القومية في فلسطين/اسرائيل".

في هذا العدد ايضاً مقابلتان مع د. موسى أبو مرزوق والسيد محمد نفاع، ولقاء مع زعيم حركة شاس الاسرائيلية. كذلك، يشتمل هذا العدد على ثلاثة تقارير حول الموقف في فلسطين وقراءة في مشروع قانون الاجتماعات العامة وتطور العلاقة بين الولايات المتحدة وحركة حماس.

ويضم هذا العدد ثلاث وثائق: الأولى مقتطفات من المقابلة التي أجريت مع رئيس المحكمة العليا القاضي قصي العبادله، والثانية، مشروع قانون الاجتماعات العامة، والثالثة، حول الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية للاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

الإرهاب..العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية"

مهند عبد الحميد*

إسرائيل والإرهاب

أطلقت إسرائيل على سائر أعمال العنف التي استخدمها الشعب الفلسطيني ضد احتلالها للأراضي الفلسطينية صفة "الأعمال الإرهابية"، ويتساوى في ذلك العنف الموجه ضد المدنيين والأهداف المدنية الإسرائيلية والعنف الموجه ضد العسكريين والاهداف العسكرية. و لم يستثن المفهوم الإسرائيلي للارهاب أشكال المجابهة الشعبية التي استخدمت أثناء الانتفاضة، كقذف الحجارة والزجاجات الحارقة وإشعال الاطارات، حيث أدرجت هذه الأعمال في قائمة الإرهاب.

واستناداً إلى هذا المفهوم الغريب، فإن النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني منذ بدايات القرن وحتى الآن يعد إرهاباً وعملاً غير مشروع لا يستحق غير النبذ والادانة.

غير أن إسرائيل تنفرد في وصم النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب من بين دول العالم، لأنها تنكرت لوجود الشعب الفلسطيني ولحقوقه الوطنية المشروعة. واعتمدت إسرائيل في دعايتها منذ البداية على مقولة "أرض بلا شعب"، حيث تثقف الإسرائيليون جيلاً بعد جيل بهذه النظرية الكاذبة، و لم تحاول الحكومات أو الزعماء في إسرائيل كشف الحقيقة وصورة الظلم الحقيقي الذي تم الحاقه بالشعب الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى الآن في حين أنها طالبت شعوب ودول العالم الاعتراف بالظلم الذي لحق باليهود .

---

* مهند عبد الحميد: حاصل على شهادة البكالوريوس في علم النفس من جامعة عين شمس، رئيس تحرير مجلة راية الاستقلال سابقا، مدير عام الصحافة والاعلام المحلي في وزارة الاعلام.

Digitized by Birzeit University Library

إن قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٧٠ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣٠ يجيز للشعب الفلسطيني اللجوء إلى النضال المسلح كوسيلة لممارسة حق تقرير المصير استناداً إلى حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق الدولي.

وورد في نصوص معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ أن الاحتلال هو حالة مؤقتة، لا تخول الدولة المحتلة أية حقوق سيادية على المناطق التي تحتلها. ولا تجيز الاتفاقيات اكتساب الاقاليم بالقوة وتحظر على الدولة المحتلة نقل أو إسكان رعاياها في المناطق الخاضعة للاحتلال، وتحرم عليها تطبيق قوانينها في هذه المناطق، وتمنعها من مصادرة الاملاك الخاصة أو الاستيلاء عليها بأية صورة من الصور. وقد صدرت مجموعة من القرارات الدولية التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان آخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٠٧ الصادر في يناير/كانون الثاني عام ١٩٨٨.

وإذا كان "مفهوم الإرهاب" الاسرائيلي لا ينطبق على النضال التحرري الفلسطيني، فما هو تعريف الإرهاب الذي ينسجم مع القانون الدولي ونصوص المعاهدات والمواثيق الدولية؟

"الإرهاب" في القانون الدولي

هو لجوء أفراد أو منظمات أو دول لأعمال عنف مع سبق التخطيط، أو استناداً لمواقف مسبقة، تؤدي إلى قتل أو ترويع أو تهجير أو معاقبة المدنيين والأبرياء والحاق الأذى بهم وبممتلكاتهم خلافاً للمواثيق والمعاهدات التي حددت نمط العلاقات ووضعت قوانين وأحكاماً للحرب، وخلافاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وذلك لخدمة أهداف سياسية سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، فإن كافة عمليات القتل التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي وذهب ضحيتها مدنيون فلسطينيون أومناضلون في وضع مدني أو في حالة أسر تعد عملاً إرهابياً منظماً يندرج في إطار ارهاب الدولة أو إرهاب تنظيمات وأفراد تابعة للدولة. وقد سقط آلاف المواطنين الفلسطينيين ضحايا لارهاب الدولة الاسرائيلية منذ أن تعرض الشعب الفلسطيني للطرد الذي تخللته مجازر مروعة مرورا بالقصف الهمجي الذي تعرضت له مخيمات اللاجئين في لبنان، وحرب الأرض المحروقة والاحتلال الذي بلغ ذروته بمجزرة صبرا وشاتيلا وانتهاء باطلاق النار على الاحتجاجات الجماهيرية السلمية أثناء الانتفاضة.

Digitized by Birzeit University Library

وإذا كان قتل المدنيين هو المستوى الأعلى للإرهاب، فإن أعمال التنكيل بالمواطنين وإيذائهم وإهانتهم ومصادرة أرضهم وتحطيم ممتلكاتهم وحرمانهم من أبسط الحقوق تندرج أيضاً في إطار إرهاب الدولة المنظم. ويضاف إلى سلسلة إرهاب الدولة عمليات الاعدام الميدانية التي قامت بها وحدة المستعربين الاسرائيلية، أو فرقة الاعدام، بدون محاكمات وبدون أدنى تدقيق في هوية المتهمين.

مقابل ذلك يمكن القول بأن كافة العمليات التي قامت بها فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية الفلسطينية أو أفراد ومجموعات ملحقة بها واستهدفت حياة مدنيين إسرائيليين، أو استخدمت المدنيين الاسرائيليين وغيرهم كرهائن ضمن تخطيط مسبق، هذه العمليات ينطبق عليها تعريف الإرهاب، كتفجير باصات تحمل المدنيين، وتفجير العبوات وسط تجمعات مدنية أو إطلاق النار على أهداف مدنية، وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن من المدنيين.

إن تعريف الإرهاب ووضعه في قالب قانوني مسند بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتعميم الالتزام الدولي به ومعاقبة الذين يمارسون الإرهاب هو أمر ممكن من الناحية النظرية. ولكن ما يحدث في الممارسة العملية يخضع لأكثر من معيار، وتتحكم المصالح الخاصة في المواقف المعلنة من الإرهاب. ولا يقتصر التعامل بمعايير مزدوجة على موقف الولايات المتحدة الامريكية من الإرهاب، بل لقد انعكس الموقف الامريكي على عمل هيئات الأمم المتحدة. فتارة تنشط مؤسسات الأمم المتحدة وتتخذ مواقف شديدة ضد المتهمين بالإرهاب وبدون أدلة كافية، وتارة أخرى يخيم الصمت على أبشع أشكال إرهاب الدولة وأكثرها خطورة. فما زالت الجماهيرية الليبية تعاني من حصار خانق وعقوبات إقتصادية مشددة منذ اتهامها بعملية لوكاربي الإرهابية قبل خمس سنوات. ولم تحرك الأمم المتحدة وأمريكا ساكناً ضد حكومة نتنياهو المتورطة علناً في محاولة اغتيال خالد مشعل التي تعطي مثالاً مخيفاً على إرهاب الدولة واستعمال الغاز السام "المادة الكيماوية فينتانيل" المحرمة دولياً.

ظاهرة العمليات الانتحارية

منذ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤ وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ نفذ عشرون شاباً فلسطينياً ستة عشرة عملية إنتحارية، قاموا خلالها بتفجير أنفسهم في أماكن مختارة بعناية. وقد سقط جراء العمليات الانتحارية ١٥٦ قتيلاً إسرائيلياً بينهم ٣٦ جنديا

Digitized by Birzeit University Library

وضابطاً و ١٢٢ مدنياً، وسائحة امريكية، وجرح ما يزيد عن ٨٠٠ إسرائيلي بينهم ١٠٤ جنود.

لقد نفذت ست عشرة عملية إنتحارية، وأحبط تنفيذ ما لا يقل عن عشر عمليات أخرى وفق ما تم الإعلان عنه، الأمر الذي يشير إلى استعداد عشرات، إن لم يكن مئات من الشباب الفلسطينيين، لتفجير أنفسهم وسط أهداف إسرائيلية مدنية أو عسكرية.

وهذه الموجة من العمليات الانتحارية جاءت امتداداً لظاهرة حرب السكاكين التي خاض غمارها شبان فلسطينيون، وأحياناً شابات، ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين في سنة الانتفاضة السادسة. ويلاحظ أن هذا النمط من العنف "الهجوم بالسكاكين" أو تفجير الذات وتحول الشبان إلى "قنابل بشرية شديدة الانفجار" بلغ الذروة عندما وحد الإسرائيليين والفلسطينيين في مأساة واحدة.

إن وجود إنتحاريين بهذا الكم وعلى امتداد أربع سنوات ويزيد، يتم وسط تأييد أو تفهم أوساط وشرائح شعبية وخاصة في أوساط الفئة العمرية الشابة من المجتمع الفلسطيني. فقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ٢٤٪ من الشعب يؤيدون هذا النوع من العمليات. وتحولت جنازة يحيى عياش "المهندس" إلى تظاهرة شعبية ضخمة تعبيرا عن مستوى التعاطف الشعبي مع رموز الظاهرة الانتحارية. إن كل هذا يدلل على اكتساب العمليات الانتحارية صفة الظاهرة السياسية، الأمر الذي جعل لها أبعاداً شديدة الأهمية، ولا شك، فثمة فارق جوهري بين ظهور أعمال عنف فردية "تآمرية" منعزلة عن الشعب وتقف وراءها قوى سياسية تحاول توظيفها في خدمة أهدافها وبرنامجها وبين وجود ظاهرة سياسية منبثقة عن خصائص الصراع ولها امتداد في قلب المجتمع وتحاول قوى سياسية استخدامها أو توظيفها لمصلحة مشروعها السياسي.

على ضوء ذلك يمكن القول بأن دخول الإنتحاريين إلى ساحة الفعل السياسي يشكل ظاهرة لها أسبابها الداخلية والخارجية وتعبر عن احتدام التناقض واستقصاء الحل السياسي السلمي المطروح على طاولة التفاوض. وما كان بمقدور القوى الاسلامية حفز هذه الظاهرة وركوب موجتها بمعزل عن مقوماتها التي كانت تنضج مع كل محاولة لتثبيت الاستيطان وتقطيع أوصال الوطن الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

أسباب ظاهرة "الإرهاب" ... العامل الإسرائيلي

وتعود إلى ما يلي:

أولاً : الانسداد السياسي وعدم التوصل إلى حل يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والانسانية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وكما أشرت سابقاً، فقد انبثقت هذه الظاهرة العنفية أو بدأت تتشكل وتنمو في المرحلة الأخيرة للانتفاضة التي سدت الطرق أمام إمكانية حل سياسي واقعي ينهي الاحتلال الاسرائيلي. وقد استمر الموقف الاسرائيلي المدعم بالقمع والبطش والحصار والعقوبات على امتداد سنوات الانتفاضة الخمسة. وبعد أن وصلت أطول محاولة شعبية دؤوبة وواقعية لايجاد حل إلى طرق موصدة، كان من الطبيعي أن تخلي جماهير الانتفاضة ساحة النضال لأسلوب وشكل جديد.

واستمد المنتفضون خصائص نضالهم السلمي من الواقع ومن التجربة النضالية السابقة، حيث فشل العمل المسلح عبر الخارج، و لم تؤد الدبلوماسية والانتصارات السياسية التي حققتها م.ت.ف إلى إجلاء الاحتلال. وتبددت الأوهام الفلسطينية بشأن قدرة التضامن العربي على إيجاد حل أو مخرج. وأمام هذا الانسداد، وفي ظل الضغوط والتصفيات الثقيلة المتزايدة للاحتلال، حدث الانفجار الشعبي "الانتفاضة" كمحاولة شعبية شاملة لانهاء الاحتلال. ولما استنفذت الانتفاضة فرص الحل، كان من المنطقي الانتقال إلى طور جديد في النضال الفلسطيني، ذلك الطور الذي تشكلت معالمه من قلب الانتفاضة، وهو طور التصادم العنيف مع الاحتلال حيث برزت ظاهرة حرب السكاكين، وبعض الهجمات المسلحة ضد قوات الاحتلال. وبدأت العناصر الشابة الثورية التي صقلت وتمرست أثناء الانتفاضة تملأ الفراغ الذي تركته جماهير الانتفاضة، مستخدمة أسلوب المقاومة العنيفة ضد الاحتلال، خلافا للرغبة الاسرائيلية المدعمة بأقصى الضغوط لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني كمحصلة نهائية لانتفاضته. غير أن البدء بمفاوضات السلام والتوصل إلى اتفاقات مرحلية أوقف تلك الظاهرة العنفية أو الطور النضالي الجديد وتعاطت أغلبية جماهير الانتفاضة مع خيار السلام الذي تمخض عن اتفاقات أوسلو.

ورغم محدودية الحل الذي تضمنته تلك الاتفاقات إلا أن توق أغلبية الشعب للحل السلمي، دفعها إلى تبني أحد موقفين : الأول بناء أوهام متسرعة حول إمكانية انجاز حل سياسي عادل يحول قطاع غزة إلى سنغافورة والضفة الغربية إلى هونغ كونغ، وقد ساهم

Digitized by Birzeit University Library

في بناء هذه الأوهام شرح وتفسير بعض المشاركين في المفاوضات من الفريق الفلسطيني.

والموقف الثاني : إعطاء السلام فرصة وانتظار ما ستؤول إليه العملية السياسية. وسرعان ما جاءت التطبيقات الأولية للاتفاق لتعكس الأطماع الاستعمارية الاسرائيلية ممثلة باجراءات ضم مدينة القدس العربية بمعدلات تفوق أضعافاً مضاعفة تلك الاجراءات السابقة لعملية السلام، وبمواصلة مصادرة الأرض الفلسطينية واستيطانها ضمن مشاريع هدفها تثبيت احتلال أجزاء حيوية من الأراضي الفلسطينية، إضافة لاجراءات تقطيع أوصال الضفة والقطاع عبر طرق التفافية هدفها تحطيم الوحدة الجغرافية لكل منطقة وكذلك بين الضفة والقطاع.

وبقيت الادارة المدنية الاسرائيلية تمارس صلاحياتها المدنية على أطراف القطاع "حاجز إيرز" ووسط الضفة "بيت ايل" ولم يفرج عن المعتقلين والمعتقلات الا الجزء الذي لم "يلطخ يديه بالدم اليهودي". واستمرت سلطة الاحتلال وجنودها باذلال الشعب، والشباب منه على نحو خاص. فقد حدث انقلاب سياسي بزعامة نتنياهو، بعد اغتيال رابين، تشبث أصحابه بعقلية الاحتلال "والحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة" وقدموا رسالة للاسرائيليين تقول : إن إسرائيل تستطيع فرض "السلام" مقابل لا شيء أو فرض سلام مع أمن مقابل سلام .

وشيئاً فشيئاً تبددت أوهام السلام في صفوف الشعب الفلسطيني. وبمقدار ما كانت تتبدد فيه الثقة باحتمال تحقيق السلام بمقدار ما كانت تستيقظ فيه عناصر ظاهرة العنف التي نمت وتبلورت في الطور الأخير من الانتفاضة.

ثانياً: في بداية الانتفاضة قام ضابطان إسرائيليان باعداد بحث من خلال مقابلات مع مئات المعتقلين في سجن غزة. وكشف هذا البحث عن السبب الأساسي لاندلاع الانتفاضة وهو "الاهانات التي تلقاها المواطنون من قوات الاحتلال. وأشارت غالبية المعتقلين إلى تصرفات الجنود الاضطهادية في حاجز ايرز باعتبارها نقطة الانكسار لديهم"، وإذا كان القهر والاذلال يحفزان على المقاومة، فإن الردع العنيف لأعمال المقاومة، كاقامة بؤرة استيطانية في الموقع الذي يقتل فيه مستوطن، ونسف منازل الذين يشاركون في عمليات العنف، واعتقال أقاربهم وممارسة عقاب جماعي بحق مدينة أو كل المدن، وكل المناطق، كل هذا قاد إلى ممارسة الشكل الأعلى للعنف وهو الأعمال الانتحارية. ولأن الاسرائيليين أغلقوا كافة الطرق التي تؤدي إلى حل سياسي

Digitized by Birzeit University Library

فقد لجأوا إلى أسلوب قمع وتحطيم الجدوى السياسية للنضال الفلسطيني. فقامت إسرائيل بخوض حرب شاملة استهدفت تدمير مقومات الاستقلال الفلسطيني بما في ذلك اغتيال أو اعتقال أو ابعاد القيادات السياسية والفكرية والثقافية وكل العناصر التي يمكن أن يكون لها دور ما في صنع مستقبل فلسطيني أو تصلح لإدارة كيان فلسطيني، تماماً كما فعل الجنرال الفرنسي "سالان" قائد الجيش السري الفرنسي في الجزائر الذي عمل بسياسة تحطيم إمكانيات المستقبل المادية والبشرية على حد سواء. وطالما بقيت معادلة تحطيم الجدوى السياسية للنضال بشقيه السياسي والعنيف، وتحطيم مقومات الاستقلال الوطني الفلسطيني، وطالما بقي الاضطهاد العنصري لشعب بأكمله فإن النتيجة المنطقية لهذه المعادلة هي تأجيج روح التحدي ومفاقمة الصراع إلى الحدود القصوى التي تقود إلى أعمال مستوحاة من القول المأثور "عليّ وعلى أعدائي".

ثالثاً: إن العنصر الانتحاري بما هو عضو في جماعة مضطهدة ومهددة وضعيفة يحاول إستعادة ذاته المسلوبة عبر هذا النوع من التوحد الذي يخلق المساواة والتكافؤ مع المعتدي، ولكن في حالة وحيدة هي الموت، لأنه لا يستطيع أن يتساوى بالاسرائيلي المحتل في الحياة. وعندما يكون الموت أرحم ألف مرة من الحياة فإن الإحساس بالخوف ينعدم. والشاب الذي لم تمكنه تضييقات الاحتلال الخانقة من تحقيق طموحاته الحياتية والانسانية كالسكن، والعمل والحب والزواج وحرية التنقل والحركة والتعليم فإنه يجد في أيديولوجيا الدين الإسلامي حلولاً شافية لا في الحياة الدنيا وإنما في حياة الآخرة وهي الجنة، وذلك عبر العمل الاستشهادي الذي يحمل في ثناياه هالة مقدّسة دينياً ووطنياً. فهو يتحول إلى شهيد ويذهب إلى الجنة منذ لحظة الاستشهاد، ويتحول في الوقت نفسه إلى بطل شعبي. ولا يوجد ما يخسره في الحياة، ويتوحد، أي يتساوى، مع المحتل في الحالة الوحيدة الممكنة وهي الموت.

رابعاً: التنكر الإسرائيلي للمرجعيات وللرأي العام العالمي. وقد لخّص رفائيل ميرون سكرتير مستعمرة يتسهار الموقف الإسرائيلي بقوله: "العرب هم شيء آخر. لا تجوز الرحمة على الاعداء وأبناء الأعداء، عليهم تنطبق قوانين الحرب (ويعني هنا القوانين المنصوص عليها "بالتلمود والتوراة" وليس القوانين الدولية) وإلا فما كنا جديرين بوراثة أرض إسرائيل الكاملة". ولا يقتصر هذا الموقف الشاذ في التعامل مع القانون الدولي إزاء الصراع على الأصوليين والمستعمرين ورجال الدين اليهودي بل يتعداهم ليصل إلى أصحاب صنع القرار السياسي الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

يقول بنيامين نتنياهو : "إن استيلاء إسرائيل على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة "يهودا والسامرة" كان مختلفا من حيث الهدف عن كل النماذج التاريخية لاحتلال الأراضي. فهذه المناطق هي قلب وطن الشعب اليهودي، تبعد أمتارا عن القدس وبضعة كيلومترات عن ضواحي تل أبيب. الخليل دفن فيها أجداد الأمة ، وبيت لحم مكان قبر راحيل، والمدينة القديمة في القدس قلعة اليهود ومركز الطموحات الروحانية "وبيت إيل" مستعمرة قرب رام الله رأى فيها يعقوب نفسه على سلم ورأسه في السماء ونابلس التي تليت فيها التوراة على مسمع الشعب ودفن في تربتها يوسف ... الخ". وختم نتنياهو قوله بالدعوة إلى ترديد مقولة شمعون التاريخية : "لم نأخذ أرضا أجنبية، ولم نسيطر على أجانب، بل على تركة أبائنا التي احتلها أعداؤنا ظلما في أحد الأوقات، وعندما أصبحت لدينا قوة أعدنا لأنفسنا تركة أبائنا".

خامسا: تتسلح اسرائيل "بنظرية أمن" تبريرية هدفها إدامة الاحتلال ولا تترك مجالا لاحتمال الحل الوسط. فمن النادر أن يتطلب الأمن السيادي لبلد اخضاع بلدان وشعوب أخرى للسيطرة والنفوذ من النمط الكولونيالي. وقد أصبحت الحدود السيادية لاسرائيل ليست الحدود المعترف بها دوليا، بل حدود نفوذها المرتبطة بالمصالح والاطماع. إن المصالح الامنية الاسرائيلية كما يراها جنرالات اسرائيل تتحقق عبر احتكار السلاح النووي ونزع السلاح الاستراتيجي في مناطق الفصل في سيناء والجولات والضفة والقطاع وضمان سيطرة سلاح الجو الاسرائيلي في اجواء المنطقة على قاعدة ابرام اتفاقات سلام مع دول المنطقة. ورغم حسم السيطرة والتفوق إلا أن نظرية الأمن الاسرائيلي تذهب إلى أبعد من ذلك لتمتد إلى الاطماع في الاستيطان والسيادة على المياه وحراسة أطماع أية فئة اسرائيلية وتذهب نظرية الامن الاسرائيلية إلى أبعد من ذلك، عندما تطبق الحصار على شعب بكامله وتمنعه من ممارسة حياته الطبيعية من أجل أن يحتفل اسرائيل بأعياده. إن اللامنطق في مفاهيم الامن الاسرائيلي والممارسات التي تتبع باسم الامن ويدفع ثمنها الشعب الفلسطيني يساهم بدفع المتضررين إلى محاولة إبطال مفعول هذه النظرية العنصرية، مثلما يحاول الانتحاريون أو المقاومون إبطال مفعول نظرية "الجيش الذي لا يقهر".

سادسا: قدمت اسرائيل قبل اعلان الدولة وبعده نموذجا فريدا للارهاب وذلك باختيارها أهدافا مدنيه تغص بالابرياء لهجماتها المسلحة. فقد كشف الكاتب الاسرائيلي بني مورس في كتابه "طرد الفلسطينيين" أن عمليات طرد الشعب الفلسطيني تمت بالقوة المسلحة ووثق في كتابه عشرة مجازر.

Digitized by Birzeit University Library

ولكن المجازر الموثقة حتى الآن هي: مجازر دير ياسين، اللـــد، الطـيرة، حيفـا، الطنطورة، يافا، أبو شوشة، نحالين، قبيه، قيسارية، الخصاص، بلدة السيح، قرية نـاصر الدين، عين الزيتون، أم الشوف، الدوايمه، دير الاسد وكذلك مجـــازر كفـر قاسم وخانيونس ومجزرة الحرم الابراهيمي، ومجزرة الاقصى ، وعيون قارة، فضلاً عن المجـازر التي ارتكبت في الشتات الفلسطيني وأهمها مجزرة صبرا وشـــاتيلا (برعايـة وإشـراف اسرائيلي)، ومجزرة الفاكهاني. ليس هذا وحسب، بل لقد صـــوّب جنـود الاحتـلال اسلحتهم على امتداد سنوات الانتفاضة الشعبية إلى صدور الابرياء وكان مـن نتيجـة ذلك مقتل ٢٧٥ طفلاً وأكثر من ١٢٠٠ من المدنيين بينهم نساء وشيوخ. وبعد عمليـة السلام لم توقف اسرائيل سياستها إزاء المدنيين الفلسطينين حيث استشهد حـــوالي ٧٥ شاباً في هبة المسجد الاقصى عام ١٩٩٦. وقتل الطفل حلمي شوشه بدم بارد، كمـا قتل الطفل علي الجواريش دون تمييز وبلغ عدد الاطفال الذين قتلوا بعـــد أوسـلو ٣٨ طفلاً. الاستهانة بحياة الانسان الفلسطيني وقتله لأتفه الاسباب، ومحاكمة قتله الانسـان الفلسطيني احكاماً تشجيعية كغرامة اغورة أو السجن لفترات بسيطة قابلة للالغاء، هـذه الاستهانة الدائمة والمتواصلة كان من شأنها خلق ردود فعل، أخطرها التوجه لأهـداف مدنية اسرائيلية، وسط موقف شعبي يتراوح بين اللامبالاة والتأييد إنتقامـــاً لضحاياه ولاذلاله على مدار سنين الاحتلال البشعة. لقد ثبت أن الناس يتعلمـــون أيضـاً مـن جلاديهم أكثر مما يتعلمون من مخلّصيهم، أي أن فكر الجنرال الفرنسي ســالان الـذي رعى الجيش السري الفرنسي الإرهابي لا يزال فاعلاً في الجزائر في حين أن فكر الجـنرال ديغول الذي تفهم ضرورات حرية الجزائر دفن هناك وثمة شـــيء شـبيه في التجربـة الفلسطينية – الاسرائيلية.

سابعاً: صحيح أن القانون الاسرائيلي لا يجيز الاعدام كعقوبة، إلاّ أن الممارسـات الاسرائيلية تؤكد على استخدام هذا الاسلوب بأشكال ملتوية. والدليل الملموس علـى ممارسة الاعدام هو فرقة الاعدامات الميدانية المسماة "بفرقة المسـتعربين" الـتي قـامت بتصفية عشرات الشبان المطاردين في مواقعـــهم أثنـــاء الاعتقـــال وأثنـــاء التحقيـق باسلوب"الهز".

ان سياسة الاعدام بدون محاكمات ومن خلال تلفيق رواية كاذبة عـــن اشـتباك مزعوم هي أبشع من وجود نص قانوني يجيز الاعدام، حيث يتمكن المتهم في هذه الحالة من الدفاع عن نفسه، وتتاح أمامه فرصة للنجاة أو تخفيف حكم الاعدام . أما أن يكون مطارداً من المستعربين فإنه يوضع أمام خيار الموت بطريقة المستعربين أو الموت بطريقتـه

Digitized by Birzeit University Library

هو، وغالباً ما يختار طريقته الخاصة وهي التحول إلى عبوة ناسفة. وهذا ما حدث في كثير من العمليات الانتحارية التي ضمت مطاردين ومطلوبين لفرق الإعدام أو فرق التحقيق بالهز.

لقد نفت اسرائيل أحد الاسباب التي دفعتها لاستبعاد عقوبة الاعدام من قانونها وهو عدم تحفيز الآخرين على استخدام الاشكال الأعنف في المواجهة، لمصلحة الاشكال السلمية. ولكنها من خلال الاعدامات الميدانية وضعت المناضلين أمام خيارات حادة.

يستدل مما سبق عرضه، أن السياسة الاسرائيلية المتبعة حتى الآن في مناطق الاحتلال مسؤولة إلى حد كبير عن خلق الظاهرة الانتحارية، وفي تصعيد وإعادة انتاج بأشكال ومعدلات تفوق التقديرات الاسرائيلية نفسها. وطالما بقيت اسرائيل الدولة الاستعمارية تعيش بعقلية الغيتو، وعقلية الحصار، حصار الآخرين، وإنكار وجود الضحية "الشعب الفلسطيني"، وطالما فرض الاسرائيليون على أنفسهم طوقاً عقلياً ووجدانياً مكنهم من عدم رؤية الفلسطيني إلاّ كحالة أمنية، وطالما بقيت هذه العقلية التي تطلق العنان لثقافة الحرب ولا تفكر باطلاق ثقافة سلام حقيقي، وطالما بقي الوضع على ما هو عليه، فإن دوامة العنف على هذه الارض لا تهدأ إلاّ لتعود إلى الاشتعال.

أسباب ظاهرة "الإرهاب" .. العامل الفلسطيني

منذ أواسط السبعينيات، طرأ تطور ملحوظ ومطرّد في الفكر السياسي الفلسطيني انعكس ايجابياً على أشكال وأساليب النضال الوطني الذي قادته م.ت.ف وتبلورت لدى تنظيمات وفصائل المنظمة واقعية سياسية استجابت لخصائص ومتطلبات الوضع العربي والدولي في الوقت الذي تأثرت فيه بنماذج وتجارب حركات التحرر الظافرة. وجاءت الواقعة السياسية كثمرة للانفتاح على دول العالم وشعوبها التي ايدت واحتضنت النضال الوطني الفلسطيني واهدافه الوطنية المشروعة المنسجمة مع الشرعية الدولية. ولعب الانفتاح على قوى السلام الاسرائيلية مثل الحزب الشيوعي والعديد من الشخصيات الاسرائيلية المؤمنة بالتعايش والسلام دوراً ملحوظاً في تنمية الواقعية الوطنية السياسية، وفي اللجوء إلى أشكال نضالية جديدة.

فبعد أن كان الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً للنضال والتحرير حسبما ورد في برامج المجلس الوطني وجميع الفصائل الوطنية. أصبح الكفاح المسلح أحد الاشكال وتحول النضال السياسي الجماهيري داخل الوطن المحتل من الناحية العملية إلى اسلوب رئيسي، وكانت الاعمال المسلحة تحتل مرتبة أدنى. وجاء التنوع في أشكال النضال، على

Digitized by Birzeit University Library

قاعدة التطور الذي طرأ على البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة وذلك باستخدام كافة وسائل النضال الذي يتضمن مبدأ مشاركة م.ت.ف في مفاوضات مؤتمر جنيف كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وقد تحدد ذلك في مقدمة البرنامج السياسي التي نصت على "لا يجوز لأية دولة عربية أو حاكم عربي التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني وممثله الحقيقي الوحيد م.ت.ف" كما أقر المجلس مبدأ اقامة سلطة وطنية على كل جزء من الارض الفلسطينية يجلوا عنها الاحتلال.

وانعكست المعارضة السياسية على الشعارات السياسية من شعار (الفكر ينبع من فوهة البندقية) إلى شعار "البندقية بيد وغصن الزيتون بيد" وشعار "الفكر يقود البندقية". وعمليا، فقد تم ايقاف العمليات الخارجية وخاصة خطف الطائرات وضرب الاهداف الاسرائيلية في الخارج من قبل الجبهة الشعبية ومنظمة أيلول الاسود. والاستثناءات التي حدثت كانت في معظمها من تدبير منظمات خارجة أو منشقة عن م.ت.ف. وكذلك تراجع التوجه لأهداف مدنية اسرائيلية في إطار أعمال مقاومة ضد الاحتلال باستثناء بعض العمليات التي لجأ منفذوها لاحتجاز رهائن مدنيين اسرائيليين.

وفي فترة الانتفاضة كان القرار الرسمي لمنظمة التحرير هو عدم استخدام السلاح والذي جاء استجابة لانحياز جماهيري شامل نحو اسلوب الاحتجاج السياسي والعصيان المدني. فبيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحتى بيانات حماس والجهاد الاسلامي لم تتضمن استخدام السلاح في فترة الانتفاضة، رغم اتساع ظاهرة المسلحين. وبرزت ظاهرة تسليم اسلحة العملاء وأية أسلحة يتم انتزاعها من جنود الاحتلال للسلطات الاسرائيلية في اشارة حاسمة لاعتماد الاسلوب السلمي للانتفاضة الشعبية.

وبلغت الواقعية السياسية حد الانسجام عندما اطلق المجلس التشريعي مبادرة السلام عام ٨٨، والمشاركة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وسط تأييد جماهيري واسع النطاق تمثل بخروج المسيرات الحاشدة المؤيدة للوفد الفلسطيني و م.ت.ف، والتي تخللها القاء اغصان الزيتون على قوات الاحتلال في بعض المدن الفلسطينية. وكما يلاحظ فقد تنهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية. وهذا الموقف الجماهيري لم يكن متناقضا أو متعاكسا مع الموقف والمزاج الشعبي إبان الانتفاضة بل جاء امتدادا له. وقد تعزز الاستعداد الشعبي ليس لتقبل الحل ومراقبة ما سيحدث بحذر، بل وللانخراط في

Digitized by Birzeit University Library

الحل السياسي والمضي به إلى نهاياته. والدلائل التي يمكن سوقها للبرهنة على ذلك: استقبال قيادات وكوادر وقوات م.ت.ف استقبالاً حاشداً ينطوي على تأييد سياسي لا غموض فيه، والاقبال الجماهيري الواسع على انتخابات الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي وعدم الاستجابة لموقف المعارضة الداعي إلى مقاطعة الانتخابات.

غير أن المزاج العام الفلسطيني لم يبق على حاله. فقد بدأ يتغير عندما تعثر تطبيق الاتفاق واستمر الاسرائيليون في اتباع سياسة مصادرة الاراضي وشق الطرق الالتفافية والاستيطان خاصة في مدينة القدس العربية التي زادت وتأثر ضمها وتهويدها إلى الحد الاقصى. وبقيت الممارسات الاحتلالية بما في ذلك استمرار الاذلال وعدم الافراج عن المعتقلين، والتعامل مع صلاحيات السلطة المتفق عليها بشكل انتقائي مجرد من المضمون الاستقلالي. وقد تم اخراج الادارة المدنية من داخل غزة إلى حدودها وبقيت الادارة المدنية في الضفة الغربية. وباختصار، لم يتم التراجع عن فكرة الاحتلال التي تشكل نقيضا للسلام. ومع بقاء الممارسات الاحتلالية المدعمة بالاطماع الكولينيالية السافرة بدأ المزاج الشعبي الفلسطيني ينحو منحى الشك ازاء العملية السياسية. وبدأت الثقة الشعبية تتخلخل مما أدى إلى تهيئة المناخ والاجواء لعمل ونشاط المعارضة الاسلامية.

لقد تأزم الوضع السياسي الاسرائيلي لأن مستوى الاصلاح الذي طرحه رابين في النظام السياسي، والذي لم يمس جوهر المصالح الكولينيالية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، جوبه بمعارضة ورفض أكثر من نصف المجتمع الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه لم يقنع أكثرية الشعب الفلسطيني بجدوى مواصلة الحل، فبدأ الوضع السياسي الفلسطيني بالتأزم أيضا. وعاد المناخ السياسي الشبيه بمناخ المرحلة الاخيرة من الانتفاضة، لدى قطاعات واسعة من الشعب وخاصة لدى أوساط الشبيبة. وبالقدر الذي كانت تنغلق فيه ابواب الحل السياسي المقبول، وتزداد تعقيدات الحياة الناجمة عن استحداث شروط اقتصادية أصعب من الشروط التي كانت سائدة قبل الحل بشكل مناقض للاحلام الوردية التي بشرت بتحول قطاع غزة إلى سنغافورة، بالقدر الذي أصبحت معها فكرة ضرب اسرائيل الجهة المسؤولة عن استفحال المعاناة مقبولة. وعند هذه النقطة دخلت القوى الاسلامية المعارضة على ساحة المجابهة الساخنة مع الاسرائيليين. ولولا التأزم السياسي والوطني والمعيشي والانساني، لما استطاعت القوى الاسلامية القيام بالعمليات الانتحارية التي دبرت تباعا.

Digitized by Birzeit University Library

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو، هل التأزم السياسي يبرر لقوى المعارضة الشروع بتنظيم وتدبير العمليات الانتحارية؟ الاجابة على ذلك هي لا، وذلك للاسباب التالية:

أولاً، لقد التزمت م.ت.ف بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني باتفاق اعلان المبادئ وباعتراف متبادل مع دولة اسرائيل.

يتضمن الاتفاق ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية استنادا لمبدأ الارض مقابل السلام وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبصرف النظر عن مدى الثقة أو عدم الثقة بالحل الناجم عن مثل هذا الاتفاق، الا أنه اكتسب شرعية بعد انتخابات المجلس التشريعي والرئيس وبعد اقراره من المجلس الوطني (دورة غزة) وبعد التأييد الذي حظي به دوليا وعربيا (الجامعة العربية). وإذا كان من حق المعارضة الفلسطينية بمختلف تلاوينها رفض ومعارضة الاتفاق بما في ذلك تعبئة الرأي العام الفلسطيني ضده، الا أنها معنية باحترام التزام المنظمة والسلطة وعدم انتهاكه وتقويضه. والاجازة أو عدمها تستمد من كون المعارضة أقلية، وهي أقلية فعلا بالاستناد لصناديق الاقتراع. والمبرر السياسي لاحترام التزام المنظمة هو اعطاء السلام فرصة واستنفاذ هذه الفرصة حتى نهاياتها بحيث تقتنع أكثرية الشعب الفلسطيني بأنه لا أمل من مواصلة السلام. وهذه النتيجة لم يتم التوصل لها حتى الان. فبالرغم من التبدل الذي طرأ على المزاج السياسي الشعبي الا أن الاكثرية ما زالت تؤيد اتفاقيات أوسلو. وما زالت دول العالم، والدول العربية تؤيد استمرار الشعب الفلسطيني بهذا الحل. ولا يعني احترام المعارضة التزامات المنظمة والسلطة، بل الكف عن النضال. فكان بمقدور المعارضة الانخراط بل وتصدر النضال الجماهيري ضد الممارسات الاحتلالية الاستيطانية وخوض معارك جماهيرية دفاعا عن الارض في مواجهة الاستيطان الزاحف، ودفاعا عن القدس والمقدسات وضد كافة الانتهاكات الاسرائيلية. وكان من شأن هذا النضال أن يقوي العامل الفلسطيني ويجعله قادرا على الصمود أمام التحديات الاسرائيلية. ويقوي المفاوض الفلسطيني، وفي الوقت ذاته يعزز نفوذ المعارضة الاسلامية في صفوف الشعب. وقد ثبت أن النضال الجماهيري يتحول في الغالب إلى مصادمات كما حدث في هبة أيلول سبتمبر ٩٦ حيث شاركت السلطة الوطنية في الدفاع عن الجماهير التي تعرضت للنيران الاسرائيلية، وأن للاحتجاجات الجماهيرية الدؤوبة وذات المشاركة الاوسع جدوى سياسية على غاية من الاهمية. وثمة احتياج وطني فلسطيني للدفاع عن أبي غنيم ورأس العامود ووادي التين والخليل والمناطق المحاذية للمستعمرات في محافظات غزة، غير أن القوى الاسلامية

Digitized by Birzeit University Library

أدارت الظهر للنضال الجماهيري والمقاومة السلمية الاحتجاجية ودبرت مجموعة من العمليات الانتحارية.

ثانيا، إن احتقان الشباب بالسخط والغضب وملائمة المناخ الشعبي للصدام أو لتوجيه ضربات للمحتلين، لا يكفي وحده لاستئناف الشكل العنيف للنضال والذي لا بد وأن يخضع لحساب دقيق، ليس لاستعداد الشبان الفلسطينيين وحسب بل وإلى مجمل الوضع المحلي والاسرائيلي والعربي والدولي. وهذا الوضع في ظروف مرحلة ابرام الاتفاقات بين اسرائيل و م.ت.ف غير مهيأ، بل هو ضد العودة للعنف، ولا يمكن النظر لشكل النضال بمعزل عن الربح والخسارة.

وإذا ما حاولنا التدقيق في العامل الفلسطيني، فيمكن القول بأن خروج مجموعات من الانتحاريين للصدام مع جنود الاحتلال يعني تحويل الجماهير إلى متفرجين على الاحداث المتفرقة، لأن المجموعات الانتحارية تقاتل بالنيابة عن الشعب وتستبعده أو تقوم بإقصائه عن المشاركة، الامر الذي من شأنه حسم نتيجة المواجهة سياسيا لمصلحة الاحتلال الاسرائيلي. ولا شك أن اقصاء الجماهير عن المشاركة النضالية يعد تطرفا ومغامرة لأنه يستبعد عناصر القوة والتفوق التي يتمتع به الاحتلال فاعلا ومؤشرا وهو القوة الغاشمة.

ثالثا، الاهداف السياسية للعمليات الانتحارية: إن الحرب أو الاعمال العنيفة في تعريف العمل العسكري هي امتداد للسياسة بأشكال عنيفة. فما هي الاهداف السياسية للعنف؟ هل هي إنهاء الاحتلال بالاعمال الانتحارية بدلا من المفاوضات، أم استبدال القيادة السياسية التي تخوض المفاوضات بقيادة سياسية جديدة أكثر جذرية، أم أن جميع العمليات الانتحارية جاءت من باب رد الفعل على مجزرة الحرم الابراهيمي التي ارتكبها المتطرف الاسرائيلي غولد شتاين وانتقاما لاغتيال المهندس يحيى عياش؟ لا أعتقد أن الانتقام وردود الفعل هو السبب الرئيسي الذي يكمن خلف تلك الاعمال العنيفة وإن كان لعب دورا هاما في مفاقمتها وتسريعها. ولو كان الهدف من العمليات الانتحارية هو تشويش استقرار المحتلين على الارض الفلسطينية ودفعهم إلى الانحسار والتراجع عبر معاظمة خسائرهم "كقوات محتلة"، لاقتصرت العمليات على مواقع الاحتلال خارج مناطق السلطة الوطنية في الضفة والقطاع، الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وابتعدت عن الاهداف المدنية الاسرائيلية. وبتعبير آخر، لو كان الهدف هو الاحتلال، لحذت حماس والجهاد الإسلامي حذو حزب الله في جنوب لبنان الذي تقتصر عملياته العسكرية على الشريط المحتل من الجنوب اللبناني فقط. ولكن لأن هناك هدفا سياسيا آخر، هو إسقاط

Digitized by Birzeit University Library

الاتفاق، فإن الطريق الذي يقود إلى هذا الهدف هو قتل المدنيين الاسرائيليين واحتراق العمق الاسرائيلي وهذا ما حدث فعلا.

وإذا كانت قيادة حماس والجهاد الإسلامي قد رفضتا مبدأ التفاوض مع إسرائيل بدلا من م.ت.ف . وإذا كانت الأطراف العربية التي ربما رغبت قيادة حماس في اعتمادها كخيار سياسي، قد رفضت هي الأخرى الإنابة عن الشعب الفلسطيني في التفاوض فهل إتباع خط العمليات الانتحارية يستهدف إسقاط الحل والاتفاقات والسلطة الوطنية وإعلان حرب لا هوادة فيها من أجل تدمير دولة إسرائيل وإقامة دولة إسلامية على أنقاضها حتى لو استمر هذا النضال إلى يوم القيامة؟

رابعا، التوجه لأهداف مدنية غير مبرر: إن التوجه لضرب أهداف وقتل المدنيين بتخطيط مسبق هو عمل غير إنساني، وغير مشروع بكافة المقاييس والأعراف بما في ذلك الشريعة الإسلامية. ولا يمكن أن يحظى باحترام وتأييد أية جهة في أركان الأرض الاربع. ولا يمكن تسويغ أعمال القتل الموجهة ضد الاسرائيليين بالمجازر التي ارتكبها الاسرائيليون وما زالو يرتكبونها ضد الشعب الفلسطيني وضد الأهداف المدنية الفلسطينية، تلك المجازر التي أدانها واحتقرها العالم. فإذا ما قامت أية قوى فاشية أو عنصرية بانتهاك قيم وحقوق الإنسان بأبشع شكل، فإنه لا يجوز الحذو حذوها، فللحرب قوانين وللشعوب قيم ومبادئ مستمدة من الحضارة الانسانية العريقة، لا بد من الالتزام الراسخ بها وخاصة من أصحاب القضية العادلة. وسواء التزمت إسرائيل بتلك القوانين والقيم أم لم تلتزم، فإنه يجدر بالشعب الفلسطيني وقواه الوطنية الالتزام الدقيق بها واحترامها حتى النهاية. وهذا الموقف لا يشكل نقطة ضعف واستكانة، بل نقطة قوة، تسجل في رصيد النضال الوطني الفلسطيني. إن المقاومة المشروعة والاضطرارية التي أجازها القانون الدولي للشعوب التي تعاني من الاحتلال والاستعمار، لا تقوم بإنهاء الاحتلال والاستعمار وحسب بل إنها تعيد صياغة مجتمعها بقيم الحرية والمساواة وبقيم إنسانية مناهضة للحرب وأهوالها وفظائعها. واستنادا لهذا المفهوم فإن أية محاولة فلسطينية لضرب أهداف مدنية، من شأنها أن تشوه قيم الانسان الفلسطيني.

خامسا، إن التوجه لضرب أهداف مدنية إسرائيلية يضع الحركة الإسلامية والسلطة الوطنية والمنظمة والشعب الفلسطيني في موقع "الاتهام" ويضع الحكومة الإسرائيلية والاسرائيليين في موقع "الضحية" والتضامن فيما يسمى بتبادل المواقع، حيث تتحول الضحية إلى جلاد والجلاد إلى ضحية، خاصة وأن وسائل الاعلام الأمريكية والغربية تجيد فن التعاطف مع إسرائيل والاسرائيليين وتمجيد ضحاياهم.

Digitized by Birzeit University Library

وتستخدم الحكومة الاسرائيلية تضامن وتعاطف الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي مع ضحايا العمليات الانتحارية غطاء لممارسة نظام العقوبات الجماعية والتنكيل بالشعب الفلسطيني وإلحاق أفدح الخسائر باقتصاده وبقدرته على العيش، حيث بلغت الخسائر اليومية أثناء الحصار الشامل الذي يعقب العمليات الانتحارية من ٦-٨ مليون دولار يوميا. ولا يقف رد الفعل الاسرائيلي عند هذا الحد بل يتجاوز إلى استغلال العمليات الانتحارية لتبرير التنصل من الالتزامات والاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني وإضافة شروط جديدة بدعوى الحفاظ على الأمن الاسرائيلي.

سادسا، إن قيام المعارضة الاسلامية بضرب أهداف مدنية إسرائيلية وعدم احترام الاتفاقات والالتزامات الدولية التي اعتمدتها م.ت.ف يدفع السلطة الوطنية إلى اتباع اجراءات وقائية من نوع اعتقال قيادات وعناصر المعارضة ومحاكمتهم، وإغلاق مؤسسات، الأمر الذي من شأنه إضعاف التماسك الفلسطيني وخلخلة الوحدة الوطنية التي ميزت النضال الوطني الفلسطيني على مدار العقود الأربعة الماضية، ويضع أساسا للانقسام وربما للاقتتال. والأخطر من ذلك، أن الصراع الفلسطيني يهدد الديمقراطية ويقطع الطريق على رغبة الشعب في بناء المجتمع المدني الذي يحترم حقوق الانسان ويسود فيه القانون. ولا شك أن قيام المعارضة بانتهاك الاتفاقات وخاصة لجهة ضرب أهداف مدنية إسرائيلية، من شأنه إضعاف السلطة الوطنية إلى حد كبير، ومقابل ذلك فإن قيام السلطة بالاعتقال والتضييق على الاسلاميين يقود إلى إضعاف الاسلاميين أيضا، فيكون الحاصل سلطة ضعيفة ومعارضة ضعيفة مقابل إسرائيل موحدة وقوية.

سابعا، إن الشعب الإسرائيلي منقسم بين معسكر يؤيد الحل والسلام في إطار صيغة ما زالت لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية ولا تقود إلى التراجع عن أطماع إسرائيل الكولينيالية، غير أن هذا الحل الذي يتبناه معسكر السلام بزعامة رابين قابل للتطور، والمعسكر الآخر الذي تمثله حكومة نتيناهو يرفض الحل والسلام ويتبنى نظريا وعمليا شعار أرض إسرائيل الكاملة من النهر إلى البحر. لقد أحدث "اتفاق أوسلو" رغم تواضعه الشديد أزمة طاحنة في المجتمع الإسرائيلي دفعته إلى الاستقطاب شبه المتوازن في المعسكرين المذكورين وبات واضحا أن طبيعة التحول والتغير التي سيستقر عليها الحال في إسرائيل، ستترك بصمات واضحة على الحل السياسي للقضية الفلسطينية. ويعتبر هذا العامل من العوامل الاساسية المقررة لنتيجة الصراع. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الرأي العام الإسرائيلي في طور التشكل منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧ وحتى الآن، فإن هناك مجموعة من المؤثرات التي ستساهم في تشكله

Digitized by Birzeit University Library

كالثقافة السائدة داخل المجتمع، والحوار الذي يقوده والموقف الأمريكي والعربي والدولي، غير أن المؤثر الأهم هو السلوك الفلسطيني الرسمي والشعبي والمعارض.

فعندما توجهت المنظمة للحوار والتفاوض مع الإسرائيليين، وأوقفت أعمال العنف، بعد تجربة الانتفاضة التي أكدت استحالة حكم الشعب الفلسطيني إلى ما لا نهاية، استجاب نصف المجتمع الإسرائيلي للحل السياسي وبقي الجدل والاستقطاب قائما. وعندما توجهت المعارضة الإسلامية لضرب المدنيين الاسرائيليين انحاز الجمهور الإسرائيلي لشعار نتنياهو الأمن أولا، وتعثر الحل وحدث الانقلاب السياسي في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

الدلالات الاستراتيجية للمناورات البحرية التركية ـ الاسرائيلية

د. حسن ابوطالب*

تتجه العلاقات التركية-الاسرائيلية نحو مزيد من التنسيق والتدعيم في المجالات المختلفة، ولاسيما العسكرية التي اتفق على زيادة فاعليتها منذ فبراير ١٩٩٦ حين وقع البلدان اتفاق التعاون العسكري. فعلى مدى أربعة أيام ما بين السادس إلى التاسع من يناير الماضي اجريت المناورات البحرية الاسرائيلية- التركية - الامريكية فى شرق البحر المتوسط، والتي سميت بـ " حورية البحر التي يُعتمد عليها (Reliant Mermaid)"، وذلك قبالة ميناء حيفا الاسرائيلي، وعلى بعد تراوح ما بين ٣٠ إلى ١٦٠ كم. كان هناك يومان جرت فيهما التدريبات الاولية في مركز حيفا البحري للتدريبات التكتيكية بإستخدام أجهزة الحاسب الالي لأغراض التنسيق والتدريب ووضع الخطط التحضيرية لاسيما التنسيق بين أجهزة اتصالات السفن الخمسة وانظمة التحليق للطائرات التي على متنها والزوارق قاذفة الصواريخ الاسرائيلية من طراز "سار" وطائرة المراقبة طراز سي سكان. تلا ذلك يومان آخران للتدريب الفعلي، أي الجوي ـ البحري بمشاركة القطع البحرية من الدول الثلاثة وفق سيناريو افتراضي معلن لانقاذ سفن تصدر اشارات استغاثة.

تحدد الهدف الرئيسي المعلن لهذه المناورات في أعمال البحث والانقاذ الانسانية. ورغم محدودية الهدف المعلن فإن المناورات أثارت جدلا كبيرا بين دول المنطقة، زادت حدته في أعقاب اعلان الاردن عن مشاركته فيها بصفة مراقب بناء على دعوة وجهتها تركيا لكل من الاردن ومصر للمشاركة في المناورات ومراقبة اعمالها لغرض الاطمئنان عن محدودية اهدافها وطابعها السلمي. وكان الاردن هو البلد الوحيد الذي قبل الدعوة التركية لاسباب تتعلق بطبيعة علاقاته المتنامية مع تركيا وكونها دولة شقيقة

*د. حسن أبو طالب: رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية-القاهرة.

Digitized by Birzeit University Library

على حد تعبير وزير الاعلام الاردني ردا على انتقادات أحزاب المعارضة والانتقادات العربية التي وجهت لبلاده في أعقاب قبول المشاركة في المناورات كمراقب.

لم يكن هذا الجدل الا تعبيرا عن حالة الشك العربي ازاء مضمون التعاون العسكري الاسرائيلي - التركي ومراميه الاستراتيجية في المنطقة، وانعكاسا لحالة التوتر الكامن في العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية أبرزها سوريا. المهم هنا أن هذه المناورات البحرية الثلاثية فتحت مرة اخرى ملف اتفاق التعاون العسكري التركي - الاسرائيلي الذي يشتمل على بنود عديدة من بينها اجراء التدريبات العسكرية المشتركة الجوية والبحرية، وتبادل المعلومات والزيارات بين كبار القادة العسكريين والتعاون في مجال التصنيع العسكري وتحديث الاسلحة. كما أبرزت مدى الدعم والمساندة الذي يناله هذا التعاون من قبل الولايات المتحدة، والتي ساهمت - عبر المتحدث باسم الخارجية الامريكية — في الرد على الانتقادات العربية واليونانية لهذه المناورات بالتأكيد على ثلاثة عناصر هي: أن المناورات ذات طابع سلمي، وأنها ليست موجهة ضد طرف بعينه، وأن هذه المناورات تتناسب مع مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة. ويتضح هذا الهدف الامريكي الاخير في ضوء التصريح الذي قال فيه يوم ٨ يناير ١٩٩٨ أحد قادة الاسطول السادس، والذي تتبعه المدمرة جون رودجرز التي شاركت في المناورة، بأن المناورات تهدف إلى دعم العمل المشترك الذي يمكن أن تقوم به البلدان الثلاثة، وأن من اهدافها فوائد أخرى من بينها تحقيق الاستقرار الاقليمي. وبعبارة اخرى، فإن المناورات وحتى مع التسليم بطابعها السلمي والانساني ، لا تخلو من انعكاسات على الاستقرار الاقليمي بالمعنى الذي تستهدفه الولايات المتحدة عبر اثنين من أكبر حلفائها في المنطقة، وبالتالي، فإن اهدافها الاستراتيجية تتعدى كثيرا مسألة البحث والانقاذ، إلى التأثير على منظومة التفاعلات الاقليمية بدرجة أو بأخرى.

جاءت المناورات الثلاثية في ظل فترة عصيبة تمر بها عملية المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية، وجمود تام لهذه المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وهجمة استيطانية يهودية على الارض العربية المحتلة بفلسطين وفق خطة حكومية محكمة بدقة، وحالة من التوتر المتعرج صعودا وهبوطا بشأن قضية العراق وأزماته المتكررة مع لجنة التفتيش الدولية "اونسكوم"، وأزمات تركية داخلية أضفت بظلالها على موقف تركيا من كل القضايا الاقليمية حولها، ولاسيما قضيتي التسوية والازمة العراقية، ناهيك عن الفشل الذي منيت به السياسة الخارجية التركية نتيجة رفض الاتحاد الاوروبي منحها العضوية الكاملة أو على الاقل التعامل معها كعضو محتمل على المدى الطويل. ولذا،

Digitized by Birzeit University Library

فقد ركزت المواقف العربية ازاء المناورات الثلاثية على مدى انعكاساتها من حيث الدلالة والرمز على قضية الاستقرار الاقليمي من جهة، وبناء التحالفات السياسية والعسكرية من جهة أخرى، وما يمكن أن تتضمنه هذه التحالفات من ضغوط على أطراف بعينها.

قبل الخوض في مثل هذه الدلالات الرمزية والسياسية لهذه المناورات يبدو مفيدا التعرف على مضمونها العملي. فكما ذكر من قبل كان هدفها المعلن محددا في أعمال البحث والانقاذ الانسانية، ومرت بمرحلتين إحداهما تحضيرية وأخرى عملية، كل منها استمر يومين. وقام التدريب العملي وفق افتراض مشاركة قطع بحرية من الدول الثلاثة في البحث معا عن ثلاث سفن أو يخوت في عرض البحر صدرت عنها اشارات استغاثة، حيث تقوم القطع البحرية من الدول الثلاثة بالبحث معا عن مصدر هذه الاشارات لغرض الوصول اليها وانقاذ من فيها، مستخدمة في ذلك امكانياتها من الطائرات المروحية والاستطلاع وقدراتها المختلفة في الاتصال. واثناء ذلك تم التدريب على : التنسيق بين نظم وأجهزة الاتصالات بين القطع البحرية للدول الثلاثة، وتحليق وهبوط طائرات هليكوبتر في عرض البحر من وعلى القطع البحرية للدول الاخرى، وتنسيق العمليات أثناء الحاجات الفعلية المخططة مسبقا أو الاضطرارية الطارئة، وتبادل الخبرات العملية في الحالات المختلفة، بناء على تحديد فعلي لكفاءة كل طرف في الحالات المماثلة في المستقبل.

وقد أشارت بعض التقارير إلى أن المناورات الفعلية تضمنت خطة انزال ثلاثية في منطقة اتفق عليها بالقرب من خليج الاسكندرونة بهدف احتلال المنطقة والقيام بعملية خطف وهمية لشخصيات نفذتها وحدات خاصة تركية واسرائيلية بالتعاون مع جنود البحرية الامريكية. ولكن لم تعرف طبيعة هذا الخطف الوهمي هل هو بهدف تحرير رهائن مثلا من قبل جماعات أو دول مضادة أم بهدف خطف رهائن من دول اخرى.

وأما على صعيد القطع البحرية التي شاركت فيها، فقد تضمنت فرقاطتين تركيتين طراز ميكو ـ ٢٠٠، وطرادين اسرائيليين طراز سعر ـ ٥، والمدمرة الامريكية المسماة " جون رودجرز" التابعة للاسطول السادس الامريكي. وكان على متنها جميعا أكثر من الف جندي، وأربع طائرات مروحية، منهن اثنتان من طراز هل بانثر، واثنتان اخريتان من طراز إيه بي ـ ٢١٢، وطائرة استطلاع من طراز سي ـ سكان. واللافت للنظر أن امكانيات هذه القطع البحرية تعد كبيرة نسبيا مقارنة بالهدف المعلن وهو البحث والانقاذ. فالمدمرة الامريكية "جون رودجرز" تصل حمولتها إلى

Digitized by Birzeit University Library

أكثر من ثمانية الاف طن، وتحمل أنواعا عدة من الصواريخ منها كروز وتوماهوك، وأخرى مضادة للسفن، وثالثة مضادة للطائرات وعددا من المدافع وقذائف الطوربيد، ونظما للحرب الاليكترونية. أما الطراد الاسرائيلي سعر ـ ٥ فتصل حمولته إلى ١٢٢٧طناً، ويحمل بدوره صواريخ سطح - سطح، وأخرى مضادة للطائرات ومدافع وقذائف طوربيد، وطائرة هل بانثر.

وتحمل الفرقاطة التركية ميكو ـ ٢٠٠ صواريخ مضادة للطائرات وأخرى سطح - سطح ومدافع وطائرة مروحية إيه بي ـ ٢١٢، وتصل حمولتها إلى ٢٧٨٤ طنا. ومثل هذه المواصفات تعني أن المناورات، حتى وإن اخذت شكل الانقاذ والاعمال الانسانية فإنها لا تخلو من أهداف عسكرية عالية القيمة. فإلى جانب التنسيق بين أجهزة الاتصالات بين هذه القطع وبعضها، والتدريب على الاقلاع والهبوط المتبادل، هناك الاعتياد على توفير لغة عسكرية مشتركة في لحظات التوتر والاضطرار، وتبادل الخبرات العملية وتأسيس علاقات بين القادة وبعضهم في خضم العمل الفعلي لاسيما بين قطع بحرية هي بطبيعتها من القطع الاساسية للحرب ولديها امكانيات تدمير عالية، ويتطلب التعامل معها وفيما بينها تنسيقا عالي المستوى. وادراكا لمثل هذه الحصيلة من التدريبات، حتى لو كانت لمجرد أعمال البحث والانقاذ، فإن هناك ما يفسر طبيعة الجدل السياسي الذي شاركت فيه دول المنطقة، وحدة المواقف العربية وما اعتراها من قلق ازاء هذه المناورات، لاسيما اذا ما نُظر اليها كتجسيد عملي للتعاون العسكري بين تركيا واسرائيل.

انطوت ردود الفعل العربية، خاصة المصرية والسورية والسعودية وما أعلنته الجامعة العربية، على عدد من الافتراضات والمعايير التي أجمعت على أن المناورات الثلاثية خاطئة وسلبية من حيث التوقيت ومن حيث الرمزيات والدلالات التي تعبر عنها. فالمناورات تزامنت مع تعثر عملية السلام، وتهرب اسرائيل من التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقات ملزمة، ومن ثم فهي، أى المناورات، استفزازية على حسب تعبير الاعلام السوري، وتعطي اسرائيل دعما معنويا وسياسيا في وقت يجب أن تخضع فيه لضغوط مختلفة من أجل الالتزام بالتفاوض ونتائجه.

أما في سياق الرمزيات والدلالات فقد اتفقت الدول العربية على أنها تؤثر بدرجة أو أخرى على الامن العربي، وأنها تعبير عن تحرك تشارك فيه اسرائيل وتركيا بمساندة أمريكية واضحة تستهدف من حيث الجوهر تعزيز التعاون العسكري بينهما وبناء تحالف ثنائي يحاول استقطاب أطراف عربية أخرى، الامر الذي يدفع بالمنطقة إلى سياسة

Digitized by Birzeit University Library

المحاور والاستقطابات والاستقطابات المضادة، بغرض إعادة ترتيب المنطقة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الاطراف الاخرى الموجودة فيها، وبالتالي تدخل المنطقة في دوامة هي في غنى عنها، لاسيما وأن هذه التحالفات ستؤثر على طبيعة التوازن السياسي والعسكري العام في شرق المتوسط بدوله العربية وغير العربية التي قد تجد نفسها بحاجة إلى الرد المماثل.

وارتبط موقف مصر، كما ورد على لسان الرئيس مبارك، بتحذير تركيا من أن تكون هذه المناورات بغرض الضغط على طرف بذاته، والاشارة جاءت لسوريا، أو تهديدا له، الامر الذي سيؤثر على علاقات تركيا بالعرب حتما. وهو ما عبرت عنه الجامعة في بيان لها حيث استبعدت أن تكون هذه المناورات ذات هدف انساني، مرجحة أنها تهدف إلى الضغط على دول معينة في المنطقة كجزء من سياسة التهديد والابتزاز للدول المعنية بعملية السلام.

لم تقتصر مواقف القلق من هذه المناورات على الاطراف العربية، بل امتدت إلى كل من اليونان وايران. وكلاهما، وإن لأسباب مختلفة، أجمع على أن المناورات البحرية الثلاثية دليل على تنامي العلاقات العسكرية بين البلدين: اسرائيل وتركيا، وأنها مقدمة لسياسة تحالفات في المنطقة، وأنها ستزيد من حالة التوتر الكامن فيها. ويعود قلق اليونان من المناورات في جزء منه إلى التوتر الدائم والتاريخي في علاقتها مع تركيا والذي تجسده موقف اليونان الرافض بقوة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، وفي جزء آخر إلى تقارير نشرت قبل اجراء المناورات ذكرت أن المناورات قد تتضمن نوعا من الانزال البحري التركي على بعض الجزر اليونانية الصغيرة في جنوب شرق بحر إيجه، الامر الذي اعتبرته اليونان تطورا خطيرا حال حدوثه. ومن جانبها استعدت القوات البحرية اليونانية لأية اختراقات من قبل القطع البحرية التركية لبحرها الاقليمي، وقامت بتأمين العديد من الجزر اليونانية، ورفعت درجة الاستعداد في قواتها المسلحة.

هذه المواقف العربية والاقليمية القلقة من المناورات والرافضة لمضامينها لم تمتد إلى الاردن الذي شارك — كما سبق القول — مشاركة رمزية فيها بصفة مراقب وعبر شخص واحد هو العميد حسين الخصاونة رئيس البحرية الاردنية، وهي المشاركة التي استحقت تهنئة خاصة من وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي. ويعود هذا الموقف في شق منه إلى العلاقة مع اسرائيل والتي تتضمن بعدا امنيا ذا طابع اقليمي حسب ما تنص عليه معاهدة السلام بين البلدين، وفي شق اخر إلى القناعات الاردنية ازاء العلاقة مع تركيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في قضايا الامن الاقليمي بعد التطورات التي جرت

Digitized by Birzeit University Library

في اعقاب انتهاء الحرب الباردة والانهيار السوفييتي والحصار الدولي المطبق بقوة على العراق. وهو ما عبر عنه الامير الحسن ولي العهد في مناسبات سابقة. ففي افتتاح جولة الحوار العربي - التركي الذي نظمه منتدى الفكر العربي بعمان قبل عامين، وتحديدا في ١٨ ــ ١٩ مارس ١٩٩٦، أشار الامير الحسن إلى أنه "بعد الحرب الباردة برزت الحاجة لاعادة النظر في مفهوم الأمن الاقليمي بالنسبة لكل من تركيا والعالم العربي، وهنالك مفهوم جديد للشرق الاوسط وهو آخذ في التبلور، ومن المهم أن تكون تركيا مشمولة في هذه المنطقة". وحول تنظيم الجهود الخاصة بالامن في شرق البحر المتوسط أشار الامير الحسن في نفس الافتتاحية إلى " أنه ظهر تركيز جديد وبشكل خاص على شرقي البحر المتوسط. لقد آن الاوان للسعي وراء تحقيق التكامل بين مواقفنا السياسية ووجهات النظر العملية والعمل على بناء هيكلية لهذه المواقف ووجهات النظر. إن القيام بتشكيل هيئة مشابهة لمنظمة الامن والتعاون في اوروبا هو أمر جدير بالاهتمام. لقد طرحنا فكرة انشاء مركز لحل النزاعات في محادثات جرت مع الرئيس الراحل تورجوت اوزال، واقترحنا أن تكون إسطنبول هي المقر لذلك المركز بإعتبارها تجسد ما نسميه الطرف الاوروبي لاسيا والطرف الاسيوي لأوروبا، إن هذه المساعي تستدعي دراسة أشمل".

مثل هذه القناعات تكشف عن اهتمام الاردن بأن يكون وفق قدراته المحدودة في سياق أي عمل يمس أو يمهد أو يصيغ التفاعلات الجديدة في المنطقة لاسيما ما يتعلق منها بالامن الاقليمي، وهو ما ينطبق على التعاون العسكري الاسرائيلي - التركي بمستوياته وشواهده المختلفة. لكن هذه المشاركة الرمزية الاردنية، وإن اتاحت للاردن الاقتراب الحذر من هذه التفاعلات الامنية الاقليمية الجديدة، الا أنها ساهمت في تأييد التفسيرات التي أطلقها اصحاب المناورة بأنها كانت سلمية الطابع ولاغراض الانقاذ، ولم تطلق فيها طلقة رصاص واحدة حسب التأكيدات التركية الرسمية. ومن ناحية أخرى، ساهمت في زيادة المخاوف العربية من أن تكون هذه المشاركة الرمزية خطوة على طريق التحاق الاردن رسميا بجهود قيام تحالفات تجمع بين دول عربية وأخرى غير عربية، مما يضر بالتوازن السياسي العام في المنطقة. ولعل هذا المضون هو الذي يفسر حدة الانتقادات التي وجهتها سوريا إلى قرار الاردن بالمشاركة بصفة مراقب في المناورة الثلاثية.

واقع الامر أن الانتقادات العربية كان لها تأثيرها. ومعروف أن هذه المناورات كان قد سبق تحديد موعدين لها في اكتوبر ونوفمبر ١٩٩٧، وتم تأجيلهما لاعتبارات قيل

Digitized by Birzeit University Library

أنها فنية تعلقت بمشاركة القطع البحرية الامريكية التي كانت ملتزمة بمهام تدريبية أخرى في هذه المواعيد. وبعيدا عن هذا الجانب الفني، هناك اعتقاد بأن التأجيل كان لاسباب خاصة بتعديل صيغة المناورات ذاتها وقصرها على مسائل الانقاذ وحسب وحذف، أو بالاحرى التغطية على، أي شق منها يتعلق بتدريبات أو مناورات ذات طابع عسكري حربي مباشر. ويذكر هنا أن هذه المناورات عبارة عن سلسلة من الأعمال التدريبية البحرية سيتم اجراؤها كل عام، وكان اسم المناورات الثلاثية التي جرت في يناير الماضي مرقما برقم " واحد" ، ولكن تم حذفه لتقليل حدة الانتقادات العربية والاقليمية. لكن هذا الحذف لا يعني أنها لن تتكرر ثانية في المستقبل. وحسب المصادر التركية هناك دعوة سيتم توجيهها لدول عربية من بينها مصر والاردن وسلطنة عمان والكويت لاجراء مناورات بحرية ولكن دون مشاركة اسرائيل. ومثل هذه الدعوة "التصريح"، تستهدف التعبير عن موقف تركي متوازن بين العرب واسرائيل ، والتأكيد على أن تعاونها العسكري المتنامي مع اسرائيل لا يستهدف الاطراف العربية أو غالبيتها على الاقل. وليست هناك مواقف عربية محددة ازاء الدعوة التركية، ربما لانها لم تتحول بعد إلى اجراء رسمي تركي.

لم تكن هذه الدعوة التركية إلاّ جزءاً من تحركات مكثفة بذلتها حكومة انقرة باتجاه الدول العربية لاحتواء انتقاداتها ولتقديم تفسيراتها الخاصة بالتعاون مع اسرائيل للرأي العام العربي. وحظيت مصر بكم لا بأس به من المبعوثين ورسائل الرئيس ديميرل للرئيس مبارك. وكان واضحا أن تركيا تحاول عبر هذه الخطوات والرسائل تمرير وجهة نظر أخرى قوامها أن تركيا ليست في وارد بناء حلف عسكري مع اسرائيل ، فلها مصالحها الحيوية مع العالم العربي ، وهي حريصة عليها تماما وعلى تطويرها في كافة المجالات السياسية والثقافية وفي مجال مواجهة الارهاب، وأنها ترى أن تعاونها مع كل الاطراف فيه مصلحة لها وللاستقرار في كامل المنطقة. وفي نفس السياق يمكن تفهم الدوافع التي حدت بالرئيس التركي عشية المناورات الثلاثية لمطالبة اسرائيل بدفع عملية السلام ووقف بناء المستوطنات والاشارة إلى حساسية الرأي العام التركي ازاء ما يجرى في القدس.

واقع الامر أن محاولة تركيا عبر رئيسها سليمان ديميريل التعبير عن موقف متوازن ازاء القضايا العربية لا يعدو أن يكون سوى ذر للرماد في العيون. فهناك انحياز تركي بالفعل إلى جانب اسرائيل أو على الأقل هناك جهود حثيثة لدفع العلاقة معها إلى مصاف علاقة استراتيجية بعيدة المدى. وهو ما تدعمه حقائق السياسة الداخلية

Digitized by Birzeit University Library

التركيـــة ذاتها، والدور الكبير الذي يلعبه فيها الجيش التركي الـــذي يتبـــنى مفـــهوما استراتيجيا عدائيا تجاه سوريا، وآخر توسعيا تجاه العراق في ظل الظروف الصعبة الـــتي تواجه حكومة بغداد المركزية، وثالثا يستهدف محاصرة أي مظهر من مظاهر التعـــاون مع الدول الاسلامية والعربية إلا في حدود ضيقة وعبر سياسة انتقائية تخـــدم المصـــالح التركية وتفتت أي مظهر من مظاهر التنسيق العربي المحتمل ضد مواقف تركيا المنحـــازة؛ ورابعا تعميق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل بهدف خلق حقائق أمنية وعســـكرية في المنطقة تخدم مصالحهما المشتركة، ومن أبرزها الضغط على سوريا الـــتي تعـــد عـــدوا مشتركا لهما، وإن لاسباب مختلفة، ناهيك عما تعتقده النخبة التركية الحاكمة بشـــكل عام من أن التعاون مع اسرائيل سوف يفتح الابواب أمام تدفق الاستثمارات ورأس المال اليهودي على الصناعات التركية ، وسوف يساعد على تليـــين المواقـــف الاوروبيـــة الرافضـــة لانضمام تركيا كعضو كامل في الاتحاد الاوروبي، كما سيدعم دور تركيا في الجمهوريات الاسيوية الاسلامية الجديدة في وسط اسيا.

ومثل هذه المفاهيم الاستراتيجية المضمرة لدى الجيش التركي ومن ورائه النخبـــة الحاكمة تم التعبير العملي عنها في صورة تعاون عسكري على أعلى مستوى تنظيمي مع اسرائيل، حيث تم تشكيل هيئة عسكرية عليا تضم كبار القادة في البلدين ، وهيئة أخرى تضم المسؤولين عن الصناعات الحربية ومراكز البحث والتطويـــر في كـــلا البلديـــن. ولننظـــر معا إلى قائمة العقود العسكرية التي تم ابرامها في غضون الشهور الست الماضية والتي تصل قيمتها إلى ما يزيد عن ١,٢٥ مليار دولار، وهي موزعة كما يلي : عقـــد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار مقابل شراء ٢٠٠ صـــاروخ جـــو ســـطح اســـرائيلي الصـــنع من طراز بوب أي POP EYE بعيد المدى (حتى ١٠٠ كيلومتر)، وعقد بقيمـــة ٧٥ مليون دولار لتحديث ٤٨ مقاتلة تركية من طراز إف-٥ تايجر، وعقد بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتزويد ســـلاح الجو التركي بالقنابل الذكيـــة بـــيراميد "PYRAMID"، وجيلوتين "GUILOTINE"، وقنابل عنقودية من طراز تال، وعقد بقيمة ٦٤٠ مليـــون دولار لتحديث ٥٤ مقاتلة تركية من طراز إف-٤، وعقد بقيمة ٢٠٠ مليـــون دولار مقابل شـــراء صـــواريخ بايثون-٤ "PYTHON-4" جو-جو.

وذلك إلى جانب مشروعات مستقبلية أخرى تشمل : تحديث دفعة ثانيـــة مـــن المقاتلات إف-٤ فانتوم، والحصول على نظام الدفاع الجوي "باراك" ، والانضمـــام إلى برنامج النظام الصاروخي "أرو" المضـــاد للصـــواريخ عبر الانتاج المشترك لمواجهـــة أي تهديد محتمل من قبل ايران أو سوريا، وشـــراء ٨٠٠ دبابة اسرائيلية جديدة ، وتحديث

Digitized by Birzeit University Library

١٠٠٠ دبابة لدى تركيا. وتشير تقارير إلى أنه أثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي إلى أنقرة في شهر ديسمبر ١٩٩٧ تم الاتفاق على عدد من المشروعات العسكرية المشتركة بقيمة تصل إلى ١٥ مليار دولار على أن تنفذ خلال السنوات الخمسة القادمة، وفيها مشروعات تتعلق بالفضاء وصناعة الصواريخ بعيدة المدى. وهو ما لاينفصل عما بات مؤكدا من أن اسرائيل تقوم بتدريب وحدات خاصة تركية للعمل على طول الحدود التركية مع كل من سوريا والعراق وايران لمتابعة النشاط الذي يقوم به حزب العمال الكردستاني التركي. وعلى الصعيد التجاري، فإنه من المتوقع أن يصل حجم التجارة المشتركة بين البلدين إلى مليار دولار ، تحصل من خلالها تركيا على تكنولوجيا اسرائيلية متقدمة مقابل مواد خام تركية. وبعبارة أخرى، فإن التعاون التركي مع اسرائيل يحقق لها مزية الحصول على أسلحة متقدمة قائمة بالأساس على تقنيات أمريكية يصعب الحصول عليها مباشرة من الولايات المتحدة نظرا للحظر الذي اقره الكونجرس الامريكي على تركيا بسبب تدهور حقوق الانسان فيها.

وخلاصة القول أن المناورات الثلاثية رغم محدوية أهدافها المباشرة ، فإنها عكست الاهداف السياسية والاستراتيجية بعيدة المدى التي تدفع البلدين إلى تعميق تعاونهما المشترك عسكريا وسياسيا تحت مظلة امريكية مباشرة، الامر الذي يبرر كثيرا من القلق على الأمن العربي ويدفع إلى التفكير مليا في محاصرة تلك الاثار السلبية المؤكدة.

Digitized by Birzeit University Library

الملف

خمسون عاماً على النكبة: استخلاصات ودروس

مع صدور هذا العدد من مجلة **السياسة الفلسطينية** يكون قد مر على نكبة عام ١٩٤٨ خمسون عاما. وقد رأت هيئة تحرير المجلة إلقاء الضوء على بعض الدروس والعبر التي استخلصها الشعب الفلسطيني خلال هذه السنوات، وذلك من خلال استطلاع آراء بعض السياسيين والاكاديميين الفلسطينيين .

وفيما يلي استعراض لآراء المشاركين معتمدين في ذلك الترتيب الابجدي.

Digitized by Birzeit University Library

دروس النكبة

حسن خضر*

في كل محاولة لاستخلاص الدروس من تجربة تاريخية ما اختزال للحقيقة. فالحقيقة تعددية، بطبعها، خاصة إذا كانت التجربة بحجم ما أصاب الفلسطينيين قبل خمسين عاما. وهناك علاقة مؤكدة بين المنهج والدرس المُنتظر، ففي الأول ما يدل على الثاني ويعلن سرّه. والسؤال المؤكد، في هذا الشأن، هل يتحقق درس ما أو يصبح ممكنا خارج تفكيك التجربة وتحريرها من الدلالات اللغوية والأيديولوجية التي تعرقل إعادة إنتاجها ؟ وهل يتحقق درس ما خارج حاجات الحاضر وهمومه ؟

ذلك ما لم نفعله منذ خمسين عاما، فحجم نشاط الفلسطينيين في حقل التاريخ وعلوم الاجتماع والأدب لا يتناسب مع حجم الحدث من ناحية، ويدل على فقرنا المعرفي من ناحية ثانية. فرغم المكانة المركزية التي تحتلها فلسطين في الخطابين الأدبي والسياسي إلا أن عدد الكتب التي أصدرها فلسطينيون عن تاريخ فلسطين، في العهد العثماني وفترة الانتداب، أو بعد الهزيمة وتبديد الكيان في عام ١٩٤٨، يعد على أصابع اليدين، ناهيك عن ندرة الأبحاث الاجتماعية التي تعالج التكوينات الحضرية والريفية، والتقاليد السائدة، وأنماط الإنتاج، ومراحل تطور الهوية، إضافة إلى حرب عام ١٩٤٨ نفسها وما رافقها من نشاط في مختلف الحقول السياسية والاجتماعية وما أسفرت عنه من نتائج بعيدة المدى.

فالمصادر الأجنبية لما حدث في تلك الحرب ما زالت المصدر الأول، من حيث الحجم والكيف، لمعرفة ما حدث، ولماذا حدث، وكيف حدث. ومشكلة المصادر في هذه الحال، كما في كل حال أخر، أن من يسرد الرواية يستطيع صياغة مضمونها ومعانيها، ناهيك عن اقتراح الخاتمة.

---

* حسن خضر: حاصل على اجازة في الأدب الانجليزي، يعمل مديراً للمشاريع في وزارة الثقافة الفلسطينية، حاصل على جائزة فلسطين للمقالة عام ١٩٩٧ .

Digitized by Birzeit University Library

كان مركز الأبحاث الفلسطيني تجربة رائدة في هذا المجال، لكن غيابه غير المصحوب بقلق واضح من جانب النخب الفلسطينية، يدل على المكانة الفعلية التي تحتلها المعرفة في المنظومة العقلية لهذه النخب، كما يدل على علاقة نفعية بالمعرفة تحولها إلى تابع للمؤسسة السياسية في أفضل الأحوال، وإلى نشاط مكلف وغير مبرر في أسوأها. وهناك من الأمثلة الملموسة ما يكفي للتدليل على هذه الحقيقة.

يقود هذا الأمر، بالضرورة، إلى خلاصة إشكالية هي الوجود البلاغي لفلسطين كظاهرة لغوية وسياسية وغيابها كحقيقة اجتماعية وتاريخية في مكان وزمان محددين. وربما يكتسب نقد هذه الظاهرة أهمية في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى.

ففي تجمعين كبيرين من التجمعات الديمغرافية الفلسطينية هما الضفة الغربية وقطاع غزة تتشكل نواة لديانة مدنية جديدة. ورغم الملامح الغائمة، والارتباك والارتجال الواضحين، هناك محاولات سياسية وإعلامية وثقافية لانتخاب عناصر معيّنة من التجربة الفلسطينية وتحويلها إلى مظاهر سائدة في خطاب الجماعة الفلسطينية عن نفسها.

النكبة من بين العناصر المعنية، وربما احتلت موقع الصدارة منها، وفي اليقظة المفاجئة بشأنها، والتي بدأت منذ مطلع العام، ما يثير القلق أكثر مما يثير مشاعر الارتياح لما تتسم به من طغيان للجوانب الاحتفالية والبلاغية على حساب الجوانب المعرفية، وغياب الواقع.

فما حدث قبل خمسين عاما لا يحتمل التحوّل إلى مناسبة احتفالية إلا بتحريره من دلالته التاريخية، بينما المطلوب الحرص على الدلالة التاريخية، وتحويل الحاضر نفسه إلى مفتاح للماضي، وقراءة الحدث في حالة الصيرورة، أي كظاهرة مستمرة، وليس كمسألة تاريخية مجردة. وهذا ينطوي، ضمن أمور أخرى، على محاكمة الحاضر نفسه، ووضع الذات موضع تساؤل ونقد دائمين.

وقد هُزم المجتمع الفلسطيني في عام ١٩٤٨ لأنه لم يمتلك مقوّمات الانتصار. فشل بسبب عوامل الضعف الكامنة في مجتمع تتكون غالبيته العظمى من فلاّحين، ويعيش خارج الأزمنة الحديثة. فشل لأنه لم يُقاتل كما يجب، و لم يُفاوض كما يجب.

ولن تصبح المعالجة النقدية ممكنة خارج سياق يضع المجتمع الفلسطيني الحال موضع التساؤل والاختبار :

Digitized by Birzeit University Library

هل تحرر المجتمع من البُنى العائلية والعشائرية التي امتاز بها قبل خمسين عاما، والتي كانت من الأسباب المباشرة لهزيمته ؟

هل انتقلت فكرة الانتماء من العلاقة البدائية بالمكان إلى مكوّن من مكوّنات الهوية، وعلامة من علامات الكيان ؟

وهل في الحاضر المعاش ما يدل على القطع مع الماضي أم على إعادة إنتاجه ؟

وأخيرا، هل نملك الآن وهنا مؤهلات الانتصار، أم أن العوامل البنيوية التي جعلت من الهزيمة أمرا حتميا قبل خمسين عاما، تعيد إنتاج نفسها بصيغ وتسميات جديدة ؟ وهل المشكلة هي فهم الماضي أم طرح تصورات وحلول للحاضر والمستقبل ؟

يُقال، عادة، إن خمسين عاما من عمر الشعوب لا تعني شيئا في حساب الزمن. وهذه فكرة خاطئة تسقط رغبات ذاتية على واقع متحرك، وتفشل في فهم البشر كنتاج للزمن، وتعامل الماضي كواقع غير مؤكد، والحاضر كحالة عابرة، والمستقبل كمشروع مضمون.

لذلك، كلما اتسع حجم الأسئلة المحتملة، كلما أصبحت احتمالات المعرفة في متناول اليد. ولا أعتقد أننا نستطيع المغامرة بوضع الأسئلة أو البحث عن إجاباتها المحتملة على عاتق العاملين في الحقل السياسي، لأنها شأن من شؤون البحث العلمي في الأوساط الأكاديمية والفكرية الفلسطينية.

لدينا أقسام للتاريخ وعلوم الاجتماع والأدب في مختلف الجامعات والمعاهد الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولن تتمكن هذه الأقسام من التحوّل من مراكز للتلقين والتقليد والمحاكاة، إلى مراكز لإنتاج المعرفة إلا بتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مادة للبحث على ضوء المناهج الحديثة في مختلف العلوم.

وما لم نفعل ذلك، سيبقى الدرس الأهم المستخلص من استعادة ذكرى ما حدث لنا قبل خمسين عاما : أننا لم ندرك بعد أهمية وكيفية استخلاص الدروس.

Digitized by Birzeit University Library

المرجعية القانونية للنكبة

د. كمال قبعة*

إن استخلاص الدروس والعبر من أحداث تاريخية مفصلية لشعب، بحجم وهول وأبعاد النكبة بعد مرور خمسين عاما عليها، تتطلب دقة وموضوعية في رؤية البانوراما الكلية الشاملة لأسبابها وأطوارها وما آلت اليه من نتائج كارثية متصلة ومستدامة على كافة الصعد والمناحي، وذلك لاستنتاج الاستخلاصات الاهم والاعم.

بيت قصيدنا في هذا المقام يتعلق بالابعاد القانونية – الدولية الناشئة إثر قيام النكبة واستمراريتها حتى الآن. ونضع هذا البعد أمام الابعاد الاخرى كونه يتصل بشكل رئيسي وثيق بالنكبة أولا، ولكونه يطال حقوقا دولية مضمونة ومحمية للشعب الفلسطيني ثانيا. ولانه كان ولا يزال يشكل المرجعية الناظمة لنشوء ولتطور القضية الفلسطينية ثالثا، وبسبب أنه ينطوي صراحة على جملة من الالتزامات والاستحقاقات المصلوبة والموقوفة بفعل سوء استخدام الآليات القانونية الدولية رابعا. ولأن التمسك به والسعي لتفعيله وبذل الجهود اللازمة لاستثماره يشكل مدخلا صحيحا لتعديل موازين القوى القائمة وإشهار مبادئ وقواعد وأحكام الشرعية الدولية في وجه الجرائم والممارسات المنهجية المارقة عن القانون الدولي من قبل اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية اللتين تتشدقان بالشرعية الدولية، خامسا.

وبادئ ذي بدء فإن منشأ وتطور القضية الفلسطينية، ارتبطا بالتشكيلات الدولية سواء أكان ذلك بعهد عصبة الامم و/أو منظمة الامم المتحدة. وارتبطت القضية بصراع ومصالح دول المنظومة الدولية التي توارثتها بتوارث القوة والهيمنة الدولية بين الدول العظمى في التاريخ الحديث. لذا، فإن القضية وليدة تلك التشكيلات والقوى الدولية، بكل ما يعني ذلك من عناصر وجوانب تطال منشأ وتطور ومآل القضية الفلسطينية.

* د. كمال قبعة: باحث متخصص في القانون الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

وإن كان المقام لا يتسع لتناول عناصر القضايا تلك، الا أن التأكيد على التأثير التكويني والسببي للاحداث التاريخية العظمى على القضية لهو أمر ذو مغزى. ففي رحمة نشوء الاستعمار وفي رحمه نشأت وترعرعت المنظمة الصهيونية وأيدلوجيتها الاستيطانية الاجلائية للشعب الفلسطيني والاحلالية الاستزراعية لرواد الامة اليهودية المزعومة في فلسطين. ولدى إعادة تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الاولى تم تدعيم المشروع الصهيوني بوعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ وصك الانتداب في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية إبان إعادة تقسيم العالم بين الامبرطوريات الآفلة وتلك الصاعدة، إستطاعت الصهيونية أن تعلن كيانا لها في فلسطين، بذريعة قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د-٢) بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني عام ١٩٤٧ الذي ما لبثت أن مزقته اربا في الواقع العملي وتجاوزت جوهره وشروطه ومقاصده، خاصة فيما يتعلق بقيام الكيان الفلسطيني وفقا لذلك القرار. واستطاعت الصهيونية وكيانها بما تمتلك من نفوذ منقطع النظير وتلاقي المصالح مع الولايات المتحدة خاصة وبعض الدول الاوروبية الاخرى، أن تجتاح ما تبقى من فلسطين ومساحات عربية شاسعة، بذرائع تدعي أنها قانونية، كأطروحة الغزو الدفاعي والوعد الالهي والحقوق اليهودية التاريخية..الخ بغطاء وتسويغ أمريكي سافر متناقض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي العام.

وعودٌ على بدء، فإن قرار التقسيم رقم ١٨١ (د - ٢) لا يزال الاساس القانوني - الدولي الناظم والملزم Jus cogens للقضية الفلسطينية، والذي كان يمثل خلاصة موازين القوى آنذاك. وعلى الرغم من اجحافيته والظلم الذي ينطوي عليه، الا أنه القرار الوحيد المنشئ لدول في تاريخ المنظمة الدولية في سياق تصفية الموروث الاستعماري الانتدابي لعصبة الامم من قبل منظمة الامم. والتمعن في القرار ذلك يظهر بأنه لا يزال يشكل الاساس المنشئ الوحيد لاسرائيل، إضافة إلى كونه كلا لا يتجزأ في أحكامه الكلية المترابطة العناصر. ولذا، فإن التنكر لقيام دولة فلسطينية بموجب القرار يعتبر نقضا صريحا له ونسفا للاساس المنشئ لاسرائيل.

ولعل في قضية الاعتراف العالمي بإسرائيل احدى ساحات الصراع القانوني المفتوحة على مصراعيها. فإنضمام اسرائيل إلى الاسرة الدولية بموجب القرار رقم ٢٧٣ (د-٣) المؤرخ في ١١ أيار ١٩٤٩ مشروط بتطبيق تعهدات اسرائيل بتنفيذ القرار ١٨١ (د-٢) بشأن التقسيم والقرار ١٩٤ (د-٣) بشان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهما الشرطان اللذان لا تزال اسرائيل تتنكر لهما وتمارس ما في مستطاع القوة والعدوان

Digitized by Birzeit University Library

والاحتلال والهيمنة للحيلولة دون تنفيذهما. والاستنتاج هنا، يتمثل في كون هذه المرجعيات القانونية الدولية تجعل من الاساس المنشئ لاسرائيل أساسا متصدعا متهاويا هشا، وتصبح عضوية اسرائيل في منظومة العلاقات الدولية في الامم المتحدة عضوية لا شرعية بل ومطاردة بموجب ذلك القرار وقواعد وأحكام الميثاق.

وإن كانت هذه القضايا/ القرارات/ الاستحقاقات/ الحقوق وموضوعات الصراع قد اهملت أو لم نستطع خوض غمارها كما يجب في السابق، الا أنها لم تتقادم مطلقا ولا تزال قضايا موقوفة وكاملة يمكن تفعيلها ضمن خطة منهجية سليمة في الاجلين الحاضر والمستقبل.

تتجدد القضايا وتتوالد، وهي قضايا يصعب حصرها في هذه العجالة الا أن هناك محطات يتوجب التوقف عليها لزاما. فمثلا، هناك خمس وعشرون قرارا في مجلس الامن تؤكد أن الاستعمار الاستيطاني في الضفة والقطاع وهو حالة من حالات الاحتلال الاجنبي ويجري فيها تعريف الاراضي المحتلة بالفلسطينية منذ القرار ٦٠٥ وتؤكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة عليها باعتبار اسرائيل سلطة دولة الاحتلال. ويأتي قرار مجلس الامن رقم ٦٨١ ليضع آليات لتنفيذ ذلك في سياق بحثه عن آليات تطبيق هذه القرارات، وبدعوته الدول الاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لاجتماع لبحث سبل تطبيقها والزام إسرائيل بها. والامر ذاته جرى التأكيد عليه والدعوة له في قراري الدولتين الاستثنائيتين الطارئتين للجمعية العامة، وخاصة القرار د.أ.ط - ٢/١٠ لعام ١٩٩٧ في فقرته العاملة العاشرة. ولعل ما يلفت النظر مضمون ونص الفقرة التاسعة التي تنص" تؤكد المسؤوليات بما فيها المسؤوليات الشخصية الناشئة من استمرار الانتهاكات وحالات الخرق الخطير لاتفاقية جنيف، الامر الذي يضع اسرائيل وسلطاتها وأجهزتها وأفراد قواتها تحت طائلة المسؤولية الدولية الجزائية وغيرها وفقا للاتفاقية والملحقين الاضافيين عام ١٩٧٧ وكذلك بموجب ميثاق نيورنبرغ الشهير.

اليس في هذا مجال شاسع لمقارعة المحتلين المارقين عن الشرعية الدولية؟ أليست هذه الاسانيد القانونية الدولية جديرة بجهاز متابعة متخصص؟ الا يمكن أن نستخدم هذه الآليات بموجب ما نمتلك من شرعية الحقوق والمثابرة على قرع أبواب الشرعية الدولية بشأنها؟ أنكتفي باستصدار القرارات المتتالية ولا نمعن التفكير في نصوصها ومضامينها التي تتطلب متابعة مثابرة ومستمرة؟ فمثلا، ماذا فعلنا بشأن البند السابع من قرار الدورة الاستثنائية الطارئة بتاريخ ١٥ تموز عام ١٩٩٧ بخصوص توفير معلومات بشأن أي سلع

Digitized by Birzeit University Library

تنتج أو تصنع في المستوطنات غير القانونية بغية محاصرتها ومنع تداولها دوليا؟ وكيف تعاملنا مع البند الثامن من القرار ذاته بشأن تأكيد الجمعية العامة على الاعضاء، والتي قصدت بهم كل من اسرائيل والولايات المتحدة بدون تسميتها، أن يفوا بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب ميثاق الامم المتحدة، وذلك حتى تضمن حقوقها وامتيازاتها الناشئة من العضوية ؟ اليس في هذا تأكيد من مائة وواحد وثلاثين دولة، ومعارضة ثلاث دول فقط، على أن حقوق وامتيازات اسرائيل في الامم المتحدة لا تزال مطاردة وغير شرعية لاخلالها بما تعهدت به إلى جانب التلويح للولايات المتحدة بأن استخدامها غير المسؤول لحق النقض الفيتو تجاه القضية الفلسطينية خاصة قد يضر بحقوقها وامتيازاتها؟

يطول الحديث بشأن موضوعات متشابهة تطال كافة قضايا وعناصر القضية الفلسطينية، وايرادنا للمحطات السابقة ليست الا كنماذج لعدد كبير من القضايا نستطيع أن نضع لها آليات وبرامج وخطط منهجية كفيلة باعادة الروح للمرجعية القانونية – الدولية للقضية عموما، كونها تتصف بالفرادة الدولية ولانها تشمل جملة من الالتزامات الواجبة التنفيذ على المجتمع الدولي.

إن تفعيل هذه المرجعية يؤرق حكام اسرائيل وأمريكا أيضا لما تنطوي وتنص عليه صراحة من آليات وحقوق شرعية ثابتة للشعب الفلسطيني. ولذا، لا ترفضها فقط بل وتبذل المستحيل من أجل ازاحتها وطمسها وتعطيل ارادة المجتمع الدولي الساعية لتفعيلها وذلك لاستبدالها بمرجعية تفاوض الذئب مع الحمل، في ظل وقائع الاحتلال والهيمنة واستخدام القوة الغاشمة.

وفي الوقت الذي تستعيد الامم المتحدة بعضا من هيبتها الدولية بعد هيمنة القطب الواحد عبر اتفاقية عنان – عزيز الاخيرة، فإننا مطالبون باعادة تسليط الاضواء على ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين من قبل الدولة المنفردة بالنظام العالمي وحليفتها اسرائيل، الامر الذي يتطلب العمل على تأطير أوسع التحالفات العالمية لتطبيق الشرعية الدولية الموقوفة في فلسطين جراء سوء استخدام حق النقض/ الفيتو الذي يضع الولايات المتحدة كطرف في الصراع، وهو ما يحرمها من التصويت في مجلس الامن وفقا للميثاق في الشأن الفلسطيني، الامر الذي يفتح آفاق انتزاع قرارات دولية وفقا للفصل السابع من الميثاق.

Digitized by Birzeit University Library

وهكذا، فإن أحد أبرز دروس واستخلاصات النكبة تتمثل فيما تقدم باعتبار أن ما قد فاتنا في هذا المجال لم يتقادم بل موقوفا وكامنا وأسيرا يتطلب فك اسره باستراتيجية وخطة وطنية منهجية واعية ومثابرة وبتآزر الاغلبية الساحقة من أطراف الشرعية الدولية.

Digitized by Birzeit University Library

خمسون عاما على النكبة: إعادة التفكير في كتابة تاريخ الحدث

د. عصام نصار*

رغم مرور خمسين عاماً على الأحداث التي تسميها الذاكرة الجماعية للفلسطينيين بالنكبة ما زالت كتابة تاريخ تلك الحقبة بمجمل تفاصيلها ومختلف اتجاهاتها أمراً صعب المنال. فرغم الاتفاق العام على حدوث النكبة والوصف العام لها باعتبارها مرحلة تشريد عرب فلسطين وهدم البنية الاجتماعية لحياتهم، فإن طبيعة الأحداث المكونة لهذه الواقعة التاريخية ما زالت غير مدروسة بما فيه الكفاية من قبل الباحثين. هذا مع العلم بأن العديد من الكتاب يصرون،وبحق، على اعتبار النكبة الحدث الرئيسي في حياة الفلسطينيين وتكوينهم كشعب. فهناك من يؤرخ لفلسطين مقسما تاريخها إلى ما قبل النكبة وما بعدها، وهناك أيضاً من يصف حياته عبر هذه الازدواجية. ورغم ذلك ما زالت الدراسات التاريخية حول تجربة عام ١٩٤٨ ضئيلة العدد. من السهل القول أن المنتصر هو الذي يكتب التاريخ، ولكن إن اتفقنا على أن النكبة شكلت المحطة الرئيسية في تحديد أو بلورة هويتنا كفلسطينيين، فإن من الصعب عدم الاستنتاج بأن هناك عدم اكتراث أكاديمي فلسطيني تجاه وجود هوية فلسطينية خاصة، الأمر الذي يقف على النقيض من الخطاب السياسي الفلسطيني السائد منذ منتصف الستينيات.

هناك العديد من الأسباب التي حالت، وما زالت تحول، دون دراسة تلك المرحلة. منها أن النكبة ونتائجها على كافة الأصعدة ما زالت تشكل موضوع الساعة، ولذا فالابتعاد الزمني عن الحدث بما في ذلك الانسلاخ العاطفي عنه، وهو ما يفترض البعض أنه عامل ضروري لدراسة التاريخ بشكل أكثر "موضوعية"، غير ممكن بعد. يضاف إلى ذلك مشكلة انعدام المصادر، أو لنقل عدم توفرها بسهولة. فبالرغم من أن الأرشيف الإسرائيلي قد فتح أمام الباحثين، وقد استفاد من ذلك جزء هام من المؤرخين

* د. عصام نصار: حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة ألينوي في الولايات المتحدة. مدرس التاريخ في جامعة بيت لحم وبيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيليين الجدد، إلا أن الأرشيفات العربية، إن وجدت، ما زالت محكمة الإغلاق. وكذلك، فإن انشغال الفلسطينيين،سواء في المنفى أو في الوطن، بالقضايا الملحة آنذاك، أو منذ ذلك الحين لم يتح المجال أمامهم لكي يوثقوا تاريخ وأحداث تلك المرحلة.

لا شك أن هناك العديد من المحاولات الجدية لملء مثل هذا الفراغ التاريخي عبر دراسات توثيقية تعتمد أساساً على التاريخ الشفوي، إلا أن مثل هذه المحاولات ما زالت في بداياتها. كذلك الأمر فإن الكتابات حول النكبة هي في الغالب ذات طابع سياسي وتغرق في مواقف كتابها القومية أو الأيديولوجية. لهذا، فإننا اليوم، وبعد خمسين عاما، نجد أنفسنا في الحقيقة واقفين أمام ذكرياتنا ومواقفنا السياسية حول ما حدث آنذاك بدون أن نكون مستندين حقيقة إلى دراسات جدية أو توثيقات رسمية لما قد حصل.

والسؤال الذي يفرض نفسه ضمن هذا السياق هو : هل بإمكاننا أن نكتب تاريخا للنكبة متجاوزين إشكاليات ندرة المصادر والتحزبية العقائدية والعماء القومي؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعتمد على كيفية فهمنا للكتابة التاريخية ذاتها. فإن كنا نرى بالتاريخ وسيلة لإثبات مشروعا "قوميا" أو سياسيا" فإننا بكل تأكيد لن نتمكن من تجاوز تلك الإشكالية. وكذلك الأمر كنا نعتقد أن هناك تاريخا" موضوعيا"" شاملا" علينا كشفه عبر استعمال مصادر وتوثيقات مختلفة. لكن المسألة ستختلف تماما" إذا ما أدركنا أن التاريخ في واقع الأمر ليس سجلاً زمنياً متسلسلاً لكل الأحداث التي علينا الإلمام بها تماما" بقدر ما هو ترتيب لمقتطفات تتعلق بأحداث مختلفة من أزمنة مختلفة تسرد من خلال نصوص قصصية. إن معنى كهذا للتاريخ يبين لنا أن أية مجموعة من الأحداث يمكن ترتيبها بعدد غير محصور من السرد التاريخي وخلق تواريخ مختلفة منها. فحدث"النكبة" يمكن أن يمثل بعدد من التواريخ، جمع تاريخ، المتناقضة والمتنافسة نجد في كل منها أشلاء من الماضي مركبة وتحتل موقعا ذا علاقة بالحاضر وقضاياه.و لهذا، فالسؤال المطروح هو ليس حول إمكانية كتابة تاريخ النكبة بل حول نوعية التاريخ المطلوب كتابته. وهنا نجد أن غالبية ما كتبه الفلسطينيون حول النكبة مغرق في التعميمات. فأحد أهم القضايا، برأيي، التي ما زالت دراسة النكبة لا تأخذها بعين الاعتبار، وعلى الأقل ليس بصورة جدية، هي مسألة تعددية التجارب النكبوية. فالنكبة رغم كونها في التاريخ العمودي المتسلسل للشعب الفلسطيني كوحدة عبارة عن لحظة تاريخية محددة، هي في واقع الأمر مجموعة كبيرة جداً من اللحظات الخاصة والتي قد

Digitized by Birzeit University Library

جمدت، تماما كما الصورة في الكاميرا، في أذهان ومخيلات كل من شارك فيها وعاشها.

هذه اللحظة، التي هي النكبة، المجمدة هي أبدية معرفة تماما وهي ما يربط كل من يحملونها سوية. هذه اللحظة هي لحظات عديدة رغم حصولها في ذات الوقت إلا أن لكل منها زمانه الخاص ومكانه ورغم ذلك فكل حامليها يفهمونها وكأنها ذات التجربة. حدث كالنكبة هو خلط للعام بالخاص. فهو يعرض التجربة الفردية الخاصة وكأنها عامة ويخصص التجربة العامة جاعلة منها جزءا من التجربة الخاصة. كيف يمكننا الادعاء بفهم النكبة دون فهم التفاصيل الخاصة بذات الوقت بدون فهم الإطار العام.

إن التعامل القانوني أو السياسي مع كتابة تاريخ النكبة، وهو المسيطر على نمط الخطاب الفلسطيني، لا يمكن أن يعنى بالخاص. فهو يحول كل الأمور إلى مخالفات للقانون الدولي وإلى أرقام جافة. ما الفائدة من القول بأن أكثر من نصف عرب فلسطين قد تحولوا إلى لاجئين إذا كنا لا نعرف لاجئا واحدا وما معنى أن يكون الإنسان لاجئا. لنتخيل فقط لو أننا قلنا أن فلانا، لنقل إبراهيم، الذي قد عمل بجد لمدة تزيد على العشرين عاما " لتوفير مبلغ كاف لبناء منزل متواضع في حيفا قد وجد نفسه قابعا" في خيمة في العراء الأردني دون إمكانية العودة لحيفا فقط بعد شهر من إتمام بناء المنزل. إنسان يحمل طموحات وأفكارا وأحلاما، ولديه أحاسيس، يجد نفسه ذات يوم مقطوعا تماما عن كل الأشياء التي يعرفها والتي تشكل حياته. ألم تعودنا قراءة الأدب ومشاهدة الأفلام السينمائية بعد على الدخول في تجربة الفرد الشخصية؟

إن تجربة كل فلسطيني عايش النكبة هي بلا شك صالحة تماما لأن تكون قصة لفيلم أو لكتاب يأسر مخيلة من يقرأه أو يشاهده. لا يكفينا الشريط الاخباري اليومي الذي أذاع أن أكثر من مائتين وخمسين شخصا قد ذبحوا في قرية دير ياسين في نيسان. شريط الأنباء يزودنا بمعلومات جافة غير شخصية لا تمسنا كثيرا، فهي تحول مائتي وخمسين حياة ومأساة إلى مجرد أرقام ليس إلا. وهذه لا يمكن بأية حال أن تفسر معنى النكبة بالنسبة لمن عايشها. وفي المقابل، فإن الحديث عن فلان من دير ياسين الذي قتل في لحظة هامة من حياته قادر أكثر على تفسير عمق وطبيعة المأساة التي نسميها النكبة. ما حصل عام ١٩٤٨ بإجماله هو مرعب ومأساوي. ولكنه لن يظهر كذلك بدون أن ندرك تفاصيله الخاصة ومعانيه الخاصة. فليس أسهل من أن نحول أفظع الأمور إلى قضية نقاش جافة. كل ما هو مطلوب فقط أن نلجأ إلى التعميمات، ولكننا لن نقدر بسهولة على أن نزيح جانبا آلام شخص قد نظرنا إلى عيونه وهو يشاهد أو يروي كيف

Digitized by Birzeit University Library

هدمت قريته. إن تحول الهجرة الفلسطينية إلى قضية عامة هو الذي يتيح لأناس مثل غولدا مئير مثلا، في مذكراتها، القول بأنها قد ذهبت شخصياً إلى ميناء حيفا لتدعو العرب إلى عدم الهجرة (أنظر ملحق **الجيروزلم بوست**، الجمعة ١٩٩٨/٢/٦). إنها تقدر أن تفعل ذلك، إن كانت فعلا قد فعلت ذلك، فقط لأن كلمة عرب بالنسبة لها هي مفهوم عام ومجرد. فهي لم تقصد بذلك محمود وإبراهيم وجورج وسلمى. ألم يحن الوقت لمؤرخينا أن يبحثوا عن أولئك الأشخاص الذين قد مروا عبر ميناء حيفا آنذاك؟ ألم يحن الوقت للدارسين لكي يضعوا الوثائق جانبا وينظروا إلى عيون من تركوا حيفا آنذاك ويحاولوا فهم تجاربهم. يمكننا فقط أن نسأل من غادروا حيفا إن كانوا قد رأوا غولدا مئير أو ما إذا كان يكفيهم أن يسمعوا نداءها ليعودوا إلى بيوتهم. إن كتابة تاريخية من هذا النوع هي التي فقط تتيح لنا بلا شك أن نضحك ساخرين من مجرد إمكانية تخيل غولدا مئير واقفة بجانب الميناء. إنها ستتيح لنا أن لا نعبأ بمحاولة الرد على "ادعاءاتها" فنكبتنا أكبر بكثير من تصريحات مئير أو غيرها. ألم يحن الوقت بعد لأن نبدأ بالنظر إلى تجربتنا بمعزل عن الحاجة إلى الرد على ما يقوله الإسرائيليون؟ ألم يحن الوقت فعلا للبدء بكتابة تاريخ النكبة الفلسطيني؟

Digitized by Birzeit University Library

العبر المستفادة خلال خمسين عاما على نكبة فلسطين

الدكتورة فتحية نصرو *

يقول التراث الشعبي" العبرة بالنتائج"، ويقول العلماء بأن العبرة في "القدرة على التنبؤ" أي إستشفاف المستقبل، ويبدو أن القدرة على التنبؤ هي بيت القصيد في كافة القضايا. وتكمن أهمية القدرة على التنبؤ في أنها ممارسة ذهنية أو تجريبية ترتكز إلى التأمل في المعطيات بهدف الفهم ومن ثم إلى توجيه مسار الأمور بشكل يحقق تقدماً نوعياً لحياة أفضل للإنسان سواء من حيث شعوره بالأمن النفسي أو الجسدي أو الرفاه الاجتماعي والإقتصادي، أو إلى ما يحقق له العيش على ترابه الوطني بكرامة يكون فيها مشاركاً مع قومه وشعبه في تحقيق السيادة على أرضه.

العبرة الأولى: تتمثل في تكرار نمط القيادة والتبعية على مدى الخمسين سنة الماضية أو حتى خلال المائة سنة الماضية أثناء خوضنا لصراعنا العميق والواسع مع كافة القوى التي أستلبت حقنا التاريخي والسياسي والوجودي في السيادة على أرضنا الفلسطينية. ويتمثل هذا النمط من القيادة والتبعية في مجموعة من المسلكيات التي يمكن إجمالها بما يلي:-

أ . القيادة في الوطن العربي، التي تمثل عمق القضية الفلسطينية، هي مجموعة من الأفراد الذين لهم القدرة الظاهرية على مخاطبة الشعب من خلال عواطفهم ويفتقرون بالغالب إلى الرؤيا المستقبلية والمنطلقة من فهم موضوعي للواقع. ويتمتعون بدافعية عالية جداً للمحافظة على مواقعهم بكل الوسائل المتاحة. أما التبعية فتتمثل بمسلكية الغالبية التي تنتظر الحلول الجاهزة، وإن هذه الأغلبية مستعدة للتضحية والإخلاص وتغلب عليها المبالغة في تقدير دور القائد لدرجة تصل إلى حد الطاعة العمياء دون مساءلة. إن سيكولوجية الجماهير على مدى خمسين عاماً لم ترق إلى درجة المساءلة لأية قيادة

* د. فتحية نصرو: دكتوراه في تصميم المناهج تعمل حالياً في جامعة بيرزيت في دائرة التربية وعلم النفس، ورئيسة وحدة تطوير البرامج في جامعة القدس.

Digitized by Birzeit University Library

صغرت أم كبرت، القيادة في البيت، في الحي، في المدرسة، في المؤسسات العامة في الحزب السياسي أو في أية مساحة من العمل بما في ذلك العمل لتحقيق فكرة القومية العربية، النتيجة قيادة تقول وجماهير تتبع. إن هذا الوصف لحالة عجز الجماهير عن المساهمة الفاعلة في توجيه مسار الأمور لا يعني أن الجماهير لا تضحي أو أنها لا تحرك ساكناً بل يعني أن حركتها ليست ناضجة بشكل يمكنها بالفعل أن تختار قيادتها التي تشاركها القرار أو الطموحات وصدق التضحية من أجل حياة كريمة وسيادة ذات معنى. فالهبات الجماهيرية تظهر هنا وهناك في مراحل النمو للخروج من الأزمات ولكنها تخبو بعد كل هبة لتسلم بالأمر الواقع وتبقى في حلقة مفرغة من نمطية القيادة والتبعية التقليدية.

ب- اتخاذ القرار: إن عملية اتخاذ القرار من أهم المؤشرات على مستوى نضج الأمم قيادة وشعباً وأن هذه العملية تبدأ من الطفولة. ويبدو أن التدريب على المشاركة باتخاذ القرار لا زال في المجتمعات العربية ومنها مجتمعنا الفلسطيني يراوح مكانه.

ونسأل تاريخنا:

١. كيف اتخذ قرار عدم قبول قرار الأمم المتحدة ١٨١ والقاضي بإقامة دولتين على الأرض الفلسطينية؟

٢. وكيف يختلف ذلك عن طريقة اتخاذ القرار القاضي بقبول اتفاقات أوسلو، وقبول ٢٤٢، ٣٣٨؟

٣. وما هو الفرق بين عام ١٩٤٧ في كيفية اتخاذ القرار العربي وعام ١٩٩٣ في اتخاذ القرار الفلسطيني؟

٤. وكيف اختلف اتخاذ القرار بداية مع زيارة السادات لإسرائيل سنة ١٩٧٨، ومن ثم اتفاقية مصر مع إسرائيل؟ وكيف اتخذ القرار الأردني باتفاقية إنهاء الحرب مع إسرائيل بعد أوسلو؟

وعند تشخيص نمطية القيادة والتبعية نلاحظ أن هنالك بعداً آخر يتسبب في إستمرار النمطية وهو الذهنية العربية التي تخلط بين الأيدولوجية والواقعية. فالتربية العربية المعاصرة، خصوصاً التربية السياسية منها، تقوم على استخدام الشعارات بدون بذل الجهد اللازم لتحديد آليات تنفيذ هذه الشعارات أو حتى إمكانية تنفيذها. المهم من

Digitized by Birzeit University Library

وجهة نظر القيادة أن يكون الشعار المطروح شعاراً يستقطب الجماهير ويلبي حاجاتهم العاطفية والتي ربما تكون الحقيقية ، ولكن إذا فشل الشعار لا يتم البحث في أسباب الفشل بل يبدأ البحث عن شعار جديد وخطاب سياسي جديد مبرراً التخلي عن الخطاب السابق.

العبرة هنا أن تاريخنا العربي المعاصر، وهو العمق الطبيعي لتاريخ نكبتنا الفلسطينية، هو تاريخ مليء بالأزمات المحتملة، وأن علاج هذه الأزمات، في رأيي، لا يتم إلا إذا تغيرت أنماط القيادة والتبعية ضمن منهجية تربوية وثقافية وتنشئة إجتماعية تركز على قيمة الإنسان كفرد مسؤول وكمواطن له حقوقه وعليه واجباته، وأنه قادر على المساءلة أي يقبل في أن يسأل عن أخطائه. إنسان يتمتع بوعي لأهمية سيادة القانون الذي يشارك بصياغته عبر مؤسساته . بإختصار، نحتاج إلى ثورة فكرية تقضي بمحاسبة الذات كأفراد، وكشعب ، وكأمة. ولن يأتي ذلك ما لم ندرك أن أزمتنا القادمة "بلغة النمو" هي أزمة المراهقة وهي بالتعبير العلمي" أزمة الهوية". نعم الفرد المراهق يعاني من أزمة الهوية يبحث عن ذاته ليعرف ما إذا كان تصنيفه مع الصغار ليعتمد على غيره أم مع الكبار ليكون مستقلاً ، وهل هو قادر على صياغة قراره أم يستمده من الأتراب أم الوالدين؟ هل سيكون عالماً أو عاشقاً حالماً؟ من هو؟

الأمة في مرحلة المراهقة تعاني من أزمة الهوية وفي القرن الحادي والعشرين تنتظرنا أسئلة لا بد من التفكير بها بعناية:

١- هل سنمشي مع هوية العولمة في عصر الهيمنة وننتقل من تبعية القائد الفرد إلى تبعية الدولة الفرد للدولة القائد، أي "الدولة المهيمنة"؟

٢- وهل سنتحدث بكل اللغات بطلاقة ولا نحسن الحديث بلغتنا؟

٣- أم أننا سننغلق على أنفسنا ونبحث في تاريخنا في زمن الإزدهار الحضاري ونكون سلفيين حتى النخاع؟

٤- أم أن لدينا قدرة على التحرك بمرونة لننتقي ملامح هويتنا بتأمل ونعرف كيف نكون عرباً ومسلمين دون أن نفقد القدرة على فهم الآخرين والتعامل مع العالم ودون شعور بالفوقية أو الدونية؟

أعتقد أن المفهوم الإسلامي القائل: أننا "أمة وسطى" هو التوازن الحقيقي لحل أزمة المراهقة في مواجهة كافة أشكال التذويب لهويتنا الحضارية. وأن منظومة القيم التي

Digitized by Birzeit University Library

تقدس روح العمل الجماعي والتعاون والتكافل والصدق والأمانة والمحبة هي حقيقة منظومة الإنسان القادر على احترام ذاته وانتزاع احترام الآخرين لهذه الذات. ولا يأتي ذلك بالمحاضرات بل بالممارسة وبوجود النموذج في كافة مواقع القرار سواء في البيت، أو في المدرسة، أو في المجتمع، أو في السلطة. ويكمن التحدي في أن نستعد لخلق السياسات التعليمية القادرة على توجيه التربية العربية لإكساب مثل هذه القيم خصوصاً ونحن بانتظار موجة من القيم البديلة والدخيلة أو حتى المتناقضة مع قيمنا في عصر الفضائيات.

العبرة الثانية: منذ النكبة والتي تعود جذورها إلى ١٨٩٧ بداية الحركة الصهيونية، والتي بدأ ظهورها يتبلور بسايكس- بيكو ١٩١٦، والتي أصبحت موجهة الملامح بوعد بلفور ١٩١٧، وتجسدت تماماً بالهجرة القسرية ١٩٤٨ وبالتالي إقامة دولة إسرائيل على ترابنا الوطني في ١٩٤٨/٥/١٥، تتمثل في ضرورة التمسك بما تبقى من ثوابتنا الوطنية بالممارسة وليس بالشعارات. وأهم هذه الثوابت على الإطلاق هي:

١- حقنا في تقرير المصير.

٢- حق العودة.

٣- حقنا في إقامة دولتنا المستقلة على ترابنا الوطني وعاصمتها القدس.

وفي هذا الصدد أرى أن معالجتنا لقضية العودة والتعامل معها هي من أهم مقومات بقائنا كشعب وتتمثل بالتعامل مع ما لا يقل عن ٥٥٪ من شعبنا في الشتات والذي لم يكن تعاملاً ناجحاً لإنجاز مهمة التحرير بالشكل الذي نريد. وعلينا أن ندرك أن الإهتمام بتنظيم الشتات بالضرورة سيصبح أكثر أهمية عندما تكون لنا دولة فلسطينية. وليس أدل على أهمية تنظيم انفسنا كشعب واحد داخل وخارج الوطن أن نأخذ العبرة من كيفية تعامل إسرائيل مع يهود العالم. "جاء في إعلان إستقلال إسرائيل بتاريخ ١٤ أيار عام ١٩٤٨: (سوف تكون دولة إسرائيل دولة مفتوحة للهجرة بحيث يتمكن أولئك المقيمون في المنافي من العودة إلى وطنهم). وقد جاء في قانون العودة لعام ١٩٥٠ وقانون الجنسية لعام ١٩٥٢ أنه يحق لكل يهودي بالولادة أن يحمل الجنسية الإسرائيلية". (أندرز ساندفيغ، ١٩٨٤).

العبرة هنا أنه من الآن وحتى قيام دولة فلسطين وبعدها ومع استمرارها، لا بد أن ندرك أهمية العمل على تنظيم الشتات الفلسطيني ولن يتحقق ذلك إلا إذا استطعنا أن

Digitized by Birzeit University Library

تنظم أنفسنا أينما كنا وأن يكون ممثل أية جالية فلسطينية في الشتات ممثلا حقيقيا لها، وأن يعمل الواحد منا كمواطن دولة فلسطين حتى لو كان في اقصى بقاع الأرض. ويمكن أن يتحقق هذا فقط بالتنظيم والإدارة الدقيقة. والواقع أن مرحلة الدولة ستحتاج من شعبنا قدرات أعلى في النضال من أجل البقاء أكثر من مرحلة التحرر لإنشاء الدولة. وأرى أن منظمة تحرير فلسطين (م.ت.ف) إن هي استمرت وقامت بمهمة تنظيم الشتات تستطيع أن تحقق ما ليس بمقدور دولة فلسطين تحقيقه.

العبرة هنا أن يصار إلى صياغة تنظيمية لمنظمة التحرير تتناسب مع حجم التحدي الذي سيواجه عملنا في إرساء قيام الدولة الفلسطينية للخمسين سنة القادمة على أقل تحديد. وأن عالم القرن الحادي والعشرين سيكون عالم صراع على المعلومات وايجاد العلاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، وأن اكتساب المهارات اللازمة للخوض في مثل هذه المعركة المعلوماتية والتقنية والاجتماعية والعلمية يحتاج إلى جهود كبيرة في مجال استثمار العلم والتكنولوجيا وفهم المجتمع المحلي والعربي والدولي بشكل اكبر تماما . لا بد من التفكير في هندسة نظام حكم فلسطيني وتنظيمي للشتات، "م.ت.ف"، مشترك وواضح وقادر على العمل الجماعي والتنسيق والتفاعل بين أذرع نظام الحكم المشترك داخل دولة فلسطين وامتداده الجماهيري في الشتات على طريق العودة أو الدعم والمواطنة. وأن تكون فلسطين بالفعل للفلسطينيين جميعا أينما كانوا"(وثيقة الإستقلال، ١٩٨٨).

العبرة الثالثة: استكمالا لما ورد في العبرة الثانية لا بد من التأكيد على إعطاء قضية اللاجئين الأولوية في كافة تحركاتنا السياسية والعملية لأغراض بناء الدولة. وأن نعلم بوعي كامل" أن مدى ما تسمح إسرائيل به من عودة اللاجئين إلى الضفة الغربية وغزة (دولة فلسطين المحتلة) سيكون ضئيلا جدا. فإسرائيل ستتذرع بالاعتبارات الأمنية وقدرتها الاستيعابية في المناطق وبالصعوبات الاقتصادية كي ترفض السماح بعودة أعداد كبيرة، إلا أن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة واحتمال سن قانون عودة فلسطيني ينفذ بحكمة سيساهمان في بلورة وجود فلسطيني قوي داخل فلسطين التاريخية. وفي حالة قيام دولة فلسطينية يتوجب إنشاء وزارة استيعاب تخطط لعودة نازحي ١٩٦٧م، ولاجئي سنة ١٩٤٨م على مراحل" (إيليا زريق، ١٩٩٦). وأضيف أن تجربة العودة الجزئية التي رافقت أوسلو بينت بوضوح أهمية الجدية في ضرورة وجود منهجية لوزارة استيعاب فلسطينية يكون لها مركز القلب في عملية وحدة الشعب الفلسطيني وزيادة دافعيته للنضال من أجل العودة.

Digitized by Birzeit University Library

إن الوعي بأن إسرائيل ستظل تعرقل كافة المحاولات لتنفيذ قرار ١٩٤ لا يعني في حال من الأحوال أن نتراجع عن هذا الحق أو نعدله. وإذا كان التقرير الذي نشره زئيف شيف في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، بتاريخ ٢٢ شباط فيبراير عام ١٩٩٦م، بشأن محادثات سرية بين ممثلين عن السلطة الفلسطينية وممثلين عن حكومة بيرس صحيحاً، فإن إسرائيل تكون قد نجحت في توطين اللاجئين خارج حدودها "وبذلك يكون التنازل الوحيد لحكومة العمل تجاه لاجئي سنة ١٩٤٨ هو موافقتها على السماح بعودة عدد قليل من العائلات بموجب خطة لم الشمل وعلى أسس فريدة" (إيليا زريق، ١٩٩٦).

العبرة هنا أن إسرائيل ستعمل دائماً على تحجيم قضية اللاجئين وعرقلة حق العودة، وأن هنالك تخوفاً حذراً من إمكانية التعامل مع هذه القضية من خلال التفاوض في المرحلة النهائية بتفسيرات جديدة تقوض حق العودة وتفرغه من مضمونه بالنسبة للاجئين من منطقة ١٩٤٨ . وفي رأيي فإن المس بهذه القضية سيتسبب في ترك جرح النكبة الفلسطينية مفتوحا. ولا أعتقد أن الدول العربية بشكلها الحالي أو المستقبلي القريب تستطيع أن تتجاوز أهمية دعم الشعب الفلسطيني في هذا الحق خصوصاً مع تنامي الحركات السياسية المعلنة وغير المعلنة لرفض توجه قيادات الأنظمة العربية في عدم القدرة على المحافظة على كرامته وسيادة شعبها.

العبرة الرابعة: القدس بوابة السلام وبوابة الحرب. إن كافة مجريات الأمور التي أدت إلى مسيرة سلام متعثرة حتى الآن تشير إلى أن تأجيل مناقشة قضية القدس للمرحلة النهائية كان خطأ استراتيجياً بمعنى أن صعوبة التعامل معه قد تتسبب في تغيير المسار الحالي لإقامة دولتين على الأرض الفلسطينية وقد يكون الخروج من أزمة الصراع المستعصية بالعودة إلى قيام دولة فلسطينية علمانية لكافة الديانات: دولة تضمن المساواة للجميع بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، والمرجح أن هذا الخيار، وإن وصل إلى مرحلة أن يصبح مطلباً للسياسيين من أصحاب الإلتزام بالحل السلمي، فإنه قد يأتي متأخراً جداً عن وتيرة تنامي الفكر الأيدولوجي في طرفي معسكر الصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصاً إذا استمرت سياسة الولايات المتحدة بدعم إسرائيل المطلق وبازدواجية التعامل مع قضايا العنف ونزع السلاح كما يحصل حالياً.

العبرة الخامسة: القضية الفلسطينية قضية دولية وليست شرق أوسطية فحسب، إنها القضية التي تهم كافة دول العالم لأن طبيعة تركيبة العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والحركة الصهيونية تقوم على الاستقطاب الدولي حول كل موقف. وستكون أكثر

Digitized by Birzeit University Library

تعقيداً لأن هذا الاستقطاب إذا ما تمكن الفلسطينيون من تنظيم العلاقة بين حكومة دولة فلسطين المتوقعة ومنظمة التحرير الفلسطينية. والمتوقع أن تعاد صياغتها بشكل جديد وأفضل. سيكون أمر الإستقطاب في القرن الحادي والعشرين، أمراً بالغ التعقيد وربما سيشهد العالم نوعاً من التوازن في عملية معالجة الخطاب الإسرائيلي مقابل الخطاب الفلسطيني إذا أحسنا استثمار العلاقات مع السلطة الرابعة في العالم (الإعلام الدولي) وإذا كانت لنا القدرة على الاستفادة من تراكم التجربة الفلسطينية عربياً ودولياً.

المطلوب إذن تفكير جديد وآليات تنفيذية جديدة لتحقيق مطلب قديم ودائم هو أن نكون شعبا له سيادة على أرضه ويتمتع بحقوقه الإنسانية والسياسية والتاريخية كغيره من شعوب العالم.

العبرة السادسة: إن مسار الحركة النضالية الفلسطينية مر في تحولات تاريخية نقلته من العمق العربي القومي إلى التمثيل الذاتي " القطري": فلسطين الدولة بدلا من فلسطين القضية العربية. وتدل الأحداث على أن تمثيلنا لأنفسنا وباعتراف الدول العربية ١٩٧٤ كان سيفا ذا حدين: أولهما، أن تكون الهوية الفلسطينية منطلقا لنضال سياسي للقبول بدولة إسرائيل مقابل اعتراف دولة إسرائيل بنا كدولة على ما يتحرر من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي ستقبل به إسرائيل آجلا أم عاجلا. والثاني، تخلص الدول العربية بأنظمتها التابعة للهيمنة "الغربية أو الشرقية"، من دورها المباشر في خوض المعركة لأجل التحرير الكامل والذي لم يكن ليحصل ضمن معادلة أنظمة الحكم العربية وعلاقتها بأنظمة الحكم في دول العالم، أو قل التحرير لن يتحقق طالما أن الدول العربية عاجزة عن تحويل مسارها التاريخي من دول ذات حدود إلى دولة عربية واحدة بشكل الولايات العربية المتحدة. وتبين الحقائق على أرض الواقع أن خسارتنا للعمق العربي هي خسارة كبيرة فرضت علينا بل وتعاملنا معها كأمر واقع دفعنا لأن نعتقد بأن حلمنا سيتحقق من خلال مسار فلسطيني مستقل فتحجمنا لنصبح شعبا من شعوب العالم العربي" بدلا من أن نكون جزءا من الشعب العربي. وهذه نتيجة حتمية لفشل الأمة العربية في تحقيق حلم الوحدة العربية وبالتالي التحرير من هيمنة الدول المتنافسة على النفوذ في الشرق الأوسط والذي انتهى بسقوط الاتحاد السوفياتي. ومع حرب الخليج سنة ١٩٩١ لصالح " النظام الجديد "للهيمنة الأمريكية . إن نفوذ أمريكا في الشرق الأوسط وجد طريقة لإستكمال مسلسل الدعم لإسرائيل في استثمار "نافذة الفرصة" Window opportunity بتعبير جورج بوش رئيس الولايات المتحدة في حينه (شباط ١٩٩١) عندما وقف للدعوة إلى حل

Digitized by Birzeit University Library

القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض المباشر. وتلا ذلك آلية تنفيذ تحقيق الفرصة في مدريد، ثم أن التفاوض المباشر في واشنطن تجاوز مدريد ومفاوضات واشنطن للخروج باتفاقيات أوسلو على نار هادئة لندخل نفق السلام بأرجلنا على أمل الخروج من النفق بدولة فلسطينية في المرحلة النهائية للتفاوض.

وهكذا نرى أن نكبة فلسطين بدأت بتقسيم الأمة العربية إلى دول في معاهدة سايكس -بيكو واستمرت بضياع الحكم العربي في تحقيق الوحدة العربية بل وبزيادة انقساماتها واضطرارنا للبحث عن كيان مستقل لنا على جزء من أرضنا باعترافنا بإسرائيل من خلال ممثلنا الشرعي والوحيد (م.ت.ف).

إنما بالفعل فرصة إسرائيل لتدخل الشرق الأوسط مباشرة وعبر الحل السلمي، والتي، إذا تحققت، سيكون التفكير بتحرير فلسطين الكامل وبإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني أمراً بالغ الصعوبة في السنوات المائة القادمة إذا استمرت الأمور على ما هي عليه من تراجع الحلم العربي في الوحدة. لكن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالتحديد كيف تتفاعل الأمور في شرق أوسطي جديد، وماذا سيكون دور الجماهير العربية في تقبل الذوبان للهوية العربية من هوية عربية إلى هوية شرق أوسطية. وحيث أن الشرق الأوسط سيبقى حلماً للمتصارعين على النفوذ في هذه المنطقة فإن مستقبل هذه المنطقة سيبقى الأكثر تعقيداً من مستقبل أية منطقة أخرى في العالم، وستبقى القضية الفلسطينية محور الصراع من أجل النفوذ طالما حلم العودة لم يتحقق.

العبرة السابعة: إن الانتفاضة الجماهيرية التي انطلقت سنة ١٩٨٧ م هي المؤشر الحقيقي على أهمية المصادر الذاتية للجماهير وقدرتهم على الابتكار في مواجهة التحديات عندما يحسون بتراكم الإحباط. وهي وإن كانت قد استثمرت سياسياً، وخبت أو انطفأت ظاهرياً قبل تحقيق أهدافها المتمثلة "بالمطالبة بالإنسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية"، فإنها لا تزال طاقة كامنة قادرة على الخروج للواقع عندما تصل الأمور في مرحلة من المراحل إلى حد الإنفجار. وأن الانتفاضة ليست حكراً على الشعب الفلسطيني بل هي طاقة موجودة لدى كافة الشعوب المقهورة. إن الإنتفاضة ستكون أداة التحرير والتغيير في الوطن العربي، وأداة التصحيح هنا في فلسطين وأداة التطوير في مرحلة تعثر الحل السلمي واستمرار الابتلاع الاستيطاني لأراضينا وثرواتنا.

Digitized by Birzeit University Library

الخلاصة : استشفاف المستقبل

يمكن أن نستنتج من العبر المذكورة أعلاه بعض ملامح المستقبل والتي تتمثل بما يلي:

١ . في المستقبل القريب (العقدين القادمين) ستقام دولة فلسطينية لكنها ستكون منقوصة السيادة بسبب محاولة إسرائيل المستمرة لإحباط أية محاولة لقيام كيان فلسطيني مستقل إقتصادياً أو سياسياً . وإن استكمال استقلال دولة فلسطين يعتمد أو يتزامن مع استقلال القرار الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية بعيداً عن التحيز للقرار الإسرائيلي.

٢ . سيشهد الوطن العربي صراعاً اقتصادياً مع إسرائيل وصراعاً دولياً على مقدراته وثرواته الطبيعية أكثر من أية مرحلة سبقت.

٣ . ستواجه الهوية العربية هزات تؤدي إلى صراع ايديولوجي بين التوجهات العلمانية والدينية.

وستدرك دول الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط أن حسابات النفوذ من خلال التحالف مع قيادات الدول لا تحقق الأهداف بثمن بسيط وأن الوقاية من المستقبل غير المشرق تكمن في ايجاد الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية وللتعامل مع ثروات الوطن العربي على أساس تبادل المصالح من منطلق "عش ودع غيرك يعيش" وليس على أساس الاستلاب لخيرات الشعوب أو الهيمنة وقهر الشعوب وافقارها. وإن الدعم اللامشروط لإسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني لن يكون لمصلحة أحد ولن يحقق السلام لأي من شعوب المنطقة بما في ذلك دولة إسرائيل. وإن الدعم اللامشروط لإسرائيل لن يحقق لامريكا النفوذ الذي تحلم به.

المراجع:

١- أندرز ساندفيغ (١٩٤٨) (تر) تيسير حماد (١٩٩٧) ، المنبوذ : صحفي وراء الشمس (الترجمة من الإنجليزية، لورنس جي- يونغ ١٩٩٦)، منشورات اتحاد الكتاب الفلسطينيين ، القدس، فلسطين.

٢- ايليا زريق، (١٩٩٦) (تر) محمود شريح (١٩٩٧) اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ،الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، لبنان.

Digitized by Birzeit University Library

خمسون عاما على النكبة: الوضع من سيء إلى أسوأ

د. ناصر الدين الشاعر

على إثر هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية، وبروز الدور الأمريكي على الساحة الدولية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا إلى قطف ثمار ذلك الانتصار الكوني. تمثل ذلك الاستغلال بعدة مظاهر جلية، سواء على صعيد الامتيازات للدول الأعضاء في مجلس الأمن وتمتعها بحق النقض، وهي الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية، أو تلك التي حافظت على مركزها وقوتها، مما يعطي الانطباع بأنه مجلس حرب يمثل المنتصرين الذين أرادوا من خلاله ترسيخ موازين قوى ومجموعة قوانين وآليات عمل وعلاقات دولية لا تتجاوز مصالحهم الإقليمية والدولية. يضاف إلى ذلك سعي المنتصرين إلى رسم خرائط جديدة للعالم وبالطبع على حساب المنهزمين.

كان من أبرز ملامح تلك الخارطة المفروضة فيما يتعلق بمنطقتنا قرار التقسيم الهادف لإيجاد وطن لليهود على جزء من أرض فلسطين، أو بصورة أدق إلى إعطاء الغطاء القانوني للعصابات والجماعات اليهودية التي بدأت باستعمار مناطق متعددة في فلسطين، وإن كان ذلك على حساب السكان الأصليين للبلاد. وقد دفعت الصهيونية بهذا الاتجاه مستخدمة وسائل متعددة من الضغط، ملتقية في ذلك مع المصالح والأهداف العامة للمنتصر. ساعد في فرض تلك الخارطة، فضلاً عن انفراط عقد الدولة العثمانية العجوز، تفرق العرب إلى دويلات تعيش في معظمها حالة صراع داخلي على السلطة فضلاً عن الصراع العربي العربي الذي وفر جواً من عدم الثقة مما حال دون توحيد جهودهم، إضافة إلى أن من جيوش هذه الدول العربية ما كان يُدار مباشرة بقيادة أجنبية لحماً ودماً. هذا الإنحلال والتفسخ العربي العربي، مقابل النشاط الصهيوني المحموم، والدعم الغربي غير المتحفظ لاسرائيل، وفر المحضن والحماية لميلاد الدولة العبرية.

د. ناصر الدين الشاعر: يحمل درجة الدكتوراه في مقارنة الاديان من جامعة مانشستر في بريطانيا ويعمل استاذا في كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية في نابلس.

Digitized by Birzeit University Library

واليوم، وبعد خمسين عاماً على مجيء ذلك المولود الغريب، تمر المنطقة بظروف مشابهة من حيث اختلال موازين القوى، بل هي اليوم أشد استقطاباً وأحادية، وذلك على اثر تفكك الاتحاد السوفييتي، وعلى اثر حرب الخليج الثانية وتدمير آخر مركز من عناصر القوة عند العرب، فضلاً عن نتيجة الصراع العربي - الاسرائيلي الذي سجلت فيه اسرائيل انتصارات واضحة على أرض الواقع. فقد خضنا نحن العرب نصف قرن من النضال دون تسجيل أية مكاسب، بل نحن الآن أكثر سوءاً، وفي كل يوم تضطرنا اسرائيل للتراجع خطوة أخرى للوراء. وحتى على المستوى الذاتي، نحن الآن الأكثر أمية وفقراً وتفسخاً، ونحن الأقل حرية واكتفاءاً ذاتياً وامتلاكاً للعلوم والمعارف والخبرات الحياتية. يضاف إلى هذا كله النزعات المحلية التي تسيطر علينا وتحكم تصرفاتنا وتلاحق علاقاتنا فيما بيننا. كل ذلك فضلاً عن الفلسفات التبريرية الجارفة التي تسود مجتمعاتنا وقطاعاتنا السياسية والفكرية وتعطي المشروعية للواقع المغلوط ولاختلال موازين القوى، وهو الأمر الذي لم يكن العرب قد وقعوا فيه أيام النكبة الأولى. فرغم الهزيمة آنذاك على أرض الواقع، إلا أن الرفض النفسي كان لا يزال حياً، أما الآن فالهزيمة بلغت دواخلنا ووجدت أرضاً تبريرية خصبة.

وحتى على المستوى الفلسطيني، المحطة الأكثر سخونة منذ ذلك الوقت، فقد حصل تراجع ملحوظ، من خلال استتراف الحركة الوطنية الفلسطينية واستدراجها بعد سنوات طويلة من المقاومة. واليوم لا توجد بوادر ملحوظة على أننا سنمارس فعلاً حق تقرير المصير على ضوء هذا الاختلال الصارخ في موازين القوى، وعلى ضوء عجز الدول العربية عن أن تكون نداً حقيقياً لاسرائيل وحلفائها.

نتيجة لذلك، تسعى أمريكا إلى استغلال هزيمتنا الحالية وتفردها الحالي لفرض خارطة جديدة على المنطقة، تكون فيها اسرائيل شريكاً كاملاً وجزءاً طبيعياً، وتكون بمثابة ذراع للغرب تخدم مصالحه وتحذر من أي تغيير مفاجيء كمحطة انذار مبكر في المنطقة. هذا فضلاً عن حرص الغرب من الناحية الفكرية والفلسفية والدينية على تثبيت وحماية هذا المولود المدلل الذي بلغ الخمسين من عمره رغم كل ما يرتكبه هذا الطفل الخارج على القانون من ممارسات اتفق "روبرت فسك" على تسميتها في **الاندبندنت** بسنوات العار الخمسين، متسائلاً فيما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو سيقود المنطقة نحو الحرب في هذه الذكرى الخمسين، وذلك بعد أن استعرض سجل إسرائيل الدموي والتخريبي في المنطقة، بدءاً بتهجير عشرات آلاف الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

عن أراضيهم ومرورا بمقتل الآلاف سواء على أرضهم أو حتى في مواقع الشتات سواء بيد إسرائيل أو على يد حلفائها هنا أو هناك.

وحتى لا نكتفي بالنواح، أو بمجرد المقارنة بين حقبتين، لا بد من الاشارة إلى ما ينبغي عمله. فنحن العرب لن يكون لنا موقع حقيقي على خارطة الحياة والكرامة، ما لم يقم نوع من التعاون بيننا للحيلولة دون مزيد من التدهور. وما لم يكن لنا دور حضاري علمي وسياسي، لا يمكن لنا تحقيق شيء بل ولا يمكن لنا الحفاظ على ما هو موجود ما دامت مجتمعاتنا منهارة من الداخل. لا يمكن لنا تحقيق شيء ما دام الانسان غير محترم في انسانيته سواء من قبل الحكومات أو الهيئات، وما دام الانسان يلاحق ويتعرض للمساءلة على خلفية رأيه وموقفه السياسي. وما دام الانسان لا يمارس حقه ولا يجد حاجاته الأساسية متوفرة بشكل ميسور. وما دام الحق العام مستهدفا غير مقدس. وما دام الأمر هكذا، فإن المشوار يبقى طويلا، ريثما يتم تحقيق ذلك كمقدمة أساسية للشعور بالذات ومعنى الوجود كمبرر للدفاع عن ذلك الوجود.

كما لا بد لنا من سعي دائم لتعديل موازين القوى المختلفة، ولو بشكل نسبي ومرحلي، كمقدمة أساسية لتصحيح الأوضاع وفرض مكانة لائقة بنا، حيث أن التحرك ضمن الموازين الحالية لن يكون في صالحنا بأي شكل من الأشكال ومهما امتاز القائمون على أمورنا باللباقة وحسن إدارة الصراع. فالواقع يفرض نفسه على أي فريق حتى يتم احداث اختراق في ذلك الواقع السيء.

Digitized by Birzeit University Library

القضية الفلسطينية ماضيا ومستقبلا في أطرها الدولية والاقليمية والقطرية

د. يزيد صايغ*

ينطلق التحليل التالي من فرضية مركزية مفادها أن "القضية الفلسطينية"، كما نعرفها، لن تعود تلعب دورها السابق، دوليا وعربيا وحتى فلسطينيا، ولا يعود ذلك الى انتهائها تماما كحافز سياسي وطني ومعنوي أو الى زوال أسبابها التاريخية والحالية (وخاصة الصراع على الارض)، بل الى ارتباط مجرياتها وطبيعة وحجم أثرها بالزمن الذي جاءت فيه وبالاتجاهات البنيوية الدولية والاقليمية والمحلية المرافقة. وملخص الموضوع أننا قد دخلنا زمنا جديدا تحولت معه الاطر والاتجاهات البيئية والذاتية على نفس المستويات، ولن تتحكم هذه العوامل البنيوية بمسار القضية الفلسطينية مستقبلا فحسب، بل وإنها ستؤثر أيضا تأثيرا شديدا على طبيعة الصراع وأشكاله. وحتى على وحدته أو تجزئته.

لو عدنا الى الوراء، بداية، فإنه يتضح من قراءة الماضي كم تاثرت القضية الفلسطينية بالتطورات البنيوية على المستويات الثلاثة، الدولي والاقليمي والمحلي. وغني عن التذكير بنتائج زوال الامبرطورية العثمانية وبسط السيطرة الانتدابية الاوروبية المباشرة على محافظاتها السابقة، والتي أدت الى فتح الابواب من جهة أمام الهجرة اليهودية الى فلسطين وغلقها من جهة أخرى أمام إقامة الحكومة ومن ثم الدولة العربية المستقلة وإمكانية تقرير المصير أسوة بالاقطار العربية المجاورة. أما الحقبة التالية، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت زوال الاستعمار وظهور "العالم الثالث" ونشوب الحرب الباردة، وهي جميعا عوامل نسقية أو بيئية ظلت تؤثر على مسار الصراع العربي- الاسرائيلي (وشقه الفلسطيني، طبعا) حتى مطلع عقد التسعينيات.

---

* د. يزيد صايغ: يحمل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية من جامعة لندن، ويعمل مديرا مساعداً في مركز الدراسات الدولية بجامعة كامبردج.

Digitized by Birzeit University Library

وكمنت أهميتها بالنسبة الى القضية الفلسطينية في تحديد موازين القوى ووضع السقف الاعلى للخيارات والامكانيات المتاحة لخوض الصراع من جهة وفي توفير الرموز والمصطلحات والمفاهيم، وكذلك النماذج التنظيمية والكفاحية (وخاصة العسكرية) المستمدة من حركات التحرر الوطني والحروب الغوارية والشعبية ونظرية "العالم الثالث" من جهة أخرى.

وكان من الطبيعي أن تنعكس الموازين والصراعات الدولية على المستوى الثاني، أي الاقليمي، وأن يكون المستوى الاقليمي وخاصة العربي هو الوسيط الذي تأثرت من خلاله الساحة الفلسطينية بالمجريات والظروف الدولية. وأهم ما في الامر هو ظهور النظام الاقليمي العربي، بموازينه وعلاقاته الداخلية، والتي أدت تارة الى تدخل الدول العربية بالشأن الفلسطيني بدوافع ونتائج متنوعة، وتارة الى عكوفها عن تحمل أي دور رئيسي أو مكلف نيابة عن الفلسطينيين. وقد تحدد هامش التحرك الفلسطيني، عموما، بدرجة تبلور النظام الاقليمي وبمدى تلاقيه في كل مرحلة مع معطيات النظام الدولي، علما بأن الاتجاه العام تمثل بالتراجع المتزايد عن مركزية القضية الفلسطينية وبتنامي الهموم والاطر الاقليمية الفرعية (الخليج، المغرب، البحر الاحمر، .. الخ).

ومما لا شك فيه أن العنصر الاهم الذي تحكم بمسار النظام الاقليمي وبموقف الحكومات تجاه القضية الفلسطينية في كل مرحلة،ثالثا، هو بناء الدولة القطرية سياسيا ومؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا وتثبيت الهويات القطرية (أو ما دون ذلك). وتدل النظرة التاريخية على حقيقة الدور الفاعل، وأحيانا التحريضي أو حتى الثوري الذي لعبته القضية الفلسطينية وسط المجتمعات والبنى السياسية العربية، وقد بلغ الذروة في بعض الحالات الى أن حسمت قضايا الشرعية السياسية ومؤسسة السلطة وتحقيق السيطرة الاجتماعية وضبط (أو حتى "إختراع") الاقتصاد الوطني. كما أن الواقع المحلي للقضية كان اقوى في البلدان المجاورة جغرافيا والمنقسمة على نفسها اجتماعيا، وأضعف في البلدان البعيدة نسبيا أو الموحدة اجتماعيا.

وتجدر الملاحظة في هذا السياق الى أن المجتمع الفلسطيني لم يكن بعيدا عن كافة هذه الاتجاهات والتأثيرات، رغم خصوصياته بسبب الاقتلاع والابعاد والشردمة والاحتلال، إذ أن نظرة عناصره وقواه الفاعلة الى طبيعة النظامين الدولي والاقليمي، والى طبيعة العلاقات بين الدول ودور القوة فيها، قد صبغت بالضرورة بالانماط والقيم والفرضيات السائدة في الخارج. كما تأثر التشخيص الفلسطيني (أو بالاحرى،

Digitized by Birzeit University Library

التشخيصات الفلسطينية) لماهية الكيان السياسي والسيادة والسلطة والاقتصاد، وكذلك للاهداف التي توجد تلك المؤسسات من أجلها، بالمقاييس والنماذج المحيطة، وخاصة في البلدان العربية، حيث سادت "الدولة القطرية" والنظام السلطوي (الأبوي) والاقتصاد الريعي والعلاقات الزبائنية بين السلطة والمجتمع.

ومغزى كل ذلك، هو أن القضية الوطنية كانت خاضعة على الدوام ليس فقط الى العوامل الخارجية، بل وايضا الى نوعية مصالح وتصورات القوى والشرائح الاجتماعية الفلسطينية، مما انعكس في كيفية قيامها بالتنافس والمفاوضة فيما بينها، وفي كيفية تعاطيها (منفردة أو مجتمعة) مع الاطراف الخارجية التي لها اليد الطولى في تحديد ظروفها المعيشية ومصيرها العام، أي أن الخطاب الوطني لم يكن خطابا واحدا، وكذلك لم توجد صيغة واحدة للممارسة السياسية أو المؤسسية .

وهكذا يمكننا، بعد هذا الاستعراض التاريخي، الانتقال إلى تحديد أهم المؤشرات البنيوية التي ستؤثر تأثيرا رئيسيا، و ربما حاسما، على مسار القضية الفلسطينية مستقبلا. وبإيجاز ، فإن عوامل الهيمنة العالمية (النسبية) للولايات المتحدة، وتعدد الأقطاب (خاصة الاقتصادية-التجارية)، واحتمال ظهور نظامين دوليين (أحدهما صناعي، ثري،وديمقراطي، واخر تابع أو مهمش يعاني من الفقر والتسلط والعنف)، سوف تزيد من انقسام النظام الاقليمي العربي واندماج فروعه أو دوله كل على انفراد ضمن النظم الاستراتيجية، الاقتصادية، التكنولوجية، والتي يهيمن عليها "الشمال"، وسوف تقلل من فرص خوض الصراع السياسي الصريح (وخاصة بالوسائل العسكرية) حول فلسطين وغيرها من القضايا الهامة.

ومما يزيد من هذه الصورة تأكيداً اتجاهات العولمة (وما يرافقها من عمليات خصخصة وتحرير) على الصعيد الاقتصادي، حيث يؤدي البحث الحثيث عن الرأسمال بالدول العربية إلى مزيد من الانخراط بالاقتصاد العالمي ويضيق من هامش التحرك السياسي المستقل. وإذا كان الانفجار السكاني يزيد من المأزق عمقا، فإن عوارض الأزمة الكيانية(أي المؤسسية والفكرية) التي تصيب الدول العربية، وصولا في بعض الاحيان إلى العنف الداخلي وحتى الحرب الأهلية، لا تبشر بانهيار منظومة الدول القطرية التي خلفها الاستعمار ولا إلى خلط الأوراق بطريقة تعيد القضية الفلسطينية (تحديدا) إلى موقع الصدارة في قائمة اهتمامات أي بلد عربي على الاطلاق، بل أن الشغل الشاغل للانظمة الحاكمة وللنخب السياسية والشرائح الاجتماعية والمؤسسات المتنفذة (خاصة العسكرية والامنية) المتحالفة معها، وحتى المعارضة أو البديلة لها، هو استعادة الدور

Digitized by Birzeit University Library

المركزي للدولة القطرية والمحافظة عليه، خاصة في المجال السياسي وحتى ولو اقتضى ذلك التنازلات في المجال الاقتصادي، فيما يخص عملية التكيف مع التحولات الدولية والاقليمية المختلفة. وهذا يعني أن نجاح دعاوى الاصلاح الاداري والسياسي ومحاولات التوصل الى "مواثيق" أو مصالحات بين الحكومات ومعارضتها أو بين الدولة والدين من جهة، أو فشل تلك الدعاوى والمحاولات وازدياد التسلط والعنف المضاد من جهة أخرى، سوف يعززان على حد سواء من عملية الفصل بين المجتمعات والبنى السياسية العربية وبين القضية الفلسطينية.

وختاما، لا يعني ما سبق أن الصراع على الارض وعلى تقرير المصير وبقية الحقوق الفردية والجماعية (سياسية، مدنية، ثقافية، الخ) للفلسطينيين هو في طريقه الى الزوال أو الاضمحلال طالما استمرت أسبابه الموضوعية. فالمراجعة التحليلية التاريخية تدل على أهمية فهم العلاقة بين دور العنصر الذاتي (بما فيه الارادة) من جهة، وبين الامكانيات القابلة للتعبئة والحدود المفروضة عليها من جهة أخرى، حيث تؤدي محصلة تلك التفاعلات، المتعددة والمتبدلة باستمرار مع تغير الظروف الخارجية والداخلية، إلى رسم حدود الممكن وتفضيل أنجع السبل لتحقيقه في كل مرحلة من المراحل. وربما تجدر الاشارة صراحة الى تراجع أو حتى انتفاء خيار العنف تماما في يد الفلسطينيين، بل ولعله يجب الاقرار بوضوح تام أن طبيعة الصراع مع الصهيونية ودولة اسرائيل قد تغيرت بالتالي، وهذا ليس فقط بسبب قيام قيادة م. ت. ف بعقد اتفاقيات "وقف اطلاق نار" و "فك ارتباط" معها. فالفلسطينيون أمام خيار صعب يقتضي خوض ما تبقى من الصراع (وربما تبقى الكثير) على أرضية التعايش مع اسرائيل شعبا وكيانا بغض النظر عن التوصل أم عدم التوصل الى معاهدة سلام نهائية دون تحويل الصراع وجدانيا (أي الزوال التام لأي من الطرفين)، وهذا يستوجب القدر الاكبر من البناء الذاتي المؤسساتي والاجرائي والقانوني والمدني والقدر الاكبر من الاستجابة الخلاقة للتحولات الكونية المحيطة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا.

Digitized by Birzeit University Library

"الدولة ثنائية القومية" في فلسطين/إسرائيل

كحل للقضية الفلسطينية تطرح الدكتورة غـــادة الكرمـــي اقامـــة دولـــة ثنائيـــة القوميـــة فـــي فلسطين/اسرائيل لاعتبارات تراها الدكتورة تملي هذا الحل. وقد ارتأت هيئة تحرير مجلـــة السياســة الفلسطينية استجلاء أراء عدد من المفكرين والسياسيين الفلسطينيين حول هذا الاقتراح من حيث تـأييده أو رفضه.

وفي هذا الملف تم ادراج مقالة الدكتورة غادة التي تتضمن اقتراحها المذكـــور وآراء مفكريـــن وسياسيين فلسطينيين بشأن هذا الطرح، مع اعتماد الترتيب الابجدي للأسماء.

Digitized by Birzeit University Library

بعد أوسلو : دولة واحدة في إسرائيل / فلسطين

د. غادة الكرمي*

احتوت عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين على فكرتين مركزيتين :

أولاهما، أن اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ هي الخيار الأفضل في هذه الظروف، وهي بذلك الطريق الوحيد للسير قدماً إلى الأمام، وثانيهما أن الحل القائم على إنشاء دولتين يجب أن يكون النتيجة النهائية للعملية السلمية. لقد هيمنت هاتان الفكرتان على الخطاب السلمي، وخاصة الفكرة الأولى، بحيث أن الصعوبات الراهنة في العملية تم النظر إليها فقط من خلال جعل الأطراف المتفاوضة تستأنف المفاوضات على أساس اتفاقيات أوسلو.

ويبدو لي أنه لا بد من إعادة إمعان النظر الآن في كلا الفكرتين. فأولاً، وقبل كل شيء، فإن اتفاق أوسلو، وبغض النظر عن تأييد أو معارضة المرء له، قد وقع في صعوبات خطيرة. فهناك عدد من شروط هذا الاتفاق، كما تم الاتفاق عليه بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية السابقة، لم يتم تنفيذها من قبل الحكومة الإسرائيلية الحالية. وأكثر هذه الشروط أهمية هو تأخير مفاوضات الوضع الدائم والتغيرات التي طرأت على المناطق الفلسطينية قبل بدء هذه المفاوضات. ولا بد من تذكر أن اتفاق أوسلو كان قد بني على أساس مرحلتين : ما أطلق عليه الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات المؤدية إلى مرحلة نهائية عندما يتم التوصل إلى تسوية دائمة يتم التوصل إليها بين الأطراف [1] . وقد اشترط الاتفاق أن تبدأ محادثات الوضع النهائي مع بداية السنة

---

* د. غادة الكرمي: زميل بحث ومشارك في مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط التابع لمعهد الدراسات الشرقية والافريقية في لندن.

*ترجم هذه المقالة من الانجليزية إلى العربية محمد فياض صلاحات.

Digitized by Birzeit University Library

الثالثة، منذ التوقيع عليه، في المرة الأولى، الأمر الذي يعيدنا إلى كانون ثاني عام ١٩٩٧، قبل سنة. و لم يقتصر الأمر على عدم بدء المحادثات بل وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي عرض اقتراحا بديلاً ألا وهو تجاوز بنود المرحلة الانتقالية والقفز مباشرة إلى التسوية الدائمة، على أن يتم البت في ذلك خلال مرحلة تتراوح ما بين ستة إلى تسعة شهور من المحادثات المكثفة بين الجانبين [٢] .

وفي الوقت ذاته، فقد كانت الحكومة الإسرائيلية منهمكة في التوسع الاستيطاني والبناء في القدس والضفة الغربية. وكان من المفترض أن يتم البت في قضية الاستيطان ومستقبل القدس في مفاوضات الوضع النهائي. وكان يتوجب أن لا يقوم أي طرف بتغيير الوضع الراهن لأن هذا يمكن أن يكون استباقاً للنتيجة النهائية. وفي الحقيقة، فإن التعداد السكاني للمستوطنات في الضفة الغربية وغزة قد ازداد خلال السنة الأولى من رئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية بمقدار ٩,٤٪. وفي الوقت ذاته فقد توسع عدد المستوطنات القائمة من خلال بناء بيوت إضافية وإقامة بيوت أخرى [٣] . ففي شباط (فبراير) عام ١٩٩٧ تمت المصادقة على إقامة مستوطنة جديدة جنوبي القدس، هي مستوطنة هارحوماه، وفي أيلول (سبتمبر) أقيمت مستوطنة أخرى في رأس العامود في قلب القدس الشرقية.

لقد بلغت هذه النشاطات الاستيطانية درجة من التطرف أثارت غضب المجموعة الدولية. ففي ١٣ تشرين ثاني (نوفمبر) اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ساحقة لشجب إسرائيل بسبب بنائها الاستيطاني غير القانوني، وخاصة في القدس. وبطبيعة الحال، فإن تصويت الأمم المتحدة كان في إطار انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، وليس لاتفاقيات أوسلو. وفي الوقت ذاته، فإن الجدول الزمني لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية قد تم تأخيره. لقد ذكر اتفاق أوسلو أن التسوية النهائية سترتكز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. وهذان القراران يشددان على التزام إسرائيل بالانسحاب من المناطق التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. وطبقاً لهذه الفكرة، فقد تم وضع جدول زمني لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية من هذه المناطق مع الحكومة الإسرائيلية السابقة ومع الحكومة الحالية بموجب اتفاقية الخليل. ولكن، بعد الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من الخليل في كانون ثاني (يناير) عام ١٩٩٧ لم تحدث أية إعادة انتشار أخرى للقوات الإسرائيلية. إن العرض الذي قدمته حكومة نتنياهو في آذار (مارس) عام ١٩٩٧ للتخلي عن ٢٪ من الأرض للفلسطينيين قد ووجه بالرفض، و لم يكن هناك من تحرك آخر على هذه الجبهة منذ ذلك الحين. وهناك قضايا أخرى تم الاتفاق عليها قبل عهد نتنياهو، مثل اطلاق

Digitized by Birzeit University Library

سراح السجناء الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية وبناء ميناء ومطار في غزة وفتح ممر آمن بين غزة والضفة الغربية، ظلت بارزة ودون أي اتفاق بشأن تطبيقها في الواقع المنظور.

خيار الدولة الفلسطينية

يمكن القول، إزاء هذا الأمر، أن اتفاق أوسلو كما وضع عام ١٩٩٣ والاتفاقيات التي تلته قبل انتخاب الحكومة الإسرائيلية الحالية في أيار (مايو) عام ١٩٩٦، هي معلقة الآن. ولهذا، فإن عموداً من عمودي عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية قد أصبح في الوقت الحالي في عداد الموتى. ولكن، ما الذي حدث بالنسبة للعمود الآخر، الحل القائم على دولتين؟ في السنوات القليلة المنصرمة أصبحت هذه الفكرة معتقداً مقبولاً. وهي، بالطبع، ليست من اختراع العملية السلمية بل و لم تحظ بمثل هذا الرصيد من قبل. فقد طرحت ولأول مرة عام ١٩٧٤ عندما صوت المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين على إقامة "سلطة" فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الوطن الفلسطيني. وفي أواخر السبعينيات تم تحديد هذا القرار بشكل أكثر لكي يعني ضرورة إقامة دولة على الأراضي التي يتم تحريرها. ولكن هذا لم يقابل بالترحاب من الفلسطينيين بشكل كلي، فقد خشي كثير منهم أن يكون قد تم التخلي عن هدف التحرير الكلي لفلسطين، وأطلق كثير منهم على هذه الدولة وبشكل ساخر "الدويلة الفلسطينية".

ولكن، على الرغم من ذلك ومنذ ذلك الحين، كانت القيادة الفلسطينية تهدف باستمرار إلى دولة مستقلة تقام في الضفة الغربية وغزة مع القدس الشرقية كعاصمة لها. بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ تبلور هذا الموقف ووجد له تأييداً، صامتاً أو علنياً، من العالم العربي والأسرة الدولية، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة. وقد قبلت الجامعة العربية بـ "فلسطين" كدولة عضو فيها عام ١٩٧٦. وفي تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٨ قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر، وبشكل رسمي، بوجود دولتين منفصلتين هما إسرائيل وفلسطين الجديدة. وبعد تسع سنوات، في ١٣ تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٧ أعلن ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية ستعلن عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال سنتين من الآن، أي في نهاية الفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو [٤]. وعلى الرغم من أن الحدود الدقيقة للدولة المقترحة لم تحدد، حتى من قبل الفلسطينيين، وأن التأييد الدولي لذلك لم يعبر عن ذاته بالاعتراف بمئات من الأمتار المربعة من الأرض التي يمكن أن تشكل هذه الدولة، إلا أن فكرة مثل هذا الكيان "إلى جانب إسرائيل" قد أصبحت راسخة. وحسب رأي بعض

Digitized by Birzeit University Library

المعلقين، فإن هناك قبولاً واسعاً، وإن كان غير علني، لهذه الفكرة حتى في إسرائيل [٥]، على الرغم من أنه ليس هناك من مصادقة رسمية على دولة فلسطينية، ولكن هناك شعور بالتسليم بذلك كنتيجة مرجحة. فحتى وزير البنى التحتية الإسرائيلي المتشدد، ارئيل شارون، نقل عنه في ٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٧ قوله أنه يعترف "وبحزن عميق" بأن إعطاء الفلسطينيين كياناً خاصاً بهم سيؤدي حتماً إلى إنشاء دولة فلسطينية.

واليوم، تميمن فكرة دولتين على الخطاب المتعلق بالنتيجة النهائية للعملية السلمية وذلك لاستثناء الاحتمالات الأخرى. ولكن من غير المؤكد أن يكون الحل القائم على إنشاء دولتين لهذا الصراع المؤكد إما عملياً أو مرغوباً. وإذا أخذنا في البداية مسألة العملية، فإننا نلاحظ على الفور أن هناك عقبات لوجستيكية كبيرة تقف في سبيل إقامة دولة فلسطينية. فإلقاء نظرة سريعة على أخر خارطة للمناطق الفلسطينية تفسر هذا الوضع، حيث تظهر على هذه الخارطة ضفة غربية تتخللها مستوطنات يهودية تحيط بالمدن الفلسطينية وتفصلها عن بعضها البعض مجتازة اياها بطرق التفافية أقيمت للاستخدام الخاص للإسرائيليين وأدت إلى مزيد من التفتيت للأرض الفلسطينية. ويشارك الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أرضهم ١٦٠،٠٠٠ يهودي يعيشون في ١٤ مستوطنة حضرية و ٨٢ مستوطنة ريفية. وبالإضافة إلى ذلك هناك ١١ مستوطنة داخل وحول القدس الشرقية، الأمر الذي يضفي على هذا الجزء من المدينة تعداداً سكانياً يهودياً قوامه ٢٠٠،٠٠٠ . وعندما يتم بناء المستوطنة الأخيرة على جبل أبي غنيم (هارحوماه) جنوبي القدس، فإن فصل القدس عن الضفة الغربية يكون قد اكتمل. وبهذا، فإن الخارطة لا تبين تواصلاً أرضياً بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، تلك المناطق التي تم قطع بعضها عن البعض الآخر وعن غزة وعن القدس.

إذا ما بقيت المستوطنات على ما هي عليه، فإن الدولة الفلسطينية المقترحة لن تكون لها أرض بمعنى الكلمة لكي تقام عليها. وتزداد المشكلة تعقيداً بنقص المصادر الطبيعية، الأمر الذي تعاني المناطق الفلسطينية منه الآن. فقد كان من نتائج ثلاثين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي نقل المصادر من السكان الفلسطينيين إلى المستوطنين. ولهذا، فإن ميرون بنفنستي، النائب السابق لرئيس بلدية القدس والخبير بالضفة الغربية، قد ذكر في إحصائياته عام ١٩٨٩ أن ٩٠٪ من الأرض المفلوحة و ٧٥٪ من مياهها قد تحولت للمستوطنين ومن بعدهم إلى إسرائيل [٦]. وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الزراعة (حيث بلغت نسبتها ٣٥٪ من الناتج الإجمالي الكلي للضفة الغربية وغزة عام ١٩٩١ بالمقارنة مع ٢٪ من هذا الناتج بالنسبة لإسرائيل)، فإن استتراف الأرض والمياه يعتبر أمراً خطيراً جداً. ومما يزيد من تفاقم الأمور أنه كان هناك نقص

Digitized by Birzeit University Library

بارز في الاستثمار في البنية التحتية في الضفة الغربية وغزة إبان سنوات الاحتلال. فسلوه روي التي قامت بدراسة مفصلة حول اقتصاد غزة عام ١٩٩٥ وصفت أثر الاحتلال الإسرائيلي على القطاع كعملية مقصودة من "التطور" (٧) . وقد عرفت ذلك بأنه سياسة اقتصادية هدفت إلى ضمان أن لا تكون هناك قاعدة اقتصادية، حتى وان كانت مشوهة، لدعم الوجود الأصلي المستقل للقطاع. ووجدت روي أن مصادر غزة الاقتصادية في المياه والأرض والتمويل العام، خلال فترة الاحتلال، قد تمت مصادرتها إلى درجة كبيرة جداً من قبل الإسرائيليين.

لقد أصبح العمل غير الفني في إسرائيل، نتيجة لذلك، هو النشاط الاقتصادي الأكبر بالنسبة للفلسطينيين من غزة وبقية المناطق المحتلة. ففي عام ١٩٩٠، كان حوالي ٣٥٪ من قوة العمل الفلسطينية تعمل في إسرائيل. ونظراً لهذه العوامل، فإن الاقتصاد الفلسطيني قد أصبح يعتمد كليا على إسرائيل. ومنذ عام ١٩٩٣ تدهور الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية بشكل أكثر نتيجة لسياسة الإغلاقات الإسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية والقطاع واستيراد العمل الأجنبي إلى إسرائيل. ولهذا، فإن المناطق الفلسطينية قد تضررت بسبب البطالة العالية (على الأقل ٥٠٪ في غزة و ٢٠٪ في الضفة الغربية)، والقيود المفروضة على التجارة، والقاعدة الصناعية غير المتطورة والمصادر الطبيعية الفقيرة. إن أية دولة فلسطينية تقام على هذا الأساس هي ولا شك دولة غير قابلة للحياة ويمكن أن تبقى فقط مع تدفق هائل لبلايين الدولارات من المساعدة. وإنه لفي هذا السياق يكون الاتحاد الفدرالي مع الأردن، والذي طالما تم اقتراحه، ذا قيمة كبيرة. ومن بين أشياء أخرى، فإن هذا الاتحاد، كما يقال، سيعزز حرية حركة العمل في داخل الاتحاد، مخففاً من حدة المشاكل الاقتصادية.

بعدم توفر مثل هذا الترتيب (مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيداته)، فإنه لا بد من توفر مفهوم مختلف لتغيير الوضع الراهن. وكمثال على ذلك، إلغاء الإغلاقات ووجود رغبة في مشاركة متساوية بالمصادر، ولكن ليس في خطط الحكومة الإسرائيلية الحالية إلا القليل الذي يشجع على ذلك في هذا الصدد. فقد وضعت هذه الحكومة برنامجاً نشطاً للتوسع الاستيطاني بهدف توطين ٥٠٠,٠٠٠ يهودي في المناطق الفلسطينية مع نهاية هذا القرن، ولا زالت الأرض الفلسطينية تصادر لهذا الغرض. ولا زالت الإغلاقات مستمرة والقيود الواسعة على حركة البضائع من وبين المدن والقرى الفلسطينية لا زالت أيضاً قائمة. إن مثل هذا الوضع يجعل الاستثمار المالي بكل معنى الكلمة والتجارة الفعالة في المناطق الفلسطينية مستحيلة حقاً، ويؤدي إلى مزيد من التراجع في فرص تحسين الاقتصاد الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

إن آمال الفلسطينيين بالاستقلال عن إسرائيل قد تلقت ضربة أخرى عندما طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية أيار (مايو) ١٩٩٧ رؤيته للحل النهائي، حيث تم الكشف عنها من خلال تقرير تسرب إلى الصحافة الإسرائيلية [٨]. وحسب هذه الرؤية، فإن إسرائيل ستحتفظ بمعظم الأرض وتسيطر على كل المصادر. وستبقى القدس الشرقية جزءا من "عاصمة إسرائيل الموحدة" إلى الأبد. وستبقى أيضاً كل المستوطنات الإسرائيلية وطرقها المرتبطة بها تاركة حوالي ٤٠٪ من الضفة الغربية و ٦٠٪ من غزة للفلسطينيين. وفي الضفة الغربية ستكون هناك ثلاثة كانتونات فلسطينية رئيسية حول نابلس والخليل وأريحا غير مترابطة فيما بينها أو مع غزة. وسيبقى غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية.

إن شكل التسوية النهائية التي يجب أن تكتمل خلال ستة إلى ثمانية شهور، كما يرى نتنياهو، قد تم ايضاحه بشكل أكثر في تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٧ في صحيفة هآرتس الإسرائيلية [٩]. وحسب ذلك، فقد ارتكز نتنياهو في خطته على ثلاثة مبادىء: أولاً، يجب أن تكون هناك "مناطق أمنية" في الضفة الغربية حول المستوطنات الإسرائيلية، وأن تكون الحدود بين هذه المستوطنات والمناطق الفلسطينية حدوداً دائمة في بعض الحالات ومؤقتة في أخرى. ثانياً، أن تبقى القدس تحت السيادة الإسرائيلية، ولكن وضع المناطق المقدسة الإسلامية والمسيحية يكون مفتوحاً للنقاش. ثالثاً، أن يكون الكيان الفلسطيني مترو ع السلاح. وحالما تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، فإن إسرائيل ستقوم بإعادة انتشار قواتها خارج المناطق الريفية في الضفة الغربية، ويمكن أن يبدأ البناء في مطار وميناء غزة، وستكف إسرائيل خلال فترة المفاوضات عن إقامة "أبنية خاصة" في المستوطنات اليهودية وعن بناء مستوطنات أخرى، وسيتعهد الطرفان "بعدم البناء بشكل خاص" في القدس. سيكون للفلسطينيين الحق في الحكم الذاتي والحرية شريطة أن يواصلوا حرب الأصوليين المسلمين. ومنطقة الحكم الذاتي التي ستمنح لهم ستكون حوالي نصف الضفة الغربية ويمكن أن تعتبر شبه دولة.

وكان نتنياهو قد اقترح سابقاً أن بإمكان الفلسطينيين أن يكون لهم كل رموز الدولة مثل وثائق الهوية والعلم والعملة، ولكن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية [١٠].

يقال بأن هذه الخطة تحمل بعض وجوه الشبه مع خطة أخرى طرحت عام ١٩٦٨ من قبل رئيس حزب العمل آنذاك يغال آلون، ولهذا أطلق عليها إسم "خطة الون الموسعة". وهذه الخطة تبقى في هذه المرحلة إعلان مبادىء أكثر من كونها خطة للتوصل

Digitized by Birzeit University Library

إلى نتيجة نهائية. وقد ظهرت في الأشهر الأخيرة تعديلات وتوضيحات متنوعة بشأن هذه الخطة. لقد حدد شارون مناطق الضفة الغربية التي ستحتفظ بها إسرائيل كقطاعين: أحدهما بعرض ٢٠ كم على طول نهر الأردن والثاني بعرض ١٠ كم على طول الخط الأخضر. وهناك ثلاثة طرق إسرائيلية ستجتاز المنطقة من الشرق إلى الغرب وطريق أخرى من الشمال إلى الجنوب. وهذا يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بـ ٦٤٪ من الضفة الغربية [١١]. وهناك خطط أخرى تتحدث عن احتفاظ إسرائيل بـ ٧٥٪ من الضفة الغربية وتعطي مواطنيها الفلسطينيين الاختيار ما بين البقاء تحت السيادة الإسرائيلية أو الانتقال إلى المناطق الفلسطينية [١٢].

وفي الوقت ذاته، هناك خطة بديلة طرحتها إدارة حزب العمل الأخيرة ولكنها لا تزال تحت النقاش. وهذه الخطة تعرف بخطة بيلين – أبي مازن. وقد سميت كذلك لأنها وضعت سراً من قبل وزير خارجية حزب العمل السابق يوسي بيلين والزعيم الفلسطيني أبومازن عام ١٩٩٥ [١٣]. وحسب هذه الخطة، فإن حوالي ٩٠٪ من الضفة الغربية، بما في ذلك نهر الأردن، ستعاد للفلسطينيين، وستضم إسرائيل المناطق حول القدس والتي تشمل أكبر المستوطنات مع تعداد سكاني قوامه ١٠٠,٠٠٠ مستوطن. أما بقية المستوطنات، وتحتوي على أقلية من المستوطنين قوامها ٤٠,٠٠٠ مستوطن، فستكون تحت السيادة الفلسطينية، ولكن سيعطى هؤلاء المستوطنون الخيار للمغادرة إلى إسرائيل.

ومقابل الأرض التي يتنازل عنها الفلسطينيون حول القدس، يمكنهم الحصول على مناطق معادلة لها في حالوتسا، وهي جزء قاحل من النقب في إسرائيل. وسيتم البت في السيادة على القدس في مرحلة لاحقة ولكن الفلسطينيين يمكن أن تكون لهم سيادة خاصة على الحرم الشريف، في حين أن المدينة ستبقى موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية. إن الدولة الفلسطينية الناجمة عن هذه الخطة ستكون متروعة السلاح ومقسمة إلى مناطق غير متصلة ببعضها البعض. ويمكن للاجئين الفلسطينيين أن يعودوا إلى هذه الدولة وليس إلى أي مكان آخر في فلسطين. لقد أنكرت السلطة الفلسطينية وجود خطة بيلين – أبي مازن، ولكن لا أحد يشك في أن مثل هذه النقاشات قد حدثت.

وعلى الرغم من أن هذه الخطة تعطي مزيداً من الأرض للفلسطينيين، إلاّ أنها تشترك مع اقتراح نتنياهو في نفس المشكلة الأساسية ألا وهي أن الخطتين جعلتا فكرة الدولة الفلسطينية غير قابلة للدفاع عنها. وهذا يعني أنه بدون إزالة تامة للمستوطنات وبدون انسحاب من القدس الشرقية، فإن الصيغة المطروحة للدولة الفلسطينية، والتي

Digitized by Birzeit University Library

ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة بكاملها وحتى حدود عام ١٩٦٧ مع كون القدس الشرقية عاصمة لها، لا يمكن أن تطبق على أرض الواقع. ومن أجل تحقيق هدف إقامة دولتين، فإن المرء لا بد وأن يفترض إما التخلي الإسرائيلي عن المستوطنات والقدس الشرقية أو وجود قوة خارجية عازمة على الضغط على إسرائيل حتى تفعل ذلك. ولكن أياً من هذين الخيارين غير متوفر حالياً و لم يتوفر حقاً في ظل الحكومة الإسرائيلية السابقة. وعلى كل حال، فإن الصعوبات العملية التي تواجه إخلاء المستوطنين ككل، والإنفكاك عن الضفة الغربية من الناحية الأمنية والمياه والبنية التحتية، ستكون هائلة بحيث تجعل أية حكومة إسرائيلية مهما كانت قناعتها غير راغبة في تنفيذها.

حل الدولة الواحدة

ولهذه الأسباب، فإن الدولة الفلسطينية وفق التصور المذكور لا تعتبر عملية، كما أن الوضع على أرض الواقع يجعل حتى الفصل المادي بين الشعبين صعب التحقيق. ولقد اعترف نتنياهو نفسه بهذا الوضع وخرج بنتيجة مفادها أن دولة فلسطينية مستقلة تعتبر غير قابلة للتحقق لذاك السبب وحده [١٤] . وبناء على هذه الأوضاع، فإن العزوف عن حل إقامة دولتين لصالح إقامة دولة واحدة تضم الشعبين سيبدو بديلاً يتسم بالوضوح. ويمكن لهذا الحل أن يكون دون القول بأن مثل هذه الفكرة ستثير معارضة قوية، ولكن هناك عدة أسباب صالحة تبرر ضرورة عدم رفض هذه الفكرة اطلاقاً. إن تاريخ الحل القائم على إنشاء دولة واحدة من قبل الجانب الفلسطيني يعود إلى ثلاثين سنة تقريباً. فاقتراح إنشاء ما سمي آنذاك دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كان قد طرح لأول مرة في عام ١٩٦٩ من قبل التنظيم اليساري في منظمة التحرير الفلسطينية، الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه رسمياً بصيغة معدلة "دولة ديمقراطية في فلسطين" من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة من ذلك العام [١٥] . وقد وصفت هذه الدولة بأنها دولة في كل فلسطين التاريخية حيث يتمتع المسلمون والمسيحيون واليهود بذات الحقوق دون تميز على أساس ديني أو طائفي. وستكون اللغتان العبرية والعربية لغتين رسميتين. و لم يكن الهدف في ذلك الوقت عرض التحرر للفلسطينيين فقط وإنما لليهود أيضاً الذين رأت منظمة التحرير الفلسطينية أن الصهيونية أجبرتهم على العيش في حالة من عدم الامن الدائم للدولة اليهودية [١٦] .

لقد ووجه هذا الاقتراح، مع بعض الاستثناءات، بالرفض من كلا الجانبين. فالإسرائيليون اعتبروه وصفة لتدميرهم، والفلسطينيون اعتقدوا بأنه تنازل للعدو لا يمكن القبول به، وعبروا عن خشيتهم من أن اليهود الأكثر تقدماً سيهيمنون عليهم في مثل

Digitized by Birzeit University Library

هذه الدولة. ولكن اليسار الفلسطيني واصل نقاش هذا الاقتراح وانضمت إليه منظمات إسرائيلية يسارية، أشهرها الماتسبين، أيدت الفكرة في سياق الدولة المقترحة على أن تكون اشتراكية ومناهضة للصهيونية. وقد حملت الماتسبين وجهة النظر القائلة بأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليس صراعاً بين شعبين وإنما هو صراع بين حركة كولونيالية، الصهيونية، وبين كل الشعب الفلسطيني. ولكن بعد منتصف السبعينيات فإن هذه الفكرة لم تتابع من قبل أي من الجانبين وأسقطت تماماً بعد عام ١٩٧٤، حيث بدأ خيار دولة فلسطينية في الضفة الغربية بالظهور. في الفترات الأخيرة، ونظراً لمواجهتها بالمأزق السياسي الحالي، بدأت فكرة إقامة دولة واحدة للشعبين بالظهور على السطح مرة أخرى لدى عدد قليل من الإسرائيليين والفلسطينيين من الجناح اليساري، وإن كان ذلك من وجهات نظر متنوعة ولدوافع مختلفة [١٧]. والنقاش يتركز على الشكل الذي يجب أن تتخذه هذه الدولة، وما إذا كانت ستكون ثنائية القومية أو علمانية وديمقراطية.

تعتبر الثنائية القومية هي الحل المفضل لدى الإسرائيليين، وهذه ليست فكرة جديدة في التفكير الإسرائيلي. فخلال الثلاثينيات والأربعينيات كان المفكرون الصهاينة الأوروبيون، مثل مارتن بوبر ويهودا ماغنس وأرثر روبين، أكثر اهتماماً بإيجاد دولة ثنائية القومية في فلسطين يستطيع الشعبان أن يعيشا فيها معاً. وهناك عدد من الجماعات اليهودية الصغيرة التي نشأت في فلسطين خلال العشرينيات والثلاثينيات ارتكزت على هذه الفكرة [١٨]. وقد عبرت إحدى هذه الجماعات، روبرت وينش، عن ذلك كالتالي:

"إن مستقبل فلسطين، تطورها السلمي ورفاهها، يمكن الحفاظ عليه بإعطائها نظاماً سياسياً يستطيع من خلاله كلا الشعبين العيش جنباً إلى جنب بحقوق متساوية مرتبطين بروابط طبيعية من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاتصال فيما بينهما... نحن لا نريد دولة يهودية ولكن نريد مجتمعاً فلسطينياً ثنائي القومية" [١٩].

وفي ذات الوقت تقريباً، اقترح عدد من اليهود العيش مع العرب ضمن ترتيب كانتوني على غرار سويسرا. وبموجب ذلك يعطى اليهود حكماً ذاتياً في الأماكن التي يعيشون فيها وتقسم بقية البلاد إلى كانتونات مسيحية وإسلامية ذات حكم ذاتي. لقد وافق قلة من الفلسطينيين على فكرة الكنتنة لأنهم اعتقدوا بأنها يمكن أن تكون طريقة لوقف المطامع الصهيونية نحو إيجاد دولة يهودية في فلسطين [٢٠]. ولكن الغالبية العظمى من الفلسطينيين كانت معارضة للثنائية القومية بأي شكل لأنها تعطي أقلية أجنبية ليست لها حقوق في فلسطين نصيباً مساوياً من هذا البلد وتمكن هذا الأقلية من مواصلة هدفها

Digitized by Birzeit University Library

الصهيوني بالهيمنة. ومن الجانب اليهودي، ظل المؤيدون للثنائية القومية أقلية صغيرة غير مؤثرة، وقد تم تجاوز أفكار هؤلاء عام ١٩٤٨ عندما أقيمت إسرائيل كدولة يهودية.

لقد تعطل الحديث حول هذا الموضوع فيما بعد، ولكنه عاد ليطفوا على السطح ثانية. إن الصهاينة من الجناح اليساري الحديث، من أمثال ميرون بنفنستي، قد عادوا للاهتمام ثانية بالثنائية القومية. وهم بهذا يشكلون معارضة واضحة لتفكير حزب العمل التقليدي الممثل للتيار الرئيسي في إسرائيل والذي ركز على فكرة الفصل. وهذا هو ما أدى لاحقاً بإسحق رابين إلى تبني اتفاقيات أوسلو لأنها صممت لكي تفضي إلى الفصل بين الشعبين. وهذا يظل جوهر تفكير حزبي العمل وميرتس هذه الأيام. ولكن صهاينة من أمثال بنفنستي أشاروا إلى أن الفصل لا يعتبر واقعياً اخذين بعين الاعتبار النموذج الحالي للاستيطان اليهودي وتجاور الشعبين في المناطق الفلسطينية. والفصل لا يعتبر أيضاً مقبولاً من الناحية الأخلاقية لأن أي شكل لحكم ذاتي فلسطيني أو دولة فلسطينية في ظل عدم توازن القوى الحالي بين الجانبين لن يؤدي إلى أكثر من تجمع لبانتوستانات.

في ظل دولة ثنائية القومية سيتعايش اليهود والفلسطينيون كشعبين منفصلين ضمن ترتيب فدرالي. وسيدير كل شعب شؤونه الخاصة به بشكل مستقل وسيضمن له حق استخدام لغته الخاصة ودينه وتقاليده. وسيشترك الشعبان في حكومة وضمن برلمان واحد سيهتم بالأمور ذات الأهمية فوق القومية وبالدفاع والمصادر والاقتصاد وهكذا. إن مثل هذه الدولة ستشكل وطناً للشعبين ويمكن أن تصاغ على غرار التركيبة الكانتونية وفق الترتيب السويسري أو الترتيب البلجيكي بين فلمنجز ووالونز حيث هناك حكومتان اقليميتان وحكومة مركزية واحدة [٢١]. وفي حالة فلسطين / إسرائيل، فإن التركيبة الكانتونية سترتكز على النموذج الديمغرافي الحالي لهذا البلد حيث ستصبح المناطق المكتظة بالسكان العرب، مثل الجليل، كانتونات عربية، والمناطق المكتظة بالسكان اليهود، مثل، تل أبيب، كانتونات يهودية وهكذا.

هناك عدد من القضايا العملية في تطبيق هذه الخطة و لم تلق الانتباه الكافي. فكيف سيتم تشكيل البرلمان فيما يتعلق بعدد المقاعد المخصصة لكل شعب، وماذا ستكون صلاحياته الدقيقة ومن سيكون رئيس الوزراء؟ هل سيظل حق العودة لليهود مستمراً؟ وماذا سيكون بالنسبة للأربعة ملايين فلسطيني الذين يعيشون الآن خارج البلاد ويتمنى كثير منهم العودة؟ إن مثل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إجابة قبل إمكانية التقدم بهذه الأفكار. ولكن النقاش لا يزال حديثاً والجانب الفلسطيني، باستثناء عدد قليل من النلس

Digitized by Birzeit University Library

الذين يعتبر عضو الكنيست عزمي بشارة أبرزهم، لم يدخل هذا النقاش بعد. ولكن هذه الاقتراحات تتضمن على الأقل، وعلى صعيد الجانب الإسرائيلي، اعترافاً بأن إسرائيل هي في الحقيقة دولة ثنائية القومية نوعاً ما، حيث أن خمس سكانها داخل الخط الأخضر حالياً هم عرب فلسطينيون.

إن الدولة الديمقراطية العلمانية، من جهة، تقوم على رؤيتها لسياسة الرجل الواحد والصوت الواحد دون رجوع إلى الأخلاقية أو العقيدة. وهي تهدف إلى إيجاد مجتمع تعددي على غرار النموذج الديمقراطي الغربي وتعارض الترتيب القائم على مجتمعين منفصلين. وهذه الفكرة لها معتنقون أقل بكثير ومعظمهم، باستثناء صفوف صغيرة من اليهود المناهضين للصهيونية، من الفلسطينيين. ربما لا يكون هذا مستغرباً، ففكرة الدولة العلمانية تختلف أساساً عن الدولة ثنائية القومية. وهذا الخلاف يتغلغل بالتناقض ما بين مفاهيم المواطنة والقومية. ففي الدولة ثنائية القومية يحتفظ كل طرف بهوية قومية منفصلة ويرتبط بالطرف الآخر بقضايا محددة ذات مصالح مشتركة فقط. وفي الحقيقة، فإن هذا يعتبر صيغة أخرى للحل القائم على إنشاء دولتين ولكن باشتراط أكبر للمشاركة والتبادل. وليس هناك أي مفهوم هنا لمجتمع ذي مواطنين متساوين يعملون من أجل الصالح العام، بغض النظر عن إثنيتهم الفردية أو معتقدهم الديني. إن هذا بالأحرى يخلد روح دولة إسرائيل الحالية، والتي هي دولة لمجموعة قومية - إثنية، هم اليهود، وليست دولة لكل مواطنيها. وفي اقتراح الدولة العلمانية، من جهة أخرى، تعتبر فكرة المواطنة هي جوهر الموضوع. وهذا الاقتراح يرفض وبشكل أساسي القومية كروح له لأنها تعتبر قوة إنكفائية تقوم على الخوف من الأجانب الآخرين. وبناء على ذلك فإن هذا الاقتراح سيعتبر مناقضاً لكلا القومية الصهيونية والفلسطينية.

لكن وبغض النظر عن أي نظام يتم اختياره، فإن الحل القائم على دولة واحدة من غير المحتمل أن يجد قبولاً لدى جمهور الفلسطينيين أو الإسرائيليين. إن اقتراح الدولة ثنائية القومية يعتبر أهون الشرين كما هو واضح، حيث أنه يمكن أن يصمم لكي يحاكي بشكل وثيق حلاً يقوم على إنشاء دولتين ويميل لصالح الطرف الأقوى. وإذا كان للثنائية القومية أن تكون متساوية وليست مجرد إفراغ للصيغة الحالية للهيمنة الإسرائيلية في قالب جديد، فإن النقاد يجب أن يشددوا على الحاجة إلى تضمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى هذه الدولة وإلى استعادتهم للأرض والمصادر التي سلبت منهم[٢٢]. ويرى هؤلاء أن قانون العودة اليهودي يجب إلغاؤه وأن شكل الدولة ثنائية القومية يجب أن يكون اشتراكياً وليس صهيونياً[٢٣]. لقد بدأ عدد من الأكاديميين الإسرائيليين في الآونة الأخيرة بالتعليق بشكل غير مرض على الطبيعة الحالية لدولة إسرائيل. فالأبحاث

Digitized by Birzeit University Library

السيوسيولوجية التي قام بها البروفسور سامي سموحا على المجتمع اليهودي منذ السبعينيات أدت به إلى استنتاج أن "الجمهور اليهودي في إسرائيل عنصري وقاس" وأن هذا كان السبب في مواصلة الصراع العربي – اليهودي [٢٤]. وفي مسح بحثي تم عام ١٩٩٥ وجد سموحا أن العرب الإسرائيليين يتماثلون بشكل متزايد مع مواطنتهم الإسرائيلية، ولكن اليهود أرادوا الاحتفاظ بالامتيازات التي يتمتعون بها كنتيجة "للطبيعة التمييزية لدولة إسرائيل". وقد استنتج باروخ كيمرلنج، الأكاديمي الإسرائيلي البارز، أن المجتمع الإسرائيلي ليس ديمقراطياً. وبإمعانه للنظر في التميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل يقول كيمرلنج "ان جزءاً هاماً من ممارسات الدولة اليهودية لا تتطابق مع أي مفهوم كان من النموذج الغربي للديمقراطية الحرّة والمتنورة" [٢٥].

أدت هذه الآراء إلى خلق مقاومة لفكرة تخليد هذا النوع من المجتمع في دولة ثنائية القومية. ولكن هذا النقاش هو نقاش أكاديمي نوعاً ما على ضوء الرأي العام الإسرائيلي الراهن، حيث لا تجتذب ثنائية القومية بأي شكل إلاّ الحد الأدنى من التأييد. ويتوقع أن تُحدث فكرة الدولة العلمانية ما هو أسوأ من ذلك، لأنها ستفضي إلى إنهاء الصهيونية وتجبر الإسرائيليين على المشاركة المتساوية في الأرض التي يرونها مقتصرة على اليهود وبلا غير يهود فيها. والدولة العلمانية لن تكون الأفضل بالنسبة للفلسطينيين لأنها تعني بالنسبة لهم نهاية الحلم بدولة فلسطينية مستقلة أصبحت مألوفة وبدت ممكنة حتى الفترة الأخيرة.

إن توقع العيش مع العدو، بعد عقود من الكراهية، يبدو غير مستساغ إلى درجة كبيرة، ومع وجود العائق في طريق العملية السلمية والإغلاقات والضائقة الاقتصادية، فقد وصل الاحساس العام في المناطق المحتلة إلى درجة اليأس. فالفلسطينيون يتوقون إلى إنهاء الاحتلال وليس إلى علاقة جديدة مع الإسرائيليين.

ولكن، ما هو البديل الآن عن الحل الذي يقوم على دولة واحدة؟ إن مما يدعو إلى السخرية بما يكفي أن يكون سياسات الضم التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة والتي أدت إلى تدمير خيار الدولتين. فبتفتيتهم للضفة الغربية بشكل فعال ضمن الإسرائيليون عدم إمكانية قيام دولة منفصلة، وفتحوا بذلك الباب للبديل القائم على دولة واحدة. وكنتيجة لذلك، فإن خيار إقامة دولة فلسطينية لم يعد عملياً وهو من وجهة نظر فلسطينية، ليس حتى مرغوباً فيه. وبالنسبة للحل القائم على إقامة دولتين، فيما لو حدث، فإنه سيكون حلاً مزعزعاً وبالتالي غير مقبول لدى الفلسطينيين للأسباب التالية :

Digitized by Birzeit University Library

هذا الحل سيعطيهم كياناً مبتوراً، على أفضل وجه، ومتروع السلاح بالتأكيد ومعتمداً على سواه اقتصادياً، ويقوم على خمس وطنهم الأصلي (فحتى لو أعطوا كل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، فإن هذه جميعها تعادل ٢٣٪ من فلسطين الانتداب). وهذا الكيان لن يكون قادراً على استيعاب أربعة ملايين فلسطيني من النازحين، وسيضع حداً لكل أمل بحقهم في العودة إلى بيوتهم. وأكثر ما في الأمر من خطورة أنه سيضع ختمه على الموافقة على الإدعاء الصهيوني بأن فلسطين أرض خاصة لليهود، الأمر الذي لا يقبل به أي فلسطيني.

إن الإحساس الفلسطيني بالظلم النابع أساساً من فقدان الفلسطينيين لوطنهم وإنكار حقهم بالعودة إليه لا يمكن أن يتم إصلاحه بترتيب غير متكافىء بين الدولتين. وإذا ما بقي وضع الظلم دون حل فإنه سيبقى مصدراً لعدم الاستقرار وسبباً لـ "الإرهاب" في المنطقة. ولا أستطيع أن أعبر عن ذلك بصورة أفضل مما عبر عنه ميرون بنفنستي في وقت مبكر من هذا العام حيث قال :

"إن الفصل لا يستطيع أن يضع حلاً لشيء لأنه حتى إذا قبل به عرفات اليوم بسبب الوضع الدولي لقوته، فإنه يضع أساساً ستنهض ضده أجيال الفلسطينيين في المستقبل. إن مثل هذا اللاتساوق لا بد وأن ينفجر".

لا أحد ينكر أنه ستكون هناك عقبات كبيرة في طريق تطبيق الحل الذي يقوم على دولة واحدة في إسرائيل / فلسطين. ولا يمكن إعادة الماضي ولكن حلاً يسمح، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، بالمشاركة المتساوية بكل الأرض بين الشعبين وبعودة اللاجئين إلى أرضهم سيساعد على وضع أسس لمستقبل مستقر. لن يكون من السهل تحقيق دولة ديمقراطية علمانية، ويمكن أن يبدو هذا حلاً خيالياً الآن، ولكنه أقل خيالية من الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية في بلد شعب آخر كما بدا في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل قبل مائة عام.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش:

1- Institute for Palestine Studies. *The Palestinian-Israeli Peace Agreement*. Washington, IPS, 1994:117 ff.

2- *Haaretz*, Nov. 9, 1997.

3- "Settlement Monitor", *Journal of Palestine Studies*, 1997, 26:145-7.

4- *Yediot Ahronot*, 13.11.97.

5- Orlit Azulay-Katz, "The Palestinian State: Everyone Is For It Except Barak", *Yediot Ahronot*, Dec. 27, 1996.

6- Quoted in *The New York Times*, Oct. 22, 1989.

7- Sara Roy, *The Gaza Strip: the Political Economy of De-Development*. Washington, Institute for Palestine Studies, 1995.

8- *Haaretz*, May 29, 1997.

9- Zeev Schiff, *Haaretz*, Nov. 25, 1997 .

10- *Yediot Ahronot*, Oct. 27, 1997.

11- *The Guardian*, Dec. 18, 1997 . القدس العربي، ١٩٩٧/١٢/١٥

12- Hagi Hoberman, *Hatsofeh*, Dec. 4, 1997.

13- Nahum Barnea, *Yediot Ahronot*, Feb. 2, 1997.

14- Jeff Halper, "Resolving the Conflict. The Nation-State and Nation in Israel-Palestine", *Palestine-Israel Journal*. 1997;4:71.

15- Aryeh Yodafat, and Yuval Arnon-Channa, *PLO Strategy and Tactics*. London: Croom Helm, 1981:55-7.

16- David Hirst, *The Gun and the Olive Branch*. London: Faber and Faber, 1997:292.

17- Yair Sheleg, *Kol Ha'ir*. Jan. 31, 1997.

18- Susan Lee Hattis, *The Bi-National Idea in Palestine During Mandate Times*. Haifa: Shikmona Publishing Co, 1970: p.38ff.

19- Quoted in Lee Hattis, p. 44.

20- For example, Ahmad al Khalidi and Musa Alami.

Digitized by Birzeit University Library

21- Jenab Tutunji and Kamal Khalidi. "A Binational State in Palestine: the Rational and Moral Choice', *International Affairs*, 1997; 73:31-59.

22- Tikva Honig-Parnass, "Bi-Nationalism Versus the Secular Democratic State", *News From Within*. Vol. 3, March 1997:26-9.

23- Adel Samara. "A Bi-National State: Only Just and Feasible If Socialist". *News From Within*. Vol 8, No. 4, April, 1997:30-33.

24- Shani Pace. "Professor Smocha' Researches on Racism in Israeli Jewish Society". *Yerushlayim*, May 23, 1997.

25- Baruch Kimmerling, "The Israeli Regime Is Neither Democratic Nor Jewish." *Haaretz*, Dec. 27, 1996.

Digitized by Birzeit University Library

الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني

د. أسعد غانم*

لقد قمت في العامين السابقين بطرح مسألة إقامة دولة فلسطينية-إسرائيلية على كل أرض فلسطين الانتدابية إلا أنه على ضوء المقال المنشور في هذا العدد للدكتوره غادة الكرمي، أرى أن هناك حاجة ماسة الى التنبيه إلى بعض المسائل التي وردت في مقالها أولا، ومن ثم إلى طرح تصوري حول الدولة ثنائية القومية كتطلع فلسطيني يجب أن نتطلع إلى تجنيد الفلسطينيين لتأييده ثانيا.

النقاط الأساسية التي أود الإشارة إليها فيما يتعلق بمقال د. الكرمي هي:

١ . إن المقولة الأساسية التي تحاول د. الكرمي تسويقها من خلال المقال، كتأييد لفكرة ثنائية القومية الإسرائيلية-الفلسطينية، هي إشارتها إلى تعثر العملية السلمية وخصوصا على ضوء سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية وتصريحات رئيس وزرائها المعارضة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. برأيي أن فكرة الدولة ثنائية القومية كحل للصراع يجب أن تسوق على أنها فكرة مرغوبة من الطرف الفلسطيني، حتى ولو نجح مشروع أوسلو وأدى إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. إن مشروع أوسلو، على اعتبار أنه هو المشروع الوطني للفلسطينيين في الضفة والقطاع يستثني الفلسطينيين في إسرائيل (وهم حوالي ١٥٪ من الشعب الفلسطيني)، ويستثني الفلسطينيين في الشتات خصوصا أولئك الذين أخرجوا عنوة من بلدانهم سنة ١٩٤٨ . لذلك، فإن المشروع ثنائي القومية يجب أن يسوق من الجانب الفلسطيني كأمر مرغوب به لأنه يضم هاتين المجموعتين كما سأوضح لاحقا.

* د. أسعد غانم: محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا وباحث في معهد دراسات السلام في جفعات حبيبة.

Digitized by Birzeit University Library

طبعاً، يجب أن ينوه إلى أزمة المفاوضات كما سوف أفعل أدناه. ولكن يجب أن لا يكـون ذلك المحرك الأساسي لطرح فكرة الدولة ثنائية القومية.

٢ . فكرة الدولة ثنائية القومية هي ليست أمرا متروكا للمفاوضات ولا لأن تصبح استراتيجية تفاوضية، وذلك لأن المفاوضين الإسـرائيليين والفلسـطينيين لـن يتنازلوا عن فكرة الفصل، لأن ذلك يخدمـهم شـخصيا ويخـدم تصورهـم للمستقبل. وفي المقابل، فإن فكرة الدولة ثنائية القومية وتطبيقها مستقبلا يتعدى كل المفاوضات وهو ترجمة لوجـود مجموعتـين قوميتـين في فلسـطين الانتدابيـة، سوف تكونان مجبرتين على التعامل اليومي والسياسي والاقتصادي طلباً للحياة وهذا يتطلب ترجمة المبنى السكاني إلى مبنى سياسـي/مؤسسـاتي يجيب على رغبات الجانبين. وقد يستغرق ذلك عقودا طويلة يكـون نصيب الجانب الفلسطيني من المعاناة خلالها أكثر بكثير من نصيب الجانب الإسرائيلي.

٣ . لم يتضمن مقال د. الكرمي ثلاث مسائل هامة يجب التنويه لها مسبقا حـتى نكون على علم بالإسقاطات الممكنة لحل الدولة ثنائية القومية وهـي: ١- إن دولة ثنائيـة القومية تعني الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية/يهودية. ٢- وجود تطبيق عملي لفكرة الدولة ثنائية القومية، والتي تعتبر فكـرة نظريـة، في دول مختلفة أشهرها بلجيكا. ويجب دراسة هذه الحالة وكذلك الإطـار النظـري وتقديمه للقراء. ٣ – إن تبني فكرة ثنائية القومية كحل في فلسطين يعني تطوير هوية فلسطينية خاصة لا تنسجم مع التطلعات للتكامل أو الوحـدة العربيـة وربمـا تتناقض معها.

تصورات لفكرة الدولة ثنائية القومية

رغم أنني أوضحت سابقا أن فكرة الدولة ثنائية القومية يجب أن تسـوق كـأمر مرغوب ومطلوب من الجانب الفلسطيني، بغض النظر عن الظروف العينية التي تمر بهـا القضية الفلسطينية وخصوصاً على ضوء مفاوضات السلام الجارية مع إسرائيل، إلا أنـه من المهم تفسير الازمة الحالية التي تمر بها المفاوضات والقضيـة الفلسـطينية عمومـا كمعطيات أولية تساعد على الاقتناع بان الدولة ثنائية القومية هي الامر الممكن وليـس دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل كما يميل غالبية الفلسطينيين إلى الاعتقاد.

الضائقة الأساسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني هي وصول تطلعه إلى قيـام سلطة فلسطينية مستقلة وذات ارادة إلى طريق مسدود. وبكلمات أخرى، فإن تطلعـه

Digitized by Birzeit University Library

إلى الوصول إلى ما وصلت اليه شعوب المنطقة الأخرى وصل إلى مواجهة واقع تدل كل مقوماته على صعوبة التطور والوصول إلى أقل ما يمكن أن يرجى لبناء مستقبل جيد. وبات المشروع الفلسطيني الأساسي، المتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة كحل للمشكلة الفلسطينية، غير ممكن التنفيذ. هذا الاستنتاج مبني على الحقائق التالية:

١ . اتفاقات أوسلو لم تذكر في أية فقرة مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي تترك الأمر لميزان القوى في المنطقة. وميزان القوى يميل لصالح إسرائيل التي ترفض إقامة دولة فلسطينية، رغم اعترافها بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، فلا حزب العمل ولا حزب الليكود، بصفتهما الحزبين المقررين على الساحة الاسرائيلية مستعدان للقبول باقامة دولة فلسطينية كتعبير عن حق تقرير المصير أو عن الاعتراف بالفلسطينيين كشعب. فحزب العمل مستعد للتفاوض من أجل إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً مطوراً يسمى دولة ويسمح للفلسطينيين من خلاله بالتعبير عن بعض ملامح الاستقلال بما في ذلك رفع العلم الفلسطيني، النشيد الوطني، وإقامة شرطة. وحزب الليكود مستعد لاعطاء الفلسطينيين أقل من حكم ذاتي، بحيث يسمح للفلسطينيين بادارة شؤونهم تحت رقابة اسرائيلية ملزمة ومشددة.

٢ . استمرار الاستيطان في الضفة الغربية، والاستمرار بمصادرة الأراضي وشق الطرق خدمة لهذا الاستيطان، وعدم استعداد الحكومات الإسرائيلية الحالية أو السابقة بالتعهد باخلاء المستوطنين من الضفة والقطاع، الأمر الذي يشكل شرطا أساسيا لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذا أخذنا بالاعتبار أن إسرائيل ملتزمة تجاه المستوطنين وتستمر بالسيطرة على غالبية أراضي الضفة والقطاع لأجل الحفاظ على المستوطنين وامكانيات تطورهم مستقبلا. كما أن اسرائيل مستمرة من جهة ثانية بالتشديد على السيطرة من قبلها على منطقة الغور في اطار أي حل مستقبلي نتيجة لحاجاتها الأمنية، الأمر الذي يجعل من المشروع الوطني الفلسطيني المأمول أمراً غير ممكن.

٣ . القدس عانت ولا زالت تعاني من استمرار الاستيطان، بناء الحارات اليهودية، مصادرة الهويات المقدسية وسياسة الأمر الواقع التي لا تترك أي مجال لسيطرة فلسطينية مستقبلية عليها. وما الطرح الفلسطيني الذي تقدم به بعض المفكرين والسياسيين بجعل حي "أبو ديس" عاصمة مستقبلية إلا

Digitized by Birzeit University Library

اعترافا بهذا الواقع والتسليم بأن ارجاع السيطرة الفعلية الفلسطينية على كل القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ هو أمر شبه مستحيل.

٤ . استمرار اسرائيل في استنزاف الثروات الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة واستعمالها لصالح الاسرائيليين على مختلف انتماءاتهم، كمستوطنين وغير مستوطنين، إذ تستمر اسرائيل وبشكل متعمد باستعمال مخزون المياه في الضفة الغربية والقطاع لصالح غير الفلسطينيين، وهي، استمراراً لذلك، ليست مستعدة في اطار الحلول المستقبلية لأن تتنازل عن السيطرة على هذه الثروات التي يجب أن تستخدم لصالح الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

٥ . الملامح الأساسية للسلطة الوطنية وأشكال التعامل الرسمي الفلسطيني مع القوة التي منحت لقادتها بعد اقامة السلطة تؤكد أن غالبية هؤلاء عاجزون عن قيادة الدفة نحو بر الامان وإقامة دولة مستقلة وعصرية، وبالتالي فإن اساليبهم وطرق ادراتهم للأمور من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق التطلع باقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. إن الأمثلة على التعامل السيء مع الدولة ومؤسساتها من قبل المتنفذين في السلطة هي كثيرة وقد وردت أمثلة على ذلك في تقارير هيئة الرقابة الفلسطينية، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ومنظمات حقوق الانسان المستقلة وكذلك التقارير الصحفية الصادرة في فلسطين والخارج.

وبالاضافة إلى وصول التطلع لإقامة دولة فلسطينية إلى طريق مسدود، فإن المجموعات الفلسطينية التي تسكن خارج الضفة والقطاع تعاني من تفاقم المشاكل. وبالأساس، فإن المجموعة الفلسطينية التي تسكن اسرائيل تعاني من المشاكل المستفحلة بسبب كونها، نتيجة لوضعها، غير قادرة على التكامل والتماثل مع أي من المجالين اللذين يحاصرانها، المجال الاسرائيلي والمجال الفلسطيني. وهذا هو التفسير الأساسي لعجز هذه المجموعة عن الانطلاق وفشل العمل السياسي لديها وتعميق أزمتها الاجتماعية، السياسية، الحضارية، والاقتصادية ... الخ. كما وتعاني التجمعات الفلسطينية في الدول العربية المحيطة من تفاقم المشاكل الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ... الخ، الناجم بالاساس عن تعامل الحكومات العربية معهم.

Digitized by Birzeit University Library

ما الحل إذن؟

الوضع المذكور هو المحرك الأساسي وراء المحاولات المتعددة التي يقوم بها بعض المفكرين والساسة الفلسطينيين لطرح تصوراتهم لبدائل ممكنة لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. سأقوم في الأسطر القادمة بعرض تصوري لفكرة إقامة دولة ثنائية القومية (إسرائيلية/يهودية/عربية) في فلسطين الانتدابية كحل ممكن لهذا الصراع.

الدولة ثنائية القومية هي دولة تعيش داخلها مجموعتان قوميتان وتدار على مبدأ المساواة والتكامل بين الافراد كمواطنين والمجموعات (أو ممثلي المجموعات) كانتماءات جماعية لها تطلعات بصفتها مجموعة وليس أفرادا. ويشترط في مثل هذه الدولة أن تتطور وتتعايش خلالها المجموعات على الأسس المركزية التالية:

١ . إئتلاف واسع لممثلي المجموعتين. فالحفاظ على التوازن داخل الدولة ثنائية القومية يشترط وجود اتفاق بين ممثلي المجموعتين، أو الطبقات المسيطرة في كلتا المجموعتين، على أصول التعاون والتعايش والحياة المشتركة وادارة الدولة أو المجتمع.

٢ . حق النقض (الفيتو) للمجموعتين أساس للاتفاق في الدولة ثنائية القومية مبني على التفاهم على حق كل مجموعة أو ممثليها استعمال حق النقض ومعارضة ما يقوم به ممثلو المجموعة الاخرى، والذي قد يفهم على أنه يهدد مصالحها أو مكانتها المتساوية في الدولة المشتركة.

٣ . تمثيل متساو في كل الهيئات والاجهزة الحكومية التمثيلية وربما غير التمثيلية يحافظ على توازن ومساواة في التمثيل. فعلى سبيل المثال، يكون لكل وزارة وزيران، كل واحد يمثل مجموعة.

٤ . حكم ذاتي مؤسساتي أو منطقي لكل مجموعة، حيث تقوم كل مجموعة بتدبر وتطور قضاياها ومسائلها الخاصة من خلال أجهزة حكم ذاتي تعمل بشكل خاص بالمجالات الثقافية والتعليمية.

Digitized by Birzeit University Library

هذا الحل هو ممكن ويجب أن يكون مرغوباً فيه إذا أخذنا في اعتبارنا المسائل التالية:

١ . حل ثنائية القومية ليس مطروحا لكي يتم تسويقه حالا، بل يجب أن يطرح كحل بعيد المدى يتم تطويره على ضوء وصول حل المشكلة الفلسطينية من خلال دولة في الضفة والقطاع إلى طريق مسدود.

٢ . يقوم البعض بالاشارة إلى أن هذا الحل هو نظري، على اعتبار أنه لا يمكن تطبيقه. فإذا كان هذا صحيحاً فما هو اذن الحل الممكن تطبيقه؟ يجب أن نجيب وبصراحة على هذا السؤال: هل اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع هي أمر ممكن؟ والحقيقة أن مواجهة هذا السؤال هي احدى الطرق للوصول إلى القناعة بأن فكرة ثنائية القومية هي أكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار أن الدولة في الضفة الغربية والقطاع، وكما ذكرت، هي أمر غير ممكن، وكذلك الواقع في كل فلسطين هو واقع ثنائي القومية يجب تطويره لكي يترجم إلى مبنى أساسي متساو للاسرائيليين والفلسطينيين.

٣ . يفترض الذين يقومون بتأييد مبدأ اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أن الفلسطينيين في إسرائيل سوف يستمرون في العيش كمواطنين وبامكانهم ذلك من خلال الاطار الاسرائيلي. لكن في حكم المؤكد أن مشاكل الفلسطينيين في اسرائيل تنبع من جهل أولي باستحالة حل مشاكلهم في الاطار الاسرائيلي الذي يستنيبهم كمتساوين ويعاملهم كغرباء وكأعداء في بعض الأحيان. ومن جهة أخرى لا يمكن حل مشاكلهم في وضع تستمر فيه قطيعتهم السياسية والثقافية مع باقي أبناء الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن حل مشاكلهم أو تطوير امكانية نظرية لتطوير وضعهم وحل مشاكلهم يجب أن يأخذ بالحسبان ضرورة تغيير جوهر مكانتهم في إسرائيل وبين الفلسطينيين. هذا ممكن فقط في دولة ثنائية القومية يكون فيها الفلسطينيون في اسرائيل مواطنين متساوين من جهة، وجزءا من المجموعة الفلسطينية من جهة أخرى، بحيث يتم تجاوز كونهم أقلية عددية ضعيفة، ويقوم انتماؤهم وتواصلهم السياسي مع الجزء الفلسطيني الذي يعيش في الضفة والقطاع بمساندتهم وتوسيع مجال تطورهم الحياتي. وفقط في اطار كهذا من الممكن أن تكتمل هويتهم من ناحية المواطنة ومن ناحية الانتماء القومي.

Digitized by Birzeit University Library

٤ . يفترض مؤيدو حل اقامة دولة في الضفة الغربية والقطاع أن اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة سوف يجدون حلاً لوضعهم في هذه الدولة أو يقومون في مراحل متأخرة بالهجرة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية. هذا الموقف غير ممكن اذا أخذنا في حساباتنا ثلاثة اعتبارات: الأول أن اسرائيل تشترط في مسار موافقتها على اقامة سلطة فلسطينية أن لا تقوم هذه السلطة بفتح أبوابها للاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن هذا الأمر سوف يساهم في تغيير الميزان الديمغرافي الفلسطيني-الاسرائيلي بسرعة. الثاني أن هؤلاء اللاجئين في غالبيتهم أخرجوا عنوة من مناطق تقوم عليها دولة اسرائيل. والثالث، أن هؤلاء لا زالوا يعانون من سياسة مميزة سيئة في أماكن تواجدهم في العالم العربي ولا زالوا يفتشون عن مخرج، والا فما هو التفسير لقيام أعداد كبيرة من شبابهم بالهجرة خلال السنوات الأخيرة إلى الدول الغربية وخصوصا أوروبا.

إذا أخذنا هذه الاعتبارات في حساباتنا يجب علينا أن نفتش عن حل سياسي للمشكلة الفلسطينية يضمن لهؤلاء حلا نظريا على الأقل يأخذ بالحسبان امكانية ارجاعهم إلى وطنهم الأصلي. هذا الامر ممكن فقط من خلال دولة ثنائية القومية تقوم على أساس المساواة وحق التكافؤ. فإذا كان لاسرائيل الحق في هجرة ملايين اللاجئين إليها من سنة ١٩٤٨ فيجب أن يسمح في إطار الدولة ثنائية القومية بأن يقوم مئات الآف اللاجئين الفلسطينيين في الرجوع إلى قراهم أو على الاقل إلى مناطق قريبة من قراهم الاصلية.

٥ . يقوم بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية الداعين إلى دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بالترويج بأن اسرائيل وغالبية اليهود الساحقة لن ترضى بهذا الحل على اعتبار أنه سوف ينهي فكرة الدولة اليهودية النقية. هذا الطرح هو بالتأكيد صحيح لكن يجب في هذا الاطار أن نفكر في مسألتين: الاولى، هل اسرائيل واليهود يوافقون على اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؟ وهل الدعوة إلى هذا الحل أخذت بالحسبان موافقة اسرائيل واليهود المسبقة؟ أم أنه طرح كحل قد تجبر اسرائيل على القبول به؟ والثانية، الحلول للمشاكل القومية والاثنية لم تكن في أية حال بموافقة الاغلبية أو المجموعة المسيطرة، بل كانت عنوة ورغما عن موقف المجموعة القوية، وهذا بالضبط ما حدث لكل حركات التحرر القومية، وهذا ما حدث مؤخراً "الأبرتهايد" في جنوب افريقيا. وبالتالي، فإن تطوير وتنفيذ فكرة ثنائية القومية لا يتطلب موافقة

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل في هذه المرحلة، بل موافقة فلسطينية واسرائيلية في نهاية المرحلة التي قد تمتد إلى عشرات السنين.

٦ . يقوم بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية بالادعاء بأن هذه الفكرة تجهض المشروع الوطني الفلسطيني، وتأتي هذه المعارضة من اتجاهين: الاول، يضم الذين يؤيدون اقامة دولة في الضفة والقطاع على اعتبار أن هذه الدولة هي المشروع الوطني الفلسطيني. وعلى هؤلاء يكون الرد بأن الدولة ثنائية القومية هي ليست اجهاضا لفكرة المشروع الوطني الفلسطيني، بل هي توسيع له بحيث يشمل الفلسطينيين في اسرائيل ويقوم على كامل فلسطين الانتدابية مع الأخذ بالحسبان بأن المجموعة القومية الاخرى، اليهود، تستحق نفس الدرجة من المكانة.

والثاني، تيار يؤيد اقامة دولة فلسطينية علمانية مدعياً بأن ثنائية القومية هي مسألة لا تأخذ بالحسبان الانتماء الوطني الفلسطيني وقوته. وهذه مغالطة يجب توضيحها كما يلي: أولا، الدولة العلمانية-الديمقراطية هي ليست دولة قومية ولا وطنية، بل هي دولة المواطنين وليس القوميات، وبالتالي فهذا الحل هو الاجهاض للإنتماء الوطني الفلسطيني ولفكرة المشروع الوطني.

ثانيا، بعض الذين يروجون لفكرة الدولة العلمانية يقصدون دولة فلسطينية وطنية وليست دولة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية، وبالتالي فهم يستعملون مصطلحا ليس في مكانه وهذا أمر يجب تصويبه. كما وأنهم بالاساس لا يعترفون بوجود مجموعة قومية يهودية-اسرائيلية تستحق مشروعاً وطنياً. وهذا تغاض عن الواقع في اسرائيل. ففي الوقت الذي نحسد اسرائيل على تماسك مجتمعها اليهودي ونقوم بالتوسل أمام هذه المجموعة بأعطائنا بعض الحقوق، كيف يمكن أن ننكر تماسكها القومي وحقها في التعبير عن نفسها كمجموعة قومية؟

هذا التعبير اذا كان مرفوضاً في دولة يهودية مستقلة، وهذا بالطبع أمر مرفوض من وجهة النظر العربية والفلسطينية الملتزمة، فإنه يجب أن يكون مقبولا في دولة مشتركة ثنائية القومية.

Digitized by Birzeit University Library

وبالتالي، فإن العمل والدعوة إلى اقامة الدولة ثنائية القومية يجب أن يأخذ بالحسبان المسائل التالية:

١ . إن اليهود في اسرائيل هم مجموعة قومية يجب التعاون معها لاجل اقامة دولة ثنائية متساوية.

٢ . اقامة الدولة الثنائية (لا يهم هنا متى سوف يحصل ذلك) هو اقرار بأن مستقبل الشعب الفلسطيني يختلف عن باقي الشعوب العربية ولا يتناسق مع فكرة الوحدة العربية والتكامل العربي، بل يجب على الفلسطينيين القبول بهوية وانتماء يتلاءم مع الدولة ثنائية القومية مع عدم اغفال ضرورة التواصل الفكري والحضاري وليس السياسي مع العالم العربي.

٣ . الوصول إلى دولة ثنائية القومية لا يتطلب بالضرورة أن يطالب الفلسطينيون في الضفة والقطاع بالحصول على الهوية الاسرائيلية، كما يعتقد البعض، بل إن هذا يكون ممكناً في ظل نشوء حاجة للتعاون بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة والعمل على اقامة لجان وهيئات مشتركة قد تتطور باتجاه اطار ثنائي القومية يتم العمل على ملئه بمضمون المواطنة والمشاركة المتساوية في مراحل متأخرة.

٤ . الفلسطينيون في اسرائيل مطالبون بالبحث عن امكانيات للتواصل الثقافي، الحضاري، الاجتماعي، النقابي، الاقتصادي والسياسي مع الفلسطينيين تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الفلسطينيين في الضفة والقطاع تشجيعهم على ذلك، من حيث اشتراكهم بشكل مكثف في فعاليات وأطر تقام تحت السلطة الفلسطينية والعمل في بلداتهم لاجل تشجيعهم على التواصل.

وأخيرا إذا كان حل اقامة الدولة ثنائية القومية، على أساس الاعتبارات المذكورة سابقا هو الحل القادر على حل إشكاليات صعبة تواجه الشعب الفلسطيني، فيجب أن لا نسوقه فقط كأمر مجبرين على القبول به بسبب تعثر اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، بل يجب أن يكون حلا نتطلع اليه، ندعو له ونسوقه. وأول المطالبين بذلك هم المثقفون والساسة الفلسطينيون الذين يرون الواقع واشكالاته ويدركون بأن الدولة الواحدة المشتركة، الاسرائيلية–الفلسطينية، هي أمر مرغوب به يجب العمل لأجل تحقيقه، وأن الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع في أفضل تجلياتها لن تحل

Digitized by Birzeit University Library

المشكلة الفلسطينية، بل قد تساهم فقط في حل مشكلة الفلسطينيين في الضفة والقطاع وليس المشكلة الفلسطينية بمجملها. ويؤدي هذا الحل بالضرورة الى تجزئة ابدية للمشكلة الفلسطينية وللفلسطينيين أنفسهم الذين سوف يصبحون مجبرين على حل مشاكلهم في أطر سياسية مختلفة.

لذا، يجب تسويق فكرة دولة ثنائية القومية على أنها نابعة عن التطورات من جهة، وعلى أنها أمر مرغوب به من جهة أخرى. وأن يتم العمل لتجنيد لهذه الفكرة من أجل صياغة فكرة وأداة لتجنيد مجمل أبناء الشعب الفلسطيني لتحقيقها في المراحل الاولى والعمل بجدية، في مراحل متأخرة، لحل المشكلة الفلسطينية من خلال أكثر الحلول عدالة وواقعية.

Digitized by Birzeit University Library

دولة ثنائية القومية.. نعم.. ولكن

تيسير خالد*

في مقالتها موضوع البحث"دولة ثنائية القومية في فلسطين/ إسرائيل" كتبت د. غادة الكرمي أن "اقتراح إنشاء ما سمي دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كان قد طرح لأول مرة في عام ١٩٦٩ من قبل التنظيم اليساري في منظمة التحرير الفلسطينية، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين". وتضيف د. غادة الكرمي:"ولكن بعد منتصف السبعينيات فإن هذه الفكرة لم تتابع... واسقطت تماماً بعد عام ١٩٧٤ حيث بدا خيار دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالظهور".

إن ما ذكرته د. غادة الكرمي حول موقف الجبهة الديمقراطية على هذا الصعيد صحيح ودقيق من حيث المبدأ، فقد كان هذا هو الموقف. ولم تتخل الجبهة الديمقراطية عن هذا الموقف بعد العام ١٩٧٤ وهي التي تقدمت إلى المجلس الوطني الفلسطيني وإلى الرأي العام الفلسطيني بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ببرنامج الحل المرحلي الذي يدعو إلى تسوية سياسية على أساس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس العربية.

ولا زال البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المقر في المؤتمر الوطني العام الثالث الذي انعقد في الفترة ٢٩ أيلول إلى ٣ تشرين الأول ١٩٩٤، يدعو إلى حل تاريخي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يقوم على إعادة توحيد البلاد (فلسطين)

* تيسير خالد: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

في دولة ديمقراطية. ويشترط ذلك بإنجاز مهام البرنامج المرحلي من أجل حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. يقول البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية بهذا الشأن ما يلي:

" إن انجاز هذه المهمات (أي مهمات البرنامج المرحلي) يفتح الافاق لنضال مشترك تنخرط فيه الحركة الوطنية لشعبنا الفلسطيني والقوى الديمقراطية الإسرائيلية المناهضة للصهيونية من أجل حل ديمقراطي جذري يستأصل جذور الصراع القومي الدائر ويضمن إزالة الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل وإلغاء قانون العودة الصهيوني وتصفية سائر المؤسسات الصهيونية وإعادة توحيد البلاد في دولة ديمقراطية موحدة يتعايش فيها الشعبان في ظل المساواة القومية الكاملة بعيدا عن أي تمييز أو اضطهاد قومي أو عنصري أو ديني".

وهكذا، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لا زالت تدعو في برنامجها السياسي إلى حل تاريخي للصراع في إطار دولة ديمقراطية علمانية، أي دولة ثنائية القومية يتعايش فيها الشعبان على أساس المساواة القومية الكاملة. غير أن هذا الحل لا يقفز فوق حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بل يشترط في الحد الأدنى الاعتراف بها، وهو لا يتجاهل في الوقت نفسه حل المسألة الإسرائيلية وحقوق المواطنين اليهود بل يشترط كذلك في الحد الأدنى الاعتراف بها. وإلى جانب ذلك، فإن مثل هذا الحل التاريخي غير قابل للتحقيق إلا إذا قام على قاعدة نضال مشترك لقوى السلام والديمقراطية من ابناء الشعبين في دولتي إسرائيل وفلسطين.

ولكن، هل مثل هذا الحل ممكن في الظروف الراهنة وعلى المدى القريب. الجواب واضح، ففرص إقامة مثل هذه الدولة ثنائية القومية غير ممكن في الظروف الراهنة وعلى المدى القريب لاعتبارات كثيرة أهمها:

أولا ، وظيفة دولة إسرائيل في المنطقة: فوظيفة هذه الدولة ليست كما يدعي زعماء الحركة الصهيونية وأحزابها توفير ملاذ آمن لليهود الذين تعرضوا ويتعرضون للاضطهاد انطلاقاً من هويتهم كيهود، بل هي كانت وظيفة استعمارية منذ البداية، وفي أدائها لهذه الوظيفة كانت دولة إسرائيل ترتبط بعلاقات وطيدة مع الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا في البداية والولايات المتحدة الاميركية فيما بعد.

Digitized by Birzeit University Library

ثانيا، طبيعة دولة إسرائيل، من حيث هي دولة قامت على الاستيطان والعدوان والتوسع. إن دولة إسرائيل لا زالت تحتفظ بطبيعتها هذه كدولة عدوانية توسعية يشكل الاستيطان جوهر أيديولوجيتها العدوانية التوسعية،ويتغنى زعماء هذه الدولة بالصهيونية كحركة استيطانية تؤكد ذاتها من خلال النشاطات الاستيطانية بالدرجة الرئيسية. ولا تعرف النشاطات الاستيطانية لهذه الدولة حدودا، فحدود هذه النشاطات ترسمها قدرة الجيش على حمايتها وتحويلها إلى واقع قائم ودائم.

ثالثا، هوية دولة إسرائيل من حيث هي دولة لليهود وليست دولة لجميع مواطنيها، بل إن المواطن في إسرائيل هو اليهودي فقط، أما غير اليهود فليسوا اكثر من أشخاص يقيمون على"أرض إسرائيل" ولا تتجاوز حقوقهم الحقوق المدنية وبعض الحقوق السياسية التي لا تمس حقوق سيادة هذه الدولة كدولة لليهود أولا وقبل كل شيء.

ومثل هذه الاعتبارات لا تسمح بمجرد التفكير بدولة ثنائية القومية في فلسطين لأنها لا تعترف بهوية قومية للطرف الفلسطيني وإن هي اعترفت، فإنها تحصر اعترافها بأقلية قومية لا حق لها في تقرير المصير ولا حق لها في ممارسة سيادتها على الأرض. طبعا، توجد في إسرائيل قوى سياسية تعترف بالهوية القومية للطرف الفلسطيني وبحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على الأرض أو على جزء من الأرض، غير أن وزن هذه القوى هامشي في المجتمع الإسرائيلي، كما توجد قوى سياسية تعترف بالهوية القومية للطرف الفلسطيني وتتجنب الاعتراف الكامل بحقه في تقرير المصير والاستقلال وتتحايل على الموقف بالدعوة إلى الفصل بين الشعبين حفاظا على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل. ولا يترتب على الدعوة إلى الفصل بين الشعبين اعتراف بحق الطرف الفلسطيني بدولة كاملة السيادة بل اعتراف بوضع يقع بين كيان ذاتي وبين دولة، أي اكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، كما هو الشأن في حزب العمل. ودعوة الفصل بين الشعبين لا تنطوي على استبعاد أوكار الهيمنة والتوسع والضم والتمييز، بل إنها كانت تنطلق من ذلك كتعبير عن هويتها الصهيونية. وفي هذا تتقاطع أفكار ومواقف دعاة الفصل بين الشعبين مع أفكار ومواقف دعاة الضم والهيمنة والتمييز للتيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي، والذي يضم في صفوفه أحزاب الليكود واليمين المتطرف والأحزاب الدينية اليمينية وبخاصة حزب المفدال.

وعليه، فإن الدعوة للتفكير في دولة ثنائية القومية هي في أساسها وجوهرها دعوة خاطئة وتلحق افدح الأضرار بمصالح الشعب الفلسطيني فضلا عن أنها غير واقعية بسبب وظيفة وطبيعة وهوية دولة إسرائيل. ولا يغير من ذلك أن دولة إسرائيل تقوم بمصادرة

Digitized by Birzeit University Library

الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتوسع بالنشاطات الاستيطانية وبشق الطرق الالتفافية وبمحاولات محمومة لتمزيق الوحدة الترابية والسياسية للضفة والقطاع بشكل عام وللضفة الغربية بشكل خاص. كما لا يغير من ذلك سياسة الالحاق الاقتصادي وسياسة الحصار والإغلاق التي تسد الطرق أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني وأمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية وغير ذلك من الممارسات والسياسات التي تستهدف إغلاق الطريق أمام حق الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد عام١٩٦٧ في التحرر والاستقلال، بل إن هذا كله ينبغي أن يكون الحافز والموجه لحركة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني من اجل فك الارتباط بدولة إسرائيل ومن أجل جلاء قواتها ومستوطنيها عن الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وحق هذه الدولة في بناء وتنظيم وتطوير علاقاتها السياسية والديبلوماسية والاقتصادية وفق خيار شعبها الطوعي والحر مع دول الجوار والعالم وبما يخدم مصالح شعبها بالدرجة الرئيسية وعلى أساس من احترام السيادة والتبادلية والمنفعة المشتركة. وفي إطار هذا الموقف وعلى أساسه دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في برنامجها السياسي الى النضال تحت راية البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وأكدت التزامها بمواصلة النضال مع القوى الديمقراطية في إسرائيل لإنجاز حل تاريخي للصراع يقوم على نزع الصفة والهوية الصهيونية عن دولة إسرائيل وإعادة توحيد البلاد (فلسطين) في دولة ثنائية القومية لا مكان فيها لأي تمييز أو اضطهاد قومي أو عنصري أو ديني. مشكلة إسرائيل في طابعها الصهيوني العدواني التوسعي والمعادي للسلام ونزع هذا الطابع عن دولة إسرائيل هو الذي يفتح الطريق أمام التعايش في المنطقة وأمام فرص بناء دولة ثنائية القومية. أما الدعوة إلى دولة ثنائية القومية في ظل استمرار تمسك المجتمع الإسرائيلي بالطابع الصهيوني لدولة إسرائيل وبوظيفة وطبيعة وهوية هذه الدولة، فليست سوى دعوة الذئب والحمل لنفكر في أي منهما يستطيع أن يأكل الآخر.

Digitized by Birzeit University Library

مساهمة في الحوار حول دولة فلسطينية مستقلة أم دولة ثنائية القومية

عبد الرحيم ملوح*

إنني في هذه المقالة-المداخلة القصيرة، لا أنوي أو أقصد الرد على مقالة د. غـــادة الكرمي، أو على فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين، والتي باتت تنـــاقش بشـــكل متزايد في أوساط ثقافية وسياسية وفكرية، كما كانت ولا زالت تناقش فكرة دولـــة فلسطين الديمقراطية. وإنني أعتبر أن النقاش حول هذه الموضوعات، وبخاصة موضوعات المستقبل والمصير هام وضروري، عدا عن كونه مشروعا. وهو دليل حيويـــة فكريـــة وسياسية بمعزل عن أية أراء متوافقة أو مختلفة حول مضمونه، أو حول الإمكانية العمليـة لتقدم ونجاح هذه الفكرة على ما عداها، أو مساسها بمسلمات كان في المـــاضي مـــن المحرمات الاقتراب منها، لأن القضية الجوهرية/المركزية، من وجهة نظري، تكمـــن في أيـــة فكرة ومن ثم وسيلة تقرب الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه، وفي مقدمتها حقـــه في تقرير المصير والاستقلال والعودة والسيادة وتطوره الديمقراطي بسلام.

إذا انطلقنا في الحوار من هذه القاعدة ومن كوننا نطرح الأسئلة والأفكار أكـــثر ممـــا نعطي إجابات وافية، فباستطاعتنا إيجاد مقاربات سياسة الخيارات الأكثر إمكانيـــة وعدلا في هذه المرحلة التاريخية، وبنفس الوقت يمكن الاستناد اليها لتحقيـــق الســـلام التاريخي والدائم.

لقد انطلقت د. الكرمي من قاعدة هامة لبناء فكرتها، وهي فشل خيـــارات قيـــام الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال اتفاقات أوسلو والعمليـــة السياســـية الجاريـــة. وتوسعت في تفسير هذا الفشل. وأنا أتفق معها ومع كل ما أوردته من وقائع لتدعيـــم وجهة النظر هذه. ولا يمكن لي ولغيري، ممن يعيشون في فلسطين المحتلة بخاصة، إضافـــة الكثير من الحقائق والأرقام عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد، وخلق حقـــائق

* عبد الرحيم ملوح: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية في م. ت. ف.

Digitized by Birzeit University Library

الأمر الواقع الاحتلالية، وإدارة المفاوضات والتنازلات المجانية، والانحياز الأمريكي لإسرائيل وسياساتها ومشاعر المرارة والإحباط الشعبي من كل هذا. وما أود قوله هنا أن اتفاقية أوسلو، بشروطها ومرجعيتها، لم تشكل بالأساس قاعدة صحيحة ومتوازنة لحل الدولتين، ودللت تجربة سنوات التطبيق الماضية على هذه الحقيقة. وإذا أضفنا لهذا طبيعة السياسة الاسرائيلية عامة واليمينية خاصة، تجاه الأرض والحقوق الفلسطينية، وانحياز الادارات الأمريكية المتعاقبة، كراع وحيد للعملية السياسية لإسرائيل، لأوصلنا هذا إلى أن الهدف الإسرائيلي من الدخول في اتفاقيات أوسلو وما تلاها لم يكن البحث عن تسوية سياسية متوازنة، وإنما اغتنام الاختلال في ميزان القوى، والإبقاء على الاحتلال للأرض، بعد التخلص من تبعات الأمن والسكان بموافقة مرغوبة أو مرفوضة من الطرف الفلسطيني. وبكلمة أخرى، خلق مناخ يستمر به الاحتلال ويتوسع، ويدلل على هذا الممارسات الإسرائيلية اليومية، والمشاريع الإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة للمراحل المقبلة، بما فيها ما اصطلح على تسميته بالمرحلة النهائية. ومع هذا التقسيم الإجمالي للاتفاقات وما ترتب عنها، علينا رؤية الوجه الثانوي. المتمثل بنواة كيان سياسي فلسطيني يقوم على الأرض برغم ما به من تشوهات، وما يحيط به من ضغوط قاتلة خارجية وداخلية.

وإذا كانت اتفاقات أوسلو وما تلاها، قد وجهت ضربة لهدف الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يدعي معارضوها على الأقل و لم تعد تعتبر عملية، (كما أن الوضع على أرض الواقع يجعل حتى الفصل المادي بين الشعبين صعب التحقيق) وكما تورد د. الكرمي "أن الثنائية القومية هي الحل المفضل لدى الاسرائيليين" ومفكريهم القدامى أمثال مارتن بوبر ويهودا ماغنس .... وعلى رأي روبرت وينش (أن مستقبل فلسطين تطورها السلمي ورفاهها، يمكن الحفاظ عليه بإعطائها نظاما سياسيا يستطيع من خلاله كلا الشعبين العيش جنبا إلى جنب بحقوق متساوية، مرتبطين بروابط طبيعية من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاتصال فيما بينهما ... نحن لا نريد دولة يهودية، ولكن نريد مجتمعا فلسطينيا ثنائي القومية)، إذ كانت هذه نظرة البعض في الماضي للحل إلا أنها لم تنتصر و لم تصبح النظرة السائدة لدى اليهود. وفي ضوء الحقائق التي تم بناؤها في العقود الماضية والفشل المتوقع لاتفاق أوسلو، فإن الحياة لا تزكي فكرة الدولة ثنائية القومية كإمكانية واقعية بديلا عن الدولة الفلسطينية المستقلة. فالعقبات الفكرية والسياسية والعملية المنتصبة أمام هذه الفكرة الآن لا تقل عن العقبات التي انتصبت أمامها في الماضي، أو أمام قيام دولة فلسطين الديمقراطية، وهي قطعاً تزيد كثيرا جدا عن العقبات القائمة أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس. ولا يكفي للفكرة أن تكون جميلة أو /منصفة لكي تكون ممكنة

Digitized by Birzeit University Library

أو/ مقبولة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى لو اعتبرت أهون الشرين، كما تقول د. الكرمي.

إن الاشتراطات أو المطالب بلغة أخف التي يجب توفرها لقيام الدولة ثنائية القومية، كما تطالب د. الكرمي ليس من السهل توفرها أو قبول إسرائيل بها. وفي مقدمتها، " ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى هذه الدولة وإلى استعادتهم للأرض والمصادر التي سلبت منهم". و " ..... أن قانون العودة اليهودي يجب إلغاؤه، وأن شكل الدولة ثنائية القومية يجب أن يكون اشتراكيا وليس صهيونيا" وبهدف " أن تكون الثنائية القومية متساوية وليس مجرد إفراغ للصيغة الحالية للهيمنة الإسرائيلية في قالب جديد". وإذا أضفنا لهذه الاشتراطات الرئيسية قضايا لا تقل أهمية عنها مثل : إعادة توزيع الأرض التي يقيم عليها الفلسطينيون واليهود، وتقاسم السلطة والبرلمان، وطبيعة النظام السياسي والعلاقات مع الجوار المحيط والخارج ... الخ مع الآخذ بعين الاعتبار الموروث التاريخي والراهن من الصراع والمقبل بالأيدلوجية والتاريخ " والحقوق الإلهية"، فإنني أصل لاستنتاج بأن إمكانية الدولة ثنائية القومية غير قائمة عمليا في المدى المنظور وحتى البعيد، وأن مسعى الفكرة النبيل لمحاكاة جوانب نفسية وأيدلوجية وسياسية من الصراع، والبحث عن حل لها في هذا الإطار، ولا يوفر قاعدة صلبة، غير كاف للاتفاق على حل المعضلة الأساس، لأنه لم يأخذ بالاعتبار طابع التناقض العميق بين الطرفين، وجوهر الفكرة الصهيونية منذ البداية مرورا بقيام إسرائيل وصولا لتحولها إلى قوة إقليمية في المنطقة. وكذلك، لم يأخذ بالاعتبار الكافي وزن دور التيارات الأيدلوجية اليمينية والتوراتية التي أوصلت نتنياهو للحكم. وكذلك التيار اليهودي- الصهيوني برمته في إسرائيل وخارجها، وحاجته إلى دولة يهودية قوية في المنطقة، واندماج مصالح الصهيونية وإسرائيل بالمصالح الإمبريالية وبخاصة الأمريكية، وحاجة كل هذه القوى إلى دولة "إسرائيل الصهيونية اليهودية" القوية والمنفصلة عن شعوب المنطقة والمرتبطة مباشرة بالغرب وسياساته ومصالحه.

فالدولة ثنائية القومية في حال قيامها ستكون جزءا لا يتجزء من المنطقة وشعوبها وعلاقاتها، وشبكة مصالحها المشتركة، ولن تكون قوة عدوان عليها أو على بعض شعوبها، أو أداة بأيدي قوى خارجية.

إن تجربة أهلنا في مناطق ٤٨، ورفض الاعتراف بحقوقهم السياسية كاملة، أو مساواتهم باليهود، بما في ذلك الاعتراف بهم أقلية قومية لها كامل حقوق الأقليات القومية المعترف بها في الأمم المتحدة ورغم كونهم أقلية عديدة تصل لخمس السكان

Digitized by Birzeit University Library

اليهود يؤشر على صعوبة الإقناع، إن لم يكن استحالة، بقيام دولة ثنائية القومية يترتب عنها تغير طابع دولة إسرائيل من دولة اليهود إلى دولة ثنائية القومية.

في ضوء هذه التعقيبات والعقبات، والتي تصل إلى حدود استحالة القبول بها من قبل النظام السياسي الإسرائيلي أولا، لأنه المسيطر والمهيمن والمحتل ويمتلك الدولة، ومن اليهود عموما ثانيا، في حين أن الطرف الفلسطيني لا زال يناضل للاعتراف بحقه بتقرير المصير والعودة، فإنني لا زلت أرى أن أهون "الشرين"، هو الاستمرار في العمل من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والعودة لأنه الحل الوحيد الممكن والمتوازن في هذه المرحلة التاريخية ويحظى بالقبول الفلسطيني والعربي والموافقة الدولية عموما، إضافة إلى موافقة تيارات إسرائيلية هامة، ولكونه يفتح الباب للحلول التاريخية الأخرى، أكانت دولة ديمقراطية علمانية، أو دولة ثنائية القومية أو غير ذلك من الأفكار الذي تبحث عن حلول أكثر عدلا ودواما للصراع في منطقتنا.

إن ما أردت قوله في هذه المداخلة القصيرة، هو مساهمة أولية في النقاش، وفي طرح الأسئلة وليس رداً على أحد أو انتقاصاً من الفكرة المطروحة.

Digitized by Birzeit University Library

دولة فلسطين/اسرائيل الواحدة

وليد سالم*

لا تمثل اطروحة الدولة الفلسطينية-الاسرائيلية الواحدة في هذه البلاد اطروحة جديدة من حيث الشكل، ولكنها تحمل الجديد من حيث المضمون الذي اوضحت بعض تفاصيله مقالة الدكتورة غادة الكرمي.

ومن حيث الشكل فقد كان هنالك طرح لفكرة الدولة الواحدة في لحظتين من لحظات الصراع العربي (أو الفلسطيني)-الصهيوني: اللحظة الأولى هي نهاية الثلاثينيات ومجمل عقد الاربعينيات من هذا القرن، واللحظة الثانية تتمثل في فترة تأسيس فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الرئيسية في النصف الثاني من الستينيات. وتمثل اللحظة الحالية من طرح المشروع لحظة مختلفة عن المرتين السابقتين من حيث المضمون.

في الثلاثينيات والاربعينيات وجدت فكرة الدولة الواحدة صدى في مشروع نيوكومب (١٩٣٨-١٩٤٠) الذي دعا لدولة واحدة، ومشروع الكتاب الابيض الذي دعا لهذه الدولة على ان تكون ذات صيغة اتحادية كما طرح البرلمانيون خلال مفاوضات لندن التي سبقت اقرار الكتاب الابيض. وهنالك مشروع اللورد موريسون لعام ١٩٤٦ الذي دعا لاقامة حكومة اتحادية مركزية تخضع لها أربع مناطق عربية ويهودية تتمتع كل منها بالاستقلال الذاتي. وعندما تم النقاش في الامم المتحدة حول قرار التقسيم قدم اقتراحان أحدهما يقضي باقامة دولة واحدة والثاني يقضي باقامة دولتين عربية ويهودية. واذا رفضت الغالبية المشروع الثاني (١٩ دولة) فإن ذلك لا ينفي أن ١٢ دولة قد قبلته و ١٤ دولة امتنعت عن التصويت لجانبه. واذا تم تحديد مشروع الدولتين

---

*وليد سالم: يحمل درجة البكالوريس في علم الاجتماع، باحث ومحلل سياسي، وعضو مجلس ادارة المركز الفلسطيني لتعليم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

بأغلبية هشة كما تبين، فإنه غالباً ما ينسى أن قرار التقسيم المذكور إلى دولتين قد حمل في طياته بنوداً تنص على اقامة اتحاد اقتصادي بين الدولتين المذكورتين، هـذا اضافة لتدويل القدس. وفي وقت لاحق (أي في عام ١٩٤٨) دعا الكونت برنادوت الوسيط الدولي الخاص بفلسطين لانشاء "اتحاد من عنصرين أحدهما عربي والاخر يهودي".

إن العودة لهذه الوثائق والقرارات الدولية هام جدا في وقتنا هذا من أجل اعادة قراءة فكرة الدولة الواحدة من منظور التفكير الدولي الماضي والراهن سواء بسواء. وإلى جانب ذلك لا ننسى مبادرة "عصبة التحرر الوطني" التي انشقت عن الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٤٣ لطرح فكرة "دولة ديمقراطية اشتراكية" في فلسطين منذ عام ١٩٤٦، ويجد القارىء المهتم تفاصيل هذه الاطروحة في اصدارات دار مفتاح للنشر في السبعينيات وخاصة كتاب "من أجل جمهورية فلسطين ديمقراطية اشتراكية" ومجلة اخرى تحمل نفس الاسم تقريبا.

وفي الستينيات لم يقتصر طرح الدولة الواحدة على الجبهة الشعبية والديمقراطية كما تورد د. غادة الكرمي، وانما دعت فتح والجبهة الشعبية إلى ذلك أيضا. وقد طالب كتاب فتح السنوي لعام ١٩٦٨ باقامة "دولة فلسطينية عربية" لا يكون فيها ظل للعنصرية والصهيونية. ومن جهتي فقد كتبت في هذا الموضوع مرتين في السابق، مرة بشكل عام (١٠)، ومرة أخرى على أساس تصور قائم على عدة مراحل هي :

أ) السعي لأكثر مدى ممكن من الاستقلال الفلسطيني في الضفة والقطاع من أجل تحسين وضع الفلسطينيين في توازن القوى مع اسرائيل، بحيث تنشأ أية دولة ثنائية القومية بعد ذلك على اساس المساواة والتكافؤ، وليس على اساس الهيمنة الاسرائيلية والخضوع لها.

ب) يتلو ذلك اقامة دولة ثنائية القومية، ستدفعها الوقائع الموضوعية دفعا إلى الامام، حيث أن الكيان الفلسطيني الذي سينشأ كنتيجة لمفاوضات المرحلة النهائية لن يحمل حلولا لمشكلات اللاجئين والقدس والمستوطنات والسيطرة الكاملة على الحدود، كما أنه لن يحل مشكلة الاكتظاظ السكاني في قطاع غزة، وكذلك مشكلات تقاسم المياه، والتعاون للحفاظ على البنية الواحدة لهذه البلاد.

Digitized by Birzeit University Library

وسيكون من المحتم ايجاد اوسع صيغة للمشاركة والتعاون ستتطور بالتدريج نحو دولة ثنائية القومية لمعالجة هذه القضايا، وسواها، وخاصة مشكلة التداخل السكاني بما في ذلك بين فلسطينيي الضفة والقطاع واشقائهم الفلسطينيين المقيمين داخل اسرائيل.

ج) المرحلة الثالثة والتي تمثل طموحاً بعيد المدى تتمثل باقامة دولة لكل مواطنيها في هذه البلاد وبالتالي خلق وضع تحل فيه التعددية الثقافية مكان التعددية الاثنية.

هذا هو ملخص ما كتبته وتلوته ضمن المؤتمر الاول الذي كرس لفكرة الدولة الواحدة، وكنت أحد منظميه، والذي عقد في فندق الامبسادور في القدس بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٠ .

واذ يعي الجانب الاسرائيلي التطورات التي تدفع باتجاه فكرة الدولة الواحدة، فإن حزب العمل قد حاول الالتفاف عليها بطريقتين:

الاولى: طرح فكرة الفصل البشري بين الفلسطينيين والاسرائيليين، مقابل الاستمرار في عملية الدمج الاقتصادي للضفة والقطاع ضمن الاقتصاد الاسرائيلي، وضم نسبة تتراوح بين ١١٪-٥٠٪ من الضفة الى اسرائيل.

الثانية: اطروحة بيرس لاقامة كونفدرالية سياسية ثنائية فلسطينية-أردنية، وكونفدرالية اقتصادية ثلاثية اسرائيلية-فلسطينية-أردنية.

وبهذه الطريقة يكون الفصل أمرا جزئيا ومتضمنا داخل عملية دمج أوسع وأشمل منه. أما الليكود فهو مع الفصل البشري، ويريد ضم مساحات أوسع مما يريده حزب العمل من الضفة باسرائيل. هذا ناهيك عن الاستمرار في عملية الدمج الاقتصادي.

إن هذه الحلول (سواء من جانب حزب العمل او الليكود)، هي حلول مؤقتة للحفاظ على الطابع الديمغرافي اليهودي لدولة اسرائيل، ولكن التزايد المستمر لاعداد الفلسطينيين في اسرائيل والضفة والقطاع سيجبر اسرائيل على الوقوف بعد ما لا يزيد عن عشرين عاما من الان أمام منعطف حاسم، فإما أن تقرر الحفاظ على تعريف نفسها كدولة لليهود كما هو عليه الحال الان وبالتالي التحول بشكل شامل إلى دولة ابارتهايد من الاقلية اليهودية ضد الأغلبية الفلسطينية (هذا علماً بأن مظاهر الابارتهايد موجودة منذ اليوم ولكنها تمارس من الاسرائيليين الذين لا زالوا أغلبية حتى الان في هذه

Digitized by Birzeit University Library

البلاد)، وهذا جنبا إلى جنب مع توسيع حملات التطهير العرقي والترانسفير الداخلي والخارجي سواء بسواء ضد الفلسطينيين.

والخيار الثاني هو التحول من دولة يهودية إلى دولة ثنائية القومية أو لكل مواطنيها. واذ يشهد العالم تحولات ضد صيغة "الدولة-الأمة "التقليدية وما جلبته من تفضيل الاثنية ضد أخرى واحترابات وصراعات قومية ، واهمال لحقوق المهمشين والملونين والنساء والفقراء، وغير ذلك، فإن الأمل كبير في أن تصل القوى المناهضة للعنف والتمييز العنصري على المستوى الكوني إلى وضع تمنع فيه اسرائيل من التحول بالاتجاه الأول، والدفع بدل ذلك نحو الخيار الثاني الذي هو الخيار الوحيد الذي سيضمن اندماج اليهود في المنطقة العربية من مدخل المساواة وليس من مدخل الهيمنة.

وننهي هنا بالاشارة لبعض التقولات ضد فكرة الدولة الواحدة، وهي تلك التي تقول إن مريدي الدولة الواحدة يتوجهون غربا نحو اسرائيل على حساب العالم العربي، هذا علما بأن الامر هو على عكس ذلك تماما، إذ أن عدم التوجه للدولة الواحدة سيعزز عنصرية دولة اسرائيل ونزوعها للهيمنة على الفلسطينيين والعرب. وفي المقابل، فإن الوصول للدولة الواحدة سينطوي على تحولات عسيرة ستضطر اسرائيل للمرور بها وستتضمن هذه التحولات تنازلها عن منطق الهيمنة والاستئثار لصالح المساواة والتكافؤ مع العرب والفلسطينيين، وفي مقدمة كل ذلك انهاء تعريف اسرائيل لنفسها على انها دولة يهودية.

إن ما تفعله مجلة "السياسة الفلسطينية" هذا هام جدا لاثراء النقاش الفلسطيني الداخلي واعداد تصورات بديلة في حالة استمرار حكومة اسرائيل في تعنتها ورفضها لتطبيق الاتفاقات الموقعة. ومقالة د. غادة الكرمي تأتي في هذا السياق. ولضيق المجال تركت إلى مناسبة أخرى التطرق لمسألة الادوات والحوامل التنظيمية التي يقع على عاتقها السير بمشروع الدولة الواحدة نحو النجاح ونحو تغيير الطابع اليهودي البحت لدولة اسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

يتضمن هذا العدد حوارين اجرتهما هيئة تحرير مجلة **السياسة الفلسطينية**. أولهما مع د. موسى أبو مرزوق الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، والعضو الحالي في المكتب السياسي في الأردن، وقد تمت محاورته بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٠. أما الحوار الثاني فمع الاستاذ محمد نفاع أمين عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وأجري الحوار معه بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٧ .

يتركز الحوار مع الاستاذ نفاع على دور حكومة الليكود وموقفها من العملية السلمية، والخيارات الفلسطينية المتوفرة، كما تطرق إلى رأي الحزب من موضوعة الدولة ثنائية القومية ودروس النكبة بمناسبة مرور خمسين عاما عليها، والعلاقة بين القوى السياسية العربية في إسرائيل والقوى السياسية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ويتناول الحوار مع د. أبو مرزوق عدداً من القضايا الراهنة في مقدمتها موضوعة الشروط التي تضعها حركة "حماس" للهدنة مع إسرائيل، ومواقف الحركة تجاه عدد من القضايا منها المشاركة في الانتخابات البلدية وانتخابات جديدة للمجلس التشريعي، وتصدر حركة "حماس" لطبيعة العلاقة بين فلسطين والأردن، واستخلاصات الحركة من ذكرى نكبة عام ١٩٤٨ .

وفيما يلي نص هذين الحوارين:

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع د. موسى أبو مرزوق

● **تحدثت حركة حماس عن امكانية عقد هدنة مع اسرائيل ضمن شروط معينة، ما هو المقصود بالهدنة؟ هل هي لفترة محددة؟ وماذا سيحدث بعد انتهاء هذه الهدنة؟**

– الهدنة ليس تعبيراً نشازاً طرح ليتحقق في المنطقة. فلا تزال الاتفاقيات بين سوريا ولبنان، من جهة، وإسرائيل، من جهة أخرى، في حالة هدنة. ومن قبل كانت مصر والأردن في حالة هدنة مع إسرائيل حتى وقعتا اتفاقيتي كامب دفيد ووادي عربة اللتين الغتا ما كان بينهما من اتفاقيات.

والمقصود أن يبقى كل طرف على موقفه دون الاعتراف أو الإقرار بموقف الآخر ثم إيقاف الأعمال العسكرية بينهما.

وكون الهدنة تأتي في إطار النزاع حول الحقوق، فمن المؤكد أن يسعى كل طرف لتحقيق رؤيته. ولذا، فالهدنة كانت دون تحديد وقت معين ولكنها كانت تنتهي من قبل أحد الأطراف.

وبالنسبة للحركة لم تحدد مدة محدودة وإن كان تحديد المدة شيئاً مطلوباً. وما يحدث هو أمر يقرره أحد الطرفين حين تكون الهدنة قد انتهت عملياً.

● **ما هي الشروط التي تضعها حماس لقبول الهدنة؟ ماذا تريدون من إسرائيل القيام به؟**

– نحن في الحركة أوضحنا مراراً بأننا نقبل بالهدنة إذا انسحبت إسرائيل من الضفة والقطاع بما في ذلك القدس الشرقية. وإذا نظرت إلى ما تطلبه الحركة تجده ينسجم تماماً مع ما تطالب به معظم دول العالم من انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وهذا ما طالبت به مصر والأردن وحصلت عليه. وهو نفس الطلب موضع النزاع

Digitized by Birzeit University Library

مع سوريا والتي ترفض أي بديل عن ذلك. ويعتقد أنه من الضروري بالنسبة للفلسطينيين أن لا يتنازلوا عن هذا الطلب في هذه المرحلة.

• هل هناك شروط على السلطة أيضاً لقبول الهدنة؟

- نحن لم نضع شروطاً على السلطة عند قبول الهدنة. وأعتقد أن ما ذكرته الحركة هو مطلب للشعب الفلسطيني ولتحقيق جزء من طموحاته. ولسنا بصدد وضع حالة أو وصيف مصلحة للحركة تطالب بها.

• هل يشبه هذا العرض "خطة المراحل" التي تحدثت عنها بعض الفصائل الفلسطينية في مطلع السبعينيات؟

- قد يكون هناك تشابه شكلي ولكن الحقيقة أن خطة المراحل السابقة لم تكن مطروحة لذاتها بل عملية تهيئة للشارع الفلسطيني لحل نهائي يقبل من خلاله بدولة إسرائيل، وهذا غير مقبول عند الحركة بأي حال من الأحوال.

• هل ستشاركون في الانتخابات البلدية؟

- قررت الحركة المشاركة في هذه الانتخابات ورفض التعيين منذ سنوات، ولا زال الموقف كما هو وسنشارك بأية انتخابات بلدية إن شاء الله.

• إذا ما جرت انتخابات جديدة لرئاسة السلطة الفلسطينية هل سيكون لكم مرشح لهذا المنصب، ومن هو؟

- لا، لن يكون هناك مرشح للحركة لرئاسة السلطة في هذه المرحلة. فنحن لم نوافق على الاتفاقات التي أفرزت هذه الحالة السياسية،فكيف لنا أن يكون أحدنا على رأس السلطة؟

• وإذا ماجرت انتخابات جديدة للمجلس التشريعي، هل سيكون لكم مرشحون؟

- هذا سؤال سابق لأوانه ويعتمد ذلك على عدة قضايا تدرس في حينها.

• كيف تقيمون أداء حركة حماس في الضفة والقطاع منذ قيام السلطة وحتى الآن: أين أخطأت الحركة وأين أصابت؟

Digitized by Birzeit University Library

– واضح أن الحركة تعاملت بمسؤولية كبيرة تجاه الأحداث ودفعت ثمناً للوحدة الوطنية و لم تقابل العنف الذي مورس ضدها بعنف مماثل و لم تقف صامتة تجاه تجاوزات السلطة في مجال الفساد وحقوق الإنسان والتعاون الأمني مع العدو والصحافة وغيرها من القضايا. وقد غلبت الحركة دائماً المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. وقد تحتاج معارضة الحركة ووقوفها إلى جانب الشعب في قضايا الفساد وحقوق الإنسان وحرية الكلمة إلى موقف أقوى وتأثير أكبر لصالح الشعب الفلسطيني. وهناك بعض السلبيات التي كان يصعب علاجها لكثرة الملاحقات الأمنية لعناصر الحركة.

● **لماذا لا تقوم الحركة بشن حرب ضد الفساد وسوء الإدارة داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية وتكتفي بالمراقبة، بينما يقوم المجلس التشريعي لوحده بذلك؟**

– نحن لم نقف موقف المتفرج ولكننا لم نمارس فعلاً مؤثراً، ولعل ذلك من الأمور التي يجب استدراكها، ولعل المجلس أيضاً لم يكن صاحب دور إصلاحي حقيقي مما جعل رجلاً بوزن حيدر عبد الشافي ينسحب من هذا المجلس. فالمجلس سلطة شكلية رمزية بدون فعالية وليست لديه الشجاعة لمواجهة السلطة التنفيذية ولا القدرة على المبادرة.

● **ما هي تصوراتكم لطبيعة العلاقة بين فلسطين والأردن، وهل ترون شروطا لهذه العلاقة؟ كيف تفسرون أن يكون للأردن معاهدة صلح مع إسرائيل وسلام دافىء وفي نفس الوقت يحتضن قيادة أكثر الحركات الفلسطينية المناهضة لإسرائيل ولاتفاق أوسلو؟**

– طبيعة العلاقة يجب أن لا تكون فوقية بل تكون على أساس إرادة الشعبين واختيارهما وأن لا تكون بأي حال من الأحوال على حساب الحق الفلسطيني في بقية فلسطين، ولا شرط غير هذا. وعلى كل حال، فإن العلاقة بين الشعبين ليست وليدة مرحلة سياسية، فهي موجودة ولها خصوصيتها. فعلاقة الكرك والخليل علاقة توأمية والعلاقات ذات أصول واحدة، وكذلك نابلس والسلط وكذا الكثير من المدن والقرى .

المعاهدة السياسية بين الأردن وإسرائيل ليست لها شعبية على الرغم من اقرار البرلمان لها. وبالمقابل، فإن حركة حماس تتمتع بشعبية كبيرة وعمق حقيقي داخل الأردن من ناحية، ومن الناحية الأخرى لا أعتقد أن انفراد القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو كان يجوز على ثقة وتأييد الأردن. ولولا الضغط الأمريكي لما كان التأييد الأردني وتطبيقات أوسلو اظهرت أن هذه الاتفاقيات لا تعكس مصالح الشعب الفلسطيني ولا دول الجوار العربي.

Digitized by Birzeit University Library

• فيما لو فشلت السلطة الوطنية في إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع، هل برأيكم أن البديل الأكثر احتمالا هو علاقة متميزة مع الأردن(فدرالية، كونفدرالية، وحدة اندماجية)، أم تقاسم وظيفي فلسطيني-أردني-إسرائيلي، أم بقاء الوضع على ما هو عليه الآن؟ لماذا ترجح أي بديل من هذه البدائل وما هي خيارات حماس؟

- إذا فشلت السلطة الوطنية في إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع فستكون كل الحلول مفتوحة. فالانتفاضة واردة، حيث أن مناطق الاحتكاك والاحتلال لا زالت قائمة، وكذلك المعارضة والمشاريع البديلة. والعلاقات الأردنية- الفلسطينية لن تكون نتاج فشل لسياسة أو لهدف، بل ستكون نتيجة طبيعية لعملية نجاح البرامج على أرض الواقع. وحماس ترى أن غياب الدولة الفلسطينية مدعاة للاستمرار في المقاومة، وستعمل على أن تكون بجانب الشعب الفلسطيني في كل مراحل جهاده، ومطلوب أن تحدد قياداتها بشكل واضح ومحدد عند وقوع مثل هذا الحدث.

• لقد تم انتخاب المجلس التشريعي بمشاركة عالية من سكان الضفة والقطاع في الانتخابات، وكذلك بالنسبة لرئيس السلطة. هل يعني ذلك، في نظركم، أن المجلس والرئيس يتمتعان بالشرعية وأن حركة حماس ملتزمة بما يقرران حسب أي نظام ديمقراطي؟

- حركة حماس كان لها موقف واضح من الانتخابات ومن نتائج اتفاقيات أوسلو. وأعتقد أن عدم اعترافنا باتفاقيات أوسلو كان أهم الأسباب التي جعلتنا نقاطع تلك الانتخابات، وان لم نقف في وجهها، وأن ندعو لمقاطعتها. ولم نحاسب أحداً على فعل ذلك من إخواننا لأن هذا حق طبيعي للشعب الفلسطيني أن يختار قيادته ويختار ممثليه. والمهم أن تعترف السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ولا تعمل على تهميشها وتجاوزها. والسلطة أمر واقع لها برنامجها وأهدافها ونتعامل معها على هذا الأساس. واعتقد أن ممارسات أبناء الحركة في الفترة السابقة كانت دليلا كافيا على هذا الأمر.

• في الذكرى الخمسين لنكبة ١٩٤٨ وأنت تنظر بعين إلى تلك الأيام وبالعين الأخرى لليوم والمستقبل، ما هي الاستخلاصات والعبر؟

- هناك الكثير من العبر نريد أن لا تتكرر ليكون مستقبلنا أفضل من حاضرنا وماضينا.

أولا: نظرية الوصول إلى الحق لا تعفي من ممارسة الواجب تجاه الدين والشعب، وكثير من الناس الذين كانوا يعرفون أن هذه قضية الأمة ويجب على الأمة النهوض بها

Digitized by Birzeit University Library

انتظروا طويلاً و لم يأت ذلك اليوم مما ضيع الكثير من الوقت. والآن، لا نريد أن نعتمد على المجتمع الدولي لتحقيق ما نريده، فلا بد من تحمل المسؤوليات والنهوض بها.

ثانياً : التمسك بالأرض والدفاع عنها والانغراس فيها كان أفضل الحلول الاستراتيجية لمشاكلنا. وبالتأكيد لم يستوعب ذلك في ١٩٤٨ ولا في ١٩٦٧ ولكن هناك إجماع على أن تواجد الشعب الفلسطيني على أرضه لا تعادله أية استراتيجية.

ثالثاً: تفاعل الشعب مع قضيته أمر في غاية الأهمية وتحويل القضية إلى أكتاف الفصائل عملية قاتلة. ويجب أن يكون تفاعل الشعب مع قضيته مستمراً. وعندما تم ذلك في الانتفاضة كانت النتائج مهمة. ولولا الاستعجال والتسرع في قطف الثمار لكانت هناك نتائج أفضل.

رابعاً: هناك فرق كبير بين الشعار والتطبيق، وكان نصيبنا من الكلام الكثير ومن العمل السلبي أكثر. وحبذا لو انعكست الآية. وهذا لا يكون إلا بمجالس شورية قوية في بنية الشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع محمد نفاع

● **بعد التغيير الجذري الذي أحدثته الانتخابات الإسرائيلية على مستقبل العملية السلمية كيف تقيمون العملية السلمية في ظل حكومة الليكود بقيادة نتنياهو وفي ظل الأزمة الحالية التي تعانيها الحكومة الإسرائيلية إثر استقالة دافيد ليفي وآخرين؟**

- نجاح الليكود بقيادة نتنياهو في انتخابات الكنيست الأخيرة أحدث تغيراً خطيراً على مستقبل العملية السلمية، وهذا ما حذرنا منه خلال معركة الانتخابات. وانطلاقاً من أن هذه الحكومة جاءت بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، الأمر الذي فتح إمكانيات جدية للسير في طريق السلام العادل والشامل بالرغم من كل نقاط الضعف في اتفاق إعلان المبادئ، فإن حكومة نتنياهو تعتبر أخطر حكومة على قضية السلام في الظروف الحالية، وتقوم بخطوات مستمرة تنكرية للاتفاق وتصعد من الاستيطان وتصنع واقعاً يقطع أوصال الأرض الفلسطينية وتواصلها الجغرافي والسكاني وشطب امكانية قيام دولة فلسطينية، وهذه الخطوات وغيرها هي عبارة عن سهام قاتلة في جسم العملية السلمية. ولذلك، برأينا، يستحيل الاستمرار في العملية السلمية في ظل حكومة نتنياهو. ومن هنا جاءت دعوتنا منذ الأيام الأولى لإسقاط نتنياهو وحكومته.

ولذلك، فالعملية السلمية متوقفة تماماً بالفعل، بالرغم من اللقاءات والمباحثات لتمضية الوقت وايهام الرأي العام وكأن الأمور سائرة، حيث تستغل حكومة نتنياهو الدعم الكامل من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وضعف الموقف العالمي وعدم قدرة الهيئات الدولية على تشكيل عنصر ضاغط على المعتدي والمحتل، لتقف وراء تنفيذ قراراتها في اطار الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وتستغل الموقف العربي العام، وهو قليل التأثير. كما أن حزب العمل الإسرائيلي المعارض لا يطرح البديل السياسي الكافي ضد الليكود بسبب

Digitized by Birzeit University Library

جوهر هذا الحزب وبالرغم من الفرق بينه وبين الليكود. صحيح أن خروج دافيد ليفي من الحكومة عمق أزمة نتنياهو، والضربات الاقتصادية التي توجهها حكومة نتنياهو للعمال والجماهير الشعبية تزيد من أزمتها. ولذلك، فإن العملية السلمية في ظل حكومة نتنياهو متوقفة تماماً، ويمكن تحريكها إلى الأمام إذا ما تجمعت عوامل جديدة تسقط حكومة نتنياهو.

● **ما هي الخيارات المتوفرة لدى الفلسطينيين بعد تدهور العملية السلمية وتفاقم الأوضاع المعيشية؟**

– قليلة هي الخيارات أمام الفلسطينيين لمواجهة تدهور العملية السلمية. فالفلسطينيون يقدمون الكثير الكثير حفاظاً على العملية السلمية، والخطاب الفلسطيني واضح جداً وإيجابي بما فيه الكفاية. والآمال المعلقة على العالم العربي وعلى أوروبا هي آمال حقيقية ولكن محدودية وزن أوروبا والعالم العربي أمام الولايات المتحدة الأمريكية بارزة أيضاً. وباعتقادي أن أمام الشعب الفلسطيني خياراً واحداً في هذه الظروف، وهو الخيار الأصعب ولكن الأقوى، إنه خيار المواجهة. وقد سمعنا في الفترة الأخيرة ترديد كلمة الانتفاضة من جديد. هذا الخيار صعب جداً، وهو ليس مرتبطاً بقرار إداري، لأن القضم في الحق الفلسطيني والأرض الفلسطينية من جانب الإحتلال الإسرائيلي وما يتبع ذلك من صعوبة الحياة المعيشية، وتحدي واستفزاز كرامة هذا الشعب ووجوده، سيفتح الطريق أمام مواجهة شعبية توحد الشعب الفلسطيني وحدة وطنية قوية. هذا الخيار سيكون له ثمن، والسياسة الإسرائيلية الرسمية تعرف تماماً أنها بسياستها وممارستها تطمح إلى ايجاد ثغرات جدية في الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وتعمق هذه الثغرات الموجودة بالفعل، وعلى الشعب الفلسطيني وقيادته اليوم أن يحذر هذا النهج وأن يقوم بحملة إعلامية عالمية هو وأصدقاؤه وأن يفوت على حكام إسرائيل المتاجرة بهذه الثغرات والبناء عليها عن طريق حوار فلسطيني عميق ومسؤول وعن طريق تقوية الدور العربي الضاغط حتى لا تخلق معادلة مشوهة. فمن الجانب الأول هناك تطبيع مع إسرائيل يقابله تعنت إسرائيلي متصاعد. أقصد بذلك أنه يجب على الجانب الفلسطيني استنفاذ كل الإمكانيات وفي كافة المحافل والمجالات وإلا فسيبقى الخيار الوحيد والأخير هو المواجهة الشعبية مع كل ما يترتب على ذلك.

Digitized by Birzeit University Library

● **ما رأيك بالدولة ثنائية القومية التي يطرحها البعض كحل للصراع العربي الإسرائيلي؟**

- استبعد جداً مثل هذا الحل. فهنالك عوائق جدية في طريق هذا الاقتراح لا تتركز فقط في التفاوت الكبير بين الجانبين وخلق امكانية أن يتحكم الجانب الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني حسب كل المعطيات اليوم. لقد طرح هذا الشعار من قبل البعض قبل أكثر من خمسين سنة، وعاد وتكرر طرحه. وباعتقادي أن هذا الطرح يتناقض كلياً مع الواقع الحالي والظرف الراهن. وسيبقى حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس العربية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالعودة هو الحل الأوفر حظاً وإمكانية، والذي يستند إلى قرارات دولية ويتعايش في أذهان وذاكرة الرأي العام العالمي ويعتبر مقبولاً أيضاً على قوى السلام في إسرائيل، وهذه القوى مع كل ضعفها الجماهيري والفعالياتي اليوم وللأسف توجهنا للتشويه، إلا أنها قوة مؤثرة نسبياً، وسيزداد نشاطها إذا ما حدثت المواجهة مع الاحتلال، كما علمتنا التجربة زمن الانتفاضة وعند الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢. حكام إسرائيل متخوفون من هذا الطرح داخل إسرائيل، ويسبّقون على إمكانية حكم ذاتي للاقلية القومية الفلسطينية داخل إسرائيل، ولذلك اتبعوا سياسة التهويد في الجليل وإقامة البلديات في الامتداد الإقليمي العربي من المثلث إلى الناصرة والجليلين الأسفل والأعلى، مع أن هذا الطرح غير قائم اليوم من قبل أحد. والخلاصة أن شعار دولة ثنائية القومية اليوم هو باعتقادي، غير صحي ولا إمكانية له على أرض الواقع الملموس.

● **بعد مرور خمسين عاماً على النكبة ما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها لواقعنا الراهن؟**

- مرت خمسون سنة على بداية النكبة والتي لا تزال قائمة اليوم. واستخلاص العبر هو أمر كبير الأهمية اليوم لأن القضية ما زالت قائمة، وكثيرة هي العبر والدروس التي يجب استخلاصها.

ونحن نعلم أن غالبية شعبنا الفلسطيني شردت من وطنها قسراً سنة ١٩٤٨ وبقي في الوطن بحدود الـ ١٥٠ ألف عربي فلسطيني أصبحوا مواطنين في إسرائيل، في أرضهم، في وطنهم. كثيرون اتهموهم بالخيانة لأنهم ظلوا في وطنهم وأصبحوا مواطنين في إسرائيل وكانت هنالك فترة من المرارة، وطبعاً تغيرت هذه النظرة واختلف التقدير اليوم. ويشكل العرب الفلسطينيون في إسرائيل قوة سلام ومساواة وديمقراطية ذات وزن كبير على الخارطة السياسية في إسرائيل. كما أن انتماءهم لشعبهم الفلسطيني ليس بحاجة إلى برهان فهو من

Digitized by Birzeit University Library

الوضوح والوجود والحضور والتفاعل بمكانة عالية ومرموقة بالرغم من كل المحاولات لطردهم وشرذمتهم وتشويه انتمائهم.

وهم مثل هام لامكانية التصدي ومستوى التنظيم حيث لهم مؤسساتهم الهامة في أطر لجنة المتابعة العليا، ولجنة الرؤساء، والطلاب الجامعيين والثانويين والعديد من الأطر الأخرى. وفي نفس الوقت هم جزء من المجتمع الإسرائيلي ولهم تعاون هام جداً مع قوى السلام اليهودية في إسرائيل.

ولعل الدرس الأهم الذي يجب تعلمه بعد مرور خمسين سنة على النكبة هو رفع الشعار الواقعي والمدروس حتى وإن كلف ذلك تضحيات. فالتمسك بالوطن والأرض وإشاعة الحريات الديمقراطية، وتعميق الانتماء القومي بعيداً عن الغيبيات والتشرذم الطائفي، وقراءة الخارطة والواقع بلا مزاودات ولا مناقصات، وعدم وضع القضية بأيدي آخرين ليسوا أهلاً ولا كفواً لهذه المسؤولية، واتباع طريق وطرح تقدمي انساني غير تعصبي ولا تقوقعي، والابتعاد عن المواقف والشعارات الطفولية والصبيانية والمراهقة والتي ليس لها أي رصيد وأية تغطية على أرض الواقع هي من أهم الدروس التي يجب تعلمها والإفادة منها. لقد أيدنا قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ونحن نعلم أنه ليس الحل الأمثل، ولكن أمام عمق المؤامرة على الشعب الفلسطيني من قبل الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية المتمثلة ببعض الملوك والحكام رأينا فيه الحل الواقعي والقائم على أساس صحيح في معادلة حق تقرير المصير للشعبين مع أن الصهيونية والرجعية اتهمتنا بالخيانة. وجاء وقت، وجاء اليوم ليكون الحل الممكن الوحيد هو الحل القائم على نفس الأسس والقواعد والثوابت. كان هنالك سيل من الشعارات الجوفاء في الخطاب العربي والفلسطيني استغلته الصهيونية أبشع استغلال وتشوهت صورة الضحية وتحسنت صورة الجزار والمعتدي. وهذا الأمر أيضاً مرتبط بمعرفة الأصدقاء والأعداء لقضيتنا والتعامل معهم على هذا الأساس. فالإمبريالية هي العدو الأقوى والأخطر، وهي التي دعمت وتدعم اليوم السياسة العدوانية الاحتلالية التوسعية لحكام إسرائيل. ومع ذلك فهي تعتمد في مخططاتها على العديد من النظم العربية تماماً كما كانت زمن الحرب الباردة وقبل انهيار العالم الاشتراكي.

أعتقد أن التربية والتثقيف بروح إنسانية، وعلى القيم الإيجابية والتقدمية بين السياسة والاجتماعية وإزاحة كل الحواجز أمام الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الأولى له التأثير الحاسم والمصيري في كل قضية وطنية. وأعتقد أن شعبنا العربي الفلسطيني قطع شوطاً لا بأس به في هذا المجال وأمامه الكثير من العمل والتحديات عليه أن يواجهها بشجاعة وأمانة وبشكل علمي مدروس بعيداً عن الغيبيات والتعميمات والمتاهات. إن إيجاد الحليف حتى

Digitized by Birzeit University Library

داخل معسكر الأعداء هو أمر هام، ففي المجتمع الإسرائيلي، مثلاً، هنالك قوى سلام، وهي حليف طبيعي لشعبنا وقضيته، وعلى هذا الأساس يجب التعامل والمخاطبة.

ما هي أبرز القضايا المطروحة على جدول أعمال فلسطيني الـ ٤٨ في المرحلة الراهنة؟

-أبرز القضايا المطروحة مرتبطة بمسألة السلام والمساواة والديمقراطية. العرب الفلسطينيون في إسرائيل هم قوة سلام، وهم جزء من شعبهم، وقضية السلام هي قضيتهم. ولذلك، فهم، وبغالبيتهم الساحقة يمارسون هذا الواجب بمختلف الأشكال عن طريق النضال الجماهيري واليهودي - العربي، وبحسب لمواقفهم الحساب.

كما أن قضية المساواة القومية واليومية، والتي وجهت لها ضربة من قبل نتنياهو وحكومته بعد أن تحقق الشيء البسيط زمن حكومة حزب العمل، هي قضية حادة وملتهبة ومشعة تشمل الدفاع عن الأرض الباقية ضد المصادرة وتشمل مجالات التعليم والصحة، والتطوير للمدن والقرى والمضارب العربية. وتقف الأقلية القومية العربية ومعها القوى التقدمية اليهودية موقفاً هاماً ضد اليمين المتطرف واسقاط حكومة نتنياهو واضعاف الليكود والمرتبطين به، في قضية انتخاب رئيس الدولة وكذلك الانتخابات البلدية وانتخابات الستدروت التي ستجري هذه السنة.

ولا شك أن أمام الأقلية العربية تحديات كبيرة، حيث هنالك ردة اجتماعية وهجمة على حق المرأة وفرض قيود على حريتها، والمتاجرة بالتعصب الطائفي والحمائلي، وهذا باعتقادي هو اخطر امتحان أمامنا، ولذلك تكثر أسماء القوائم والأحزاب والطروحات العربية الصرف والطائفية والعائلية، وهذا إضعاف للوحدة الكفاحية للاقلية - القومية العربية، والتي هي جزء من شعبها وجزء من المجتمع الإسرائيلي، وعلى هذا الأساس يجب أن تسلك وتتصرف وتطرح. وهذه هي الفائدة القصوى التي تستطيع أن تقدمها لقضية السلام العادل والثابت والشامل.

- **ما هي اقتراحاتكم لتطوير العلاقة بين القوى والأحزاب السياسية العربية في مناطق الـ ٤٨ والقوى الفلسطينية الفاعلة في الضفة الغربية والقطاع؟**

- إن أقدم وأقوى حزب بين الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل هو الحزب الشيوعي اليهودي- العربي- وجبهته الديمقراطية للسلام والمساواة اليهودية - العربية مع بقية الحلفاء. فبالرغم من انتمائنا إلى شعبنا واعتزازنا بذلك وتجربتنا الغنية في بلورة وصقل وحدته الكفاحية ومحافظتنا على هذا الانتماء بالرغم من كل الصعوبات منذ محاولة ترحيل

Digitized by Birzeit University Library

البقية الباقية من شعبنا سنة ١٩٤٨ ، والتصدي للحكم العسكري، ورفض الهويات المؤقتة وإفشال مخطط صهينة الأجيال الشابة العربية، وإفشال وثيقة كيننغ سيئة الصيت، إلا أننا لا نتعامل مع الإنسان بحسب انتمائه العائلي أو الطائفي أو القومي، بل بحسب مواقفه السياسية من القضايا الجوهرية، ولذلك نحن حزب عربي يهودي - وجبهة يهودية عربية، وكنا أول من التقى القيادة الفلسطينية منذ أوائل السبعينات كجسم يهودي - عربي.

وهذه القضية بالنسبة لنا قضية مبدئية مصيرية، واليوم لنا لقاءات مثابرة وبناءة مع العديد من الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في الضفة والقطاع للتنسيق والقيام بنشاطات مشتركة تخدم قضية السلام العادل، وتقديم كل الدعم الممكن السياسي والمادي لشعبنا الفلسطيني في ظروف الاحتلال والحصار. ونعتقد أن اختلاف الموقع لكل حزب ولكل تنظيم يفرض اعتبارات وخصوصيات يجب أخذها بالحسبان دون التفريط مطلقاً بالقضايا الجوهرية والثوابت الأساسية. مع ضرورة إجراء حوار أخوي موضوعي ومسؤول حول مختلف المواضيع ، والإفادة من التجربة بشكل متبادل، فنحن، ومن موقعنا في وطننا، نوجه نضالنا إلى العدو الأساسي المتمثل بحكومة إسرائيل وسياستها. هذا هو دورنا كجزء من مجتمعنا مع أنه يهمنا أيضاً ما يحدث على الساحة السياسية في الضفة والقطاع، ونبدي رأينا في الحوار والقضايا. وحيث أننا أكثر من يعرف قضايانا الموجودة عندنا في الداخل، نطمح ومن أجل فائدة ومصلحة النضال، أن تسلك كافة الأحزاب والقوى الفلسطينية مسلكاً يحافظ على استقلاليتنا في ترتيب أمورنا مثل كيفية الذهاب إلى انتخابات الكنيست أو المواقف من انتخاب رئيس الدولة والمرشح لرئاسة الحكومة. فالاقلية العربية واعية سياسياً واجتماعياً ولها تجربة غنية، كما أننا لا نتدخل بشؤون الغير لنفس الأسباب. ويبقى تبادل الآراء في لقاءات منظمة هو أمر ضروري وبحاجة إلى تطويره . ومن جهتنا، نحن على أتم استعداد لتطوير وبدء العلاقة مع كل حزب وتنظيم وقوة سياسية وتبادل الآراء والحوار حتى وإن كان هناك الكثير من الخلافات في وجهات النظر وفي مختلف القضايا.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع أرييه درعي :

حركة شاس

توجه، مواقف، ورؤية مستقبلية

عقد هذا اللقاء مع أرييه درعي بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧. اجرى اللقاء د. مروان درويش من دائرة الدراسات الاسرائيلية في المركز. أرييه درعي من مواليد المغرب، وتولى حقيبة الداخلية عام ١٩٨٨. وهو عضو كنيست منذ عام ١٩٩٢ . ويتمتع بدعم واسع في حركة شاس. تعتبر حركة شاس احدى أهم التطورات السياسية في المجتمع الاسرائيلي فخلال عشر سنوات نجحت ان تكون القوة السياسية والاجتماعية الثالثة في اسرائيل وان تترك بصماتها الواضحة على الخارطة السياسية والاجتماعية في اسرائيل.

سؤال: كيف تفسر نمو وصعود حركة شاس؟

درعي: نشأت شاس كحركة احتجاجية ضد المؤسسة الأشكنازية الحريدية. فمنذ تأسيس الدولة سيطر الأشكناز على الحركة الحريدية حيث قاموا "بالاهتمام بنا كسفارديم" ولكن من خلال رؤيتهم ومبادئهم. لقد كان كل المدرسين والمدراء من الأشكناز، ولكن الطلاب من السفارديم. لقد أقاموا المدارس والمعاهد حسب رؤيتهم ومفاهيمهم. وكان المجلس الأعلى للحاخامات دائما من الأشكناز، ولغتهم كانت الإيدش، وهي لغة الأشكناز، الأمر الذي أدى إلى استثناء السفارديم.

لقد بدأت شاس عام ١٩٨٣ من خلال مشاركتها في الانتخابات المحلية في كل من طبريا والقدس وبني براك، حيث خاضت الانتخابات وحصلت على ثلاثة مقاعد في كل بلد. وفي انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٤ أردنا أن نوحد قوانا مع أغودات يسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

(الجمعية الحريدية الأشكنازية) والمعروفة الآن باسم يهدوت هتوراة (يهودية التوراة)، ولكننا واجهنا ضغوطات من القاعدة لكي نشكل قائمة منفردة ونخوض الانتخابات بشكل مستقل. لم نكن نحلم أو نأمل بأننا سنبدأ حركة اجتماعية على أسس التوراة، وفي أحسن الحالات توقعنا أن نحصل على مقعد أو اثنين إذا تحالفنا مع أغودات يسرائيل. لقد كنا ساذجين وذوي خبرة بسيطة ولم نتوقع الحصول على ٤ مقاعد في الكنيست. إن جمهور ناخبينا هم من السفارديم وأغلبهم تقليديون ومن مؤيدي الليكود.

لقد ركزنا في السنوات الأولى على مواضيع التعليم الرسمي وغير الرسمي وأقمنا فروعا في المدن التطويرية (المحاذية للحدود أو في النقب) وأحياء الفقر، وبدأنا بالعمل على بناء شبكة تعليم. لقد كان نجاحنا كبيرا وساعد في ذلك تعييني كمدير عام لوزارة الداخلية حيث قمت بدوري بتحويل الأموال إلى هذه المؤسسات التي لم تحصل على دعم الحكومة في الماضي. فقمنا بدعم المدارس الدينية (يشيفاه) والمدارس والكنس المتواجدة في مناطق السفارديم.

لقد كان الرابي (الحاخام) عوفاديا يوسف، القائد الروحي لشاس، قبل تأسيس شاس معروفا بمواقفه الحمائمية، وخلال عمله كرئيس للحاخامات في إسرائيل عرف بمواقفه المعتدلة تجاه المناطق الفلسطينية. وخلال فترة توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر عندما كان بيغن رئيسا للحكومة، زار الرابي عوفاديا يوسف مستوطنات يميت لإقناع المستوطنين بإخلائها. لقد دعم الرابي يوسف مناحيم بيغن في خطواته السياسية لأنه اعتبر بقاء المستوطنين في يميت يتناقض مع الهلاخاه اليهودية (الشريعة اليهودية). لقد كان الرابي يوسف ثابتا في مواقفه خلال ٣٠ سنة الماضية.

في بداية طريقنا كنا نعتبر كظل لليكود، وخصوصا في القضايا السياسية ولكننا ركزنا نشاطنا على القضايا الدينية والحياة التقليدية. لقد عرف رئيس القائمة في حينه، الرابي يتسحاق بيرتس وحاليا رئيس حزب المفدال، بمواقفه اليمينية وتقربه من الليكود ودعمه للمستوطنات والمستوطنين.

كانت مشاركة شاس في القضايا السياسية والرئيسية عندما عينت كوزير للداخلية وعضو في الحكومة. لقد كنت القناة وحلقة الوصل بين الحكومة والرابي يوسف الذي كان مشغولا في دراسة الدين.

لقد استشرته في الأمور السياسية وأبلغته بما يدور في الحكومة، فقد كنت له الصديق الوفي. وكلما زاد نشاطي السياسي زاد تدخله في السياسة وكانت ذروة ذلك

Digitized by Birzeit University Library

النشاط زيارتنا المشتركة لمصر عام ١٩٩٠. فقد التقينا مع الرئيس مبارك، وصرح الرابي يوسف في خطاب له ولأول مرة وبشكل علني أن حياة الإنسان هي أغلى وأثمن بكثير من قيمة الأرض. وبعد ذلك بأشهر قمنا بدور هام في الوساطة بين وزير الخارجية الأمريكية آنذاك بيكر والحكومة الإسرائيلية. خلال المحادثات المتعلقة بمدريد كنا في الصدارة في دعم هذا الحوار. لقد انتقلنا من حركة تهتم فقط بالقضايا الاجتماعية والتعليمية إلى حركة لها دور فعال في القضايا السياسية، الأمر الذي أدى إلى ملء الفراغ لدى الجالية السفاردية.

سؤال: على ضوء ذلك كيف تعرف شاس؟ هل هي حركة دينية أم حركة إثنية؟

درعي: لم تكن شاس أبدا حركة إثنية، فمنذ عام ١٩٤٨ فشلت كل محاولة لإقامة حركة على أساس إثني. الإثنية لوحدها لم تنجح ويجب أن تكون هناك رؤية سياسية خلف هذه الإثنية. صحيح أننا حركة سفاردية ولا أتوقع أن أرى أعضاء أشكناز في الحركة في السنوات القادمة، وأعتقد أننا سنواصل كوننا حركة سفاردية ومما يثبت ذلك قضية بار-أون الأخيرة. فقد كانت هنالك مظاهرات من قبل السفارديم على خلفية هذه القضية لم تتطور إلى أحداث عنف وحرق إطارات. تؤمن شاس بأن هناك شعبا يهوديا مكونا من قبائل، والسفارديم هم إحدى هذه القبائل. ومنذ قيام الدولة همش السفارديم في دولة إسرائيل. ولكي يصبح المجتمع الإسرائيلي مجتمعا سليما، من الخطأ اتهام جزء واحد من هذا المجتمع وإبرازه بأنه هو الجزء المريض الذي يجب التخلص منه كي يبقى المجتمع معافى. ترى شاس نفسها الحركة المخولة الوحيدة التي تهتم بشؤون السفارديم وتتكلم لغتهم وتتفهم احتياجاتهم وتعاملهم على مستوى واحد. والحقيقة هي أننا قمنا بإعادة الشعور بالفخر والاعتزاز لدى الجالية السفاردية، فلهم الآن قياداتهم الروحية والسياسية، ولهم الآن عنوان لم يكن قائما في الماضي.

أنا أعرف شاس بأنها حركة سفاردية ترفع شعار القضايا الاجتماعية ولها أيديولوجية سياسية واجتماعية.

وللأسف الشديد، فقد تعاملت معنا النخبة الإعلامية كأننا ظاهرة عابرة سوف تذروها الرياح، والحقيقة أن هذه النخبة منفصلة وبعيدة عن الواقع. ففي الانتخابات الأخيرة للكنيست صرحت بأننا سنحافظ على قوتنا ولكن هناك إجماع الآن من قبل الجميع بأننا قوة سياسية تستطيع الحصول على ٢٠ عضو كنيست.

Digitized by Birzeit University Library

سؤال: ما هي الرؤية والهدف البعيد لدى شاس؟

درعي: لدينا قوة كامنة كبيرة، فنسبة الولادة عندنا عالية ونسبة العائدين للدين عالية. وهناك عودة إلى التراث، عودة إلى الدين ولكن بدون ارتداء الملابس السوداء التي يرتديها المتدينون الحريديم والانعزال وترك المحيط السابق. العودة للدين بالنسبة لنا هي استمرار الناس في حياتهم العادية، وفي نفس الوقت الحفاظ على التراث والاحتفال به وبالأعياد الدينية وإشعال الشمع قبل وجبة يوم السبت. نريد من الناس الاستمرار في ارتداء اللباس العادي مثل الجينز وغيره. نحن السفارديم مثل العرب، فمثلا عند التقائي بأبي مازن والطيبي، وهما علمانيان، أشعر بقرب نحوهما أكثر من حاييم رامون. فأبو مازن يقسم لي بأنه يصوم شهر رمضان، ولكن أنا واثق من أن حاييم رامون لا يصوم في يوم الغفران. فالأشكناز لا يحافظون على التراث، بينما يستطيع السفاردي أن يعيش حياة علمانية من جهة والحفاظ على الدين والتراث من جهة أخرى.

قوتنا القصوى يمكن أن تصل إلى ٢٥-٣٠ عضو كنيست، هذا في حالة عدم قيامنا بأخطاء شنيعة. هدفنا ليس الوصول على رئاسة الحكومة أو وزارة الدفاع أو الخارجية، بل نريد أن نكون حركة لها تأثير على السياسة الإسرائيلية وفي مركز الأحداث وليس على الهامش أو في الغيتوات. نريد أن تصبح الدولة أكثر يهودية، وحاليا لدينا صراع شديد مع حركة ميرتس حول مسألتي العلمانية والقيم الغربية. نحن نؤيد العصرنة ولا نستطيع أن نتجاهل التطورات التكنولوجية في العالم، ولكننا من جهة أخرى نريد أن يحافظ المجتمع على مميزاته اليهودية والثقافية وعلى تراثه. وكذلك، نريد الحفاظ على جذورنا كي نستطيع خدمة مجتمعنا في القضايا التعليمية والاجتماعية والدينية. إن الفجوة بين الغني والفقير في إسرائيل تزداد سوءا. فالفقراء يزدادون فقرا وتزداد مشاكلهم والغني يزداد غنى ويرتفع مستوى حياته . نشاهد اليوم الفرق بين كيفية معاملة الدولة لنا قبل أربعين سنة ومعاملتها للمهاجرين الروس اليوم. فقد تم استيعابنا نحن بدون تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، بينما يتم اليوم تخصيص الميزانيات للمهاجرين الروس والتي جاءت على حساب السفارديم في الدولة. وفي تصوري أن سبب ذلك هو كون المهاجرين الروس جزءا من الحضارة الأوروبية وليس الحضارة الشرقية.

دعني أعطيك مثلا كيف أنك كعربي بإمكانك أن تتفهم ما لا يستطيع أن يتفهمه العلماني اليهودي وحتى السفاردي العلماني أيضا. ففي عسقلان تسكن أغلبية سفاردية وأقلية كبيرة من الروس وفي هذه المدينة يوجد ما بين ٣٠-٤٠ دكانا تبيع لحم

Digitized by Birzeit University Library

الخنـزير. ومن الصعب أن نصدق بأن مثل هذا الشيء يحصل في إسرائيل وأن اليـهود الروس يملكون هذه الحوانيت. إن هذا الوضع سيؤدي حتمـا إلى صـدام حضـاري، ومهمتنا نحن (شاس) هي أن نكون هناك ونمنع هذه الحرب. ولكن نستطيع أن نقوم بمثل هذه المهمة فقط حين نحصل على الشرعية والدعم السياسيين، لكي نمنع زوال ثقافتنـا وتراثنا في هذا الصراع مع الروس وميرتس.

سؤال: هل تريد دولة هلخاه (شريعة)؟

درعي: أريد أن يكون لي تأثير في كل مجال في حياتنا، كالإعلام مثلا، بحيث أريـد أن تكون هناك مشاركة أكبر للسفارديم. وكذلك في محكمة العدل العليا. نحن نرفـض تصريحات رئيس محكمة العدل العليا بأنه خفض من مستوى وكفاءات الحكـام كـي يتسنى له قبول يهود سفارديم. فللمحكمة قوة حقيقية تماثل الكنيست، وعدم وجـود تمثيل للسفارديم في المحكمة يعني عدم تأثيرهم فيها.

نحن نختلف جذريا عن الحزب الوطني للمتدينين (المفدال)، فشعارهم اليـوم هـو المستوطنات. ستكون السنوات المقبلة حاسمة بالنسبة لإسرائيل، فإذا كـان هنـاك ٦٠ عضو كنيست يؤيدون دولة هلخاه (شريعة) فإن ذلك يعني أن الشارع يطالب بتغيـير حقيقي. وفي حالة حصول مثل هذا التغيير، سنهتم نحن بمصالح العلمانيين بشكل أفضـل من مراعاتهم لأنفسهم.

هناك صراع حقيقي بين الصهيونية العلمانية -والتي تتمثل بهرتسل والكونغـرس الصهيوني والذين يودون إقامة دولة علمانية ذات طابع ثقافي أوروبي- وبـين الرؤيـة الدينية لطابع الدولة. هجرة اليهود السفارديم إلى البلاد جاءت وأعاقت تنفيـذ هـذه المخططات. وإذا لم تكن هناك مسائل، كالسلام والأمن والإرهاب، فإن الصـراع في إسرائيل سيكون بين العلمانيين والمتدينين، وسيتطور إلى حرب في السنوات المقبلة.

سؤال: على ضوء ذلك، هل تعتبر حركة شاس جزءا من الصهيونية أم لا؟

درعي: لقد كانت للصهيونية نظرة استعلائية تجاهنا (السفارديم) وعملت ضدنـا. بالنسبة لي، فإن الصهيونية تعني البقاء في البلاد رغم المعاناة الشـديدة. لقـد عـبرت الصهيونية عن قيم ومفاهيم الأشكناز، أي الصهيونية العلمانية. وهناك الآن صهيونيـة جديدة هي صهيونية شاس.

Digitized by Birzeit University Library

سؤال: ما هي صهيونية شاس الجديدة هذه؟

درعي: صهيونية شاس الجديدة هذه تتمثل في كونك يهوديا سفارديا متدينا يعيش في إسرائيل، في مدن التطوير والأحياء الفقيرة وتتعلم في مدارسنا. فأنت ترفض المشاركة في نمط الحياة الأشكنازية، فلك ثقافتك وحضارتك وقياداتك الروحية وأغانيك وشعرك الخاص بك. أنا لا أعتبر هرتسل قائدا لي، بل هو غريب عنا، لقد اعتنق ابنه الديانة المسيحية، وبالنسبة لي، فإن الحاخام في المغرب هو أهم بكثير من هرتسل. الشيء الوحيد الذي عمله هرتسل هو إعلاء الفكرة الصهيونية، هذا هو حقه الوحيد.

لن أثقف أبنائي على قيم هرتسل ونحمان بياليك (شاعر يهودي يعتبر الشاعر القومي في الصهيونية) لأنهما ضد التوراة وضد تراثنا. لقد صرحت بهذا علانية مما أغضب الكثيرين. الصهيونية قامت على أكتافنا، وقد استغلت من قبلهم لخلق جيل جديد. نحن في شاس نقف ونحارب هذه الظاهرة، فأنا صهيوني أكثر منهم.

عندما نكون في السلطة سنعمل على إقامة حركة صهيونية جديدة. فأنا ضد ما تمثله الصهيونية من قوة وعنف، أي صهيونية الجيش الأقوى في المنطقة. هذا ما تم تثقيفنا وفقه. وحسب اعتقادي فإن القوة تستمد من الله، وهذا يتفجر الآن في وجوههم.

سؤال: ما هي نوعية العلاقة بين الثقافة السفاردية والثقافة العربية؟

درعي: أنا وزملائي نشعر بقرب أكبر بكثير إلى الثقافة العربية من الثقافة الأشكنازية، فنحن مرتبطون بها. لقد عشت السنوات التسعة الأولى من طفولتي في المغرب. فطفولتي كانت هناك، وكذلك زملائي عاشوا في المجتمعات العربية. فأصدقاؤنا كانوا من المسلمين والمسيحيين، وعندما توليت منصب وزير الداخلية كنت أشعر بالقرب من رؤساء المجالس العرب والدروز وعملت على دعمهم ووضع حد للمعاناة والتمييز الذين كان يمارس ضدهم. لقد وضعت قضاياهم على جدول أعمال الدولة، ولا أحد يستطيع إنكار ذلك. لقد شعرت في المجالس العربية بصدقهم ووفائهم واحترامهم للدين. فبالنسبة لنا كيهود سفارديم لا يوجد صراع بيننا وبين العرب، وعندما نتوصل إلى حل الصراع السياسي لن يكون هناك نزاع بين العرب واليهود. لقد احتفلنا سويا في المغرب في الأعياد الإسلامية واليهودية. احتفلنا برمضان، واحتفل المسلمون بعيد الفصح لليهود. لم يكن هناك صراع ثقافي. لم تكن هناك محاولات لإجبارنا على ديانة أخرى، ولم تكن هناك محاولة لأسلمتنا أو لتهويدهم.

Digitized by Birzeit University Library

إن المشكلة مع الثقافة الأوروبية الأشكنازية تكمن في كونها ثقافة يهودية علمانية، تحاول فرض نمط حياة وثقافة علمانية في البلاد. فقد أعلن هؤلاء حربا ضد اليهودية، ولم يرغبوا بعيش يهود متدينين هنا. لم يكن لدينا الخيار في العيش في إطار ثقافتنا ونمط حياتنا، وإنما فرضوا علينا ثقافتهم وحضارتهم.

هنالك فرق بين العصرنة والحضارة الغربية، فنحن من أنصار العصرنة. نريد استخدام السيارات والحاسوب والتكنولوجيا المتطورة، ولكن المشكلة مع الحضارة الأوروبية تكمن في أيديولوجيتها، فهي لا تحترم العائلة، وهي إباحية وغير مسؤولة، ونعيش لحاضرها من أجل جمع الأموال والترفيه ولكن قيم هذه الحضارة ينقصها المعنى. نحن نعمل من أجل حياة أفضل للإنسان، ولكن حياة لها معنى.

نحن جزء من شعوب المنطقة، كالعرب في إسرائيل، المصريين، والأردنيين، والفلسطينيين. ولا توجد مشكلة معهم سوى المسألة السياسية، وآمل أن نتوصل إلى حل سياسي من خلال العملية السلمية القائمة. ليس هناك من مشكلة مع شعوب المنطقة ولا مع حضارتها وثقافتها، نحن نحترمهم ونقدرهم.

سؤال: ولكن الصراع كان نتيجة للصهيونية؟

درعي: إن إمكانية العودة إلى ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية ليست واردة، ولذلك فإن وجود دولة إسرائيل ليس مدرجا على جدول الأعمال اليوم. السؤال هو: كيف يمكن حل هذا الصراع؟ وما الذي يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل؟ الكل يعترف بالشعب الفلسطيني إلا القليل من اليمين المريض. الأغلبية في إسرائيل تعترف بالشعب الفلسطيني وبوجود مشكلة فلسطينية، ولكن المهم هو إيجاد صيغة للتعايش.

سؤال: يوجد هناك تناقض بين مواقف قيادة شاس السياسية المعتدلة والتي ترى نفسها جزءا من الحضارة العربية وبين المؤيدين للحركة الذين يعبرون عن مواقف مغايرة لذلك، فما هو تعليقكم على ذلك؟

درعي: أنت صادق تماما، إن أغلبية مؤيدينا هم أصحاب آراء يمينية، إنهم مؤيدو بيغن –البولندي– الذي نجح في حشدهم ضد العرب. ولكن حكمة وعقلانية الرابي عوفاديا يوسف وشاس تكمن في أننا نجحنا باستقطاب مؤيدي اليمين وجلبهم إلى صفوفنا إلى حركة في المركز. ومواقفنا تجاه عملية السلام يسارية، ولولا شاس لما استمرت عملية أوسلو. ورغم دعمنا لاتفاقيات أوسلو لم نخسر مؤيدينا بل تضاعفت

Digitized by Birzeit University Library

الأصوات لصالح الحركة من ١٣٠,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ صوت. إن هذا لإثبات واضح بأن مؤيدينا يفتشون عن قيادة روحية ويقبلون بقيادة حركتنا. فقد بعث الرابي عوفاديا يوسف رسالة إلى رئيس الحكومة نتنياهو يؤكد على ضرورة أن يتقدم في عملية الانتشار الثانية. هذه المواقف لم تلاق أي انتقاد من المؤيدين، بل قمنا في الماضي بالتظاهر أمام مساكن المستوطنين. لقد عبر مؤيدونا في منطقة سوق محنيه يهودا (حيث وقعت الانفجارات في الماضي) عن انتقادهم للمستوطنين الذين انتقدوا وتظاهروا ضد الرابي يوسف ودرعي. لقد أخذنا جمهورا بدون قيادة حقيقية وقمنا بضم لصفوفنا. إن تحول جمهور ناخبينا من المواقف اليمينية إلى المعتدلة هو قضية تحتاج إلى تثقيف ووقت طويل. فالشباب الأعضاء في حركتنا ومؤسستنا يعبرون عن مواقف معتدلة ومماثلة لمواقف شاس. إن كل أعضاء الكنيست التابعين لحركة شاس هم من الحمائم.

سؤال: هل المواقف الحمائمية ستضر بكم؟

درعي: لا، نحن نتنامى والحمد لله، وجمهورنا يتقبل رسالتنا ويثق بنا. ومنذ البداية، التقى أعضاء الكنيست من شاس بالقيادة الفلسطينية دون أي خوف أو خجل.

سؤال: هل ترى نفسك في ائتلاف ميرتس؟

درعي: يوجد في ميرتس مجموعتان، الأولى بقيادة سريد والثانية بقيادة تسوكر. وسريد يقود الحزب إلى جحيم من التطرف للعلمانية وضد الدين ولذلك لا نستطيع الجلوس معه. ولكن هناك حوار مع مجموعة تسوكر حيث التقى هؤلاء بالرابي يوسف في محاولة لإيجاد قاعدة مشتركة. وفي حالة قيام حكومة عمل بدعم شاس وميرتس، ستعمل شاس على ضم الطريق الثالث وحزب المهاجرين الروس، ولكننا لن نكون في حكومة مع ميرتس وحدها.

إن استمرار العملية السلمية بحاجة إلى ائتلاف واسع. حزب العمل يريد تحقيق السلام ولكنه لا يستطيع، والليكود يستطيع تحقيق السلام ولكنه غير متأكد من أنه يريد ذلك. إن وجودنا في الحكومة هو بالأساس لإقناع وتشجيع نتنياهو للاستمرار في العملية السلمية. كان من الممكن لو كان حزب العمل في الحكومة بقيادة بيرس أن تؤدي إعادة الانتشار في الخليل إلى صدامات عنيفة، ولكن هذا لم يحصل بوجود الليكود. سوف تحصل إعادة الانتشار الثانية، وسوف تكون أكثر من ١٠٪، وسوف يختلف مجلس الوزراء وتكون هناك عاصفة لمدة أسبوعين، ولكن بعد ذلك ستعود المياه

Digitized by Birzeit University Library

إلى مجاريها. ولكن لو حصل هذا في ظل حكومة العمل مع ميرتس لوحدها لكان هناك صدامات وعدم هدوء. ولكن المهم أن العمل يدعم ما يقوم الليكود بتنفيذه. وبالإضافة إلى اختلافنا مع ميرتس حول قضية الدين هناك اختلاف حول عملية السلام. ميرتس لا تفهم اهمية دعم السفاردیم لعملية السلام. إن أوسلو كان اتفاق الأشكناز والأغنياء، ولكنه أصبح اليوم حقيقة. سيبقى اتفاق الخليل بسبب توقيع تنياهو وتأييد الأغلبية في إسرائيل للاتفاق وليس بسبب الأشكناز فقط. ورغم كل المشاكل والصعوبات التي واجهت حكومة الليكود منذ انتخابها أعتقد بأنها تاريخيا كانت مهمة ولم تكن مضيعة للوقت، بل كانت مهمة مثل سنوات رابين وبيرس التي أسست اتفاقيات أوسلو كاتفاقية يدعمها الجميع.

سؤال: هل ستتوقف عملية السلام؟

درعي: عندي تخوف من ذلك، ولكني أعتقد بأنه، في النهاية، ستتغلب على هذه المشاكل. يمكن أن يحصل تأخير أو مماطلة، ولكننا سنصل لاتفاق مع الفلسطينيين وإعادة الانتشار.

سؤال: ما عدا إعادة الانتشار الثانية، كيف ترى الحل النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل؟

درعي: من الصعب الإجابة على ذلك ولكنها ستكون موضع مفاوضات في محادثات الحل النهائي. ولكني أقول بشكل واضح لا نريد أن نسيطر على فلسطيني واحد. وقضية أن تكون دولة فلسطينية أو لا تكون فهذه قضية تجميلية. من الحكمة أن تصل إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على هذه القضية. لقد فهمت من رئيس الحكومة أن النقاش حول قضية اللاجئين سيكون أصعب من هذه القضية.

رغم كل الصعوبات في الوصول إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين، إلا أن هذا سيجعل كل طرف يجب أن يترك أو يتخلى عن أشياء عزيزة عليه. أنا لا أدري إذا ما كنا سنصل إلى اتفاق شامل. ستكون القدس من أصعب القضايا وبدون أدنى شك فإن بعض المستوطنات الصغيرة سوف لا تكون تحت سيطرة وسيادة إسرائيل. فالمستوطنون عليهم إما القبول بالعيش تحت سيطرة السلطة الفلسطينية أو القبول بتفكيكها. من جهتنا سوف لا ندعم تفكيك المستوطنات إذا قبل المستوطنون بالعيش تحت السلطة الفلسطينية. فإذا ما وافق سكان هار براخا والتي تشمل ٢٠ عائلة على العيش تحت سيطرة السلطة الوطنية فإننا سنرحب بذلك، ولكن على السلطة الفلسطينية توفير الأمن

Digitized by Birzeit University Library

لهم. وهم في هذه الحالة مثل وضع الفلسطينيين العرب في إسرائيل. إذا أرادت المستوطنات الصغيرة أن تبقى تحت سيطرة فلسطينية فلها ذلك، وإذا أرادت الرحيل فلترحل. إنه من التخريف الاعتقاد بأن كل المستوطنات الصغيرة ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

سؤال: ما هي هذه التجمعات؟

درعي: أنت تعرف أية تجمعات.،إنها مثل أرئيل وغوش عتصيون. أعتقد أنه من الممكن التوصل إلى حل للمستوطنات الصغيرة، المشكلة الحقيقية هي القدس. يجب أن نكون مبدعين وخلاقين وعقلاء لحل هذه القضية. نريد أن نضمن الاحترام للطرفين. هناك إجماع في إسرائيل على عدم تقسيم القدس ولا تستطيع أية حكومة أن تقوم بذلك. وبالنسبة للأماكن الدينية يجب أن يضمن الدخول إليها، وإدارتها يجب أن تكون مسؤولية كل طرف. الفلسطينيون يريدون عاصمة لهم وعلينا أن نجد جوابا لهذه القضية.

وهناك قضية أخرى مهمة هي وجود حدود آمنة لإسرائيل. نحن في صراع يومي مع الفلسطينيين ولكننا نواجه تهديدات من الخارج. أنا لا أستطيع أن أثق فقط بورقة (اتفاق) في حالة وجود التهديد الإيراني والعراقي. لا تستطيع أية حكومة إسرائيلية الاعتماد فقط على اتفاقيات، نحن بحاجة إلى حدود آمنة. أما بالنسبة لموضوع اللاجئين فالحقيقة أنني لا أرى أي حل لها إذا كان القصد عودة كل اللاجئين. إن المنطقة محدودة بالنسبة للمساحة والإمكانيات، وعليه، بالنية الحسنة والتوجه الإيجابي يمكن أن نجد حلا وسطا. على الليكود أن يتنازل عن فكرة أرض إسرائيل وعلى الفلسطينيين أن يتنازلوا عن فكرة العودة لحيفا ويافا وانسحاب إسرائيل الكامل لحدود ١٩٦٧. علينا أن نكون أكثر براغماتية.

سؤال: كيف تقيم عمل السلطة الفلسطينية، وما هي علاقتك بها؟

درعي: لقد كانت انطباعاتي إيجابية خلال لقائي مع ممثلين رسميين من السلطة. لقد تثقفنا في إسرائيل بشكل يعتبر الفلسطينيين قتلة وإرهابيين، ولكن بعد لقائي مع شخصيات فلسطينية مثل أبي مازن ودحلان وغيرهم أعتقد بأنه لا توجد مشكلة في اللقاء والحوار والنقاش سوية حول قضايا تهمنا. إن مهمة السلطة الفلسطينية صعبة ومن الصعب حتى على حكومات قوية إدارة قطاع غزة. إنه لمن الصعب الاستجابة وتلبية التوقعات العالية للسكان في الوضع الصعب الموجود. لقد جاءت السلطة، وهي

Digitized by Birzeit University Library

ذات تجربة قليلة ومحدودة، لتأخذ على عاتقها مهمات كبيرة من أجل بناء حكومة وسلطة. ومن الواضح أنه، وبشكل دائم، تكون هناك تجاوزات. أنا أقرأ عن الفساد والمشاكل الداخلية التي تواجه السلطة، لا أريد أن أدخل بالتفاصيل ولكنني واثق بأن السلطة ستستخلص العبر. وأخيرا، أنا أرى الفلسطينيين كشعب مثلنا، نحن أيضا نواجه مشاكل علينا حلها، مثلكم تماما.

سؤال: كيف تقيم حماس؟

درعي: عندي معلومات قليلة عن حماس كحركة. لقد عملت وتعاونت مع الحركة الإسلامية في إسرائيل، وأثناء عملي كمدير عام لوزارة الداخلية تعاملت مع رؤساء المجالس المحلية التابعين للحركة الإسلامية، مثل أم الفحم وكفر كنا وغيرها، ورغم معارضتي للحركة الإسلامية في إسرائيل إلا أنه لابد من الحوار معهم. لقد وضعت شروطا لهذا الحوار ولم أعمل على مقاطعتهم أو العمل لإزالتهم مع أنه هناك بعض الناس الذي أيدوا ذلك ومن ضمنهم أعضاء كنيست عرب رأوا في وجود الحركة الإسلامية تهديدا سياسيا. لقد كان هناك حوار طويل مع رئيس بلدية أم الفحم والشيخ عبد الله نمر درويش.

لا توجد مشكلة مع الحركة الإسلامية في إسرائيل، وهم كرؤساء بلديات كانوا من أحسن الرؤساء، حيث عملوا على خدمة بلدهم وتقديم خدمات جيدة للسكان وسجلاتهم نظيفة من أية تجاوزات. إن المشكلة مع الإسلاميين هي استغلالهم للدين وتحويله إلى قضية أيديولوجية، واستعماله لأهداف سياسية متطرفة ضد اليهود، واستغلاله بهدف تبرير الإرهاب. وفي اللحظة التي تستعمل فيها القيادة الدينية الكتب المقدسة، أي كتاب مقدس، لتبرير القتل فإنها لن تعود قيادة روحية أو دينية.

في الهلاخاه (الشريعة اليهودية) يقال أنه إذا قرر السنهدرين (المحاكم الدينية اليهودية) في فترة ٧٠ سنة وبحضور ٧٠ قاض إعدام شخص فإن هذا الأمر سوف ينظر إليه كفاجعة.

سؤال: شعاركم هو أنكم تمثلون مصالح واحتياجات الطبقات الفقيرة. والميزانية الحالية ستضر بشكل ملموس هذه الشرائح، فما هو تعليقكم على ذلك؟

درعي: هذا صحيح، نحن نعمل بشكل هادئ ومثابر، فقد التقيت برئيس الحكومة واتفقنا على أن لا تمس هذه التقليصات بالشرائح الفقيرة. سوف نعمل على أن تبقى

Digitized by Birzeit University Library

الحكومة ملتزمة بسياستها الاجتماعية. ومن خلال وزارة الرفاه والعمل الاجتماعي التي في حوزتنا سنعمل، وبشكل مستمر، على دعم الفقراء والمحتاجين وسنبقى نعمل بشكل متواصل لتقديم العون لهم. عندنا مكاتب لاستقبال شكاوي الجمهور ومساعدتهم بكل ما يحتاجون من مكاتب ومؤسسات الدولة والمجالس والبلديات. يزور مكاتبنا أناس من كل التيارات السياسية ليطلبوا المساعدة في حل مشاكلهم في قضايا الضرائب والإسكان والخدمات الاجتماعية وأية مشكلة أخرى. حن لا نقدم المال، ولكننا نساعد في التغلب على البيروقراطية في حل المشاكل. نقوم بذلك لأن أعضاءنا في الكنيست كلهم جاءوا من أحياء ومدن فقر و لم يقدم لهم الأكل في ملعقة من ذهب. كلهم من أصل شرقي مهاجرون من الدول العربية يعيشون في أحياء الفقر ومدن التطوير.

سؤال: هل الحركة الحريدية أصبحت صهيونية؟

درعي: لقد انتهى المشروع الصهيوني مع إقامة دولة إسرائيل، كما انتهت أيضا الحرب بين المتدينين والصهيونيين التي كانت قبل ٥٠ سنة.

لقد انتهت الصهيونية العلمانية و لم يعد لها قيادة مثالية. فالكيبوتسات أصبحت حركة تسعى وراء رأس المال. لقد كبرت الحركة الحريدية في السنوات الأخيرة وقد فرض عليها التعامل مع الحياة العصرية. وبدأ تفهم بأنه ليس من الممكن الاستمرار بدون أن تندمج في حياة الدولة. الحريديون عليهم العمل والتدريب وأن يكونوا في الكنيست وجزءا من النظام. هناك بعض المجموعات مثل ناطوري كارتا التي تتميز بالانعزالية ولكنها تتلاشى بشكل تدريجي. لقد كانت شاس الحركة الوحيدة التي لم توجه مؤيديها لأي من مرشحي رئاسة الحكومة، فقد تركت لهم حرية الاختيار. ولكن هذا ليس سرا، فالرابي يوسف وتلاميذه قاموا بالتصويت لبيرس الذي يحترمه الرابي يوسف أكثر من نتنياهو وتصريحاته الأخيرة تشير إلى ذلك.

لقد كان الرابي شاخ (رابي أشكنازي من لتوانيا) أول من قبل مبدأ إعادة المناطق وحتى قبل اليسار الصهيوني مثل سريد. لقد قال وبصراحة أن فوز بيغن كان كارثة لإسرائيل وعارض قانون ضم هضبة الجولان كما عارض حرب لبنان. لقد علمنا الحاخام شاخ في المدارس الدينية بأنه علينا التنازل عن حائط المبكى مقابل السلام.

لقد فقد الحريديون الأشكناز قيادتهم الروحية واليوم تدير المفدال (الحزب الوطني للمتدينين) وأغودات يسرائيل حربا شرسة ضد حركة شاس، وخصوصا عندما انضمت للائتلاف مع العمل عام ١٩٩٢، وهي تهاجم الرابي يوسف. إن هذه الأحزاب تنقصها

Digitized by Birzeit University Library

القيادة الروحية الواضحة والمبلورة مما يدفعها إلى تبني مواقف يمينية. وقد نجح المستوطنون في كسب تأييد الحريديين الأشكناز الذين أصبحوا يمينيين ومتعصبين.

سؤال: هناك ظاهرة غريبة تتمثل في أن الحريديين السفارديم يقومون بتقليد الحريديم الأشكناز، فما هو تعليقكم على ذلك؟

عمر شاس ١٢ سنة فقط، وأعضاؤها درسوا وكبروا على أيدي الحريديم الأشكناز، ولذلك هؤلاء تأثير واضح علينا. ولكن السؤال هو: ماذا ستكون صورة شاس بعد ٢٠ سنة عندما ستتاح لنا الفرصة لخلق وتثقيف جيل لنا؟ أنا أوافق بأن هناك تقليدا كبيرا للحريديم الأشكناز. في المغرب لم يكن هذا الفصل بين الحريديم والمجتمع. لقد كان هناك رابي والحالية اليهودية كان بداخلها أناس متدينون وآخرون أقل تدينا. لم يكن هناك فصل بين المجموعات، وهذا الفصل الآن هو نتيجة تاريخ اليهود في أوروبا ونتيجة حركة التنوير فيها. إن التقسيم إلى يهودي متدين وغير متدين هو نتاج الحركة الصهيونية في أوروبا.

ولكن رغم كل محاولات التقليد، لا يمكن تجاهل الفرق بين شاس وباقي المجموعات الحريدية الأخرى. يمكن أن نرى، وبشكل واضح، الفرق بين مواقف الرابي يوسف والحاخامين الآخرين.

Digitized by Birzeit University Library

الموقف في فلسطين

عدنان عودة*

المقدمة

أفضى الجمود في عملية السلام طوال عام ١٩٩٧، إلى تحرك سياسي ودبلوماسي نشط بلغ ذروته في لقاء القمة الذي عقد في واشنطن في أوائل العام الحالي بين كلينتون وكل من عرفات ونتنياهو. لكن عودة الحياة إلى قنوات الاتصال الدبلوماسية رافقتها تساؤلات عما إذا كانت الممارسات التي تلت عودة الحياة هذه هي استحقاقات جديدة لعملية السلام. فقد اتخذت السلطة الفلسطينية هذا العام قراراً بإقالة قاضي القضاة رئيس المحكمة العليا وإجراءات ضد الحريات (حرية التعبير) عندما أقدمت على منع مظاهرات مؤيدة للعراق وأغلقت مؤسسات إعلامية.

المفاوضات - اقتراحات جديدة قديمة

بعد فشل إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في تحريك عملية السلام طوال العام الماضي، وعدم تنفيذ الحكومة الاسرائيلية لبنود اتفاق الخليل، حاولت الإدارة الامريكية تسوية الخلافات الفلسطينية - الاسرائيلية بعقد سلسلة اجتماعات مع الرئيس عرفات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو، حيث شهدت العاصمة البريطانية (لندن) اجتماعاً بين عرفات وأولبرايت في اواخر العام الماضي، بعدما التقت وزيرة الخارجية الأمريكية رئيس الوزراء الاسرائيلي في باريس. وقد أشارت وزيرة الخارجية الامريكية إلى أن هذين اللقائين يستهدفان التمهيد لقمة كلينتون مع كل من عرفات ونتنياهو كل على

* عدنان عودة: باحث في وحدة البحوث البرلمانية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

حدة، وطرح أفكار على الزعيمين لاتخاذ قرارات بشأن ذلك لدى لقائهما بالرئيس الأمريكي.

ومن أجل الاعداد لقمة واشنطن أرسلت أولبرايت منسق عملية السلام دنيس روس إلى المنطقة في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، ووصفت هذه الزيارة بأنها تستهدف بحث المسائل العالقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وبلورة أفكار جديدة لمناقشتها في قمة واشنطن، إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن أية نتائج إذ وصف الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي الزيارة بأنها لم تكن مثمرة (**القدس**، ١٠/١/١٩٩٨). ولم تكن هذه النتائج بعيدة عن التوقعات، فقد أقدم وزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق مردخاي قبل أسبوع واحد من زيارة روس على وضع حجر الأساس لبناء نحو (١٣٠) منزلاً في مستوطنة بيت ايل وذلك في تجاهل متعمد للدعوة الأمريكية إلى وقف الاستيطان (**القدس**، ١/١/١٩٩٨)، حيث كان نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قد قال بأن تزايد الاستيطان لا يساعد على أي مناخ لبناء الثقة بين الجانبين في الوقت الذي يبحثان فيه كيفية بدء مفاوضات الوضع النهائي (**القدس**، ٢/١/١٩٩٨). وكذلك، لم تترك الحكومة الاسرائيلية لزيارة روس أي مجال للنجاح عندما أقر مجلس التنظيم الأعلى الاسرائيلي للاستيطان، والذي يضم ممثلين عن وزارة الداخلية والجيش، عشية بدء زيارته سريان مفعول المخطط التفصيلي لزيادة نسبة البناء في "جبعات هزيت" قرب مستوطنة أفرات، حيث سيقام (٥٧٠) وحدة سكنية جديدة (**القدس**، ٩/١/١٩٩٨).

وكان نتنياهو، وفي خطوة فسرت بأنها تحد لرأي أجهزته الأمنية وللجهود الامريكية التي بذلت للتوصل إلى تفاهم أمني فلسطيني - اسرائيلي برعاية أمريكية، قد تراجع عن خطة للتفاهم الأمني تم التوصل إليها بين ممثلين من السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الاسرائيلية وبرعاية امريكية، حيث تضمنت الخطة مبدأ التبادلية. ورفض نتنياهو المصادقة على هذه الخطة معتبراً أنه لا يمكن المساواة بين المتطرفين اليهود والحركات المعادية لاسرائيل (الجهاد الاسلامي، وحماس) واصفاً أية محاولات لخلق مثل هذه المساواة بأنها غير واردة إطلاقاً. وقال بأن الخطة لا تتضمن عناصر كافية لمكافحة "المتطرفين" الفلسطينيين فلا يوجد نص على قيام السلطة الفلسطينية بتسليم المطلوبين الذين قاموا بقتل اسرائيليين (**الأيام**، ٢٠/١٢/١٩٩٧).

وامعاناً بضرب العملية السلمية ووضع العراقيل أمام الجهود والمبادرات السياسية، أقدمت حكومة نتنياهو على خطوتين في غاية التطرف، الأمر الذي أثار ردود فعل

Digitized by Birzeit University Library

واسعة فلسطينيا ودوليا. الخطوة الأولى، تمثلت بالتصريح الذي أطلقه في ١٩٩٧/١٢/١٩ رئيس الوزراء الاسرائيلي وقال فيه بأن الضفة الغربية هي جزء من اسرائيل. ورغم محاولات مستشاري نتنياهو التقليل من أهمية هذا التصريح، إلا أن الجانب الفلسطيني اعتبره ردة عن اتفاقيات أوسلو. وقد جاءت خطوة الحكومة الاسرائيلية في ١٩٩٨/١/١٤ بمثابة تأكيد لعودتها عن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، فقد اتخذت حكومة نتنياهو قرارا مبدئيا بالاحتفاظ نهائيا بسيطرتها على أجزاء واسعة من الضفة الغربية. وبررت حكومة نتنياهو هذا القرار بأنه اتخذ لحماية مصالحها القومية. وتضم هذه المناطق كامل مدينة القدس، والمستوطنات، ومصادر المياه، والطرقات الرئيسية، وشبكات توزيع التيار الكهربائي، والمواقع التاريخية اليهودية، والقواعد العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية أو الضرورية للردع (**القدس**، ١٩٩٨/١/١٥).

أما الخطوة الثانية، فقد تمثلت بالمطالبة بعقد جلسة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني لالغاء البنود التي تتعارض مع اتفاقيات السلام في الميثاق الوطني الفلسطيني. الرئيس عرفات رفض الطلب الاسرائيلي وقال: "إنهم يعلمون جيدا أنه قد جرى تعديل الميثاق الوطني، حيث قرر المجلس الغاء كافة البنود المتعارضة مع التزامات معاهداتنا الموقعة مع الجانب الاسرائيلي. وأوكل إلى لجنة قانونية صياغة ميثاق جديد يخلو من تلك البنود وتقديمه إلى المجلس المركزي وأرجو أن يتم ذلك قريبا" (**القدس**، ١٩٩٨/١/٢).

هذه الخطوات والاشتراطات الاسرائيلية جاءت عشية عقد قمة واشنطن ما بين ٢٠ - ١٩٩٨/١/٢٣. ولا شك أن موقف نتنياهو على وجه الخصوص أسهم في خفض مستوى التوقعات من هذه القمة، حيث لم تسفر عن أية نتائج ملموسة.

الرئيس عرفات قال بعد عودته من لقائه بالرئيس كلينتون أنه يرفض الخطط المطروحة حول اجراء الانسحاب خطوة خطوة. غير أن مادلين اولبرايت قالت أن القمة أفسحت المجال للزعيمين (عرفات ونتنياهو) الاطلاع على الافكار والاقتراحات الامريكية لدراستها وتوقعت تلقي اجابات ومواقف اثناء جولتها المقبلة في المنطقة (**القدس**، ١٩٩٨/١/٢٨).

وقد ذكرت مصادر فلسطينية أن وزيرة الخارجية الامريكية اولبرايت عرضت لدى اجتماعها الأخير بالرئيس عرفات إعادة الانتشار من ١٢٪ من المناطق (ب) لتتحول إلى مناطق (أ) و ١١,٨٪ من مناطق (جـ) لتتحول إلى (ب) و ١,١٪ من مناطق (جـ)

Digitized by Birzeit University Library

للتحول إلى (أ) على أن يتم تنفيذ مراحل إعادة الانتشار على ثلاث مراحل خلال فترة تصل إلى (٤) أشهر وتنتهي بقبول فلسطيني لاستئناف مفاوضات الحل النهائي. وذكرت هذه المصادر أن الرئيس عرفات رفض هذا الاقتراح (**القدس**، ١٩٩٨/٢/٧).

ولعل أسباب رفض الجانب الفلسطيني لهذا الاقتراح تعود إلى ما يلي :

١- إن الاقتراح الامريكي يلغي المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار.

٢- رغم أن النسب المئوية لم تشكل عائقاً كبيراً لتعاطي فلسطيني مع هذه المسألة، الاّ أن الاستياء الفلسطيني من مسألة النسب المئوية يعود إلى ضآلة الاجزاء المنقولة من (جـ) إلى (أ).

٣- إن القبول بالاقتراحات الامريكية والتي هي في معظمها صياغات لاقتراحات اسرائيلية يلغي ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الخليل. فحسب رسالة وزير الخارجية الامريكي السابق وارن كريستوفر يفترض الانتهاء من مرحلة اعادة الانتشار الثالثة في منتصف العام الحالي على أن تبدأ في اذار (مارس) لتبدأ بعد ذلك مرحلة المفاوضات حول القدس والمستوطنات والمناطق العسكرية والحدود واللاجئين. وغني عن القول أن القبول بالعودة عن اتفاق الخليل يثبت سوابق حول التراجع عن مرجعيات المفاوضات، وهو أمر في غاية الخطورة لاسيما فيما يتعلق بالمواضيع التي أرجئت إلى المرحلة النهائية.

قضايا حيوية

١- المجلس التشريعي: شهد المجلس التشريعي الفلسطيني مع بدء دورته الثالثة انتخابات هيئة الرئاسة (الرئيس، نائب أول، نائب ثاني، أمين السر). وقد لوحظ في هذه الانتخابات وجود أكثر من متنافسين اثنين على رئاسة المجلس، ومنافسين على منصبي النائب الأول وأمانة السر، حيث يستدل من نتائج التصويت (أنظر الجدول) أنه ولأول مرة من عمر المجلس تتشكل مجموعة من النواب خارج إطار حركة فتح وتعمل على طرح مرشحين لها لمعظم مناصب هيئة الرئاسة. وقد شكل وجود هذه المجموعة، كما يعتقد، الحافز على اقدام حركة فتح على طرح فكرة تشكيل كتلة تضم اعضاءها كافة، الأمر الذي أخرج فكرة كتلة تضم المستقلين الوطنيين والاسلاميين كلاً على حدة للعلن ولأول مرة (**الأيام**، ١٩٩٨/٣/١٤). وقد لوحظت نتائج بلورة فكرة الكتل البرلمانية في انتخابات اللجان داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث قام المعارضون من المستقلين

Digitized by Birzeit University Library

الاسلاميين والوطنيين بحشد نوابهم في لجنتين رئيسيتين هما : اللجنة السياسية، ولجنة الرقابة العامة. وتمكنوا فعلاً من الفوز برئاسة اللجنة السياسية في حين أنهم لم يطرحوا مرشحاً لمقرر هذه اللجنة، ففازت بها مرشحة فتح بالتزكية وفازوا برئاسة لجنة الرقابة بالتزكية، في حين حصل مرشح المعارضة لمنصب مقرر هذه اللجنة على أغلبية الأصوات. أما مرشحة فتح فلم تحصل إلاّ على عدد قليل جداً من الأصوات.

وبغض النظر عن الأغلبية العددية التي تتمتع فيها حركة فتح داخل المجلس، والتي تجعل أي تكتل أخر غير قادر عملياً على التأثير على قرارات المجلس وتوجهاته، الاّ أن وجود كتل برلمانية ذات أهداف وبرامج محددة وتتحرك وفقاً لهذه الأهداف وتعمل على تحقيقها وفقاً لتقاليد برلمانية متعارف عليها يعبر عن تطور ايجابي في التجربة البرلمانية الفلسطينية، والنظام السياسي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

انتخابات قيادة المجلس التشريعي (١٩٩٦-١٩٩٨) [١]

المنصب	المرشحون	عدد الاصوات ١٩٩٦*	عدد الاصوات ١٩٩٧**	عدد الاصوات ١٩٩٨***
رئيس المجلس	أحمد قريع (أبو علاء)-فتح	٥٧	٦٢	٥٥
	حيد عبد الشافي-مستقل وطني	٣١	--	--
	سليمان الرومي-مستقل اسلامي	--	١٤	٥
	كمال الشرافي-مستقل وطني	--	--	١٠
نائب أول	ناهض الريس -فتح	فاز بالتزكية	--	--
	ابراهيم أبو النجا -فتح	--	فاز بالتزكية	٦١
	حسن خريشة -مستقل وطني	--	--	١٠
نائب ثاني	متري أبو عيطة-فتح	٦٤	فاز بالتزكية	فاز بالتزكية
	سليمان الرومي-مستقل اسلامي	٢٢	--	--
أمين سر	روحي فتوح-فتح	فاز بالتزكية	٦٤	٥٤
	حسن خريشة- مستقل وطني	--	١٤	--
	راوية الشوا-مستقل وطني	--	--	١٦

* بلغ عدد الحضور ٨٨ عضوا.

** بلغ عدد الحضور ٨١ عضوا.

*** بلغ عدد الحضور ٧٨ عضوا.

-- تعني عدم المشاركة في ذلك العام.

(١) جدير بالذكر أن عدد أعضاء فتح في المجلس (٦٨) عضوا، من بينهم ٤٧ من ضمن القائمة الرسمية التي شكلتها قيادة الحركة، و (٢١) عضوا من خارج القائمة. أما المستقلون الوطنيون فيبلغ عددهم (١٢) عضوا، والمستقلون الاسلاميون (٧) أعضاء، وعضوا واحدا من حركة (فدا).

Digitized by Birzeit University Library

٢- حقوق الانسان : لا يزال القلق حول مسألة حقوق الانسان في مناطق السلطة الفلسطينية يهيمن على جزء كبير من إهتمام المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين الفلسطينيين. فعلى الرغم من المطالبات المتكررة للسلطة في الوقوف على تجاوزات بعض العاملين في الأجهزة الأمنية ومحاسبتهم، إلاّ أن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في تقريرها حول أحوال حقوق الانسان الفلسطيني لسنة ١٩٩٧ لاحظت أن الهيئة تابعت خلال العام الماضي (٨٥) قضية ادعاء بالتعذيب ووثقت حصول (٦) حالات وفاة لموقفين وسجناء في السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة.

وقد أثار وفاة مواطن في مركز شرطة دورا بمحافظة الخليل بعد يومين من استدعائه للتحقيق من قبل الشرطة على خلفية جنائية ردود فعل قوية من قبل أوساط فلسطينية. وأكثر ما اثار استهجان المتابعين لمسألة حقوق الانسان الرواية الفلسطينية الرسمية، والتي جاء فيها: "أن المواطن وجد منتحراً في أعقاب ربط عنقه برباط حذائه" (**القدس**، ١٩٩٨/٢/٤). الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ذكرت أن المواطن الذي يبلغ من العمر ٢٥ عاماً قد تم توقيفه دون ابراز مذكرة توقيف صادرة بحقه ودون اعطاء اسباب لاعتقاله .

ولعل هذه الواقعة تثير مجدداً مسألة السلطة القضائية والمحاولات المتكررة للانتقاص من دورها، حيث أن توفر سلطة قضائية قوية وفاعلة كفيل بوضع حد لمثل هذه التجاوزات.

٣- إقالة قاضي القضاة : وجّه رئيس ديوان الموظفين بتاريخ ١٩٩٨/١/١٧ إلى قاضي القضاة رئيس المحكمة العليا المستشار قصي العبادلة رسالة يبلغه فيها ببلوغه السن القانونية للاحالة إلى التقاعد، وبالتالي انهاء خدماته اعتباراً من ١٩٩٨/٢/١٧. وكان هذا القرار قد سلم إلى مدير مكتب قاضي القضاة اثناء تواجده خارج البلاد. ويعتقد أن اسباب الاقالة تتعلق باللقاء الصحفي الذي أجراه المستشار العبادلة مع صحيفة **الرسالة** الاسبوعية بتاريخ ١٩٩٨/١/١٥ والتي انتقد فيها بشدة تدخل بعض الأجهزة في السلطة التنفيذية ومحاولتها اغتصاب صلاحيات السلطة القضائية.

وكان المستشار العبادلة قد عقب على قرار الاقالة بقوله إن هذا القرار غير شرعي فلا أحد يملك صلاحيات اقالة قاضي القضاة إلاّ رئيس السلطة الفلسطينية وذلك بموجب قانون المحاكم رقم ٣١ لسنة ١٩٤٠.

Digitized by Birzeit University Library

الجدير بالذكر أن مشروع القانون الاساسي الفلسطيني الذي أقر بالقراءة الثالثة من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني ينص في المادة (٨٩) أن القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاة أو في شؤون العدالة. أما المادة (٩٠) فقد ورد فيها :

أ- تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم وترقيتهم ومساءلتهم يكون بالكيفية التي يقررها قانون السلطة القضائية.

ب- القضاة غير قابلين للعزل إلاّ في الاحوال التي يجيزها قانون السلطة القضائية.

٤- **قضية العراق وحظر المسيرات** : لاحظ المراقبون أن الموقف الفلسطيني الرسمي من الأزمة الاخيرة بين العراق والولايات المتحدة، سجل اختلافا واضحاً عن نبض وموقف المواطنين والشارع بصورة عامة. ورغم حظر المسيرات المؤيدة للعراق قام المواطنون في أكثر من مدينة وبلدة فلسطينية بتنظيم مسيرات. الاجراء الفلسطيني الرسمي هذا فسر على أنه أحد "استحقاقات" مسيرة السلام، وأن كبت ومحاصرة المواقف المؤيدة للعراق ما هو الاّ استجابة للاشتراطات الاسرائيلية التي شنت حملة اعلامية تدعي فيها أن الفلسطينيين يريدون تدمير اسرائيل لانهم يؤيدون العراق. ويبدو أن السلطة الفلسطينية تأثرت بهذه الحملة الاعلامية وشنت حملة ضد معظم مظاهر تأييد العراق، متجاهلة حق المواطن في التعبير عن مواقفه بكل الوسائل المتعارف عليها بما فيها التظاهر وابداء الرأي عبر وسائل الاعلام، وهو ما خاضت السلطة ضده أيضاً معركة أدت إلى اغلاق سبع محطات اذاعية وتلفزيونية محلية بتهمة التحريض على اعمال العنف، وذلك من خلال بث تعليقات حول الازمة العراقية - الامريكية. وبنفس الوقت أصدر يوم ١٩٩٨/٢/٩ اللواء غازي الجبالي المسؤول عن الشرطة الفلسطينية أوامره بمنع المظاهرات لاحتمال حدوث مواجهات وأعمال عنف قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. كما أصدر وزير الداخلية يوم ١٩٩٨/٢/١٧، وخلال أربع وعشرين ساعة، (٣٤) انذاراً لـ (٣٤) شخصاً من أصحاب محطات الاذاعة والتلفزيون في كل أنحاء فلسطين يطلب منهم إما إغلاق محطاتهم أو أن يتم استدعائهم للشرطة (من مقالة لم تنشر بعد لأريان الفاصد بعنوان **الديمقراطية الفلسطينية والازمة العراقية**).

Digitized by Birzeit University Library

تطور العلاقة بين الولايات المتحدة وحركة حماس

مها عبد الهادي *

في الثامن من شهر تشرين أول عام ١٩٩٧ أعلنت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية قائمة ضمت ثلاثين منظمة اعتبرها الحكومة الامريكية بشكل رسمي "ارهابية". وقامت كل من وزارتي العدل والمالية الامريكيتين بالتوقيع على هذه اللائحة، الامر الذي يعني إجازة للقيام بملاحقة قضائية ضد أي كان في الولايات المتحدة الأمريكية بجمع تبرعات لحساب هذه المنظمات، كما ويسمح للسلطات الفدرالية الامريكية بتجميد ودائع هذه المجموعات، وحظر دخول من ينتمون اليها للولايات المتحدة وفقا للقانون الذي وضعه الرئيس الامريكي بيل كلينتون في شهر ابريل عام ١٩٩٧ والخاص بمكافحة الارهاب. هذا إلى جانب سلسلة طويلة من العقوبات الاخرى للدول التي تؤويها.

وحظيت المنظمات الاسلامية بمساحة واسعة " في قائمة الثلاثين". فقد صنفت (١٦) منظمة اسلامية ضمن هذه القائمة، من ضمنها (١١) منظمة عربية، سبع منها حركات سياسية واسلامية فلسطينية تقف على راسها حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الاسلامي (فتحي الشقاقي) الاسلاميتان.

وقد ووجهت الخطوة الامريكية هذه بانتقادات شديدة من قبل حركة المقاومة الاسلامية حماس اتهمت فيها الادارة الامريكية بأنها تعمل على "محاربة الاسلام"، وبأنها تنكر حق المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه في الوقت الذي تساند فيه امريكا الارهاب الاسرائيلي.

---

* مها عبد الهادي: باحثة وصحفية فلسطينية، تعد للحصول على شهادة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

وتأتي هذه الخطوة التي بدأتها الولايات المتحدة الامريكية بحق حماس الفلسطينية منذ بداية عقد التسعينيات في اطار سلسلة من الحملات الاعلامية والسياسية المتوالية التي انتهت إلى حد اعتبار حماس حركة ارهابية، وما يعنيه ذلك من دخول العلاقات بين الطرفين إلى منعطف خطير بعد مراحل من الاتهامات، والتشكيك والملاحقة.

والسؤال هنا يدور حول السناريو المستقبلي لشكل العلاقات بين حماس والولايات المتحدة بعد تراكمات بدأت بسنوات الانتفاضة، مرورا بمعارضة حماس لعملية السلام، وانتهاء بالحملة الامريكية المستهدفة اجتثاث "البنية التحتية" لحماس وامتداداتها ماليا ومعنويا، ليس فقط داخل مناطق السلطة الفلسطينية بل وفي دائرة أوسع تشمل الدول العربية والاسلامية والغربية.

عمليا، لا يمكن الاجابة على هذا التساؤل بدون مناقشته في اطاره الاعمق. فالسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه حماس هي حقيقة جزء من سياسة خارجية رسمتها مسبقا تجاه الحركات الاسلامية ككل، وإن كانت هنا –تجاه حماس– تأخذ جانبا أكثر خصوصية.

السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحركات الاسلامية:

قامت سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط على مجموعة أهداف أهمها تحقيق الاستقرار، وضمان استمرارية الاوضاع الراهنة، وما يعنيه ذلك من احتواء لاهم عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وفي مقدمتها النشاط الاسلامي الذي يتزايد بشكل ملحوظ منذ حوالي عقدين من الزمن.

واعتبرت أمريكا شبح ما اسمته بـ "الاصولية الاسلامية" تهديداً للاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط، ولمصالحها في المنطقة. فهذه "الاصولية"، وفقا للرؤية الامريكية، صيغت في مقولات اخلاقية واخرى سياسية مقابلة لها، تعبر عن العاطفة الشعبية والايمان بطريقة لم تستطع أية ايديولوجية قومية أو اشتراكية التعبير عنها حتى الان.

ويكمن تخوف الادارات الامريكية المتتابعة من المستقبل الذي ينتظر الحركات الاسلامية بشكل عام، وقدرتها على تحقيق انجازات ترتبط بشكل مباشر بتطورات النزاع العربي–الاسرائيلي، ومدى نجاح التجارب الاسلامية خصوصاً في ايران والسودان. ومن هنا كان تصميم الاستراتيجية الامريكية لمواجهة التيار الاسلامي قائماً على:

Digitized by Birzeit University Library

١- الاسراع في تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي وسحب ورقة تحرير القدس من الحركات الاسلامية.

٢- العمل باتجاه تفتيت الحركة الاسلامية ضمن تيارات غير متوافقة واحيانا متحاربة.

٣- تشديد الحصار على ايران والسودان، والعمل على افشال تجاربها الاسلامية.

٤- تدعيم الجهات العربية الرسمية المناهضة للحركات الاسلامية.

من هنا، كان محور السياسة الامريكية متجها نحو العمل على احتواء النفوذ الاسلامي في المنطقة وتقويضه من خلال "طرح مشروع سلام اقليمي" واستتراف موارد الاسلاميين المالية والسياسية في الداخل والخارج، وافتعال تدابير أمنية عسكرية صارمة بحقهم.

وقد عبر الرئيس الامريكي بيل كلينتون عن هذا التوجه حين وصف الصراع القائم في منطقة الشرق الاوسط في خطاب ألقاه في مقر الكونغرس في الرابع والعشرين من اكتوبر ١٩٩٤ بأنه صراع بين "الاستبداد والحرية، وبين الارهاب والامن، وبين التعصب والتسامح، وبين الانعزال والانفتاح". وكان يلمح بذلك إلى أن الحركات الاسلامية تتبنى الخيارات السلبية، في حين أن الحركات العلمانية القائمة على الطريقة الغربية تتبنى الخيارات الايجابية.

كما عبر روبرت بلليترو مساعد وزير الخارجية الامريكي عن مدى التخوف من النشاط الاسلامي الذي يستخدم الاسلام كوسيلة لـ "قمع حقوق الاقليات والنساء"-على حد تعبيره-. وقال "إن المعادين للغرب بين النشطاء الاسلاميين لا يهدفون إلى القضاء على نفوذ الغرب في مجتمعاتهم فحسب، "بل ويقاومون أي تعاون مع الغرب".

من هنا، وضعت الولايات المتحدة موضوع مكافحة الارهاب في سلم أولوياتها على الصعيد الدولي والمحلي، واتخذت تدابير عدة من أجل التعبئة السياسية، وكسب التأييد في محاربتها للارهاب. كما واطلقت عليه "مواجهة الاصولية الاسلامية"، أو "الارهاب الاسلامي" والقضاء عليه.

وعلى الصعيد المحلي نجحت الحكومة الامريكية بشكل فعلي في كسب التأييد حين استصدرت مجموعة من التشريعات الجديدة لمكافحة الارهاب، وذلك من خلال

Digitized by Birzeit University Library

الاشارة اليه بأنه الخطر الذي يشكله "الارهابيون الاسلاميون". وقد دعا الرئيس الامريكي بيل كلينتون في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة الامم المتحدة عام ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى مزيد من "تضافر الجهود من أجل التعاون على المستوى الدولي لمكافحة الارهاب".

وتشير دراسة اعدتها "المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث "في واشنطن إلى الفشل الذريع للادارات الأمريكية في عهد كارتر، وريجان، وبوش، وكلينتون في تحديد سياسة عادلة تجاه التعامل السياسي مع الاسلام. فجميعها استمرت في اصدار التصريحات العدائية تجاه الاسلام السياسي. وفي عهد ادارة بوش-على سبيل المثال- اهتزت المصداقية الغربية تجاه الدعوة إلى الديمقراطية حين بدأت سياسة ادارته الخارجية بالتبشير لمقولة أن الاسلاميين اذا وصلوا إلى السلطة عن طريق الانتخابات، فسوف يمنعون غيرهم من الوصول إلى هذه السلطة.

الرجل الواحد والصوت الواحد مرة أخرى

ادارة كلينتون سعت بدورها للخروج بسياسة خارجية تجاه الاسلام تتشابه في سماتها مع سياسات الادارات الديمقراطية الامريكية بشكل عام تجاه الاسلام. فظهر هناك تياران: أحدهما يتبنى رأيا ينادي باستيعاب وفهم الاسلاميين ومحاولة التعامل معهم، ويسمى بتيار التعامل يقوده روبرت بلليترو، ويساند هذا الطرف مجموعة من الاكاديميين، منهم د. جون اسبوزيتو، أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز التفاهم الاسلامي-المسيحي بجامعة جورج تاون، و د. ايفون حداد وغيرهم. وهؤلاء قالوا بأنهم ليسوا ضد الاسلام كدين وحضارة، لكنهم ضد التطرف.

أما جناح المواجهة فيقف على رأسهم انتوني ليك مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي ومارتن انديك-النائب السابق لمستشار الامن القومي، وهو سفير امريكا السابق في اسرائيل ونائب وزير الخارجية الامريكية حالياً ، ويساندهم عدد من الاكاديميين اليهود، منهم: د. دانييل بايبز، محرر دورية الشرق الأوسط الفصلية وباتريك كلوسن. ويطالب هؤلاء بمواجهة الاسلاميين ومنعهم من الوصول إلى الحكم، والا فسوف تنطبق على تلك الدولة نظرية "الدومينو".

ووصل التفكير الامريكي إلى الاعتقاد بأن أي تحرك باتجاه المزيد من الديمقراطية في أي قطر من اقطار الشرق الاوسط، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، سيزيد من قوة الجماعات السياسية الاسلامية، وما يسببه ذلك من قلق امريكي متزايد، لا سيما وأن

Digitized by Birzeit University Library

بعض الحركات الاسلامية (خصوصا حماس وحزب الله) تقاوم اسرائيل بفعالية، وتنتقد حكوماتها لعلاقاتها الوثيقة مع واشنطن، واعتبارها أن هذه العلاقات بمثابة الغطاء للهيمنة الامريكية على المنطقة.

وقد قامت الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب في مدينة شرم الشيخ المصرية، وذلك ردا على سلسلة العمليات التفجيرية التي شهدتها اسرائيل عام ١٩٩٦، حيث انتهزت تلك المناسبة لاستهلال حملة دولية بزعامة امريكية لمناهضة كافة ظواهر الارهاب.

ويومها وعد الرئيس الامريكي بيل كلينتون بأنه سيتم تسخير كافة امكانات وكالة الاستخبارات المركزية، وموارد امريكا الاخرى لخدمة حملة مكافحة الارهاب. كما عقدت مؤتمرات لاحقة وفي أماكن اخرى من أجل متابعة اعمال مؤتمر شرم الشيخ، وابرمت كل من امريكا واسرائيل معاهدة جديدة لمكافحة الارهاب.

وعمليا، دفع التفكير بأن الحركات الاسلامية تشكل تهديدا عسكريا وأمنيا بالنسبة للولايات المتحدة إلى وضع استراتيجيات عسكرية للتعامل مع هذه الحركات، من خلال القيام بعمليات استخبارية لجمع المعلومات عنها وتنضيب مواردها المالية، وممارسة الابتزاز للشرائح الشعبية المؤيدة لهذه الحركات، والقيام بعمليات سرية أخرى بدعوى مكافحة الارهاب.

ويؤكد هذا التوجه وجود قائمة الدول الراعية للارهاب التي وضعتها امريكا، وتشكل الحركات الاسلامية غالبية الاسماء المدرجة فيها، في الوقت الذي تقدم فيه الادرارات الامريكية دعما غير مشروط لانظمة أخرى تمارس انتهاكات صارخة لحقوق الانسان من الاعتقالات الجماعية والتنكيل بالمعتقلين، بالاضافة إلى ممارسات أخرى غير قانونية.

منذ عام ١٩٨٧ بدأت الخارجية الامريكية باصدار تقرير سنوي اسمته "نماذج الارهاب الدولي" ترصد فيه ما اسمته بـ "الارهاب" الذي يقع خلال عام منصرم في مختلف انحاء العالم. لكن القاعدة التي يستند اليها التقرير في تحديد ما هو أرهاب، وما هو عمل مشروع يفتقد الى عناصر الموضوعية والنزاهة خاصة فيما يتعلق منها بالصراع العربي-الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

ـ ويشير التقرير الامريكي هذا الى أن "الارهاب" ما زال يسبب القلق في عشرات من الدول. وهو ما يجعل من محاربة هذا الخطر مسألة لها الاولوية في سياسات واشنطن، وكثير من دول العالم. أما السياسة الامريكية التي يقترحها التقرير فتقوم على ثلاث قواعد عامة:

١- عدم عقد صفقات مع "ارهابيين"، وعدم الخضوع للابتزاز.

٢- معاملة "الارهابيين" كمجرمين وملاحقتهم بدون هوادة، وتطبيق القانون عليهم.

٣- ممارسة أقصى الضغوط على الدول التي "ترعى الارهاب"، وتساند الارهابيين عن طريق فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، وسياسية، وعن طريق حث الدول الاخرى على اتخاذ نفس الموقف.

وقد أثارت هذه النظرة الامريكية الاستعدائية للاسلاميين الكثير من الانتقادات لسياسة الولايات المتحدة الخارجية من قبل الحركات والحكومات الاسلامية، ومن المسائل الرئيسية التي يثيرها الاسلاميون:

١- ارتباط سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بعلاقتها الخاصة مع اسرائيل بدون وجود أية معايير للتعامل مع جميع الفرقاء بالمنطقة بانصاف وتساو. ومن المسائل المثارة كذلك التعامل الامريكي مع سياسة اسرائيل الاستيطانية، واحتلالها للضفة الغربية وغزة، واحجام الولايات المتحدة عن انتقاد اسرائيل علانية، وشجب ممارساتها كما تفعل الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة.

٢- الدعم المطلق السابق للحكومات الموالية للغرب في السودان، لبنان، وايران- على سبيل المثال-واختلاف هذه السياسة بوصول حكومات أخرى.

٣- الفرضية القائمة على أن مزج الدين بالسياسة يؤدي حتما إلى التعصب والتطرف بدون تفريق بين ما هو معتدل أو متطرف بين الحركات الاسلامية، وهذا ما يزيد من قناعة الحركات الاسلامية بأن الولايات المتحدة معادية للاسلام.

فلسطينيا، بدأ تعريف الادارة الامريكية للارهاب يشمل حركة المقاومة الاسلامية حماس منذ عام ١٩٩٢، أي بعد خمس سنوات من نشأة الحركة وظهورها على

Digitized by Birzeit University Library

المسرح الفلسطيني عقب الانتفاضة الشاملة. وخلال هذه الفترة، منذ نشوء حركة حماس وحتى الان دخلت العلاقة بينها وبين الادارات الامريكية محطات عدة من مد وجزر.

مراحل العلاقة بين الادارات الأمريكية وحماس:

ينبغي القول ان التعامل الامريكي مع حماس تميز بخصوصية معينة. فإلى جانب كون حماس إحدى حركات الاسلام السياسي التي حددت الادارة الامريكية استراتيجية التعامل معها- كما سبق الحديث- كان دخول حماس القوي معادلة الصراع العربي- الاسرائيلي عاملا اضافيا له انعكاساته الواضحة في تحديد سياسة امريكا تجاه الحركة.

وقبل الدخول في معالجة مراحل العلاقة بين امريكا وحماس، لا بد من القاء الضوء على بعض العوامل التي جعلت حماس تستقطب الاهتمام الامريكي المتزايد.

١- حماس كحركة اسلامية: عرفت حركة حماس نفسها كحركة اسلامية لها فهمها، وفكرها وأهدافها. واعتبرت نفسها بأنها جزء من حركة اسلامية عالمية لها امتدادها وأيديولوجياتها الراسخة والمعارضة لنهج التراجع العربي الذي يسير وفق الرؤى الامريكية، خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

٢- حماس كحركة سياسية فلسطينية: لا شك بأن القضية الفلسطينية تعتبر جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع العربي-الاسرائيلي. وقد فرض هذا الواقع الجغرافي وافرازاته الدولية والاقليمية على حركة حماس برنامجا مختلفا عن بقية الحركات الاسلامية الاخرى، نظرا لتداعيات القضية الفلسطينية ووجود الكيان الصهيوني. ومن هنا طرحت حماس نفسها كحركة تحرر وطني اسلامي لها برنامجها الخاص بها.

فقد تبنت الحركة اهدافا عملية تمثلت-على حد تعبيرها-في "رفض الحلول الاستسلامية، وقطع التوجه المنحرف لـ "كامب ديفيد" ومشروع الحكم الذاتي، ورفض فكرة المؤتمر الدولي، والعمل الدائم لطرد الاحتلال، وتحرير الوطن والمقدسات من دنسه وأرجاسه، وكيل الصاع صاعين لليهود الجبناء".

Digitized by Birzeit University Library

وبهذا جعلت حماس شروط ولادتها ونموها وتوسعها حسبها الوطني، والتزامها القضية الوطنية الفلسطينية، وما يعنيه ذلك من التصدي للاعتراف بالكيان اليهودي على أرض فلسطين، وفق برنامج اسلامي تناضل لتنفيذه.

٣- الامتداد السريع والواسع الذي حققته حماس على الساحة الفلسطينية الداخلية: فعلى حداثة عمرها اصبحت حماس اكثر نضوجاً في الممارسة السياسية أمكنها من تحقيق امتدادت واسعة، فاجأت الكثير من الاطراف، وشمل هذا الامتداد الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاعلامية، والنضالية.

وكان للمفردات الايديولوجية التي شكلت استراتيجية حماس تحت عناوين ثلاث: الدين-الارض-الجهاد دور دافع في زيادة شرعيتها وانتشارها. فالدين هو المحور الاساسي للمشروع، والارض هي النطاق الجغرافي للصراع. وشكلت فعاليات الجهاد الآلية المقدسة للتفاعل بين العنصرين الاولين في اطار ثابت ومقبول اسلاميا.

وهذا ما جعل حماس، إلى جانب الشرعية المحلية والاقليمية التي حققتها، أن تصبح كذلك لاعبا فاعلا في الساحة السياسية الدولية.

٤- معارضة حماس القوية لبرامج السلام الامريكية: خاصة وأن حماس كانت في مقدمة القوى الرافضة للمشاريع الامريكية لمعالجة القضية الفلسطينية، وآخرها اتفاقيات اوسلو التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ولم تكتف حماس بمجرد اعلان الرفض للمشاريع المطروحة للتسوية، بل إنها مزجت هذا الرفض بتصعيد وتيرة المقاومة، وشهدت سنوات التسوية الكثير من مظاهر هذه المقاومة العسكرية.

وقد تجلى تأثير كل من العوامل الرئيسة السابقة، إضافة إلى عوامل اخرى متداخلة، على سلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه حركة حماس خلال مراحل العلاقات بينهما:

أ- مرحلة التجاهل والتهميش: امتدت هذه المرحلة منذ انطلاقة حماس عام ١٩٨٧ وحتى ازمة مبعدي حماس إلى "مرج الزهور" في ديسمبر ١٩٩٢ .

Digitized by Birzeit University Library

وخلال هذه الفترة لم تكن هناك أسباب قوية تدفع بالادارة الامريكية إلى اجراء حوار مباشر مع الحركة. فمن ناحية لم تكن اشكال مقاومة حماس قد وصلت إلى حد التصادم مع المصالح والاهداف الامريكية في المنطقة، ومن ناحية اخرى، غلب على حماس في هذه المرحلة الانشغال بالشأن المحلي، وكان مضمون خطابها السياسي على النطاق الدولي متسما بالعمومية.

لذلك، تأخر اهتمام حماس باقامة علاقات على النطاق الدولي إلى اواخر عام ١٩٩٢، حيث كان تركيز الحركة منصبا حتى الان على تثبيت وجودها في الداخل، ومقاومة الاحتلال، وبناء بنيتها التحتية الأساسية.

ب- مرحلة الاتصالات: شهدت فترة حرب الخليج الثانية توسعا في نشاط حماس الدولي بعد تراجع م. ت. ف وتقلص مواردها المالية بعد موقفها المؤيد للعراق. وأدى تطور حركة حماس السياسي خلال هذه الفترة واتساع فعاليتها النضالية إلى زيادة اهتمامها بفتح قنوات اتصال مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

واستخدمت حماس في اتصالاتها الدولية هذه والهادفة إلى شرح مواقفها وسياساتها، خطابا سياسيا مرنا ينتظم في اطاره مفردات وادبيات السياسة الدولية، كمفردات الامم المتحدة، والقانون الدولي في محاولة من حماس لتوفير الشرعية الدولية لخطابها السياسي.

وخلال هذه الفترة تجلت صيغة جديدة من العلاقات بين امريكا وحماس، خصوصا بعد حادثة الابعاد الشهيرة لـ (٤١٣) من انصار حماس والجهاد الاسلامي في السابع عشر من كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٢ والتي دفعت بحماس إلى ابراز نهج جديد في مخاطبة المستوى الدولي والاقليمي، وفي نفس الوقت توفر اهتمام امريكي مقابل اجراء اتصالات مع الحركة.

وعبرت الادارة الامريكية عن هذا التغيير بعد موافقتها على اجراء اتصالات مع حماس بناء على مطالبات سابقة من الحركة بهذا الخصوص على هامش قضية المبعدين، وكانت أولى هذه الاتصالات من خلال المستشار السياسي للسفارة الامريكية في عمان. وقام المستشار الامريكي باجراء جولتين من المحادثات مع قياديين في الحركة. أما اللقاء الثاني فاجراه ايريك جوديوسي، أحد المستشارين في السفارة الامريكية في عمان في شهر ديسمبر ١٩٩٢ .

Digitized by Birzeit University Library

ويلاحظ في اتصالات حماس هذه مع الادارة الامريكية تجاوبا مع الواقع الدولي المفروض، حيث لوحظ وجود تغيير هام في موقف حماس حين وافقت على تخفيض سقف خطابها السياسي من المدى الكلي إلى المستوى المرحلي، مثل مطالبتها الكيان الصهيوني "بالانسحاب من الضفة وغزة كمرحلة أولية، والموافقة على قيام الدولة الفلسطينية على أية ارض فلسطينية يتم تحريرها، بشرط التمسك بكافة الثوابت الاستراتيجية، وعلى رأسها عدم الاعتراف ب " العدو الصهيوني"، وثبات الحدود الجغرافية لفلسطين من البحر إلى النهر".

لكن، وتحت وطأة الضغوط الاسرائيلية، وخاصة اللوبي الصهيوني، قام "ريتشارد باوتشر"، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية، باعلان تعليق الحوار مع حماس بعد تصاعد الانتقادات للاتصالات الجارية معها، بعد حادثة انفجار مركز التجارة الدولية في نيويورك في عام ١٩٩٣.

وكموقف مقابل، قدمت حماس مذكرة خاصة باللغة الانجليزية سلمتها إلى الادارة الامريكية في عمان في آذار عام ١٩٩٣ تناولت فيها أسلوب فهمها للقضية الوطنية، وفكرها الاسلامي الخاص، إضافة إلى بعض مواقفها التي تعتقد بأن فهمها التبس على الغرب.

لكن محاولات حماس للابقاء على نوع من الاتصالات مع الادارة الامريكية باءت بالفشل، بل إن سيناريو الاحداث بعد ذلك صعد من وتيرة الخطاب بين الطرفين إلى درجة كبيرة، وبدأ الخط البياني للعلاقة بين امريكا وحماس بالهبوط السريع رسميا، إذ ان الحركة بعد اللقاءين الوحيدين مع الادارة الامريكية وضعت في مجال الاستهداف الامريكي من خلال ذكر الحركة في التقرير الامريكي السنوي للارهاب، وبدء الملاحقات للحركة على الساحة الامريكية، وتحريض الدول الأخرى على انتهاج سلوك مشابه مع حماس تارة اخرى.

ج- مرحلة التوتر: تزامنت هذه المرحلة مع نشاط إسرائيلي مكثف على الصعد الدبلوماسية والامنية والاعلامية لتشويه صورة حماس في الولايات المتحدة الامريكية. وسارع أعوان الدولة العبرية في الإدارة الامريكية إلى تشكيل نواة حلف إسرائيلي-امريكي لمحاربة حماس. وكان ادراج اسم حماس على قائمة المنظمات الارهابية التحرك الأول لاقطاب هذا الحلف، كما بدأت المحلولات

Digitized by Birzeit University Library

الحثيثة لدفع الشرطة الفدرالية الامريكية لتعقب مؤسسات واتحادات ومنظمات اسلامية مرخصة في الولايات المتحدة منذ عشرات السنين، على اعتبار أنها مراكز القيادة العليا لحركة حماس.

وقام المسؤولون الامريكيون اثر ذلك بتوزيع المنظمات والحركات الاسلامية في الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات إلى سكان الاراضي المحتلة إلى قسمين:

الأول، يقدم مساعداته لجهات وهيئات تنتمي إلى منظمة التحرير.

الثاني، يقدم مساعداته إلى الحركات الاسلامية، ويضم منظمات عدة تتركز في ولايتي فلوريدا وتكساس، وتصدر نشرات باللغتين العربية والانجليزية تعبر عن دعمها لحركتي حماس والجهاد الاسلامي. وتتفرع منها هيئات لجمع التبرعات مثل "صندوق الاراضي المحتلة"، و"صندوق الجباية الاسلامية للتعاون مع فلسطين".

وصرح ادوارد جيرجيان، مساعد وزير الخارجية الامريكي، آنذاك بأن قرارات حكومته تجاه حركة حماس تأتي بسبب رفضها المفاوضات، وعدم القبول بالتسوية السياسية القائمة. وكانت هذه التبريرات قاعدة للموقف الامريكي في تعامله مع قضية ابعاد نشيطي حماس الى مرج الزهور عام ١٩٩٢، ومحاولة الادارة الامريكية الالتفاف على القرار (٧٧٩) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١٨ ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٢، والذي طالب إسرائيل بان تكفل العودة الفورية والآمنة ل (٤١٣) من المبعدين الفلسطينيين إلى جنوب لبنان.

وحظيت الحملة الإسرائيلية بصدى واسع في الاعلام والاوساط السياسية الامريكية، حيث أشار عضو بارز في الكونغرس الامريكي (تشارلز شومر) عضو مجلس النواب الديمقراطي إلى أن حماس وجماعات اسلامية أخرى تجمع اموالا في الولايات المتحدة تحت ستار منظمات خيرية. وأضاف "يجب الا يخطىء أحد في أن حماس وصلت الى هنا. المتطرفون الاصوليون في هذا البلد الان يجمعون الاموال، ينظمون ويدعون للعنف والكراهية".

ونشر خبير امريكي آخر في مقالة بصحيفة ال "نيويورك تايمز" قال فيها إن لدى حركة المقاومة الاسلامية حماس ما لايقل عن ٣٠٠٠ مقاتل مدرب ومسلح ومستعد للقيام بهجمات انتحارية وعمليات ضد اسرائيل. وحسب هذا الخبير، فإن مصادر استخبارية إسرائيلية أبلغته أن لحماس في قطاع غزة مجموعة معسكرات للتدريب،

Digitized by Birzeit University Library

وادعى أن ترسانة السلاح لدى حماس تضم الاف البنادق الأوتوماتيكية، والاف البنادق، ومئات الكيلو غرامات من المواد المتفجرة، وغيرها من الاسلحة.

ونشرت صحيفة"نيويورك تايمز" تقريرا آخر يدعي بأن حماس تتلقى سنويا ٧٠ مليون دولار من الخارج يذهب جزء منها لشراء اسلحة والقيام بعمليات. وكانت توصيات الدبلوماسيين المشاركين في صياغة التقرير بضرورة "اقتلاع حماس من جذورها بدون كوابح"، محذرين في نفس الوقت ياسر عرفات مما قد تؤدي اليه "العسكرتارية" التي تتصدرها حركة حماس.

ووصلت ذروة الاجراءات الامريكية بحق حماس مداها بعد اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس د. موسى أبو مرزوق لدى دخوله أرض الولايات المتحدة في ١٩٩٥/٧/٢٥ في مطار جون كندي بنيويورك، والذي تقدمت اسرائيل بطلب لتسليمه من امريكا، بعد ادعائها بأن أبا مرزوق هو رئيس المكتب السياسي لحماس الذي يعمل كهيئة قيادية عليا للحركة، وهو من يضع سياساتها وتعليماتها ونشاطاتها، واعتبار أن هذا المكتب مسؤول عن توجيه وتنسيق الاعمال "الارهابية" التي تقوم بها حماس في إسرائيل والاراضي الفلسطينية. لقد اتهمت إسرائيل أبا مرزوق بأن له علاقة بالعمليات العسكرية مباشرة حسب معلوماتها الاستخبارية.

وبعد سلسلة من العمليات التي قامت بها حماس، وهزت بها عمق الدولة العبرية سارعت الادارة الامريكية إلى عقد مؤتمر قمة دولي (قمة شرم الشيخ) في (١٩٩٦/٣/١٣)حضره بيل كلينتون شخصيا لانجاح جدول اعماله، وكان الهدف المشترك لامريكا وإسرائيل من المؤتمر هو انشاء "مؤسسة اقليمية لمواجهة الإرهاب"، وبالمعنى الأمني المباشر (تخطيط مشترك، تبادل معلومات... الخ).

وقد اكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة بعد مسارعة بيل كلينتون إلى رعاية المؤتمر بنفسه مصطحبا معه خلال زيارته مدير المخابرات المركزية الامريكية (سي، اي، ايه) جون دويتش في اشارة الى عزمه على رفع مستوى التعاون الاستخباري مع الإسرائيليين لوقف هجمات حماس. وقد شارك دويتش لاحقا في اجتماعات مع نظرائه في عدد من دول المنطقة والعالم للتعاون ضد حركة حماس.

وقد جسدت إدارة بيل كلينتون ولاءها الكامل لإسرائيل منذ ذلك الحين. بدأتها أولا بمؤتمر "مواجهة الارهاب" في شرم الشيخ وهو ما عرف في وسائل الاعلام بمؤتمر

Digitized by Birzeit University Library

"اعلان الحرب على الإسلام". تبع ذلك تقديم الدعم المالي واللوجستيكي لإسرائيل لتمكينها من صد عمليات حماس الاستشهادية كخطوة ثانية.

وتضمنت هذه الخطوة قيام الولايات المتحدة بإرسال معدات للكشف عن المتفجرات لإسرائيل، وإرسال فريق خبراء لمكافحة الإرهاب لتقديم التدريب والمساعدة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وإلى جانب توقيع اتفاقية أمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

و لم تقتصر الحملة الامريكية على حماس على ذلك فحسب، بل إن الرئيس كلينتون وضع مسألة مكافحة حركة حماس في مقدمة المواضيع التي ناقشها مع الملك حسين خلال لقائهما في شهر آذار ١٩٩٦.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي وفي نفس الفترة، بدأت الأجهزة الأمنية والسياسية وكذا الإسرائيلية بممارسة ضغوط على رئيس السلطة الفلسطينية لدفعه لضرب واجهات حركة حماس ومؤسساتها الاجتماعية والدعوية والخيرية، والقيام بشن حملة اعتقالات واسعة لقيادات الحركة والعناصر المتعاطفة معها، والتي بلغت حوالي (١٥٠٠) شخص. وقد اشادت الادارة الامريكية بهذه السياسة "القمعية" لعرفات، ولكنها مع شكرها له طالبته بالمزيد.

من جهة ثانية، دعا سفير الولايات المتحدة في إسرائيل وقتها "مارتن انديك" ياسر عرفات إلى التوقف عن محاولات التفاهم والتصالح مع حماس. وتناولت دعوته جذع وجذور حركة حماس، ليس جناحها العسكري فقط، بل وجميع مؤسساتها الدينية والاجتماعية والسياسية. وجاءت هذه التصريحات الامريكية متزامنة مع لقاءات حوار وطني بين وفدين من حماس والسلطة الفلسطينية.

وقد اثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة من قبل قيادة حماس، وقد عبر محمود الزهار، احد أبرز قادة حماس في غزة، عن هذا الغضب من الموقف الأمريكي بالقول" أننا لا نستطيع الان أن نميز بين امريكا كدولة مستقلة، أو كدولة تابعة لإسرائيل، وفي نظري إسرائيل وامريكا كالنملة التي تحمل صرصورا حين لا تستطيع أن تجره، وهكذا اميركا تجرب سياستها في مواقف عجيبة غير متوازنة وغير منطقية، وجدناها في شرم الشيخ بوجه، وبوجه معاكس تماما بعد احداث مجزرة قانا الدموية البشعة في جنوب لبنان".

Digitized by Birzeit University Library

علاقات أمنية امريكية-إسرائيلية مفتوحة لمواجهة حماس

ربما كان التصريح الاكثر أهمية والذي يعكس الحجم الحقيقي للاتفاقيات الامنية والدفاعية التي وقعها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيرس مع الإدارة الامريكية خلال زيارته إلى واشنطن في شهر حزيران عام ١٩٩٦ هو ذلك الذي قال فيه" إنني متفاجيء بطريقة ايجابية من حجم ما يعرضه الاميركيون علينا من مساعدات، إنما حقا أكثر مما طالبنا"، وذلك في اشارة إلى سلسلة الاتفاقيات الدفاعية التي وقعها الطرفان.

وفي نهاية عام ١٩٩٦ عقد اجتماع أمني امريكي-إسرائيلي مشترك في واشنطن يحمل اسم" مجموعة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، شارك فيه وفد إسرائيلي كبير يضم ١٥ موظفاً من كافة الأجهزة الخارجية والشاباك والموساد وقسم التخطيط في الجيش وغير هؤلاء. وعن الجانب الامريكي شارك ممثلون عن الحكومة الامريكية و (السي.أي.ايه)، البنتاغون، الخارجية ووزارة العدل، وتم خلاله البحث عن امكانيات التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجال مكافحة الارهاب الدولي.

إدارة كلينتون و الحرب الشاملة ضد حماس:

بعد عملية الافراج عن د. موسى أبي مرزوق وترحيله إلى عمان عادت الأجهزة الأمنية الامريكية إلى تشديد تعاملها مع حركة حماس. وخصت أبا مرزوق رئيس المكتب السياسي لحماس من خلال توجيه أصابع الاتهام إليه بأنه يقف وفصيله وراء التخطيط لضرب مصالح أمريكية ويهودية. كان ذلك بعد إلقاء القبض على مواطنين فلسطينيين في نيويورك، واطلاق تصريحات أمنية أمريكية تدعي العثور على قنابل ومتفجرات ووثائق تثبت العلاقة بين المتهمين من جهة وبين أبي مرزوق من جهة أخرى.

رغم محاولة حماس، وعلى لسان مسؤوليها، الرد على هذه الاتهامات إلا أن الإدارة الامريكية واصلت حرب التصريحات والملاحقات بحق حماس، وكان أكثرها وضوحا التصريحات التي أدلى بها جيمس روبن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في معرض تعليقه على مؤتمر الحوار الوطني لذي عقد في ١٩٩٧/٨/٢٠ بين السلطة الفلسطينية من جهة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة ورام الله من جهة أخرى. فقد قال المسؤول الأمريكي خلال مؤتمر وزارة الخارجية اليومي "بأن زعماء حماس والجهاد الإسلامي هما أعداء للسلام، ولا نعتقد أن أيا من زعماء المنطقة المشتركين معنا في مسعى السلام يمكن أن يتساهل حيال أعمال العنف والإرهاب"، وتابع" إن واشنطن لا

Digitized by Birzeit University Library

ترى أي دور لحركتي حماس أو الجهاد الإسلامي في عملية السلام كونهما عدوي السلام، فإنه لا علاقة لهما بأي نقاش جدي يخص العملية السلمية"-على حد تعبيره.

وقامت وسائل الاعلام الاسرائيلية والامريكية باستغلال صورة فوتغرافية أخذت في مؤتمر الحوار تجمع بين عرفات ود.عبد العزيز الرنتيسي معا، تعرض الرئيس الفلسطيني إثرها إلى حملة عنيفة من قبل العديد من الكتاب في صحف أمريكية.

وكان رد حماس على هذه الاتهامات قويا وأخذ طابع التحدي . فقد أشارت حماس في بيانها أنها "غير قلقة على دورها، إذ لا يستطيع أحد في الارض أن يقفز عنه ويصادره"، واعتبرت أن الادارة الامريكية التي تعاني من أزمة دور وأزمة موقف أخلاقي بعد أن خضعت لضغوط القوى الصهيونية ولادارة الكيان الصهيوني والحقت مواقفها به". كما أكد مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحركة "بأن الادارة الامريكية ترغب في مصادرة دور حماس، واعتبر أن عملية السلام الامريكية ليست مكسبا أو شرفا حتى تحرم الحركة منه".

الادارة الامريكية من جانبها، ولاعطاء طبيعة عملية لمواقفها، سارعت إلى تكثيف تحركاتها لعقد إجتماعات أمنية مشتركة فلسطينية إسرائيلية لمحاصرة حماس، خاصة بعد جولات دينيس روس، المنسق الامريكي لعملية السلام إلى المنطقة، والذي إعتبر بأن هناك ضرورة ملحة لوجود اسس أمنية من أجل حماية عملية السلام، بل وأكد في أكثر من مناسبة أن جولاته تستهدف بشكل رئيسي إيجاد نوع من التنسيق الامني المشترك بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، على اعتبار أن تنشيط التعاون الامني يخدم المصالح الاسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. وتوجهت جهود التنسيق الامني التي رعتها الولايات المتحدة، في شهر آب ٩٧ بعقد اجتماعات أمنية متتالية بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين بمشاركة ممثلين عن الاستخبارات الامريكية (السي،اي، ايه). تبعتها تصريحات أمريكية أشارت إلى وجود ترتيبات لعقد قمة أمنية خماسية تضم زعماء فلسطين ، مصر، والاردن ، وإسرائيل بمشاركة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين أولبرايت نيابة عن الرئيس كلينتون، ستكون مخصصة لبحث التعاون والتنسيق الأمني فقط، ولن تتناول القضايا السياسية التي تعتبر المسببات الحقيقية للتأزم والانفجار.

وفي نفس الوقت، بدأت الادارة الامريكية ومؤسساتها بمحاصرة السلطة الفلسطينية والضغط عليها لملاحقة حركة حماس، وكان على رأس هذه المؤسسات الكونغرس الامريكي، حيث قام بنيامين جيلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية لمجلس

Digitized by Birzeit University Library

النواب بتهديد السلطة بأنه لن يكون هناك تأييد في الكونغرس لتقديم تمويل للسلطة الفلسطينية إذا لم يوقف عرفات "الارهاب". وبعد العملية المزدوجة في سوق " محنيه يهودا" قرر الكونغرس عدم تمديد العمل بالقانون الذي يسمى "تسهيلات السلام" والذي يمنح الحق للادارة الامريكية بتقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية، ويعطي الشرعية لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية لممارسة نشاطاته في واشنطن الامر الذي أدى إلى اغلاق المكتب بصورة رسمية، والتهديد بوقف تقديم المساعدات الامريكية ومساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية.

كما أصدر مجلس الشيوخ الامريكي قرارا يطالب بمحاسبة السلطة الفلسطينية. ودعا القرار الذي تبناه السناتور الجمهوري يتم هوتشينسون والسيناتور الديمقراطي جون بريو إلى عدم تقديم مساعدة مالية أو مساعدات أخرى للسلطة الا عندما تنفذ التزاماتها بمقتضى اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. وتتضمن تلك الالتزامات اتخاذ خطوات للقبض على الاسلاميين الفلسطينيين ومحاكمتهم واستئناف التعاون الكامل مع اسرائيل في مجال الامن والاستخبارات ومصادرة جميع الاسلحة والمتفجرات غير المرخصة.

كما قامت الحكومة الامريكية بحظر نشاط مؤسسات خيرية اسلامية مقرها تكساس اعتبرتها الادارة الامريكية بأنها تشكل جزءا من البنية التحتية لحماس في المجالات الاقتصادية والاتصالات.

وأكدت وزارة الخارجية الامريكية بأن تركيز الدبلوماسية الامريكية الحالي سيكون منصبا على إعادة ارساء التعاون الامني بين الفلسطينيين والاسرائيليين من أجل توفير مناخ لاعادة ارساء الاسس الامنية الضرورية من أجل أن تسير عملية السلام قدما. وفي الخامس من أيلول ٩٧ قام الرئيس الامريكي بيل كلنتون بالاتصال مع ياسر عرفات وطلب منه بذل جهود بنسبة ١٠٠٪ ضد حركة المقاومة الاسلامية حماس، "مضيفا أن من المصلحة العميقة للطرف الفلسطيني والاسرائيلي العمل ضد أعداء السلام وعلى رأسهم حماس"، كما ودعا كلينتون عرفات الى اتخاذ بعض الاجراءات الملموسة على الصعيد الامني ضد حماس.

وكانت الرسالة الاولى لاولبرايت بعد لقاءها رئيس السلطةالفلسطينية في رام الله هي المطالبة "بمكافحة الارهاب وازالة كل صفة شرعية عن أولئك الذين يدافعون عنه"على حد تعبيرها. وأضافت "أن السلطة الفلسطينية يجب أن تعمل على اجتثاث البنية الاساسية للارهاب، وليس هناك بديل آخر "وأنه من الضروري أن يكون التعاون

Digitized by Birzeit University Library

الامني بين الجانبين جادا ومستمرا وفعالا". وفي مقابل ذلك طالبت أولبرايت الحكومة الاسرائيلية بالافراج عن جميع الاموال التي عرقلت اسرائيل تحويلها الى السلطة الفلسطينية بسبب عملية "محنيه يهودا".

ومع ترحيب أولبرايت بالاجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية الا أنها اعتبرت أنها غير كافية، فالتصدي للارهاب بمنظورها يحتاج إلى القيام بالعمل ضده طيلة الوقت، وأن السلطة الفلسطينية لا تملك سوى خيار واحد هو التصدي "للارهاب" إذا ما أرادت تحقيق أي طموح سياسي".

وخلال جولتها في دول الخليج طالبت أولبرايت رؤساء حكومات تلك الدول بشن حملة ضد جمع أموال الحركات الاسلامية وعلى رأسها حركة حماس، وقالت بلهجة آمرة "عليكم أن تبذلوا قصارى جهدكم للتأكد من أنه لن تصل مساعدة من أي نوع لمرتكبي العنف المتطرف مثل حماس".

وشكلت تصريحات ودعوات اولبرايت هذه بداية حرب شاملة بدأت الادارة الامريكية تشنها ضد حماس ووجودها داخل الاراضي الفلسطينية وخارجها.

وفي شهر أكتوبر الماضي عادت الادارة الامريكية لادراج اسم حركة حماس في مقدمة قائمة تضم ٣٠ منظمة تعتبرها الادارة الامريكية ارهابية. وهو الامر الذي دفع بحماس إلى مهاجمة الموقف الامريكي بشدة، عبرت عنها تصريحات د. عبد العزيز الرنتيسي الناطق باسم حركة حماس في غزة. فقد اعتبر الرنتيسي بأن الولايات المتحدة هي "أكبر دولة ارهابية في العالم"، وأشار الى أن الموقف الامريكي هو " حلقة من حلقات الحرب الامريكية ضد الاسلام" وأكد الرنتيسي بأن حماس لا تقيم وزنا لمثل هذه القرارات، وأن من حقها أن تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وأن لا تقبل بالاحتلال.

وفي تصريح للصحف المحلية اتهم الرنتيسي أمريكا بأنها تساند الارهاب الاسرائيلي واعتبر أن أمريكا تقلب الامور. فإسرائيل هي التي نفذت عشرات المذابح والمجازر ضد الشعب الفلسطيني.

وأصدرت حركة حماس بيانا عقب تصريحات أولبرايت التي تعتبر حماس عدوا للشعب الفلسطيني. وبعد تنديد الحركة بموقف الادارة الامريكية أشارت الى أنها لم تندهش من هذه التصريحات خاصة وأن الادارة الامريكية أظهرت انحيازا كاملا

Digitized by Birzeit University Library

لاسرائيل تحت مظلة جماعات الضغط اليهودية، وأضافت "إن الشعب الفلسطيني الذي يتنفس السياسة مع الهواء ليس بحاجة إلى دروس أو نصيحة من أولبرايت فهو يعرف أعداءه جيدا".

من جهة أخرى، وبالنسبة للدور الامريكي الحالي في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، خصوصا فيما يتعلق بالتنسيق الامني أحد البنود الرئيسية التي يطالب بها الاسرائيليون قبيل تنفيذ إعادة الانتشار الثانية في نيسان /١٩٩٨، وأصبحت المشاركة الامريكية تتعدى دور الراعي لهذه المفاوضات، وأصبحت تقوم بدور المشارك. وخلال اللقاء الذي تم بين أبي مازن ودافيد ليفي واولبرايت في نيويورك مطلع شهر نوفمبر /١٩٩٧ تمكنت أولبرايت من بلورة صفقة بأربعة بنود، كان التعاون الامني البند الاهم بالنسبة لاولبرايت ذلك لانها لم تكف عن حث الاسرائيليين والفلسطينيين على التقدم في هذا الموضوع.

وتبلور عن هذا الاجتماع انجاز بعثة ال (سي ، اي ، ايه) في تل أبيب بمذكرة أمنية مشتركة يشرف الطرف الامريكي على تنفيذها وتتركز جميع بنودها على آليات عملية للقضاء على حركة حماس وتدمير بنيتها التحتية.

وقد التزمت الادارة الامريكية بتحقيق جميع الالتزامات الامنية للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وهذا يعتبر وضعا جديدا في ملف العلاقة بين أمريكا - اسرائيل - م.ت.ف، خاصة وأن التنسيق الامني بخصوص حماس لم يعد مثلما كان مسألة أحادية الجانب بين اسرائيل والفلسطينيين بل أصبح يدار على المستوى الاعلى من قبل الامريكيين.

خاتمة:

تحولت العلاقة بين حماس والولايات المتحدة الامريكية، مع تصدر حركة حماس ساحة العمل السياسي العسكري الفلسطيني، الى اشكالية حقيقية. وأصبحت هذه العلاقة وانعكاساتها تطرح نفسها بقوة بعد دخولها كعامل مهم في معادلة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي.

يبدو ذلك واضحا في ظل التحركات والمواقف الرسمية الصادرة عن الادارة الامريكية لتنصيب حماس كـ "حركة أصولية ارهابية"، واعتبارها "عدوا أكبر" للشعب الفلسطيني، وخطرا يهدد المنطقة بأسرها والمصالح الامريكية والغربية فيها.

Digitized by Birzeit University Library

ورغم أن معاداة الادارة الامريكية لحركة حماس بدأت منذ سنوات، إلا أن التسارع الجاري في موقف الادارة الامريكية تجاه هذه الحركة الفلسطينية ينبئ بمستقبل متشائم. فالطرف الامريكي لم يعد يكتفي بدور المراقب لكل الاجراءات والملاحقات الجارية بحق حماس ، بل أصبح يقوم بدور المشارك، والموجه والضامن لتنفيذ تلك الاجراءات.

وقد تجلت هذه المواقف بوضوح بعد وصول مادلين أولبرايت إلى منصب وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وتعمدها اتخاذ مواقف متشددة ازاء حماس، بل إنها جعلت من موضوع مكافحة حماس واجتثاث بنيتها التحتية بندا رئيسا في أجندة خططها الشرق أوسطية، وجعلت من هذا الموضوع محور جولتها الشرق أوسطية الاولى بعد استلامها مهام منصبها الجديد.

وفي ظل ما يجري، ومع ادراك حقيقة أن الدوائر الامريكية المختلفة لم تعد معنية ببلورة مواقف جديدة أو مبادرات فعلية للخروج من حالة التأزم الحالية في علاقاتها مع الطرف الفلسطيني ككل، بما فيه حركة حماس، وتركيزها على أن يصب عملها دائما في مصلحة الطرف الاسرائيلي في خانة أرباحه فحسب، فإن ذلك ينبئ بمرحلة ساخنة من العلاقات ستشهدها الايام المقبلة بين الطرفين، وربما تتعدى نطاق حرب التصريحات والادانات المتبادلة بين الطرفين لتصل إلى مجال الصراع المباشر.

Digitized by Birzeit University Library

قراءة في "مشروع قانون الاجتماعات العامة"

وليد سالم*

قبل الخوض في هذه القراءة في مشروع قانون الاجتماعات العامة أرغب بالحديث عن مرتكزات ثلاثة يجب أن تمثل باعتقادي قواعد للقنونة في فلسطين بما يخص حرية الاجتماعات وغيرها، وهذه المرتكزات هي :

١- كينونة الإنسان الاجتماعية، وبالتالي حقه الطبيعي الممنوح له منذ ولادته وليس كمنّة من أحد، بالمشاركة في حكم نفسه وفي التعاون مع الآخرين من أجل التدبير المشترك لشؤون معاشهم.

٢- الوثائق الدولية بشأن حقوق وحريات الانسان، بما في ذلك حقه في الاجتماع والتجمع السلميين.

٣- التجربة التاريخية الفلسطينية بشأن حرية الاجتماع.

أولاً : كينونة الانسان

قد يجادل البعض حول ما إذا كان نزوع ا لإنسان الاجتماعي عائداً لأسباب طبيعية أم لاسباب اجتماعية، لكن وبدون الخوض في هذا الجدال فإن الطفل يولد من أمه ويعتمد عليها في معيشته سيما أثناء سني عمره الأولى، وعندما يكبر فإنه يدخل في علائق وعلاقات مع أنداده، وهكذا. فالإنسان يمارس كينونته الاجتماعية منذ ولادته وحتى نهاية عمره بصرف النظر عما إذا كانت أسباب ذلك طبيعية أم اجتماعية، أم كليهما معاً.

---

*وليد سالم: يحمل درجة البكالوريس في علم الاجتماع، باحث ومحلل سياسي، وعضو مجلس ادارة المركز الفلسطيني لتعليم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

وأثناء اتجاه الانسان للقاء مع الاخرين والتعاون معهم تنشأ مصاعب، وتناقضات في المصالح والأدوار، ومشكلات أخرى متعددة. وكان رد فعل الانسان التلقائي على هذه المصاعب هو الاتجاه نحو الاجتماع مع الآخرين من أجل معالجة كل ذلك، ثم تطور الأمر واتخذ شكل الاجتماع السياسي للمواطنين في أثينا القديمة، ولا تزال توجد في بلادنا فلسطين حتى اليوم الأشكال السابقة للاجتماع السياسي كالدواوين العائلية، مثلاً.

إن الاجتماعات السياسية المذكورة كانت بمثابة تجسيد ملموس لمعنى الديمقراطية بماهية حكم الشعب لذاته. فالحكم المذكور لا يمكن أن يعني بالملموس سوى حق الشعب في أن يجتمع مع بعضه البعض ليناقش ويقرر جماعياً، ثم ليوزع مسؤوليات المتابعة والمراقبة والتقييم. وتعني الديمقراطية في هذه الحالة "المشاركة في التدبير" حسب تعبير المفكر العربي محمد عابد الجابري في اخر كتاب صدر له [١].

وإذ انتقل المجتمع الإنساني من حكم الشعب المباشر إلى نظام الانابة والتمثيل لاحقاً، فإن ذلك لا يعني أن من حق الحكام المنتخبين اقصاء الشعب عن المشاركة وحلولهم مكانه في كل شيء، وأن تحقق ذلك فإنه لا يعدو كونه ديمقراطية شكلية أو لا ديمقراطية تمارس باسم الديمقراطية فيما الاخيرة منها براء. ويذكر ذلك بكل أشكال الديمقراطيات في العالم الثالث والعالم العربي منها، والتي عبر عنها معن أبو نوار وزير الاعلام الأردني السابق بوضوح في كتاب له عن الديمقراطية كان مما قال فيه أن الشعب في النظام الديمقراطي ينتخب من يمثله، ولا يحق للشعب التدخل في شؤون من انتخبهم سوى بعد انتهاء سنوات التفويض لدى حلول موعد الانتخابات القادمة [٢].

إن ديمقراطية من هذا الطراز تقف متناقضة مع كينونة الإنسان الاجتماعية، وبالتالي حقه بالمشاركة في القرارات التي تخص مصيره ومستقبله. ونجد أنفسنا في عالم اليوم أمام نوعين من الفهم لدور السلطة المنتخبة تجاه المواطن : أحدهما، هو ما عبر عنه معن أبو نوار من حلول السلطة محل المواطنين، وبالتالي اتجاهها نحو سن قوانين تقصي المواطنين عن المشاركة وتقيد حرياتهم. وثانيهما، يرى بأن مهمة السلطة هي صيانة حريات المواطنين واستحداثها انطلاقاً من فهمه بأن السلطة ليست وصياً على الشعب وليست أعلى منه، بل جزء عضوي منه وتتشارك معه، ومهمتها هي التنسيق بين مختلف وحدات المجتمع، وليس زجرها أو قمعها أو تقييدها. وفي هذه الحالة الثانية إذا ما لمست السلطة تراجعاً في منسوب مشاركة الشعب، فإنها تبادر لإيجاد الوسائل المحفزة لدفع الشعب

Digitized by Birzeit University Library

للانتظام في مؤسسات وجمعيات، ولعقد اجتماعات تداولية على كافة الأصعدة، وتصدر من القوانين وتقوم بالاجراءات اللازمة التي تساعد على ذلك.

السلطة من النوع الأول تنظر للانسان على أنه مصدر للخطأ والخطيئة، لذا لابد من فرض الرقابة عليه واخضاعه للملاحقة، وبهذه الحالة تصبح القوانين ومشاريعها أحد وسائل القمع والتقييد والاخضاع.

أما السلطة من النوع الثاني فترى في الانسان حقيقته كذات ايجابي فاعل ومشارك بالرأي والنظر والعمل سواء بسواء.

السلطة الأولى تخاف الشعب وتخاف مشاركته وتعتبر هذه الأخيرة خطراً وشراً، وتلجأ بدل ذلك لاتخاذ القرارات في أطر ضيقة واجتماعات محدودة المشاركة.

السلطة الثانية تحترم الشعب وتستفتيه وتتفاعل مع منظماته ومؤسساته بصورة منهجية منتظمة.

هذه السلطة من النوع الثاني قد لا تكون وجدت سوى بصورة نسبية في تاريخ البشرية حتى الان، ولكن ذلك لا ينفي أن نسعى إليها في فلسطين، فانتخاب الممثلين لا يتيح ولا يبرر لهم بأية حال من الأحوال أن يصبحوا قدراً وبديلاً عمن انتخبهم كما يحصل في الكثير من أنظمة العالم "الديمقراطية" في أيامنا هذه.

ثانياً : وثائق حقوق الإنسان الدولية حول حرية الإجتماع

وردت قضية حرية الاجتماع بشكل خاص في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ فقد ورد في مادته رقم (٢٠) ما يلي بهذا الصدد :

"لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية" [٣].

أما المادة الحادية والعشرين من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" فقد نصت على ما يلي :

Digitized by Birzeit University Library

"يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة، أو الاداب العامة، أو حماية حقوق الاخرين وحرياتهم" (٤).

ولعل أول ما يلفت نظر من يسعون لتقييد حرية الاجتماع هو القيود الموضوعة على هذه الحرية حسب المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويورد فاتح عزام أن هذه القيود هي ذاتها المفروضة على حرية الرأي والتعبير مضافاً إليها القيد المتعلق بالسلامة العامة (٥).

على أن التقييدات المذكورة كما ورد في المادة نفسها "تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي" ويعني ذلك في التطبيق ما يلي :

١- إن هذه التقييدات لا تفرض على حق الاجتماع بشكل عام، بل تفرض بشكل ملموس على هذا الاجتماع أو ذاك الذي يضر بالأمن القومي، والسلامة العامة... الخ.

٢- إن هذه التقييدات على اجتماع معين لا تفرض إلا طبقاً للقانون، وبما أن القانون في النظام الديمقراطي ينفذ بأوامر قضائية، فإن منع اجتماع معين لا يجوز أن يتم بدون أمر قضائي بذلك وليس بناء على مزاج أو رغبة قيادات الشرطة، كما أن الممنوعين من حقهم التوجه للقضاء ضد قرار المنع.

٣-إن هذه التقييدات تفرض في مجتمع ديمقراطي. أما أن يكون النظام غير ديمقراطي، ويأخذ بهذه التقييدات، قائلاً في سياق ذلك أنه يأخذها التزاماً منه بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن ذلك يشكل اخلالاً بنص مادة العهد ذاتها التي تقيد التقييدات المذكورة بأمرين هما : أن تتم في إطار نظام ديمقراطي أولاً، وأن تتم وفق القانون في ظل ذلك النظام ثانياً.

وحيث أن التقييدات المذكورة مقيدة كما تبين، فإن تنفيذها يتم في حالات قصوى فقط يكون ضررها بيناً بصورة لا تقبل التأويل ضد الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة والأداب العامة، أو حماية حقوق الاخرين وحرياتهم.

ومن تجربة الدول الديمقراطية في العالم يمكن ملاحظة ما يلي :

Digitized by Birzeit University Library

- إن هذه الدول لا تطلب التقدم بطلبات لعقد اجتماعات في قاعات مغلقة، أو داخل المباني وساحاتها.

- ولكنها تشترط أن يتم التقدم بطلبات لعقد مظاهرات في الشوارع والساحات العامة، وذلك لكي تقوم بدورها في حماية المتظاهرين من سواهم من القوى المناوئة لهم، ولكي تضمن عدم نزولهم للشوارع وتشويشهم لحركة السير.

وواضح أن نصوص وثائق حقوق الإنسان، وممارسات الدول الديمقراطية بشأن حرية الاجتماع يجب أن توجهنا إذا أردنا التعلم منها نحو أقصى درجة من النظرة المنفتحة المتسامحة أمام حرية الاجتماع والتداول بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ثالثاً : التجربة التاريخية الفلسطينية

ثمة ما هو إيجابي وما هو سلبي في التجربة التاريخية الفلسطينية بشأن الاجتماعات. أما الايجابي فيعود لممارسة الشعب الفلسطيني المعاصرة، وأما السلبي فيعود للقوانين العثمانية والانتدابية والاحتلالية الاسرائيلية التي فرضت على هذا الشعب بما يخص موضوعنا هذا. والتساؤل الذي يفرض نفسه مبدئياً هو : هل تتجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو الاخذ بدروس تجربة الشعب الفلسطيني التاريخية، أم نحو الأخذ بما أتت به قوانين بائدة تجاوزتها نصوص الوثائق الدولية حول حقوق الإنسان السابقة الذكر؟

تساؤل نتركه في هذه اللحظة معلقاً، ودعونا الان نشير للمسائل الايجابية والسلبية في تجربتنا التاريخية الفلسطينية :

على الصعيد الايجابي

- هنالك أولاً تراث الشورى الاسلامي العربي الفلسطيني (وشاورهم في الأمر)، (وأمرهم شورى بينهم)، كما نصت الأيات القرآنية، وهو تراث يحث على الاجتماع والتداول والقرار المشترك بصرف النظر عن مدى سعة أو محدودية إطار الشورى وهو أمر يختلف بشأنه الفقهاء المسلمون المختلفون [٦].

- وهنالك ثانياً تجربة الشعب الفلسطيني التاريخية خلال عهد الانتداب البريطاني حيث عقدت اجتماعات المؤتمرات الوطنية الفلسطينية السبع بين أعوام ١٩١٩ - ١٩٢٨ وكان لها لجنة تنفيذية، يعاد انتخابها في كل مؤتمر. وهنالك أيضاً تجربة م.ت.ف التي رغم كل سلبياتها فإنها قد قامت على المشاركة والتعددية،

Digitized by Birzeit University Library

وعلى تسامح نسبي تجاه المعارضة وحقها في عقد اجتماعات منفصلة واتخاذ قرارات مغايرة [٧] . يضاف لكل ذلك تجربة الانتفاضة وما ولدته من مشاركة وتداول جماعي من خلال مختلف أنواع الاجتماعات واللقاءات التي تخللتها.

- وهنالك ثالثاً وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ والتي تضمنت الحريات والحقوق الأساسية للانسان الفلسطيني من حرية رأي وتعبير وعبادة وانتخاب وترشيح وغيرها.

- وهنالك رابعاً وأخيراً وليس آخراً مشاركة الشعب الفلسطيني النضالية والتي قدم من خلالها مئة ألف شهيد حتى الآن، ومن الطبيعي أن شعباً كانت له مساهمته هذه لا يجوز أن يكافأ باقصائه عن المشاركة السياسية والوطنية اليوم وحرمانه من حرية الاجتماعات، وأن يُناب عنه في القرار وفي قطف ثمار تضحياته. فالمشاركة ليست مطلوبة فيما يتعلق بالتضحية فقط، مع شطبها عندما يتم العبور إلى مسألة اتخاذ القرارات، أو قطف ثمار التضحيات.

على الصعيد السلبي

أما الجانب السلبي في تجربتنا التاريخية فيتضمن القوانين العثمانية والانتدابية والأردنية والمصرية التي تجاوزها وثائق حقوق الإنسان العالمية وكذلك وثيقة الاستقلال الفلسطينية لاحقا. وبالتالي، على ماذا نستند في مشاريع قوانيننا الراهنة؟ هل نستند إلى قوانين بائدة أم على المواثيق الدولية ووثيقة الاستقلال؟ إنه لسؤال يستحق الإجابة بدون شك.

- الأوامر العسكرية الإسرائيلية ومنها الأمر العسكري رقم ١٠١ للضفة حول حرية الاجتماعات والذي ورد فيه "لا يجوز القيام بمسيرة أو عقد اجتماع إلا بموجب رخصة صادرة عن القائد العسكري" [٨] .

وبالنسبة لقطاع غزة فقد نص الأمر العسكري رقم ٦٢ بشأنها على ما يلي : "لا يجوز تنظيم موكب أو عقد اجتماع إلا بمقتضى رخصة من القائد العسكري" [٩] .

وهذا يعني أنّ الاحتلال قد جعل الأساس بالنسبة للاجتماعات والتظاهرات هو المنع وليس الجواز، فهل نريد لمشاريع قوانيننا الفلسطينية الصادرة عن دائرة الفتوى

Digitized by Birzeit University Library

والتشريع في وزارة العدل الفلسطينية أن تكون منطلقة من مبدأ المنع أو مبدأ الجواز للاجتماعات العامة؟ هذا ما سنعود إليه بعد قليل.

وللأسف، فقد جاءت الممارسة الفلسطينية حتى الآن سلبية :

ففي ١٩٩٤/٩/٩ تم منع عقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة. وفي نفس اليوم صدر قراران عن العميد غازي الجبالي أحدهما قضى بضرورة الحصول على إذن خطي من الشرطة قبل نقل أي أفراد ينتمون لأية مجموعة سياسية.

وفي ١٩٩٤/٩/٢٧ أصدر وكيل وزارة التربية والتعليم العالي أمراً لمديريات التربية والتعليم يطالبهم فيه بأن يعمموا على مديري المدارس أن لا يعقدوا أي مهرجان رياضي أو ثقافي أو اجتماعي بدون إذن من الشرطة قبل أربعة أيام من الموعد المحدد.

وفي عام ١٩٩٥ مُنع مركز غزة للحق والقانون من عقد يوم دراسي لمناقشة مدى قانونية انشاء محاكم أمن الدولة [١٠] . وفي عام ١٩٩٦ منعت المخابرات العامة المنظمات الأهلية الفلسطينية من عقد اجتماع لها في قطاع غزة.

إن هذه الممارسات التي تمت في قطاع غزة تنطلق من نظرة للشعب والمعارضة على أنهما يحتاجان للضبط أولاً، كما يبدو أن هنالك فهماً معيناً لمضامين الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية يقف وراءها. ولتوضيح ذلك دعونا نقف قليلاً أمام ما ورد في اتفاقي القاهرة وطابا بشأن حرية الاجتماع :

فاتفاق القاهرة الموقع بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ نص في المادة الثانية عشرة منه على ما يلي :

"اسرائيل والسلطة الفلسطينية تسعيان إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وسوف تمتنعان استناداً لذلك عن التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد بعضهما، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، سوف تتخذان اجراءات قانونية لمنع مثل هذا التحريض، عن طريق أية منظمات، جماعات، أو أفراد في نطاق ولايتيهما". [١٦]

أما فيما يخص اتفاق طابا الموقع بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، فقد نصت المادة الثانية نقطة ٢ من الـ "بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية (ملحق رقم ١)" على ضرورة المعالجة "لأي حادث تهديد أو عمل ارهابي أو عنف أو تحريض" ولم

Digitized by Birzeit University Library

تتضمن النقطة تعريفاً للتحريض الذي جاء معطوفاً على التهديد والعمل الارهابي والعنف، أما في نقطة ٢ ب فقد ورد ما هو أكثر وضوحاً وهو "منع التحريض على أعمال العنف"، وانتقلنا مجدداً من الوضوح إلى الغموض في بند ٢ ج الذي تحدث عن "أعمال الارهاب والعنف والتحريض" (٢٢).

وبتفسير معين لهذه البنود فإن السلطة الوطنية الفلسطينية ملزمة بمنع التحريض والدعاية العدائية ضد إسرائيل، وبما أن المعارضة لا توافق على الاتفاقات، فإنه من الطبيعي أن تحرض ضد اسرائيل، وترى أوساط من السلطة الوطنية أنه لا بد لها من أن تقوم بقمع المعارضة ومنعها من التحريض والدعاية العدائية حفاظاً على الاتفاقات وتكريساً لالتزامنا بها وحتى لا نعطي اسرائيل ذريعة للتملص من التزاماتها بحجة خروقاتنا للاتفاقات، ويتم ذلك من جانب تلك الأوساط بشكل مباشر وبدون أوامر قضائية. على أن هذا ليس كل ما في الأمر، فإذا افترضنا أن منع اجتماع الجبهة الديمقراطية بوصفها تنظيماً سياسياً قد هدف للحيلولة دون التحريض والدعاية العدائية لاسرائيل. فلماذا تم منع اجتماع منظمات أهلية فلسطينية؟ ولماذا منع مركز غزة للحق والقانون من مناقشة مرسوم إنشاء محاكم أمن الدولة؟ وما علاقة اسرائيل والدعاية ضدها بهذين الأمرين الأخيرين؟

إن ما ينبغي التنبيه إليه هنا، هو أن لا تصبح ذريعة الأمن القومي ستاراً لتمرير ممارسات غير ديمقراطية ضد حرية الاجتماع، خاصة ضد تلك الاجتماعات التي تبحث أموراً مزعجة للسلطة الوطنية الفلسطينية. فالسماح بهذه الاجتماعات بالذات هو ما يشكل محكاً لمدى سعة صدر السلطة الوطنية تجاه الرأي الآخر ومدى السماح لهذا الرأي في التعبير عن نفسه والتفاعل مع الآراء الأخرى.

والأجدر والأجدى في ضوء ما تقدم هو أن نعود لوثيقة الاستقلال والوثائق الدولية لحقوق الانسان، ونستلم منها قوانين ديمقراطية عصرية، وأن ننتهج قبل كل ذلك سبيلاً ديمقراطياً في ممارستنا اليومية تجاه بعضنا البعض. والآن إلى مشروع القانون المقترح.

رابعاً : ملاحظات بشأن مشروع القانون المقترح

- حسب المادة الأولى فإن الاجتماع هو "كل اجتماع دعي إليه للبحث في أمور عامة"، وهذا يعني أن كل أنواع الاجتماعات سواء كانت سياسية، انتخابية، اجتماعية، ثقافية (ندوات، محاضرات وغير ذلك)، هي اجتماعات مشمولة

Digitized by Birzeit University Library

ضمن هذا القانون. ولا شك أن منطقاً يريد أن يضع قانوناً يشمل جميع أنواع الاجتماعات هو منطق شمولي تعسفي.

ومن باب المقارنة فقد لاحظت أن المادة الثالثة من القانون الأردني رقم ٦٠ حول الاجتماعات، قد عرفت الاجتماع المشمول بالقانون بأنه "كل اجتماع دعا إليه اشخاص للبحث في أمور سياسية". ويعتبر نص القانون الأردني هذا أفضل من الصيغة المقترحة للقانون الفلسطيني حول الاجتماعات العامة.

- في المادة الثانية ورد أن الاشعار للمحافظ ومدير الشرطة يجب أن يرسل قبل خمسة أيام من تاريخ الاجتماع، وقبل ٢٤ ساعة في حالة الاستعجال. وهذا الصدد لم أجد النص على خمسة أيام قبل الاجتماع سوى في قانون البوليس الفلسطيني لسنة ١٩٢٦، وهذا أمر سلبي حيث تمت العودة هنا إلى قوانين بائدة تجاوزتها صيغة وثيقة الاستقلال. هذا فيما ينص قانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ في مصر على التبليغ عن الاجتماع قبل ثلاثة أيام، وإذا كان اجتماعاً انتخابياً فالتبليغ عنه يتم قبل ٢٤ ساعة فقط [١٣]. أما القانون الأردني رقم ٦٠ لعام ١٩٥٣ المذكور فينص على "الابلاغ عن عقد الاجتماع قبل ٤٨ ساعة من عقده".

- في المادة الثالثة ورد "يقدم الاشعار الكتابي أو طلب الاجتماع العام"، وفي المادة الخامسة وردت كلمتا "طلب الاجتماع"، وبالتالي فإنه من غير الواضح هل المقصود هو اشعار أم طلب قابل للرفض من قبل الجهة التي يقدم لها الطلب وهي هنا المحافظ والشرطة. وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه اتساقاً معه يجب أن تصبح قاعدة المادة الأولى ليست هي جواز الاجتماعات، بل منعها إذا لم يتم التقدم بطلب والموافقة عليه. والملاحظة هنا هي أنه بينما يتم الحديث عن أنه "يجوز عقد الاجتماعات العامة في فلسطين" في مادة رقم ٢، فإنه يتم تقييد هذا الجواز بتقديم طلب، مما يجعل القاعدة بالتالي هي المنع وليس الجواز وهذا سلبي. على أن الأمر السلبي الثاني هنا يتمثل في منح مدير الشرطة والمحافظ حق الموافقة أو عدمها على عقد أي اجتماع فيما ينبغي أن تكون هذه المسألة مرهونة بقرار قضائي، فإذا ما رأت الشرطة أو المحافظ في اجتماع ما خطرا على الأمن القومي أو السلامة العامة أو غير ذلك من المسائل الواردة في المادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن عليهم التوجه للقضاء لاستصدار

Digitized by Birzeit University Library

أمر يمنع الاجتماع. أما أن يقوم جهاز تنفيذي هو الشرطة والمحافظ بمهمة الحكم والمنفذ في آن معاً فهذا أمر غير جائز في ظل نظام ديمقراطي.

- في المادة الثالثة أيضاً حدد عدد المنظمين للاجتماع على أنه لا يقل عن خمسة، ويعني هذا التحديد أن كل لقاء لخمسة أشخاص لبحث أمور عامة حتى لو تم في بيت أحدهم فإنه يحتاج إلى اشعار أو طلب، وهذا الأمر يمثل تجاوزاً للحقوق الخاصة للمواطنين.

ما المقصود بالمحافظة على الأمن في المادة الرابعة؟

ربما يكون هذا مناسباً لدى الحديث عن تظاهرة (أي اجتماع في الشارع) وذلك عبر منع المتظاهرين من تجاوز منطقة المظاهرة أو اللجوء للعنف، وكذلك حماية المتظاهرين من أي اعتداء عليهم. ولكن هل يناسب ذلك لدى الحديث عن اجتماع على شكل ندوة عامة؟ ولماذا تحتاج الندوة العامة إلى اشعار أو طلب من حيث الأساس؟

- المادة الخامسة تنص على الغاء الاجتماع إذا حدث شغب أو اخلال بالنظام، وهذا لا بأس به، ولكن لماذا تنص نفس المادة على الغاء الاجتماع إذا "لم يحصر البحث والنقاش في الغرض المحدد في طلب الاجتماع"؟ فلماذا هذا القيد خاصة وأن للنقاش في الاجتماعات تداعياته، وأحياناً يخرج المجتمعون عن الموضوع لموضوعات أخرى مرتبطة وهذا حقهم؟ فلماذا التقييد لما هو حق هنا للجماعة لأن تقرر فيه بحرية؟ ثم من يقرر إذا كان الاجتماع قد خرج عن جدوله أم لا؟ وهل يحق للشرطة التي تقوم بمراقبة الاجتماع أن تقرر ذلك؟

هذه بعض الملاحظات الاجمالية، وألخص توصيتي بناء عليه بما يلي :

١- إما أن يلغى قانون الاجتماعات العامة ويكتفى بما ورد في قانون الأحزاب بشأن الاجتماعات السياسية؛

٢- واما أن يصار لوضع قانون واحد للاجتماعات والمظاهرات معاً (وعدم فصل هذين الأمرين في قانونين) بحيث يتضمن هذا القانون ما يلي :

ضرورة تقديم طلبات بشأن المظاهرات، مع عدم حق رفضها من الشرطة إلا بأمر قضائي.

Digitized by Birzeit University Library

- لا ضرورة لتقديم طلبات لعقد الاجتماعات، ولكن من حق أية مجموعة من المواطنين ترغب بالاجتماع أن تطلب من الشرطة حماية اجتماعها إذا كان لديها شك بأن هذا الاجتماع قد يتعرض للخطر من أناس مناوئين، أي النص على جواز الاجتماعات، وحق المواطنين الاختياري في طلب الحماية لها إذا رأوا أن الحاجة تستدعي ذلك.

وختاماً، فإن وقفة لا بد أن تجري مع دائرة الفتوى والتشريع باتجاه مطالبتها بالتخلي عن العودة للقوانين البائدة وإعادة اقتراحها في ثوب جديد كمشاريع قوانين للفترة الراهنة، واستبدال ذلك بالعمل وفق منطق وروح وثيقة الاستقلال والتجربة التاريخية لهذا الشعب والوثائق الدولية حول حقوق الانسان.

الهوامش:

١- محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، حزيران ١٩٩٧.

٢- معن أبو نوار، **في الديمقراطية الحديثة**، (عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية)، ١٩٩٢.

٣- مؤسسة الحق، **الاعلان العالمي لحقوق الانسان**، (رام الله: مؤسسة الحق)، كانون أول ١٩٩٦.

٤- مؤسسة الحق، **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، (رام الله: مؤسسة الحق)، كانون ثاني ١٩٩٧.

٥- فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية، والممارسة الديمقراطية**، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، ايار ١٩٩٥.

٦- من الدراسات العربية التي بحثت قضية الشورى وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق وحريات الانسان ما يلي على سبيل المثال لا الحصر :

- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، تشرين ثاني ١٩٩٤.
- علي الدين هلال، واخرون، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ط ٢، تشرين ثاني ١٩٨٦.
- خالد الحسن، **اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي**، (القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر)، ١٩٨٩.

Digitized by Birzeit University Library

٧- موسى البديري، وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، نيسان ١٩٩٥.

٨- مؤسسة الحق، **الحق في حرية التجمع (استطلاع لموقف السلطة الفلسطينية)**، (رام الله: مؤسسة الحق)، ١٩٩٥.

٩- **نفس المصدر**.

١٠- **نفس المصدر**.

١١- مركز القدس للاعلام والاتصال (JMCC) : اتفاق القاهرة، **سلسلة الوثائق** الفلسطينية، آب ١٩٩٤.

١٢- مركز القدس للاعلام والاتصال، الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا)، **سلسلة الوثائق الفلسطينية**، تشرين ثاني ١٩٩٥.

١٣- خليل عبد الله المحامي، **القوانين المقيدة للحقوق المدنية - والسياسية في التشريع المصري**، (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان)، ١٩٩٣.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

أزمات داخل الحكومة الإسرائيلية، مذكرة التفاهم الأمني الإسرائيلي ـ الفلسطيني وقضايا أخرى

محمد فياض صلاحات*

مرت الحكومة الإسرائيلية، ورئيس الوزراء نتنياهو، في الأشهر الثلاثة المنصرمة بأزمات هزت أركانها، إلا أنها ظلت صامدة، وأدت هذه الأزمات إلى ردود فعل على جميع الأصعدة الإسرائيلية.

حجم النبضة والجهود الأمريكية

ظل حجم النبضة، إعادة الانتشار التي ستقوم بها القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية، مصدر خلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين، حيث اقترح كل منهم نسبة معينة لحجم هذا الانسحاب. وعلى الرغم من الجهود الأمريكية التي تمثلت بجهود اولبرايت وروس لتقريب وجهات النظر بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهذا الصدد إلا أن التعنت الإسرائيلي أبقى على الوضع جامداً. ولم يستجب نتنياهو للحلول الأمريكية بشأن تنفيذ النبضة المرتقبة، فقد صرح علانية بقوله "إننا لن ننتحر من أجل إرضاء شخص ما" (**معاريف** ١٧/١٢/١٩٩٧)، في الوقت الذي صرح فيه عرفات قائلاً "لم نطلب من نتنياهو أن يعطينا القمر، بل طلبنا منه أن يحترم الاتفاقيات، أن يحترم توقيعه" (**يديعوت أحرنوت** ١٧/١٢/١٩٩٧).

لقد بدا هذا التعنت الإسرائيلي بشأن إعادة الانتشار من الأراضي الفلسطينية لدى أوساط سياسية إسرائيلية في داخل الحكومة وخارجها، كما انعكس في الصحافة الإسرائيلية.

---

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير السياسة الفلسطينية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

فتحت عنوان"غريب لا يفهم" كتبت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧ تقول بأن بيان مارتن انديك القائل بأن الولايات المتحدة تعتزم أن تلعب دوراً فاعلاً في دفع عملية السلام هو تلميح لنتنياهو بأن الأمريكيين لن يوافقوا على التسويف في النبضة الثانية، وأن الحكومة تكرس ساعات طويلة للبحث في مسألة تقسيم ارض إسرائيل، وهذا التقسيم مؤلم لكل إسرائيل ولأن الغريب لا يفهم ذلك. وإذا كانت صحيفة **هآرتس** قد رأت أن نتنياهو عندما توجه للقاء اولبرايت في باريس في ١٩٩٧/١٢/١٧، لم يذهب إلى هذا اللقاء كزعيم دولة أهدافه واضحة بل يقع بين ضغوط متعارضة تشل حركته وقدرته على المناورة (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/١٨)، فإن شارون كان قد اقترح أن يتم هذا اللقاء على أساس الاحتفاظ بمناطق أمنية متواصلة وواسعة على طول الحدود الشرقية وعلى طول الخط الأخضر وتسليم مناطق نوعية ومناطق كمية للفلسطينيين مع الربط بين عدد الانسحابات وحجم كل واحد منها (**هآرتس**،١٩٩٧/١٢/١٧). وجدير بالذكر أن الخرائط التي عرضتها أجهزة الأمن الإسرائيلية بشأن الانسحابات من الضفة الغربية تصف ٥٢٪ من مناطق الضفة الغربية كمناطق أمنية، في حين أن الخارطة التي عرضها شارون تصف ٦٤٪ من مناطق الضفة كمناطق أمنية (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/١٧). وقد حذرت صحيفة **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧ وتحت عنوان"من وراء الظهر" من أن يشكل التفاهم الخفي بين روس ونتنياهو بديلاً عن مداولات الحكومة الإسرائيلية، وأن يبتلع الوزراء رزمة الاستسلام للأمريكيين تحت شعار"ليست لكم حكومة أفضل". ورأت الصحيفة أن الخطر لم يعد يكمن في حجم النبضات بل بارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة وخضوعها للإملاءات الأمريكية.

منذ أن طرح بنيامين نتنياهو فكرة القفز عن المرحلة الانتقالية إلى مفاوضات الوضع النهائي ووضع في مخيلته صورة الخارطة النهائية للمناطق الفلسطينية ضمن تسوية تقوم على مشروع ألون موسع، أخذ الجدل في الحكومة الإسرائيلية يدور حول الشكل النهائي للأرض الفلسطينية في المستقبل، وأخذ الكل يعرض الخرائط التي يراها ملائمة للتسوية النهائية. فقد وضع مردخاي خارطته التي تمثل رأي الجيش ووضع شارون خارطة أخرى واجتهد آخرون بآراء أخرى. ولكن موشي أرنس، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، رأى أن نقل نقاش الحكومة بهذا الصدد إلى وسائل الإعلام يعتبر خطأ كبيراً وأن إقحام الجيش في الجدل السياسي هو خطأ آخر .فالجيش يسمع رأيه في موضوع أمني، وليس من المألوف أن يطرح الجيش وجهة نظره في الحدود المطلوبة لإسرائيل. ورأى آرنس أنه

Digitized by Birzeit University Library

حين يعرض الجيش قائمة المستوطنات في الضفة التي ليس لها قيمة أمنية، حسب وجهة نظره، فإن هذا يكاد يصل إلى حد الفضيحة الوطنية. واقترح أرنس على الوزراء الذين كانوا يعتزمون القيام بجولة في الضفة(بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢١) أن ينتبهوا إلى اريحا والخليل، فهناك، كما يرى آرنس ، سيعرفون حجم الأخطاء التي ارتكبت ومدى ضررها، ففي أريحا يتم اقتحام ما يجب أن يكون الحدود الآمنة في غور الأردن حين نقلت حكومة رابين المنطقة إلى السيطرة الفلسطينية. وفي الخليل، مدينة الأجداد، كان اتفاق إعادة الانتشار الذي أبرمته حكومة نتنياهو مع السلطة والذي أبقى المستوطنة اليهودية في جيب معزول دون إمكانية التنفس والتطوير وأصبحت حياة الرجال والنساء والأطفال في خطر. واختتم آرنس القول بضرورة أن تكون هناك نهاية لمسيرة الأخطاء (**يديعوت أحرنوت** ١٩٩٧/١٢/٢٣).

حلول إسرائيلية للفلسطينيين

في الوقت الذي رأى فيه ايهود باراك، زعيم حزب العمل، أن الفلسطينيين هم الذين سيضطرون إلى الحسم بين إقامة دولة فلسطينية أو اتحاد كونفدرالي مع الأردن شريطة أن تتم المحافظة على القدس موحدة وعدم عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ وأن لا يكون هناك جيش حديث غربي نهر الأردن، وأن تبقى معظم المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية في إطار التسوية الدائمة (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/٢١) رأى مئير شطريت، من الليكود، أنه على استعداد لتفكيك مستوطنات في الضفة الغربية وتسليم مناطق في النقب للفلسطينيين مقابل سيادة إسرائيلية على غوش عتصيون في إطار التسوية الدائمة مع الفلسطينيين (**معاريف** ١٩٩٧/١٢/٢١).

وكان كسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، قد رأى أن على نتنياهو أن يقدم مشروع سلام بديل. وقد نصح كسنجر بأن على إسرائيل أن تقول وبصورة قاطعة ما هي خطتها في التسوية الدائمة وأن تقول للفلسطينيين"هذه هي خطتنا وعندما تكونون مستعدين تعالوا للتفاوض" (**معاريف** ١٩٩٧/١٢/١٧). ولكن نتنياهو عبر وبكل صراحة عن أن ما يقلقه بشكل خاص في إقامة دولة عربية ذات سيادة غربي النهر هو"أننا سنخسر من أيدينا وبعملية سريعة كل الوسائل الوقائية المطلوبة لضمان وجود دولة إسرائيل". وقال نتنياهو بأنه لا يستطيع أن يمنح الفلسطينيين حق تقرير مصير غير محدود"لأنهم يستطيعون أن يحضروا إلى هنا دبابات وصواريخ مضادة للطائرات تستطيع أن تشل حركة سلاح الجو الإسرائيلي وأن يقيموا تحالفات عسكرية مع العراق أو إيران أو

Digitized by Birzeit University Library

كليهما". وقال نتنياهو "قد أكون من بين القليلين الذين يفهمون ذلك في الدولة ولكنني لن أتنازل عن ذلك" (**معاريف**، مقابلة مع نتنياهو، ١٩٩٨/١/٩).

وفي الوقت الذي قال فيه باراك بأنه سيفرح لو تم اتحاد كونفدرالي بين الأردن والسلطة الفلسطينية وأن هذا القرار هو قرار الفلسطينيين، فإن حاييم رامون كان قد صرح بأن الأردن سيتحول خلال عدة سنوات إلى دولة فلسطينية تضم إليها ٩٠٪ من الضفة الغربية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٧/١٢/٢٤).

مذكرة تفاهم أمني مع الفلسطينيين

ذكرت صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٤ أن هذه المذكرة كانت قد تبلورت في نهاية جلسة استمرت ١٢ ساعة شارك فيها من جانب إسرائيل رئيس قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي اللواء يناي وممثل عن الشاباك، وتضم هذه المذكرة ١٣ بنداً. وقد تحفظ رئيس الوزراء نتنياهو على مبدأ التبادلية في مكافحة الإرهاب في المذكرة لأنه يفهم من هذا المبدأ أن إسرائيل تقوم بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك فقد رأى المطبخ السياسي الإسرائيلي المصغر الذي يضم نتنياهو ومردخاي وشارون وليفي أن هناك بنداً مفتقداً في المذكرة يلزم السلطة الفلسطينية بتسليم المطلوبين لإسرائيل.

لقد أثار توقيع هذه المذكرة وعودة نتنياهو للتحفظ عليها، هو ومطبخه السياسي، ردود فعل لدى عدة أوساط في إسرائيل. فقد ذكر مصدر أمني أن المستوى السياسي في البلاد يسخر من أجهزة الأمن. وقال هذا المصدر "نحن لسنا الذين طلبنا هذه الوثيقة بل جاءت لأغراض سياسية. فالمستوى السياسي كلف رجال الجيش والشاباك لإعداد الوثيقة دون إصدار تعليمات مسبقة" (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/٢٤). وقد علق حاييم رامون على هذا الحدث بقوله "إن نتنياهو لا يتردد في إطلاق النار على ظهر اللواء يناي بعد عدة أيام من تقديم نتنياهو لهذا اللواء أمام وزيرة الخارجية الأمريكية اولبرايت كخبير أمني، وبعد أن عرض يناي أمام اولبرايت خرائط المصالح الأمنية لإسرائيل".

وأكد رامون أن يناي ورئيس الشاباك عملا بتفويض من نتنياهو للتوصل إلى اتفاق مع أجهزة الأمن الفلسطينية والمخابرات المركزية الامريكية C.I.A. لمكافحة الارهاب. ووصف رامون تصرفات رئيس الحكومة بأنها "يد يمين ويد يسار" (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/٢٥).

Digitized by Birzeit University Library

أما يوسي سريد فقد رأى بأن نتنياهو يطلق النار باتجاه الجيش، وأكد أن يناي عرض أمام وزيرة الخارجية الأمريكية الاعتبارات الاستراتيجية لإسرائيل و لم يتواجد في باقي اللقاءات و لم يعرض أية خريطة. وقد ذكر اسحق مردخاي من جهته أن مذكرة التفاهم لا زالت في دور الإعداد وأن الحديث يدور عن مسودة لصيغة لم يصادق عليها في هيئة أركان الجيش. فالانتقادات الموجهة للوثيقة زائدة وإقحام الجيش في الأمر سيؤدي إلى أضرار بالغة (هآرتس، ١٩٩٧/١٢/٢٥).

لقد رأت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ أن المذكرة وضعت، ولا شك، الإسرائيليين والفلسطينيين على قدم المساواة في إمكانية بروز مخربين وسطهم، ولكن المذبحة التي حدثت في الحرم الإبراهيمي كانت العملية الوحيدة التي نفذت ضد فلسطينيين أبرياء. والضرر الوحيد النابع من مذكرة التفاهم هو التناقض العلني بين السياسيين وقادة الجيش حول ما يتوقعه الطرفان من الجانب الفلسطيني. وقد رأت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥، أن المذكرة الأمنية ضرورية لتنفيذ النبضة الثانية وهي تعزيز أمن الإسرائيليين أيضا. وقد رأى يوسي بيلين أن الاتفاق الأمني مع الفلسطينيين هو الطريقة الوحيدة لتقليص الأحداث العنيفة بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى الحد الأقصى، وقال بيلين:"لقد تم إحراز هذا الاتفاق بعد ثمن غال دفعناه بعد أربع عمليات إرهابية في مطلع ١٩٩٦ أثناء حكومة بيرس". ورأى بيلين أيضا بأن الورقة التي وقعت في ١٧ كانون أول عام ١٩٩٧(مذكرة التفاهم) هي إنجاز للطرفين وتستجيب لمطالب نتنياهو المتكررة بالتبادلية وتتضمن التزامات فلسطينية عميقة إلى جانب التزامات إسرائيلية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٧/١٢/٢٥). ومن وجهة نظر زئيف شيف، فإن المذكرة الأمنية ألقت الضوء على الاخلالات في عمل ديوان رئيس الوزراء وعملية التنسيق بينه وبين الجيش (**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/٣٠).

أزمة التصديق على الميزانية

ما أن كادت التناقضات وردود الفعل حول مذكرة التفاهم الأمني مع الفلسطينيين تهدأ حتى تعرضت الحكومة الإسرائيلية لهزة كبيرة حول التصديق على ميزانية عام ١٩٩٨. وبلغت حدة الخلاف حول الميزانية الجديدة والورطة التي وقع فيها نتنياهو بين الكتل المتناقضة في حكومته حول هذه الميزانية أن قال لبعض أعضاء الكنسيت أثناء لقائه معهم، وعندما تبين من استطلاع للرأي ان ٥٧٪ من الجمهور الإسرائيلي يفضل تبكير الانتخابات الإسرائيلية،"إذا أردتم إسقاطي فأسقطوني بسبب النبضة وليس من أجل الميزانية، فالجمهور يريد انتخابات مبكرة. لديكم ما يكفي لإسقاطي "(**هآرتس**،

Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٧/١٢/٣٠). وقد توقعت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٦، أن نتنياهو سيدفع ثمن هذه الميزانية المعيبة يوم الانتخابات الذي قد لا يكون بعيداً. فالحكومة الإسرائيلية تستند الآن إلى أغلبية قليلة مشكوك باستقرارها.

وكانت صحيفة **معاريف** قد ذكرت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ أن الأزمة الهستيرية التي حدثت حول الميزانية كانت من أجل أن يحصل عضو كينست من تسومت على منصب نائب رئيس الكنيست ومن أجل وعد ممثل موليدت بشارع التفافي يؤدي إلى مكان مقدس. والضحية هو وزير المالية يعقوب نئمان الذي أراد الحفاظ على الميزانية من أجل صد التضخم. والذي أفشل خطة نئمان هو رئيس الوزراء نتنياهو الذي أجرى عملية بيع بالجملة في سوق القطع الأثرية. لقد انقسم الجمهور الإسرائيلي حول أراء وزير المالية، ففي استطلاع للرأي نشرته صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٨/١/٢ أعرب ٤٦٪ عن عدم رضاهم عن أداء هذا الوزير مقابل ٣٧٪ قالوا بأنهم راضون. ولكن ٥٩٪ قالوا بأن الوزير يجب أن لا يستقيل مقابل ٢٥٪ رأوا ضرورة استقالته.

إن المصادقة على قانون الميزانية في الكنيست كان دائماً وأبداً مجالاً للضغط السياسي والحزبي، كما ترى صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١. فممارسة الابتزاز من قبل الأحزاب الصغيرة التي لا ترى الصورة كاملة، كما تقول **هآرتس**، ليست ظاهرة جديدة، وإن خرق إطار الميزانية يكمل صورة الحكومة التي لا يؤمن أعضاؤها بالرجل الذي يقف على رأسها ولا يعتمدون على قدرته في الصمود أمام الضغط. ورأت **هآرتس** أن النتيجة التي يجب استخلاصها من هذه التجربة هي أن حكومة نتنياهو أهّت طريقها. ولقد وصفت صحيفة **هآرتس**، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/١ وتحت عنوان"ابتزاز بكامل القوة"، قائمة المطالب التي تقدمت بها الكتل الائتلافية بأنها تشبه إلى حد كبير مطالب محتجز الرهائن. وطالبت الصحيفة بضرورة استخدام الأموال التي تتدفق إلى الوسط الديني والمناطق لأغراض نافعة اكثر للجمهور عامة في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني. وقد وصف اليكسي لوبوتسكي، من حزب الطريق الثالث، نتنياهو بأنه تاجر جيد فعلاً لأنه يبيع البضاعة مرتين أو ثلاثة"فقد باعنا البنية التحتية في معاليه افرايم وباعها للمفدال منذ مدة طويلة وباع طريق الغور ليهوداهرئيل قبل سنة"(**هآرتس**، ١٩٩٧/١٢/١٣).

لقد انتهت هذه الأزمة حول الميزانية بمصادقة الحكومة عليها بعد فترة بأغلبية ٥٨صوتاً مقابل ٥٢ مع امتناع صوت واحد عن التصويت. ولقد رأت صحيفة **هتسوفيه**

Digitized by Birzeit University Library

في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ أن تبكير الانتخابات لن يجلب الخلاص إلا إذا طرأت تغييرات في الحلبة السياسية تستجيب لمتطلبات القضايا الاجتماعية بدون ابتزاز.

وليفي يستقيل

جاءت استقالة دافيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي في ١٩٩٨/١/٤ احتجاجاً على الميزانية. فقد عزم على الاستقالة بعد أن نفذ صبره، كما تقول صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٥، وبعد أن ابلغه نتنياهو أنه تم إيجاد ٣٥٠ مليون شيكل لتنفيذ مطالب حركة غيشر ، فلو بدأ نتنياهو بالاستجابة لمطالب غيشر ما استقال ليفي.

وقد رأت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٥، وأن استقالة ليفي جاءت في وقتها المناسب، وأنه بعد انسحاب غيشر من الائتلاف الحكومي أزيل حجر أساسي من الحائط الذي تستند إليه هذه الحكومة وباتت الانتخابات ضرورة عاجلة. أما صحيفة **هتسوفيه**، وتحت عنوان"استقالة غير واضحة" فقد كتبت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٥ تقول بأن ليفي عندما دخل الحكومة كان يعرف بالضبط في أي اتجاه يسير، وليفي يحمل على نتنياهو منذ أيام مدريد حيث سلب منه هذا الشاب الصغير، أي نتنياهو، النجومية. إن استقالة ليفي بسبب الميزانية فقط ليست إلا أمرا هشا.

وفي الوقت الذي رأى فيه روني ميلو أن استقالة ليفي تعتبر هزيمة عنيفة في الخارطة السياسية في إسرائيل وربما تؤدي هذه الاستقالة إلى تحول سياسي كبير يغير من هذه الخارطة (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٨/١/١٥)، فإن فلوتسكر قد رأى أن نتنياهو حرق جسوره إلى حركة غيشر ووجه ضربة لليفي كانت اكثر مثارا للسخرية حين عرض عليه صندوق منح لطلاب من بلدان التطوير. فقد حاول نتنياهو وئمان البحث عن الفضلات فوجدا ٣٥٠ مليون شيكل لارضاء ليفي وحركته.

لقد عبر اسحق مردخاي عن أسفه لاستقالة ليفي لأنه، كما وصفه، رجل في الحكومة من أجل دفع عملية السلام وتعزيز الأمن والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وذكر ران كوهن، من حركة ميرتس، أنه لولا ليفي لما حصل نتنياهو على ٥٠٪ من الأصوات التي أوصلته للسلطة. أما أريه درعي فقد عبر عن عدم فهمه لسبب استقالة ليفي في الوقت الذي استجاب فيه نتنياهو لمطالبه (**معاريف**، ١٩٩٨/١/٥). ويعتقد الكاتب الإسرائيلي حامي شيلو أن الحكومة الإسرائيلية تبدو دون ليفي تحقيقا للكابوس الذي يقلق بال كل يساري عاقل. فهو واحد من أشخاص ثلاثة في الحكومة عرفوا باعتدالهم، وهؤلاء هم بالإضافة إلى ليفي دان ميردور في المالية واسحق

Digitized by Birzeit University Library

مردخاي في الأمن. وباستقالة ليفي لم يبق إلا مردخاي الذي تحول إلى معتدل معزول سيقاتل لوحده في المطبخ السياسي الأمني وسيضطر إلى مواجهة شارون (**معاريف**، ترجمة الحياة، ١٩٩٨/١/٧).

وأما بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، فقد أفاد استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٨/١/٥، أن ٦٢٪ يرون أن استقالة ليفي هي استقالة عادلة، ويرى عدالة هذه الاستقالة ٤٤٪ من مؤيدي نتنياهو و ٧٨٪ من مؤيدي ميرتس. وفي استطلاع أخر للرأي العام نشرته صحيفة **يديعوت أحرنوت** ذاتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٩ تبين أن ٣٢٪ يرون أن ليفي استقال بسبب قلقه على الطبقات الفقيرة بينما رأى ٤٠٪ أن استقالته كانت لمصالح شخصية، في حين أفاد ٢٣٪ بأن السببين المذكورين لا علاقة لهما باستقالته.

وفي معرض ربطها ما بين اثر استقالة ليفي وحجم النبضة ذكرت صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٨/١/٨ أن دافيد ليفي، كما يبدو، يساوي ٢,٥٪ من مناطق الضفة الغربية، فقبل استقالته كان الحديث يدور عن ١٠,٥٪ ولكن منذ استقالته يتم الحديث عن ٨٪ فقط. وإذا تسلم شارون وزارة الخارجية فإن نسبة النبضة ستنخفض إلى ٦٪، ولكن سيبدو أن تأثير مردخاي سيضيف ١,٥٪. وأردفت الصحيفة تقول بأن هذا وصف دقيق للمسيرة السياسية التي هبطت إلى مستوى سوق"باشوره" كما لو أن الحديث يدور عن شراء حاجيات عتيقة وليس مصير دولة.

وحجب للثقة عن الحكومة

على أثر الأزمات السابقة الذكر التي مرت بها الحكومة ونتيجة لتصاعد الخلافات في داخلها فقد وصلت الأمور إلى درجة أن التصويت على اقتراح لحجب الثقة عن هذه الحكومة، بتاريخ ١٩٩٨/١/١٢، كان مناصفة بين مؤيد لاستمرارها ومطالب باستقالتها حيث كانت الأصوات ٥٤ مقابل ٥٤ صوتا. هذه الأوضاع جعلت أمنون روبنشتاين، وهو من حركة ميرتس، يصف الحكومة بأنها طائرة بلا طيار. وقد رأى شلومو بن عامي، وهو من حزب العمل، أن الاشتعال الاجتماعي قد غدا شعار دولة اليهود في الذكرى الخمسين لقيامها (**هآرتس**، ١٩٩٨/١/١٣).

لقد رأت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/١٣ أنه كان بوسع الحكومة أن تنفذ نفسها من مشروع حجب الثقة عنها حتى لو صوتت حركة غيشر

Digitized by Birzeit University Library

لصالح المشروع، ولكنها لا يمكن أن تتخلص من انعدام ثقة الجماهير الفقيرة بها، فهناك إحساس عام بأن الحكومة فقدت الاتجاه"وتعرج من وضع إلى آخر بلا هدف محدد أو حلول للتهديدات الوجودية التي تلون مستقبلنا بالسواد". وقالت الصحيفة الكلاب تنبح والقافلة تسير ولكن لا أحد يعرف إلى اين تسير.

وقد عبر ميخائيل ايتان عن اعتقاده بأن إسقاط الحكومة الحالية لن يجلب حكومة توقف العملية السياسية بل على العكس ستسرع الحكومة البديلة ذلك وتؤدي إلى حل المستوطنات وتقسيم القدس (**نكوداه** ترجمة **الحياة** ١٩٩٨/١/٢١) وكانت صحيفة **هتسوفيه** قد طالبت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٦ كل من يريد أن تبقى حكومة إسرائيل في سنواتها الأربعة بأن يحافظ على الصمت لأن الجدل أكثر من اللازم وسط الائتلاف يسبب أزمات مصطنعة كما ترى الصحيفة.

نتنياهو والسلام

وصفت صحيفة **معاريف**، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/١٥، قرار الحكومة الإسرائيلية بتحديد المصالح الإسرائيلية في المناطق بأنه لغم أخر في المسيرة السلمية وشرك ذاتي لرئيس الوزراء قبل لقائه المرتقب مع كلينتون. وكانت **معاريف** قد رأت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/١٤ أن أسوأ ما في الأمر هو التخوف من أن حكومة نتنياهو تمسك بالتبادلية كمبرر لتجميد المسيرة السلمية، حيث يمكن دوما إيجاد نقطة هنا أو هناك في الاتفاقيات لم تنفذ تماما لتعطيل التقدم في المسيرة.

فالمشكلة تكمن أن إسرائيل تتجاهل سلسلة طويلة من التعهدات التي قطعتها على نفسها، والتبادلية يجب أن تكون متبادلة.

وقد أشارت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/١٥ إلى أن خارطة المصالح هي خليط من المفاهيم الأمنية والاقتصادية والبيئية التي هي في الواقع خارطة الهدف لحكومة نتنياهو في الاتفاق النهائي. ومن المشكوك فيه أن تنسجم هذه الأهداف مع اتفاق أوسلو الأصلي الذي تعهد نتنياهو بتنفيذه قبل الانتخابات والذي يقول بأن إسرائيل ستنسحب من كل المناطق باستثناء مناطق أمنية محضة ومحددة.

في استطلاع مقياس السلام الذي نشرته صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢ وفي الإجابة على سؤال: كيف تعتبر عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين؟ رأى ٧٥٪ ممن استطلعت آراءهم أن هذه العملية قد توقفت بينما رأى ٢٢,٥٪ أنها لا تزال مستمرة.

Digitized by Birzeit University Library

لم تؤد الزيارة التي قام بها نتنياهو لواشنطن في ١٩٩٨/١/٢٠، والتي كان من المرتقب أن تسهم في دفع عملية السلام إلى الأمام، إلى تغيير في مواقف نتنياهو المتصلبة. فقد ذكرت صحيفة **هتسوفيه** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٣ أن نتنياهو نجح في عرض الموقف الإسرائيلي بصورة جدية وموضوعية وفي إبطال الضغوط الأمريكية التي مورست وتمارس على إسرائيل. ورأت الصحيفة أن نتنياهو جدير بالاحترام لصلابة موقفه وإصراره على التمسك بالمبادئ والأسس التي من شأنها حماية أرض إسرائيل. ورأى الكاتب الإسرائيلي اوري دان أن نتنياهو اضطر ولأول مرة أن يسير في أعقاب مسيرة أوسلو الدامية ولكنه حدد أدوات اللعبة دون أن يحاول أن يظهر بمظهر اللطيف في نظر الأمريكيين. ولأول مرة أعاد نتنياهو الاتزان والعقلانية للعلاقات الأمريكية -الإسرائيلية التي تحولت إلى مجنونة بضغوطها على إسرائيل من اجل الانسحاب من مناطق أرض إسرائيل دون مقابل(**معاريف**، ١٩٩٨/١/٢٢).

وقد اعتقد الكاتب الإسرائيلي حامي شيلو أن رئيس الحكومة نتنياهو أحرز في زيارته لواشنطن معظم الأهداف التي وضعها لنفسه. فقد دخل إلى البيت الأبيض مع مخاوف شديدة ولكنه خرج بدون ضرر فلم يتلق التوبيخات العلنية و لم يوصف كعدو للسلام و لم تتدهور العلاقات مع الأمريكيين. فالمسيرة متواصلة وقرار كلينتون بالدخول إلى ساحة المعركة والاستمرار في جهود الوساطة وجسر الخلافات يعني استمرار جولات الوساطة في الشرق الأوسط. ورأى الكاتب أنه من الممكن أن تكون هناك زيارة أخرى مصيرية لواشنطن وأن النشاطات السياسية تمنح نتنياهو وقتا إضافيا لالتقاط أنفاسه(**معاريف**، ١٩٩٨/١/٢٢). وفي حين أن الكاتب الإسرائيلي بن كاسبيت رأى أن كلينتون لا يستطيع الضغط على نتنياهو إلى درجة تكفي لإخضاعه بسبب الحملة الانتخابية عام ١٩٩٩ ولأن كلينتون هو بحاجة لأموال اليهود وتأثيرهم (**معاريف**،١٩٩٨/١/٢٣)؛ رأت غيئولا كوهين أن على نتنياهو أن يبلغ كلينتون بموت التبادلية، فالمواجهة مع الولايات المتحدة، كما ترى غيئولا، هي أهون من الخضوع لها لأن في التبادلية نهايتنا".

وأزمة العراق

كان للأزمة بين العراق والأمم المتحدة، إن لم تكن بينه وبين الولايات المتحدة، ردود فعل وتوجسات على كافة الأصعدة الإسرائيلية، وتخوف من معاودة قصف العراق لإسرائيل بالصواريخ، كما حدث في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فقد توقع موشي آرنس وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق أن دوافع صدام لضرب إسرائيل في حرب ١٩٩١

Digitized by Birzeit University Library

ليست هي ذات الدوافع اليوم. والردع الإسرائيلي يظل يلوح كخطر فوق رأس صدام، ومن المحتمل أن يبعده عن مهاجمة إسرائيل. والجمهور الإسرائيلي لديه كل الأسباب التي تجعله يثق بقدرة الردع الإسرائيلية (**جيروزليم بوست**،١٣/٢/١٩٩٨). ورأى الباحث الإسرائيلي مارك هيلر أنه بالمقارنة مع القدرة التدميرية المحتملة للقوة الصاروخية السورية تعتبر الصواريخ العراقية نمرا من ورق (**جيروزليم بوست**،١٣/٢/١٩٩٨). وفي حين أن صحيفة **معاريف** قد أعربت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٨/٢/٩ عن شكها في أن تردع تصريحات يلتسن الامريكيين والبريطانيين عن ضرب العراق، فقد حذر اسحق مردخاي صدام من مغبة تهديد إسرائيل حيث قال"يجب أن لا يهددنا هذا الرجل فنحن فقط نستطيع تحديد احتياجاتنا ولإسرائيل الحق في الرد إذا ما حاول أي شخص المس بنا"(**يديعوت أحرونوت**، ١٥/٢/١٩٩٨).

لقد رأى الكاتب الإسرائيلي رؤنين بدهتسور أن تصريحات رئيس قسم الدفاع المدني في إسرائيل حول بناء الملاجئ النووية هو عبارة عن انجرار وراء الهستيريا الشعبية. فهذه الملاجئ تكلف أموالا طائلة والولايات المتحدة كانت قد رفضت هذه الملاجئ في الخمسينيات لأن الردع المتبادل هو الحل (**هآرتس**،٩/٢/١٩٩٨).

أما بخصوص الموقف الفلسطيني من أزمة العراق من وجهة نظر إسرائيلية فقد رأى داني روبنشتاين أن الموقف الفلسطيني يرى أن الحماس الأمريكي للحل العسكري ضمن سياسة الكيل بمكيالين ينبع من الرغبة في القضاء على صدام حسين واختبار الأسلحة الحديثة. والفلسطينيون يخشون في الوقت ذاته من استغلال نتنياهو للحرب لفرض خطوات أحادية الجانب (**هآرتس** ٩/٢/١٩٩٨). ورأت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ٨/٢/١٩٩٨ أن إسرائيل حرة في الرد على أي هجوم كيفما تشاء، وأن الظاهرة التي حدثت في مخيم الدهيشة تأييدا لصدام حسين لا تعبر عن رغبة جدية في السلام. فالأزمة العراقية ستزول ولكن الانطباعات التي تركتها المظاهرات الفلسطينية على الجمهور الإسرائيلي لا تزول بسهولة.

وتعليقا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القيادة العراقية والسكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان لترع فتيل الأزمة كتب رون بن يشاي في صحيفة **يديعوت أحرونوت** بتاريخ ٢٣/٢/١٩٩٨ يقول بأن صدام هو المنتصر لأنه نجح في إحداث صدع عميق بين الولايات المتحدة وبين روسيا الصين وفرنسا والعالم العربي. فقد حج عنان إلى بغداد ليتوسل من أجل موافقة صدام على الحل، وكسب صدام مليارات الدولارات واستطاع إخفاء أسلحته الكيماوية والبيولوجية في أماكن آمنة. وانتقد بن يشاي الحكومة الإسرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

لتي تحث جمهورها على الهرولة إلى مراكز توزيع الكمامات والنايلون والصيدليات لشراء المضادات الحيوية وقال بأنه ليس من المهم إذا ما كان ثلث الجمهور الإسرائيلي يبدي علامات الخوف ففي سوريا وإيران والعراق يعرفون الآن الوصفة التي تجعلنا نستسلم بدون قتال. ودعا إلى إجراء تقييم أساسي للوضع الذي وصل الإسرائيليون إليه، فالشرق الأوسط لا يسير نحو الأمان.

وعلاوة على ذلك، فقد رأى الكاتب الإسرائيلي حامي شيلو أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة يزيل من جدول الأعمال التهديد الأمريكي بشن هجوم عسكري على العراق ولكنه لا يقود إلى نهاية الأزمة وقد يكون فخا للولايات المتحدة (هآرتس، ١٩٩٨/٢/٢٣). وكان الصحفي الإسرائيلي أمنون كابيلوك قد استنتج من زيارة له لبغداد أن كلينتون، عشيق مونيكا، لا يخيف بغداد.

Digitized by Birzeit University Library

جواد الحمد وإياد البرغوثي، محرران، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ١٩٨٧-١٩٩٦**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧.

هذا الكتاب هو مؤلف جماعي شارك فيه إثنا عشر باحثاً إضافة إلى المحررين ، ويضم خمسة أبواب إضافة إلى مقدمة وتمهيد. يناقش الباحثون أهداف حركة حماس ووسائلها في الباب الأول، ومنطلقاتها ومفاهيمها الفكرية والسياسية في الباب الثاني، ومواقفها الأساسية في الباب الثالث، وعلاقاتها السياسية في الباب الرابع، أما الباب الخامس فيناقش البعد الاقليمي والدولي لحركة "حماس".

وبالرغم مما يتميز به المؤلف الجماعي من شمولية البحث وتعددية الآراء، إلا أن هذا الكتاب أوضح مستويات مختلفة من التحليل، إذ يبدو الفرق واضحاً بين بعض الفصول ذات التحليل المعمق، وبين فصول أخرى جاء عرضها مبسطاً. كما أن تعدد الباحثين أدى إلى تكرار العديد من المفردات والعناوين والاقتباسات في مختلف الفصول، الأمر الذي كان ينبغي على التحرير أن يعالجه.

وبالرغم من تعدد الباحثين وتنوع خلفياتهم، سواء الأكاديمية من حيث تخصصاتهم المختلفة بين السياسة والاجتماع والشريعة والقانون، أو السياسية من حيث ميولهم الإسلامية واليسارية والعلمانية، إلا أن الدراسة تبدو وكأنها تسير في اتجاه واحد، حيث يمكن للقارئ أن يلحظ بسهولة التعاطف مع حركة "حماس" في فصول الكتاب، مع أن تنوع الباحثين بين الداخل والخارج واجرائهم لمقابلات مع مسؤولي "حماس" في الداخل والخارج قد أسهم في إبراز المواقف الموحدة للحركة.

وبالرغم من شح الأدبيات والدراسات التي تمت حول حركة " حماس" إلا أن مراجع الحركة وأدبياتها كانت كافية في كثير من الأحيان لتوفير مادة غنية تعين الباحثين وتوفر لهم الأدلة الكافية لعرض آرائهم والتوصل إلى استنتاجاتهم. وقد تجاوز ذلك مسألة الميثاق والبيانات والتصريحات إلى المقابلات والكراسات

Digitized by Birzeit University Library

المنشورة وحتى غير المنشورة الخاصة بحركة " حماس" مما أثرى هذه الدراسة.

وبالرغم من أن دراسات الفكر السياسي تتسم بالجمود أحياناً بسبب اقتصارها على دراسة النظريات والأفكار، إلا أن هذا الكتاب ابتعد عن الجمود بقدر اقترابه من مناقشة الممارسة السياسية لحركة "حماس" وعدم اقتصارها على النظريات الفكرية. ومع أن هذه ايجابية تسجل لهذا الكتاب إلا أن عنوانه كان ينبغي أن يشمل الفكر والممارسة السياسية للحركة.

يبدأ التمهيد بعرض مفهوم الفكر السياسي وموقع النظرية السياسية في الإسلام. وبخصوص حركة "حماس" يرى أنها أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي في الساحة الفلسطينية ، ويعرض ضمن تسلسل جيد الخلفية التاريخية لحركة " حماس" وانبثاقها عن جماعة الاخوان المسلمين، ويرصد مراحل تطور الفكر الاخواني الفلسطيني والعوامل المؤثرة فيه وانعكاس ذلك على نشوء وتطور حركة "حماس" لاحقاً. فقد ابتدأت تلك المراحل بمرحلة البناء الهادئ وتمتين الدعائم وفق نظرية مفادها أن التغيير الاجتماعي يقود إلى التغيير السياسي، ثم مرحلة إقامة المؤسسات وتوسيع قاعدة الحركة، تليها مرحلة استكمال بناء الأجهزة وبداية الانتقال إلى أعمال المقاومة في بداية الثمانينات، وأخيراً إعلان الجهاد بعيد تفجر الانتفاضة عام ١٩٨٧ . أما العوامل التي عجلت في تطور الفكر الإسلامي على صعيد مقاومة الاحتلال فيقسمها إلى عوامل ذاتية (داخلية) وأخرى موضوعية (خارجية)، ولكن رغم شمول هذه العوامل إلا أنه كان لا بد من الإشارة إلى الحوار الداخلي الموسع حول أولوية التغيير أم التحرير الذي شهدته صفوف الحركة الإسلامية منذ الثمانينات.

في مناقشة أهداف حركة " حماس" يرى الباحث محمد برهومة أن الايديولوجيا هي أهم روافد أهداف الحركة وأن النزعة الوطنية لدى "حماس" تكتسب إطاراً منفرداً عن أية حركة علمانية أخرى، فعلى الرغم من أن هدف جميع الحركات الفلسطينية هو تحرير الأرض وإقامة الدولة، إلا أن " حماس" تنطلق في أهدافها من الفكر الإسلامي وتستهدي بالتجربة التاريخية الإسلامية وتجربة كفاح الشعب الفلسطيني. أما العوامل التي يذكرها الباحث ويعتبرها ساهمت في تطوير أهداف " حماس" فيبدو أنها ليست دقيقة، فسياسة الضغط على "حماس" بدءاً من حملات الاعتقال المتكررة وعمليات الإبعاد وخاصة إلى مرج الزهور، ومروراً بالمذابح الإسرائيلية في المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي وانتهاء بالتحدي الذي أوجدته السلطة الفلسطينية حصلت بعد تزايد قوة حماس بينما العوامل التي صاغت أهداف حركة "حماس" كانت موجودة أصلاً قبل وقوع هذه الأحداث.

يشير محمد برهومه إلى اختلاط الهدف بالوسيلة، والهدف بالموقف وذلك في إشارته إلى البيان الأول لحركة "حماس"، ولكن الباحث نفسه يقع في نفس الإشكالية حين يعتبر استمرار الانتفاضة وتأكيد مشروعية الكفاح المسلح وتفعيل العمق العربي والإسلامي والحفاظ على

Digitized by Birzeit University Library

الوحدة الوطنية أهدافاً للحركة في حين أنها أقرب ما تكون كسياسات ووسائل لتحقيق الأهداف. ويتضح هذا التناقض حين نجد الباحث خالد الهندي في الفصل الأول من الباب الثاني يعتبر هذه الأمور ضمن الاستراتيجيات الأساسية في إدارة " حماس" للصراع وليس ضمن الأهداف. كما أن تقسيم الباحث أهداف "حماس" إلى أربعة أقسام: هدف عام وآخر استراتيجي، وأهداف مرحلية وأخرى ظرفية، فيه نوع من الإطالة غير المبررة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأهداف المذكورة هنا كانت تستحق مناقشة موسعة ومن جانب آخر غير الأهداف. فبدلاً من الإشارة إلى أهداف مرحلية كان ينبغي مناقشة فكرة البرنامج المرحلي في فكر " حماس"، وبدلاً من الإشارة إلى هدف تحقيق المشروعية السياسية إشارة عابرة كان ينبغي مناقشة تطور حصول" حماس " على الشرعية السياسية في زمن قصير وانعكاسات ذلك على مجمل العمل السياسي والتنظيمي الفلسطيني.

يحتاج هذا الفصل أيضاً إلى مزيد من الدقة، فأحياناً يحصل خلط بين دور حركة "حماس" ودور جماعة الإخوان المسلمين، رغم أن الأولى انبثقت من الثانية، وذلك في معرض الحديث عن دور المؤسسات الإسلامية في المجتمع. أما الشعارات الإسلامية التي رفعها ممثلو بعض القوى الوطنية في بعض الانتخابات فهي "تكتيكات " انتخابية وليست من مظاهر أسلمة المجتمع كما يذكر الباحث، وأما اعتبار عدم وجود برنامج لدى حركة "حماس" لتوظيف الانتفاضة سياسياً سبباً من أسباب فشل الانتفاضة وتوقفها ففيه عدم موضوعية. فأسباب تراجع الانتفاضة أكبر من ذلك بكثير، كما أن الباحث نفسه ذكر في أهداف " حماس" المرحلية بنداً كاملاً حول هدف "حماس" في استمرار الانتفاضة، واستشهد بقول لمحمد نزال اعتبر فيه محاولة بعض الاطراف توظيف الانتفاضة سياسياً وبأي ثمن أهم أسباب توقف الانتفاضة.

في الباب الثاني الذي يتناول المنطلقات والمفاهيم الفكرية والسياسية لحركة "حماس" يشرح الباحث خالد الهندي فهم حركة "حماس" لطبيعة الصراع وفلسفة إدارته، فحماس ترى أن القضية الفلسطينية هي جزء من صراع حضاري شامل بين الأمة العربية والإسلامية من جهة وبين الصهيونية المدعومة من الغرب من جهة أخرى. ويجري الباحث مقارنة جيدة بين المنطلقات الفكرية للاتجاهات الأخرى ذات البعد القومي أو الطبقي أو الوطني وبين الدوائر الثلاثة التي تشير إليها أدبيات "حماس" وهي الفلسطينية والعربية والإسلامية، ولذلك فهو يشير إلى علاقة تبادلية بين تحرير فلسطين ونهضة الأمة العربية والإسلامية إذ أن كليهما ضروري للآخر. ويعتبر الباحث هذا التصور أقدم من نشأة "حماس" نفسها إذ أنه تصور جماعة الاخوان المسلمين مع طرح أكثر نضجاً وعمقاً.

تبرز في الفصل الأول من الباب الثاني الذي يتناول فهم "حماس" لطبيعة الصراع مناقشة مسألة التكتيك والعمل المرحلي في إدارة "حماس" للصراع، حيث يعرض التساؤلات المتعددة ويجيب عليها من خلال حسم عدة قضايا

Digitized by Birzeit University Library

تتصل كل منها بالأخرى، وهي: رفض عملية التسوية وتأكيد خيار الجهاد ولكن مع الحرص على الوحدة الوطنية، ومن ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أن "حماس" اتبعت مرونة منسجمة مع استراتيجياتها.

أما الفصل الثاني الذي يتناول فهم "حماس" للآخر الصهيوني والغرب فتكثر فيه العناوين الفرعية ذات الدلالة الكبيرة ولكن بمضمون مقتضب ، فموضوع رؤية "حماس" للحركة الصهيونية (النشأة، الطبيعة،الوسائل) نوقشت بصورة مختصرة جداً وتقل عن ثلاث صفحات مع أنه عنوان واسع. وفي رؤية "حماس" لمرتكزات الفكر الصهيوني يذكر الباحث من هذه المرتكزات: التراث العقائدي اليهودي، الهجرة والاستيطان، إحياء الروح القومية لدى اليهود ودعوى أرض الميعاد. ومع أن الباحث يناقش البعد الديني والبعد الجيواستراتيجي في الفكر الصهيوني إلا أنه لا يحدد أيهما يعتبر البعد الأهم لدى الصهيونية، وعلاوة على ذلك كان ينبغي الإشارة إلى دعوى (شعب الله المختار) في الفكر الصهيوني.

يناقش الباحث في هذه الورقة وبشكل جيد تصور "حماس" للصهيونية واليهودية حيث الأولى هي حركة استعمارية وظفت الدين اليهودي للوصول إلى أهدافها، كما يرى أن موقف "حماس" من علاقة الصهيونية بالغرب يقوم على عدم التهويل أو التهوين من دور اليهود في الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ويرى أن هذه العلاقة تقوم على بعدين: البعد الديني والبعد المصلحي الاستراتيجي. ويبرز هنا تحليل نظرة كل من " حماس" والغرب إلى الآخر حيث يخلص الباحث إلى أن خطاب "حماس" إلى الغرب كان خطابا موضوعيا لا يعتبر الغرب عدوا إلا بقدر دعمه للاحتلال الإسرائيلي، أما الغرب نفسه فرغم توجيهه تهمة الإرهاب لحركة "حماس" فإنه بدأ منذ عام ١٩٩٢ ينظر إليها بجدية.

في هذا الباب يتميز الفصل الثالث الذي يتناول تصور "حماس" لمسألة "الوطنية"، ويناقش د. محمد عمارة جدلية الوطني والإسلامي، ويرى أنه لا يوجد تمايز بين" الوطنية" و" الإسلامية"، بل قد تجلى في الساحة الفلسطينية توحد الوطنية والإسلامية في مراحل النضال الفلسطيني التي سبقت الخمسينيات، إلا أن إنشاء حركة فتح رغم جذورها الضاربة في التربة الإسلامية يعد خطوة البدء في إحداث الفصام بين الوطني والإسلامي. أما التصالح بينهما فقد عاد مع تصعيد الانتفاضة وتأسيس حركة "حماس" في أواخر عام ١٩٨٧ والتي تعتبر الوطنية جزءا من العقيدة الدينية.

يرى د. عمارة أيضا أن مفهوم (الوطنية) تم اختزاله من المعنى الشامل للنضال ضد المستعمر والمحتل إلى مفهوم ينحصر في أطر منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها، في حين ترى "حماس" أن (الوطنية) تقوم على التمسك بثوابت الشعب الفلسطيني وأن وحدة الوطن مقدمة على وحدة البرنامج، ومن هنا حصل تضاد بين التيارين الإسلامي والوطني أدى

Digitized by Birzeit University Library

تلقائياً إلى استلاب الصفة الوطنية - ولو نظرياً - عن التيار الإسلامي، وإلى طبع صفة العلمانية بالتيار الوطني.

يناقش الباحث أسباب اتساع الهوة بين الوطنيين والإسلاميين في فلسطين ولكنه يرى أن القضية الفلسطينية تتمحور حول ثابتين هما: الأرض والمقدسات، وأن الأرض لم تكن هي الثابت الوحيد في القضية الفلسطينية كما قضايا التحرر الوطني الأخرى. وكذلك يناقش عوامل وارهاصات التحول في الخطاب والممارسة السياسية الإسلامية الفلسطينية تجاه مسألة "الوطنية" ويرى أن انتقال الاخوان المسلمين لمرحلة المقاومة والجهاد الفعلي قد أدخلهم ساحة العمل الوطني العام وأكسبهم الشرعية السياسية داخل الساحة الفلسطينية.

في موقف "حماس" من التعددية السياسية والدينية، وبعد تأكيد قبول الإسلام للآخر الديني والسياسي يتتبع خالد الحروب في الفصل الرابع مسار الطروحات الفكرية "لحماس" وممارستها العملية على الأرض، ويرى أن الاعتراف بالآخر الديني والسياسي ظل جزءاً أصيلاً من اهتمامات الحركة حيث ألزمت نفسها باحترام التعددية، بل والمطالبة بها، "فحماس" تشير دائماً إلى أنها لا تتخذ مواقف معادية لأحد استناداً إلى فكره أو عقيدته وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية "ضدنا" ويلحظ الباحث أن الإطار الفلسطيني لم يشهد حتى الآن أية توترات طائفية في حين شهد العديد من المنازعات السياسية.

ميثاق "حماس" ومواقف المسؤولين فيها ومشاركتها في الانتخابات النقابية والطلابية وتنسيقها مع فصائل المعارضة وعدم اللجوء إلى العنف ضد السلطة الفلسطينية ومساندتها للمسيحيين الفلسطينيين وكنيسة الروم الارثوذكس في القدس - كل ذلك يشير إلى موقف "حماس" المتقبل للتعددية الدينية والسياسية.

يتميز الفصل الخامس الذي يتناول العمل السياسي لحركة "حماس" بمنهجية جيدة، كما تظهر فيها الأدلة الشرعية إلى جانب التحليل السياسي، فهو يبدأ بتعريف العمل السياسي ومحدداته وتعريف السياسة الشرعية ومحدداتها، ثم يعرض الأعمال السياسية لحركة "حماس" والثوابت والمتغيرات في عملها السياسي ثم يشرح القيود على ذلك، وحتى يخلص إلى استنتاجاته يعرض أعمال "حماس" السياسية في ضوء السياسة الشرعية.

ويرى د. علي الصوا أن "حماس" تتبنى العمل السياسي مكملاً للعمل الجهادي وليس بديلاً عنه، بل أنها بدأت عملها السياسي قبل العسكري المميز ثم تدرجت في تصعيد طابع مشاركتها في الانتفاضة من الأدنى إلى الأعلى. ويرى الباحث أن "حماس" تقرر المرحلية لتحقيق الهدف الثابت وتعمل بمرونة بشرط أن لا يفضي العمل السياسي إلى الاعتراف بإسرائيل أو إبطال مشروعية الجهاد أو إنهاء وجود الحركة. ويناقش في هذا الإطار موضوع الهدنة التي تقبل

Digitized by Birzeit University Library

بها "حماس" لمدة محدودة مناقشة جيدة رغم أن مسألة الأهداف الثابتة والمرحلية نوقشت في فصلين سابقين من الكتاب.

وفي عرض عمل "حماس" السياسي في ضوء السياسة الشرعية يرى د. الصوا أن مواقف "حماس" جاءت متوازنة مع عقيدتها التي قامت على أساسها وبالتالي غدت الحركة أكثر انسجاماً مع الذات، ويرى أن الذي حكم عملها السياسي هو فقه الموازنات بين المصالح والمفاسد أو بين الخيارات المختلفة.

بالرغم من تخصيص الباب الثالث بكامله لمناقشة موقف حركة حماس من التفاوض والتسوية والاتفاقيات إلا أن جميع الأبواب تطرقت لهذا الموضوع بالتفصيل أحيانا وبالإجمال أحيانا أخرى، بل أن موقف حماس من اتفاق الحكم الذاتي هو عنوان الفصل الثاني من هذا الباب وبنفس الوقت هو عنوان فرعي في الفصل الأول منه، وهذا مثال على التكرار الموجود في الكتاب. ومع ذلك فإن الفصل الأول يعرض عوامل موقف "حماس" من التسوية السياسية والمراحل التي مر بها هذا الموقف وهي أربع مراحل: الرفض المبدئي، رفض أي مترتبات تتضمن أي تنازل، الحل المرحلي ثم الاستعداد لقبول مبدأ الهدنة مع إسرائيل، وخلال جميع المراحل حاولت "حماس" الموازنة بين ضغوط الواقع وحساب الإمكانات والقدرات المتاحة لها من جهة وبين مبادئها وثوابتها من جهة ثانية، وكذلك الموازنة بين تصعيد العمل العسكري ضد إسرائيل من جهة وبين الحيلولة دون حدوث أي صدام مع السلطة الفلسطينية من جهة ثانية.

يذكر الباحث في الفصل الأول من الباب الثالث أن "حماس" لم ترفض التفاوض وإنما مارست أشكالا منه، وفي الحقيقة فإن هذه العبارة ليست دقيقة لأن التفاوض عادة يشير إلى عملية السلام برمتها وهي ترفضها. أما ما يذكره الباحث هنا من أشكال للتفاوض عبر التصريحات والبيانات أو بين قادة "حماس" في السجون وإدارة السجون الإسرائيلية أو بين المختطفين من "حماس" والسلطات الإسرائيلية عبر الصليب الأحمر، في حادثة اختطاف مثلا، فإن هذه الأشكال ليست دليلا على ممارسة "حماس" للتفاوض أو حتى قبوله، وإنما كانت تتم غالبا بشأن حادثة معينة.

موقف حركة "حماس" من مشروع الحكم الذاتي عرض في الفصل الثاني من هذا الباب ولكن بصورة مستعجلة ومقتضبة ويغلب عليها الطابع الصحفي الذي يرتكز غالبا إلى اقتباس التصريحات، فالمواقف من الحكم الذاتي والحرب الأهلية وأداء السلطة الفلسطينية كان بالإمكان مناقشتها بشكل أوسع وأكثر عمقا، مع أن موقف "حماس" من المشاركة في الانتخابات عرض في هذا الفصل بصورة جيدة، شملت معالجة شروط "حماس" لهذه المشاركة.

في مناقشة علاقات "حماس" السياسية في الباب الرابع يعرض عبد الحفيظ علاوي علاقاتها في الساحة الفلسطينية مع كل من م.ت.ف وحركة "فتح" وحركة الجهاد الإسلامي

Digitized by Birzeit University Library

وفصائل المعارضة. كان ينبغي أن تكون علاقة "حماس" بالسلطة الفلسطينية إحدى المواد الرئيسية في هذه المناقشة إلا أن الخشية من التكرار دفع التحرير إلى إدراج هذه العلاقة في مناقشة موقف "حماس" من عملية التسوية، هذا فضلا عن أن العلاقة مع الحركة الإسلامية في إسرائيل والعلاقة مع المسيحيين الفلسطينيين يفترض أن تضاف إلى علاقات "حماس" على الساحة الفلسطينية.

يذكر الباحث أن التنافس بين "حماس" ومنظمة التحرير بقي في الإطار السلمي السياسي والإعلامي، بينما التنافس بين "حماس" و"فتح" تركز في محاولة فرض الطرفين نفوذهما الميداني المؤسسي والجماهيري مما جعله يتسم بالعنف في بعض الأحايين. وتعاملت حركة "فتح" مع حركة "حماس" عبر أربعة مراحل: التجاهل والتهميش، الاتهام بالعمالة، محاولة الاحتواء ثم محاولة التحجيم، أما العوامل التي تحكم العلاقة بينهما والتي كانت غالبا سبب توتر هذه العلاقة فهي ثلاثة: موقف حماس من منظمة التحرير، الانتفاضة ثم التسوية السياسية.

أتسمت علاقة "حماس" بالجهاد الإسلامي بالدفء غالبا، فلم يكن بينهما تنسيق كبير ولكن لم تسجل أيضا حوادث صدام بين أنصارهما، ويتوقع الباحث توجه الحركتين نحو الإندماج بسبب زوال الأسباب الموضوعية لوجود حركتين إسلاميتين ذات أهداف واحدة.

يعرض الباحث بشكل جيد تسلسل العلاقة بين حركة "حماس" والجبهتين الشعبية والديمقراطية التي اتسمت سابقا بصراع يغذيه التناقض الايديولوجي، إلى أن عقد مؤتمر مدريد الذي كان نقطة تحول وتطور كبير في تحسن العلاقة بينهما على أرضية مقاومة عملية التسوية. إلا أنه رغم التقارب السياسي بين الطرفين فإنهما لم يتوصلا إلى صيغة تنسيق مشترك في الأرض المحتلة سواء في مجال النضال الميداني أو في مجال الانتخابات القطاعية والمهنية والطلابية باستثناء بعض التنسيق في جامعتي النجاح وبيرزيت. وفي خارج الأرض المحتلة لم تتجاوز العلاقة بين الطرفين إصدار البيان المشترك.

على صعيد تحالف القوى الفلسطينية يرى الباحث أن "حماس" توصلت إلى أن بعض فصائل هذا التحالف كانت تتردد في قبول قيادة "حماس" له وأن دخولها التحالف كان بنفس تكتيكي مرحلي غير محسوم استراتيجيا، وفوق ذلك لم ترغب حركة "حماس" نفسها بإنشاء منظمة بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية وإنما رغبت في تقوية التحالف المذكور إدراكا منها أن اكتساب الشرعية السياسية يكون بصدق الممارسة والطرح السياسي.

وعلى صعيد علاقات "حماس" مع الدول العربية والإسلامية يذكر الباحث أن سياسات "حماس" وفرت علاقات دافئة مع هذه الدول وجوا متعاونا في بعض الأحيان. فسياسة "حماس" تقوم على الاتصال بجميع الدول العربية والإسلامية بصرف النظر عن أنظمتها السياسية أو انتماءاتها الايديولوجية، وعدم التدخل في

Digitized by Birzeit University Library

الشؤون الداخلية لهذه الدول، ورفض سياسة المحاور المتصارعة في العالم العربي والإلتزام بساحة الصراع مع إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. ومنذ نشأة حركة "حماس" لم تسجل واقعة صدام أو أزمة حادة مع أية دولة عربية أو إسلامية وكان موقف "حماس" في حرب الخليج الثانية مثالا واضحا على ذلك.

مع أن الباحث يرصد واقع العلاقة بين حركة "حماس" والدول العربية والإسلامية ويقسمها إلى قسمين إلا أنه لا يورد أمثلة على هذا التقسيم، وإضافة إلى ذلك كان ينبغي التمييز بين العلاقات الرسمية مع الدول والعلاقات الشعبية مع الأحزاب والحركات السياسية والشعبية وخاصة الحركات الإسلامية إذ تجد حركة حماس تأييدا واسعا لدى الجماهير العربية والإسلامية أكثر بكثير من الأنظمة نفسها.

على الساحة الدولية يرى الباحث أن "حماس" تأخرت في إقامة علاقات مع دول الغرب إلى أواخر عام ١٩٩٢، ويعود ذلك إلى جملة أسباب هي: إنشغال الحركة في بناء بنيتها التحتية الأساسية وتركيزها على مقاومة الاحتلال وحداثة تجربتها، إلا أن إبعاد ٤١٥ فلسطينيا معظمهم من قادة "حماس" إلى مرج الزهور في ديسمبر ١٩٩٢ شكل مرحلة مفصلية في تدشين الحركة لعلاقاتها الدولية من جهة، وفي تعاطيها مع الواقع الدولي عموما وإقامة علاقات سياسية جديدة مع العديد من قواه المؤثرة من جهة ثانية. كما يلحظ الباحث أن علاقات "حماس" في الوسط الدولي ما زالت في مرحلة الحوار ولم تتجاوزها إلى المرحلة الإجرائية، وأشار إلى أن "حماس" نجحت في إزالة تهمة الإرهاب عنها لدى الدول الأجنبية باستثناء الولايات المتحدة، ولكن ما زالت ملاحقة مصادر الدعم اللوجستي "لحماس" في تلك الدول مستمرة.

ركز الكاتب في هذا الفصل على الاتصالات مع السفارة الأمريكية في عمان علما أن "حماس" بعثت رسالة موحدة إلى معظم السفارات الغربية مثل المانيا وكندا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا واسبانيا، وليس للسفارة الأمريكية وحدها. كما أن هذا الفصل يناقش موقف الولايات المتحدة تجاه "حماس" دون التمييز بين الدول الغربية نفسها، وإن كان يناقش واقع هذه العلاقة ومحدداتها بصورة جيدة.

حول موقف "حماس" من قرارات الجامعة العربية في الباب الخامس يذكر الباحث أن مصطلح الجامعة العربية لم يرد في أدبيات "حماس" (الميثاق والبيانات) بشكل ملحوظ، وأن "حماس" تعاطت مع الجامعة العربية باسلوبين هما: اتخاذ مواقف من بعض القرارات مثل قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ بشأن تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني والذي ترى "حماس" أنه أفقد القضية الفلسطينية عمقها الاستراتيجي العربي والإسلامي، وأسلوب توجيه الرسائل والمذكرات لأمين الجامعة أو بعض اجتماعاتها، ويدل هذا على إدراك حماس لأهمية الجامعة العربية ولكن قناعتها أيضا بعدم قدرة الجامعة على تحقيق شيء هام.

Digitized by Birzeit University Library

أما قرارات الأمم المتحدة فقد حددت "حماس" موقفها من هذه القرارات وفق محددات تتعلق بالثوابت والاستراتيجيات، وقناعتها بأن الأطراف التي تقود " الشرعية الدولية" ليست جادة في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى نوعية القرار المتخذ من قبل الأمم المتحدة ومدى استجابته للحقوق الفلسطينية، ولذا ترفض "حماس" قرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ١٨١، وتقبل بقرار ٧٩٩ القاضي بإعادة مبعديها من مرج الزهور.

فصل هذا الكتاب الكثير من القضايا المتعلقة بالفكر السياسي لحركة "حماس" وممارساتها العملية، إلا أن عددا من الجوانب ما زالت تحتاج إلى البحث والمناقشة، وعددا من التساؤلات لا بد من الإجابة عليها. وقد أشار المحرران إلى بعض الصعوبات أمام ذلك إلا أن الإجابة عليها تسهم في إغناء الكتاب وشمولية البحث، ومن هذه القضايا: الاطياف الداخلية التي تتشكل منها الحركة إن وجدت والتي تتم ترجمتها إلى حوار داخلي يدل على حيوية وتفاعل داخل الحركة، مسألة العلاقة بين الداخل والخارج والعوامل التي تسهم في تباين وجهات النظر إن وجدت أيضا، آلية صنع القرار داخل الحركة في ظل وجود عوامل مساعدة بالنسبة لحركة "حماس" وأسباب أخرى معيقة، النظرية السياسية التي تعمل حركة" حماس" على أساسها، وكذلك تصور طبيعة العلاقة المستقبلية التي يمكن بناؤها بين "حماس" من جهة وكل من إسرائيل والسلطة من جهة أخرى.

عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

رشيد الخالدي، **الهوية الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني المعاصر** (نيويورك: كولومبيا، ١٩٩٧).

Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), pp . 165, notes, bibliography and index.

في السنوات الأخيرة برزت مسألة الذاكرة الجماعية والتخيل القومي على الساحة الأكاديمية كأحد القضايا التي يشارك فيها دارسون من شتى المجالات. ولم يعد الحديث عن النشأة القومية أو تشكل الهويات الوطنية حكرا على المنظرين السياسيين كما كان الأمر في سنوات الخمسينيات مثلا. فالنقاش الجديد آخذ بالتركيز على قضايا ليست سياسية بالمعنى المباشر للكلمة، بل أن دراسة مسائل كالثقافة السائدة والمخيلة التاريخية للجماعة هي ما يحتل مركز الصدارة في النقاش الجديد. وبالتالي، فإن الخطاب السياسي والحزب المبني أساسا على مسلمات تتعلق بتواريخ مجيدة وبطولات تاريخية لمؤسسي الأمم قد أخذ تدريجيا بالانحسار.

وفي هذا السياق نجد أن دارسي منطقة المشرق العربي قد بدأوا أيضا منذ أواخر السبعينيات تقريبا بإعادة النظر في كيفية دراسة التطور التاريخي للمنطقة وبروز الهويات الوطنية المختلفة فيها. فنحن اليوم نجد، ولأول مرة، دراسات جديدة حول بروز وتطور شعوب المنطقة المختلفة لا تعتمد مسألة "المؤامرة الاستعمارية" كطريقة وحيدة لتفسير نشأة الشعوب العربية المختلفة. ربما ساعد بروز حركات ثورية إقليمية ذات شعارات سياسية تهدف إلى إجلاء الاستعمار عن مناطق محتلة على بدء التفكير بطبيعة وخصائص الهويات القومية المختلفة. ولنأخذ الخطاب السياسي الفلسطيني كمثال على ذلك. ففي فترة الستينيات واجه هذا الخطاب مجموعة من التحديات المختلفة والمتناقضة في آن واحد أدت إلى خلق حالة من عدم الوضوح الفلسطيني حول طبيعة وماهية الهوية الخاصة التي تميز عرب فلسطين عن بقية العرب. فبرغم كون الخطاب الفلسطيني عروبيا آنذاك ومستندا إلى فرضية وجود أمة عربية واحدة، إلا أنه في سياق تصديه للخطاب الصهيوني – المرتكز على فكرة عدم وجود فلسطينيين وأن عرب فلسطين هم جزء من بقية الشعوب العربية التي عليها استيعابهم كونهم جزءا منها – كان عليه الدفاع عن الخصوصية الفلسطينية ورفض فكرة التشابهية العربية. في ظل هذا التناقض ما بين الاعتقاد بالانتماء إلى

Digitized by Birzeit University Library

الأمة العربية والنضال ضد محاولة تصوير الفلسطينيين بأنهم مجرد جزء من العرب، إلى أية درجة يمكننا القول بأن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في سنوات هذا القرن - والتي أدت في النهاية حتى إلى اعتراف إسرائيلي بوجود هوية فلسطينية خاصة - هي التي أدت بالأساس إلى بروز الهوية الفلسطينية؟

في الإجابة على مثل هذا السؤال يختلف الباحثون كثيرا. فهناك العديد من الاتجاهات المختلفة في دراسة الهوية الفلسطينية تتراوح ما بين الرفض التام لوجود مثل هذه الخصوصية الفلسطينية والإصرار على الوجود التاريخي الطويل - والذي يعود إلى جذور كنعانية - لهذه الهوية. ما بين طرفي النقيض في النقاش نجد هناك بعض المؤرخين الإسرائيليين الذين يرون في الهوية الفلسطينية ردة فعل على الوجود الصهيوني ذات نشأة حديثة تعود إلى أعوام الستينيات. مقابل ذلك نجد أن بعض المفكرين الفلسطينيين يرون في نشأة الهوية الفلسطينية عملية تاريخية حديثة لكنها ذات جذور تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر. وعلى كل الأحوال فقد بقيت دراسة طبيعة وتطور الهوية الفلسطينية محصورة في مجال دراسة تطور المؤسسة السياسية أو الحركة الوطنية الفلسطينية دون التمييز أو التركيز على الكيفية التي رأى فيها الفلسطينيون أنفسهم خلال المراحل التاريخية المختلفة من بروزهم كشعب مستقل عن جيرانه من الشعوب الأخرى، سواء كانوا الأردنيين أو السوريين أو غيرهم. من المحاولات الجادة والجديدة التي أخذت على عاتقها دراسة قضية تطور الهوية الفلسطينية - وليس المؤسسة السياسية - كتاب رشيد الخالدي: الهوية الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني الحديث.

في هذا الكتاب يدرس الخالدي نشأة وتطور الهوية الفلسطينية منذ أواخر العهد العثماني وحتى اللحظة السياسية الراهنة. وهو بهذا يكون من أصحاب وجهة النظر القائلة بوجود هوية خاصة بالفلسطينيين تميزهم عن غيرهم من الشعوب الأخرى. ففي المقدمة نجد أن الخالدي يستعمل مسألة التدابير الخاصة بالفلسطينيين على كل الحدود سواء محلية كانت أم دولية لإثبات أنهم يشكلون شعبا ذا خصائص مميزة. فبرغم سقوط العديد من الحواجز القديمة التي كانت تحد من حرية الحركة على المستوى العالمي، فإن الفلسطينيين تحديدا ما زالوا عرضة وبشكل يومي لإهانة الوقوف على الحواجز، و"بالتالي، فهم عرضة لظروف ما بعد حداثية من القلق على الحدود والحواجز تثبت بأنهم شعب، إذا كان لا شيء آخر يثبت ذلك"(ص ٥). فتاريخ بروز الهوية الفلسطينية مرتبط ومتداخل مع قضية رفض الفلسطينيين واعتبارهم الآخر لجماعات قومية ترى بذاتها أنها مختلفة عن الفلسطينيين وتحمل تصورات خاصة حول تطورها التاريخي تستند فيها أحيانا إلى نفس المسائل التي يستند إليها النص التاريخي الفلسطيني. الخالدي يؤكد أن التشابك والتعارض ما بين الأسردة التاريخية المختلفة يجب أن يكون جزءا أساسيا من أية دراسة للهوية الفلسطينية موضحا "أن هدف كتابه حول هذه القضية هو تجاوز العقبات الناجمة عن "استعمار" جهات

Digitized by Birzeit University Library

معينة لأجزاء من الذاكرة الفلسطينية في محاولة تفسير نوعية الإحساس الوطني الفلسطيني بهوية خاصة برغم كل العوائق أو حتى بسببها".

إن مشروع الخالدي يبدأ بإشكالية تحديد التاريخ الحديث للفلسطينيين وكيفية فصل هذا التاريخ عن مرادفه الإسرائيلي. وفي نفس الوقت فصله عن الإطار الأوسع للتاريخ العربي أو تاريخ الأقطار المجاورة لفلسطين. فبرغم تمايز هوية الفلسطينيين عن هويات جيرانهم المختلفة إلا أن فهم تلك الهوية وتمايزها غير ممكن خارج إطار سلسلة من التواريخ الأخرى. فأزمة فهم الهوية الفلسطينية تكمن في ضرورة فهم صعوبة أن يكون الفلسطينيون جزءا من أية هوية أخرى من هويات الشعوب الوطنية المجاورة.

يقسم الخالدي كتابه إلى ثمانية فصول يمكن القول بأنها تعكس الجدول الزمني التاريخي - الكرونولوجيا- لمراحل تطور الهوية الفلسطينية كما يراه الخالدي نفسه. هذه السردية تبدأ ليس في أعوام الستينيات بل في بداية القرن العشرين. فالخالدي لا يوافق القائلين بأن الهوية الفلسطينية هي حديثة الولادة وذات جذور تعود فقط إلى أعوام الستينيات. فمثل هذه الرؤية، بحسب رأيه، تعطي انطباعات مشوهة عن السرد التاريخي الفلسطيني وعن الأصول المعقدة التشعب للهوية الفلسطينية. فبرغم أن آثار التيارات المهيمنة على الشرق الأوسط -مثل التيارات القومية والإسلامية أو فرض التقسيمات الغربية على المنطقة أو أثر الحركة الصهيونية- واضحة في عملية تطور وبروز الهوية الفلسطينية إلا أن هناك عوامل عدة محلية الطابع قد لعبت دورا هاما في خلق وصياغة مثل هذه الهوية. من هذه العوامل الارتباط الديني -سواء المسيحي أو الإسلامي- بمدينة القدس وأثر التقسيمات الإدارية للمنطقة في العصور السابقة (مثل السناجق العثمانية) وثبات الولاءات المحلية والإقليمية. فمجمل هذه العوامل، برأي الخالدي، قد ساهم في تطوير وضع فلسطيني خاص منذ زمن يسبق أحداث عام ١٩٤٨ بكثير. وقد ساعد هذا بشكل قاطع على بروز فكرة فلسطين كوحدة سياسية مستقلة عن سوريا في أذهان بعض المثقفين في وقت مبكر قد يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر.

وبهذا، فإن الخالدي يؤكد أن جذور الهوية قد سبقت بروز أو تطور الوعي الفلسطيني العام بها. فسكان فلسطين قد بدأوا بتخيل أنفسهم كوحدة سياسية مميزة منذ بداية القرن العشرين. فالكاتب نجيب عزوري، على سبيل المثال، قد طرح في عام ١٩٠٨ فكرة توسيع سنجق القدس ليشمل فلسطين الشمالية "لأن ذلك ضروري لتطور أرض فلسطين بحسب تعبيره" (الخالدي ص ٢٨). إن مجرد بروز فكرة أرض فلسطين ذات حدود معرّفة وشبيهة بتلك التي اعتمدها الانتداب البريطاني يثبت، حسب رأي الخالدي، أن فكرة تمايز فلسطين عما يجاورها كانت متداولة في بعض الأوساط. ولعل مثل هذه الفكرة هو الذي دفع الخالدي للتركيز على مدينة القدس لدراسة تطور الرؤية الفلسطينية للذات. فهو قد خصص فصلا كاملا لدراسة الحياة

Digitized by Birzeit University Library

الثقافية في فلسطين في أواخر العهد العثماني من خلال دراسة موقع القدس في مخيلة سكان فلسطين آنذاك. فمنزلة القدس الدينية قد جعلت منها رمزا لكل الأمكنة الأخرى في فلسطين وقد حولت زيارتها إلى جزء هام من التعريف الديني لسكان فلسطين، إضافة إلى كون القدس العاصمة الإدارية والسياسية لكل المناطق القريبة. فهي قد كانت -على الأقل منذ عام ١٨٧٤- عاصمة لسنجق مستقل يحمل اسمها ويرسل مندوبين عنه إلى البرلمان العثماني. إضافة إلى ذلك، فإن القدس قد لعبت دوما دور المركز الثقافي والفكري، ولاحقا الصحفي، للعديد من مدن فلسطين. وبرغم كل ذلك فإن ولاء سكان القدس -وفلسطين بشكل عام- لم يكن دوما إقليمي النزعة. ففي الفصل الرابع من الكتاب يستعرض الخالدي تعددية الولاء -من عثمانية إلى عربية إلى قبلية أو عائلية أو دينية- لدى أعيان القدس في أواخر الحكم العثماني، إلا أن مثل هذه التعددية لم تعكس بالضرورة حالة تناقض. فالولاء للعثمانيين لم يعن عدم الافتخار بالتراث العربي أو بالدفاع عن فلسطين في وجه الأطماع الصهيونية. فتعايش تعدد الولاءات المختلفة، برأي الخالدي، يعكس صفة الهوية الجديدة التي كانت قد بدأت بالبروز.

في الفصول اللاحقة يزودنا الخالدي بتصوره الكرونولوجية -أو التسلسل التاريخي- لتطور الهوية الفلسطينية منذ بدايات ظهورها الأولى وحتى اللحظة الراهنة. وفي هذا السياق يشير إلى أن بداية تشكل شخصية فلسطينية متميزة تعود إلى تعامل -أو تصادم- مناطق الريف الفلسطيني مع الاستيطان اليهودي. فنظرا لطبيعة هذا الاستيطان والذي كان بالأساس يهدف إلى تأسيس مستعمرات زراعية، فإن التصادم الفلسطيني معه قد ابتدأ في الأرياف وليس في المدن. ولهذا، فإن الهوية الفلسطينية المتميزة والتي قد بدأت معالمها في التشكل آنذاك ستكون في جوهرها وسماتها حركة فلاحية برغم حفاظها على ولائها التاريخي -السياسي أو الديني- لمدينة القدس. ولكن بالرغم من هذه الأسبقية الفلاحية في الإحساس بالتمايز والخصوصية فإن التعبير السياسي عن هذه الظاهرة المرتبطة أساسا بالخوف من الخطر الصهيوني قد برز في المدن الرئيسية عبر المقالات المختلفة التي قد بدأت بالظهور في الصحف المحلية. إن هذا التصريح ما بين رفض وعنفوان فلاحي لظاهرة الاستيطان اليهودي والصياغة السياسية لهذا الرفض عبر مؤسسات مدنية يمثل نقطة البداية التاريخية لرؤية الفلسطينيين لذاتهم على أنهم جماعة متميزة. فبروز المشروع الصهيوني إلى العلن والدعم البريطاني له عبر وعد بلفور قد سارع في تطور الشخصية السياسية الفلسطينية المستقلة. فالعديد من الجمعيات والمنظمات -سواء أطلقت على ذاتها صفة العربية، السورية، الإسلامية أو المسيحية- قد أخذت بالتشكل بغرض الدفاع عن فلسطين في وجه الخطر الصهيوني. وبهذا، فإن تخيل الجماعة الفلسطينية قد بدأ يأخذ منحنى عمليا سيزداد تطورا وسيأخذ الطابع الرسمي في مرحلة ما بعد عام ١٩٢٣ وسيتطور ليصبح التصور الرئيسي الذي يشترك فيه غالبية سكان فلسطين في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٤٨".

Digitized by Birzeit University Library

ومن هنا، فالكرونولوجية التاريخية التي يقدمها الخالدي لتطور الهوية الفلسطينية ترى في نشأة هذه الهوية عملية تاريخية تعود لبدايات القرن وليس إلى تجربة الهجرة واللجوء الفلسطيني كما يفسرها البعض الآخر. لكن الخالدي لا يهمل خصوصية وأثر تلك التجربة في تطور مميزات خاصة للهوية الفلسطينية. فالشتات وإن كان قد زود الفلسطينيين بتجربة خاصة تميزهم عن غيرهم من الشعوب إلا أنه أدى أيضا إلى إعاقة بروز الهوية الفلسطينية سياسيا وإن إلى حين. ورغم ذلك، فإن فترة اللجوء هذه هي التي شكلت مراحل البداية، أو بتعبير الخالدي "ما قبل التاريخ"، للجيل الفلسطيني الوطني الجديد (ص١٨٠) ولمرحلة إعادة بروز الهوية الفلسطينية في سنوات الستينيات. وبرغم ذلك، فإن المرحلة الممتدة من النكبة إلى بروز الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة يصفها الخالدي بأنها فترة اختفاء الفلسطينيين وانحسار هويتهم الخاصة. وهذا الاختفاء له أسبابه السياسية العديدة والتي منها سلسلة الفشل الفلسطيني تجاه المشروع الصهيوني. ولكن مع هذا، فإن هذا الغياب والفشل في نهاية المطاف قد ساعد على إكمال عملية تطور هوية فلسطينية خاصة.

لا شك أن هذا الكتاب يقدم التصور الأكثر شمولية لتطور الهوية الفلسطينية تاريخيا إلا أن دراسة مثل هذه تبقى غير مكتملة ما دامت تجربة وتاريخ سكان فلسطين الحديث في المراحل التي سبقت الصراع مع الحركة الصهيونية ما زالت غير مدروسة -أو أن الدراسات حولها نادرة. فكما يلاحظ من قراءة مصادر الكتاب فإن الكتابات التاريخية التي تعنى بدراسة الماضي الفلسطيني خارج إطار الوضع السياسي الحالي تقريبا غير موجودة. وعلى الرغم من أن دراسة الخالدي تمتاز بكونها الوحيدة التي تدرس الهوية الفلسطينية بالتحديد إلا أنها أيضا تفتقد دراسة شمولية التجربة والمميزات التاريخية المختلفة لسكان فلسطين بعيدا "عن العلاقة الخاصة بمدينة القدس". وعلى كل الأحوال فإنه في ظل غياب دراسات تاريخية كهذه تبقى كرونولوجية الكتاب -وبرغم أنها أسيرة التمركز القدسي- الأكثر تاريخية والوحيدة التي تدرس تشكل الهوية تاريخيا. ونأمل بأن يكون هذا الكتاب فاتحة لنقاش فلسطيني حول طبيعة وتاريخ وخصوصية هوية الشعب الفلسطيني.

عصام نصار

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

محاضرة عن المرأة

-المكان: بيت فوريك، نابلس، ١٩٩٨/١/٢٢.
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: النساء والاحزاب السياسية.
-الموضوع: دور النساء في العمل السياسي والمشاركة في الاحزاب السياسية الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: آمال خريشة.

ندوة حول التراث والمقاومة

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/١/١٦.
-الهيئة المنظمة: وزارة الثقافة.
-العنوان: التراث الشعبي الفلسطيني وفلكلور المقاومة الفلسطينية.
-الموضوع: دور التراث في الصمود والمقاومة والتعبئة الجماهيرية.
-أبرز المشاركين: عبد الناصر صالح، د. نمر سرحان.

محاضرة حول اليهود في القرآن الكريم

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/١/٢٢.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: اليهود في القرآن الكريم.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: طبيعة اليهود كما وصفهم القرآن الكريم من خلال قصصهم.
-أبرز المشاركين: ناجي صبحة.

ندوة حول الديمقراطية
-المكان: غزة، ١٩٩٨/١/١٧.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الديمقراطية والحقوق الأساسية في الدستور.
-الموضوع: مفهوم الديمقراطية وحقوق المواطن والقانون.
-أبرز المشاركين: عمر المجدلاوي.

ورشة عمل حول مفاهيم المجتمع المدني
-المكان: البيرة، ١٩٩٨/١/١٩.
-الهيئة المنظمة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
-العنوان: مفاهيم المجتمع المدني وحقوق الانسان.
-الموضوع: دور الهيئة المستقلة في نشر مفاهيم المجتمع المدني والدفاع عن حقوق المواطنين.
-أبرز المشاركين: راوية العلمي، عمار الدويك.

ورشة عمل حول الأسرى
-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/١/١٨.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لحركات الشبيبة الطلابية.
-العنوان: أسرى الحرية: واقع وتطلعات.
-الموضوع: الاعتقال الاداري، الأسرى والمفاوضات، توثيق نضالات الأسرى.
-أبرز المشاركين: أحمد الصياد، سهى البرغوثي، عيسى قراقع.

ورشة عمل حول المرأة في النقابات
-المكان: بيت حانون، ١٩٩٨/١/٢٠.
-الهيئة المنظمة: نقابة الخدمات العامة.
-العنوان: المرأة والعمل النقابي.
-الموضوع: دور المرأة في العمل النقابي وضرورة مشاركتها في انتخابات النقابات.
-ابرز المشاركين: محمد دهمان، بشير السيسي، سميرة أبو دية.

ورشة عمل حول قانون تشجيع الاستثمار
-المكان: غزة، ١٩٩٨/١/٢٠.
-الهيئة المنظمة: لجنة الموازنة واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي.
-العنوان: قانون تشجيع الاستثمار.
-الموضوع: ضرورة انسجام مواد القانون مع خلق مناخ استثماري مناسب وتقديم تسهيلات للمستثمرين.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: د. سعدي الكرنز.

محاضرة حول التغيير في حركة فتح

-المكان: قلنديا، ١٩٩٨/١/٢٥

-الهيئة المنظمة: حركة فتح.

-العنوان: استحقاق مراحل التغيير في حركة فتح.

-الموضوع: المراحل التي حدث فيها التغيير في حركة فتح وآثار التغيرات.

-أبرز المشاركين: عثمان أبو غربية.

محاضرة حول التنمية في فلسطين

-المكان: دير البلح، ١٩٩٨/٢/٩.

-الهيئة المنظمة: كلية فلسطين التقنية.

-العنوان: الآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

-الموضوع: واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين وابعادها الضرورية ومستقبلها الذي يواجه مشاكل عديدة.

-أبرز المشاركين: د. علي شعث.

ورشة عمل حول المساواة أمام القانون

-المكان: رفح، ١٩٩٨/٢/٩

-الهيئة المنظمة: البرلمان الفلسطيني الصوري.

-العنوان: المساواة أمام القانون.

-الموضوع: العلاقات الأسرية وحقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة تجاه الآخر.

-أبرز المشاركين: عبير جبر.

محاضرة حول التعايش بين الديانات الثلاث

-المكان: القدس، ١٩٩٨/٢/٨.

-الهيئة المنظمة: القنصلية الأسبانية، بالتعاون مع معهد الآثار الأسباني.

-العنوان: التعايش اليهودي المسيحي-الإسلامي في اسبانيا في العصور الوسطى.

-الموضوع: قوة العلاقة المفتوحة بين أبناء الديانات الثلاث وشمولها معظم المدن الاسبانية في ظل الحكم العربي الاسلامي، ومعظم مجالات الحياة.

-أبرز المشاركين: البرفيسور انجيل ساينس بديوس.

محاضرة حول أوضاع الأسرى

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٢/٨.

-الهيئة المنظمة: المركز الثقافي الاسلامي.

-العنوان: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية.

-الموضوع: الأوضاع المؤلمة داخل السجون والبعد السياسي لقضية المعتقلين.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: عبد الخالق النتشة.

ندوة حول النكبة

-المكان: مخيم بلاطة، ١٩٩٨/٢/٧.
-الهيئة المنظمة: لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.
-العنوان: النكبة وانبعاث الذاكرة الوطنية.
-الموضوع: ضرورة إحياء ذكرى النكبة، وما نتج عنها من مآسي واعتبار عـام ١٩٩٨ عـام انبعـاث الذاكرة الوطنية.
-أبرز المشاركين: حسام خضر، تيسير نصر الله، بلال الشخشير، د. ماهر أبو زنط.

ندوة حول موضوع اللاجئين في المفاوضات

-المكان، رام الله، ١٩٩٨/٢/١٠.
-الهيئة المنظمة: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني"شمل".
-العنوان :اللاجئون والمفاوضات
-الموضوع :ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التفاوض حول موضوع اللاجئين
-ابرز المشاركين :هاني الحسن ،د.سليم تماري .

ندوة حول الاقتصاد الفلسطيني

-المكان :رام الله ،١٩٩٨/٢/١٠.
-الهيئة المنظمة: وزارة الاقتصاد والتجارة.
-العنوان: الصادرات الفلسطينية.
-الموضوع: القوانين الاقتصادية التي ستقر هذا العام، والقيود الإسرائيلية على التجارة الفلسطينية ووضع الاقتصاد الفلسطيني.
-أبرز المشاركين: ماهر المصري، ناصر طهبوب، عبد الحفيظ نوفل، د. سمير حليلة، محمد أمين.

محاضرة حول العنف الأسري

-المكان: سيلة الحارثية، ١٩٩٨/٢/١١.
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.
-العنوان: العنف الأسري
-الموضوع: أسباب العنف وأشكاله وتأثيره النفسي على المرأة والطفل.
-أبرز المشاركين: فاتن غازي.

محاضرة حول الحرية والمسؤولية

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٢/١١.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع"بانوراما".
-العنوان: الحرية والمسؤولية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: مفاهيم الحرية وحدودها والتعددية وأشكالها والمسؤولية في كل منها.
-أبرز المشاركين: أحمد غنيم.

ندوة حول تاريخ فلسطين

-المكان: مخيم بلاطة،١٩٩٨/٢/١١.
-الهيئة المنظمة: مركز شباب بلاطة.
-العنوان: تاريخ فلسطين القديم.
-الموضوع: موقع فلسطين وأهميته الدينية والاستراتيجية والاقتصادية، التراث الكنعاني وادعـــاء أرض الميعاد.
-أبرز المشاركين: د. جمال جودة، د. سعيد بيشاوي، د. احسان الديك.

ندوة حول الأزمة العراقية

-المكان: مخيم بلاطة، ١٩٩٨/٢/١٤.
-الهيئة المنظمة: مركز شباب بلاطة.
-العنوان: الأزمة العراقية بين الحلّين السياسي والعسكري.
-الموضوع: ملابسات الأزمة العراقية والاحتمالات المتوقعة والمواقف المتعددة.
-أبرز المشاركين: د. عثمان عثمان، د. عبد الستار قاسم، د. أياد البرغوثي، د. سعيد بيشاوي.

ندوة حول قطاع مشاغل الخياطة

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٢/١٤.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وهيئة تشجيع الاستثمار في شمال الضفة.
-العنوان: أوضاع مشاغل الخياطة: المشاكل والحلول.
-الموضوع: مستقبل قطاع مشاغل الخياطة في ظل المشاكل التي تواجهه .
-أبرز المشاركين: د. هشام عورتاني، د. جواد ناجي، بسام بدران، د. باسم مكحول.

محاضرة حول الوضع الراهن

-المكان: نابلس،١٩٩٨/١/١٢.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخريجين الثقافي.
-العنوان: الواقع السياسي الفلسطيني.
-الموضوع: ما تشهده الساحة الفلسطينية والأزمة العراقية من تطورات.
-أبرز المشاركين: بسام الشكعة.

حلقة نقاش حول قانون الخدمة المدنية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
-العنوان: قانون الخدمة المدنية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: دور المجلس التشريعي في سن القوانين المتعلقة بالمرأة، وتقديم توصيات متعلقة بالمرأة لتضمينها مشروع القانون.
-أبرز المشاركين: جميلة صيدم، د. مريم الأطرش، عبد الكريم أبو صلاح.

ندوة حول مفاهيم الديمقراطية

-المكان: السوارحة (غزة)، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الانتخابات والمواطن.
-الموضوع: مفهوم الانتخابات ودور المواطن في ارساء مفاهيم الديمقراطية.
-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد، نور الخطيب.

ندوة حول الأزمة العراقية

-المكان: مخيم عين بيت الماء، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: مركز شباب المخيم.
-العنوان: الأزمة العراقية.
-الموضوع: أسباب الأزمة والاحتمالات المتوقعة والمواقف المطلوبة.
-أبرز المشاركين: الشيخ جمال سليم، د. عبد الستار قاسم، د. ماهر ابو زنط، سالم خلة.

ندوة حول الزواج المبكر

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: مدرسة بنات السيدة سارة.
-العنوان: مخاطر الزواج المبكر.
-الموضوع: نتائج الزواج المبكر من النواحي الاجتماعية والنفسية والقانونية.
-أبرز المشاركين: د. سمير القواسمي، أمل الجعبة، كفاح المناصرة.

ندوة حول الحركة العمالية

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: كتلة الوحدة العمالية.
-العنوان: هموم الحركة العمالية.
-الموضوع: القوانين المتعلقة بالعمال والمشاكل التي تواجههم.
-أبرز المشاركين: جهاد عقل، خالد ياسين، سليم استيتي

ندوة حول المرأة الفلسطينية

-المكان: مخيم النصيرات، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: البرلمان الفلسطيني الصوري.
-العنوان: المساواة والعدالة أمام القانون.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: حقوق المرأة الواجب تضمينها في مشاريع القوانين الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: جميلة صيدم.

ندوة حول الانتخابات

-المكان: رفح، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الانتخابات وأثرها على المواطن والمنتخب.
-الموضوع: مفهوم الانتخابات وأهميتها ومعايير نزاهتها والعلاقة بين المرشح والمواطن.
-أبرز المشاركين: محمود أبو رحمة.

يوم دراسي حول النقابات والعمال

-المكان: جنين، ١٩٩٨/٢/١٥.
-الهيئة المنظمة: دائرة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
-العنوان: التنظيم النقابي والثقافة العمالية.
-الموضوع: تفعيل دور النقابات في تثقيف العمال.
-أبرز المشاركين: عبلة مسروجة، محمد العرقاوي، ميسون عثمان.

محاضرة حول الوضع الراهن

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٨/٢/٢٠.
-الهيئة المنظمة: مركز وئام.
-العنوان: آخر مستجدات الوضع الراهن.
-الموضوع: الأزمة العراقية ومفاوضات السلام الفلسطينية -الإسرائيلية.
-ابرز المشاركين: جمال الشوبكي.

ندوة حول البلدات المدمرة في فلسطين

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٢/٢١.
-الهيئة المنظمة: مجلس أولياء أمور الطلبة في مدارس كلية الروضة.
-العنوان: المدن والقرى المدمرة في فلسطين.
-الموضوع: تدمير المدن والقرى الفلسطينية في الحروب المتتالية وأسبابها.
-ابرز المشاركين: د. كمال عبد الفتاح، د. خليل عثامنة.

ندوة حول حقوق الطفل

-المكان: ذنابة-طولكرم، ١٩٩٨/٢/٢١.
-الهيئة المنظمة: نادي ذنابة الثقافي.
-العنوان: حقوق الطفل.
-الموضوع: ماهية حقوق الطفل وكيفية التعامل الأسري والمدرسي معها.
-ابرز المشاركين: اسماعيل خريشة، جمال عمر.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول مشروع قانون الأحزاب السياسية

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٢/٢١.
-الهيئة المنظمة: وحدة البحوث البرلمانية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني.
-الموضوع: قراءة لبنود ومواد النسخة الأخيرة لمشروع القانون.
-ابرز المشاركين: مروان البرغوثي، قيس عبد الكريم، د. أحمد الخالدي.

ورشة عمل حول مشروع قانون السلامة والصحة المهنية

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٢/٢١.
-الهيئة المنظمة: وزارة العمل.
-العنوان: مشروع قانون السلامة والصحة المهنية.
-الموضوع: قراءة لبنود ومواد مشروع القانون.
-أبرز المشاركين: د. واصف قزمور، حسن شراكة، د. عبد الرحيم ابو صالح، د. أحمد مجدلاوي.

ندوة عن الوضع الراهن

-المكان: نابلس، ١٩٩٨/٢/٢٢.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: الوضع السياسي الفلسطيني الراهن.
-الموضوع: مناقشة للوضع السياسي على الساحة الفلسطينية وأزمة العراق.
-ابرز المشاركين: الشيخ جمال سليم، تيسير خالد، عبد الرحيم ملوح، هاني الحسن.

ورشات عمل حول مفاهيم ديمقراطية

-المكان: قلقيلية، جيوس، صير، مخيم نور شمس، فلامية، ١٥-١٩٩٨/٢/٢٢.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: المواطن والانتخابات.
-الموضوع: النظم الانتخابية ومواصفات المرشحين لهيئات مختلفة.
-أبرز المشاركين: وفاء بشناق.

ندوة حول الأزمة العراقية

-المكان: خانيونس،١٩٩٨/٢/٢٣.
-الهيئة المنظمة: جهاز الأمن الوقائي.
-العنوان: الأزمة العراقية وتأثيرها على القضية الفلسطينية.
-الموضوع: التأثيرات المحتملة للأزمة العراقية على القضية الفلسطينية ونتائجها المتوقعة.
-أبرز المشاركين: إبراهيم أبو النجا، عبد الناصر السقا، محمود أبو عنزة، خالد الهباش، عمر دحلان.

Digitized by Birzeit University Library

محاضرة حول الوحدة الوطنية

-المكان: يعبد، ١٩٩٨/٢/٢٤.
-الهيئة المنظمة: مدرسة بنات يعبد الثانوية.
-العنوان: الوحدة الوطنية.
-الموضوع: أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
-أبرز المشاركين: نايف سويطات.

محاضرة حول العنف في المجتمع

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/٢٤.
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: العنف في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: أسباب العنف والمشاكل العائلية وسبل الحد منها.
-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين.

ورشة عمل حول الأمية عند المرأة

-المكان: جباليا، ١٩٩٨/٢/٢٤.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
-العنوان: محو الأمية القانونية للمرأة.
-الموضوع: دور المجلس التشريعي في حماية حقوق المرأة وتعلمها.
-ابرز المشاركين: جميلة صيدم، عبد الكريم أبو صلاح، كمال الشرافي، هناء القدرة.

محاضرة حول الانتخابات

-المكان: مخيم عسكر، ١٩٩٨/٢/٢٤.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: المواطن والانتخابات.
-الموضوع: مفهوم الانتخابات وأهميتها وأسسها ودور المواطن فيها.
-ابرز المشاركين: خالد دويكات.

محاضرة حول الانتخابات

-المكان: سلفيت، ١٩٩٨/٢/٢٥.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: المواطن والانتخابات.
-الموضوع: مفهوم الانتخابات وأهميتها وأسسها ودور المواطن فيها.
-ابرز المشاركين: خالد دويكات.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول القانون والأغذية الفاسدة

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/٢٥.

-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.

-العنوان: موقف القانون من الأغذية الفاسدة.

-الموضوع: كيفية تفعيل القوانين من أجل الحد من انتشار الأغذية الفاسدة ومعاقبة مروجيها.

-أبرز المشاركين: د. ناهض النحال، د. محمد الزبيري.

محاضرة حول السياسة الأمريكية في المنطقة

-المكان: الخليل، ١٩٩٨/٢/٢٦.

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: السياسة الأمريكية تجاه العراق والعالمين العربي والإسلامي.

-الموضوع: مرتكزات السياسة الأمريكية في المنطقة، والمواقف المختلفة من الأزمة العراقية.

-أبرز المشاركين: د. عبد الستار قاسم.

حلقة دراسية حول القانون في فلسطين

-المكان: بير زيت، ١٩٩٨/٢/٢٦.

-الهيئة المنظمة: مركز الحقوق في جامعة بيرزيت.

-العنوان: النظام القانوني في فلسطين.

-الموضوع: تاريخ التشريع في فلسطين عبر المراحل المختلفة وأهم المبادئ القانونية في اتفاقيات أوسلو.

-أبرز المشاركين: د. غسان فرمند، لبنى كاتبه ، د. كميل منصور، رانية جوزع.

ندوة حول الثقافة الفلسطينية

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/٢٦.

-الهيئة المنظمة: معهد كنعان التربوي.

-العنوان: أزمة الثقافة الفلسطينية.

-الموضوع: موقع الثقافة الفلسطينية في الثقافة العربية، عوامل أزمة هذه الثقافة، دور المنظمات غير الحكومية في الثقافة الديمقراطية.

-أبرز المشاركين: غازي الصوراني، حسن خضر، حبيب مهنا.

ورشة عمل حول المساواه أمام القانون

-المكان: جباليا، ١٩٩٨/٢/٢٦.

-الهيئة المنظمة: البرلمان الفلسطيني الصوري.

-العنوان: المساواة أمام القانون.

-الموضوع: أهمية ترسيخ مبادئ الديمقراطية لتحقيق المساواة والعدالة.

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: مروة قاسم، اعتماد مهنا، كارم نشوان.

ندوة حول خطة التنمية الفلسطينية

-المكان، رام الله،١٩٩٨/٢/٢٦.
-الهيئة المنظمة: ملتقى الفكر العربي
-العنوان: خطة التنمية الثلاثية الفلسطينية.
-الموضوع: الأسس المعتمدة في وضع هذه الخطة وموقع المواطن الفلسطيني فيها، ومدى استجابة الدول المانحة لها.
-ابرز المشاركين: د. هشام عورتاني، فخري التركمان، سميح العبد.

ندوة حول العنف ضد الأطفال

-المكان: طولكرم، ١٩٩٨/٢/٢٧.
-الهيئة المنظمة: مديرية الشباب والرياضة، قسم الطفولة.
-العنوان: العنف ضد الأطفال
-الموضوع: الآثار السلبية للعنف على الاطفال وانعكاساته على نفسية الطفل في البيت والمدرسة والمجتمع.
-أبرز المشاركين: جمال عمر، وصال السالم.

ندوة حول الوضع السياسي

-المكان: عنبتا، ١٩٩٨/٢/٢٧ .
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
-العنوان: الوضع السياسي الراهن.
-الموضوع: المفاوضات، الوحدة الوطنية والعلاقات الداخلية، مأزق عملية السلام.
-أبرز المشاركين: عباس زكي، عبد الرحيم ملوح، ركاد السالم، قيس عبد الكريم، د. حسن خريشة.

يوم دراسي حول المرأة والتشريع

-المكان: جامعة النجاح، ١٩٩٨/٢/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: البرلمان الفلسطيني الصوري.
-العنوان: المرأة والتشريع.
-الموضوع: التشريعات الخاصة بالمرأة الفلسطينية ودور المرأة في عملية التشريع.
-أبرز المشاركين: د. ناصر الدين الشاعر، د. أحمد الخالدي.

ورشة عمل حول الاستيطان والبيئة

-المكان: رام الله، ١٩٩٨/٢/٢٨.
-الهيئة المنظمة: مكتب المؤسسات الوطنية.
-العنوان: الاستيطان والبيئة.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: ضرورة تبني استراتيجية تفاوضية فلسطينية لمواجهة المخاطر البيئية والصحية الناجمة عن الاستيطان الإسرائيلي.
-أبرز المشاركين: رامز التيتي، عماد الجلاد، أكرم زهران، عماد موسى، عادل إبراهيم، نضال صدقة، طارق تلاحمة، عبد الرحمن التميمي.

ورشة عمل حول المرأة والتنمية

- المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/٢٨.
-الهيئة المنظمة: وزارة الشؤون الاجتماعية-دائرة المرأة.
-العنوان: تقييم مشروع تنمية قدرات المرأة الريادية.
-الموضوع: سبل إفساح المجال للمرأة للمشاركة في التنمية الاقتصادية؛ وإمكانية تحقيق استقلال اقتصادي للمرأة الفلسطينية.
-أبرز المشاركين: انتصار الوزير، عماد أبو دية.

ندوة عن مشاكل الشباب

-المكان: غزة، ١٩٩٨/٢/٢٨.
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: هموم ومشاكل الشباب.
-الموضوع: التأثيرات والعوامل النفسية والاجتماعية على الشباب ودورهم في عملية البناء والإعمار.
-أبرز المشاركين: د. ممدوح جبر، عبد الله أبو الهنود، جميل حمد، د. يوسف شعبان.

إعداد: عزيز كايد
عضو هيئة تحرير السياسة الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مقتطفات من المقابلة التي اجريت مع رئيس المحكمة العليا القاضي فهمي العبادلة واعتبرت سبباً في إقالته*

التاريخ: ١٩٩٨/١/١٥م

** نسمع كثيراً عن استقلال القضاء ونقرأ قوانين ومشاريع لترسيخ هذه الاستقلالية.. في الوقت الذي تبدو فيه صورة الواقع قاتمة.. ولا تبشر بخير .. ماذا تقول في ذلك؟

- شوف.. القضاء الفلسطيني مستقل، ليس من الآن ولكن منذ كان الانتداب البريطاني على فلسطين، ثم تطور القضاء في عهد الادارة المصرية وعاش أزهى عصوره حين حافظ المصريون على القضاء وعلى هيبة القضاة و لم يكن على القاضي في إصدار أحكامه من سلطان سوى القانون، لهذا فالقضاء الفلسطيني ليس مستحدثاً و لم يبدأ مع السلطة الفلسطينية، بل أن السلطة جاءت والقضاء عندنا ضارب في الأرض.

** رأينا أوضاع القضاء في عهود بريطانيا ومصر.. وماذا عن وضعه في ظل السلطة الفلسطينية؟

- الظروف التي تمر بها الإدارة الفلسطينية هي ظروف انتقالية غير طبيعية.

** ولكن هل هذه الشماعة طالت أيضاً الخلل الحاصل في الجهاز القضائي؟

- لا .. فالظروف الانتقالية لا تمنع أن يكون هناك قضاء مستقل على الإطلاق، ولكن ما حصل هو أن بعض الأجهزة في السلطة التنفيذية حاولت أن تغتصب صلاحيات السلطة القضائية، ورأينا كيف أن بعض هذه الأجهزة تدخلت وتقوم بالتدخل في شؤون قضائية مدنية بحتة لا دخل لهم فيها.

** وماذا فعلتم لإيقاف هذا التدخل والتعدي على صلاحياتكم وشؤونكم؟

لقد نبهنا إلى ذلك كثيراً، وقلنا في الدستور الذي لم يصدر بعد أن استقلال القضاء هو الضمانة الأكيدة لحقوق البشر، لأن القضاء إذا خضع لأي سلطة أخرى فلن يكون هناك عدل ولا سيادة للقانون.

---

* صحيفة الرسالة العدد (٣٧) ١٩٩٨/١/١٥ .

Digitized by Birzeit University Library

** كلامك جميل جداً في إطاره النظري.. ولكن ألا تتفق معي في أن هذا الكلام يتحطم على صخرة الواقع المرير في ظل انتهاك قرارات أصدرها الجهاز القضائي.. مع العلم أن هناك قرارات أصدرتها أنت شخصياً ولم تنفذ، ما هو تفسيرك لهذا التساهل بل والاستهتار بقرارات المحاكم؟

* هذا السؤال يوجه للسلطة التنفيذية لماذا لم تنفذ أحكام المحاكم .. نحن نقول أنه يجب أن تنفذ وإلا ضاعت هيبة القضاء ، وسبق أن قلت أنه يوجد لدينا قوة نستطيع بها تنفيذ أحكامنا وقراراتنا.

** لم لا يكون لديكم ذلك.. ألا ترى أن الحق بحاجة إلى قوة تحميه وتنفذه؟

* الأصل أن تكون كل الأجهزة الأمنية في خدمة القضاء وهذا حاصل في كل دول العالم.. وإذا لم يكن هذا الشرطي أو رجل الأمن فاهما ومقتنعا أنه عامل مساعد لتنفيذ أحكام القضاء فإن الأمور لن تسير..

** في ظل هذا الواقع، وفي حال عدم قدرة القضاء على تنفيذ أحكامه، باعتقادك ألا يفكر المواطن في أن يأخذ حقه بيده وشيوع قانون الغاب، بعد اقتناعه بأن أعلى سلطة قضائية في البلد لم تنصفه ولم ترد له حقه؟

* طبعا.. هذه القضايا قد تؤدي إلى أن يأخذ الأشخاص القانون بأيديهم، وعندها ستصبح شريعة الغاب سيدة الموقف.. أحكام المحاكم يجب أن تنفذ سواء أرضت أم أغضبت، وألا انتهت هيبة القضاء.

* بمناسبة الحديث عن الرضا والغضب عن قرارات المحاكم، تبرز إلى السطح مسألة عزل القاضي إذا لم تتفق أحكامه وأهواء أصحاب القرار.. من صاحب الحق في عزل القاضي؟ وهل يصبح مستقبله القضائي رهن جرة قلم بمجرد عدم اتفاق حكمه مع هذا المسؤول أو ذاك؟

– في ظل القانون لا يجوز عزل القضاة مهما كانت الأسباب، لأن القاضي لا يعزل إلا بعد محاكمة تأديبية أو جنائية، فإذا ما ثبت ما يدعو لفصله أو عزله كان بها، وإلا فلا.. لهذا تنادي باستقلال القضاء حتى لا يكون القاضي عرضة للتنكيل به وابتزازه من سلطات عليا في البلد، هذا القاضي يجب أن يعرف أن لا أحد يستطيع عزله ما دام سائرا في الطريق الصحيح، أما إذا أخطأ فالمحاكمة التأديبية أو الجنائية كفيلة بحل هذا الموضوع.

** وسوى ذلك من التلويح للقضاة بالعزل أو الفصل أو النقل .. كيف يعالج هذا الموقف؟

* لا يجوز عدم تنفيذ أحكام المحاكم ولو حكما بسيطا سواء كان مدنيا أو جنائيا، ليس لاحد أن يحقر أحكام المحاكم وانتقادها لأن هذه جريمة يعاقب عليها القانون.. ولكن تبقى هناك أمزجة وتجاوزات من قبل البعض.

Digitized by Birzeit University Library

**** وماذا عن تعيين القضاة.. من هو صاحب الحق في ذلك؟**

ومن هي الجهات الواجب تدخلها في مسألة التعيين؟ وما هي القنوات التي تمر بها؟

* قاضي القضاة هو الذي يقوم بتنسيب القضاة، حيث تعرض أوراقهم عليه ويشكل لجنة قضائية تختبر كفاءاتهم (ونظافتهم) من كل النواحي ثم يرشح أو ينسب أسماء القضاة الذين اختارهم ويرفع أسماءهم لرئيس السلطة لاعتماد تعيينهم بقرارات يصدرها، بصفته الأب للسلطة القضائية وليس بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية لأننا نعتبر وفقاً للقانون أن رئيس السلطة الفلسطينية هو الأب للسلطات الثلاث في نفس الوقت، لهذا لا يجوز تعيين قضاة أو نقلهم أو ترقيتهم إلا بتنسيب من قاضي القضاة، أما أمر تعيين القضاة بدون علمي أو يتم ترقيتهم بدون استشارتي فهذا لا يجوز.

**** هل هناك أمثلة حول هذه المخالفات والتجاوزات بحق المحكمة العليا بهذا الخصوص؟**

* نعم هناك قضاة تم ترقيتهم من عضو شمال إلى عضو يمين دون علمي، وهناك قضاة تم ترقيتهم من قضاة محكمة صلح إلى محكمة مركزية.. كيف هذا؟

***أنا أسألك .. كيف يحصل هذا؟**

* الترقيات التي تتم بهذه الصورة غير قانونية لأن هذا القاضي في محكمة الصلح لم يمض عليه إلا سنتان ونصف خدمة و لم يدخل المحاكم حيث بقي منتدباً من النيابة العامة و لم يمارس أي عمل قضائي.. أنا شخصياً بقيت سبع سنين ونصف في عهد الإدارة المصرية إلى أن انتقلت إلى قاضي محكمة مركزية لهذا لا بد لقاضي محكمة الصلح أن يزاول العمل القضائي في المحاكم لمدة لا تقل عن هذه المدة.

وعندنا بقدرة قادر يتحول من قاضي محكمة صلح إلى مركزية!

هذا إهدار لمبدأ الأقدمية بالنسبة للقضاة وهذا من الأمور التي جعلت القضاء الفلسطيني يعاني.

**** ولماذا يتم ذلك ومن المسؤول عنه؟**

* لأن السيد وزير العدل هو الذي يقترح هذا الكلام ، مع العلم أن وزير العدل ليس له أن يتدخل في شؤون القضاء ، القضاء مستقل ولا تنسى أن وزير العدل عضو في السلطة التنفيذية وبالتالي لا يجوز له أن يتدخل في القضاء .. للأسف تم تعيين قضاة محاكم ابتدائية من المحامين دون علمي بل(عينوهم) مباشرة، وأنا أقول أنه لا بد أن يبدأ القاضي السلم من الدرجة الأولى بدءاً بمحكمة الصلح ومروراً بالمحكمة المركزية وانتهاء بالمحكمة العليا.

**** قلت عينوهم .. هم ضمير يعود على من؟**

وزارة العدل، لأن الرئيس لا يرسل له أحد كتب تنسيب إلا قاضي القضاة أو وزير العدل، وأقول وأؤكد أن وزير العدل ليس له أن يتدخل في هذا الموضوع ولا أن يطلب تعيين قضاة، ولا حتى يستشار في تعيينهم، لهذا عندما

Digitized by Birzeit University Library

يقول أنه استقال بسبب عدم استشارته في موضوع القضاة فهذا قول باطل ، وليس مبرراً على الإطـــلاق، وإلا فـــإنني سأجعل من القضاة تابعين للسلطة التنفيذية وهذه كارثة!

*** أعلم أن هناك العديد من القضايا والصلاحيات بها تداخل وتنازع بينكم وبين وزارة العدل .. هل لـــك أن توضح لنا بعضاً منها؟**

– وزير العدل أصر في يوم من الأيام أن يجعل إجازات القضاة من اختصاصه ليصادق عليها، ولكني رفضت ذلك لأن هذه الصلاحية من اختصاص قاضي القضاة فقط. ثم حين دمج ميزانية المحاكم مع وزارة العدل كان هذا أكبر معـول هدم لاستقلال القضاء، لأن القضاء في العادة له ميزانية مستقلة، المفروض أننا الجهة المختصة وأعرف أن هنـــاك حاجـة لدور للمحاكم وموظفين إداريين وأجهزة كمبيوتر وغيرها، أما أن تقدم الميزانية في المجلس التشريعي ويصادق عليها دون علمي، لهذا جاءت الميزانية التي خصصت دون استشارتنا غير معبرة عن احتياجات المحاكم..

*** * ما مدى النقص والعجز الحاصل في المحاكم في الضفة وغزة على حد سواء ؟**

– الكادر الوظيفي الإداري فيه نقص شديد، وقد طلبت تعيين ١٠٠ موظف اداري في الضفة الغربيـــة، وهنـــاك العديد من المحاكم بحاجة لموظفين، وحين أريد أن أفتح محاكم جديدة لتخفيف العبء عن باقي المحـــاكم، أصـــدم بهـــذا العجز، أنا طلبت منذ سنة كاملة ١٥ قاضياً، وحتى الآن لم يتم شيء.

***بلغة الأرقام.. كيف يتم توزيع القضاة على المحاكم لتلبية حاجة الناس وشكاواهم وقضاياهم؟**

– في شهر ديسمبر الماضي بلغ مجموع قضايا المحكمة العليا ٣١٣ قضية، والمحكمة المركزية ٢٨٨٦ ومحكمة الصلح ١٠٨٣ قضية، وبالنسبة للقضاة فالعدد كاف في قطاع غزة، أما بالنسبة للضفة الغربية فهناك نقص شديد في عدد القضاة .. تصور أن محكمة الخليل بها قاض واحد فقط، ونابلس ورام الله في كل محكمة قاضيان فقط! مع أن الحاجة أكبر مـــن ذلك بكثير، ثم هل يعقل أن يكون للضفة الغربية كلها دائرة واحدة للمحكمة العليا.. هذا اسمه انتحار!! طلبت وطلبـــت ولكني لم أجد تجاوباً من وزارة العدل بصراحة!

*** ماذا بالنسبة لمرتبات القضاة وكلنا يعلم أن للوضع المادي علاقة وثيقة بنزاهته واستقلاليته.. كيف تقيمها في ظل الأوضاع الحالية؟**

أقولها بصراحة أن القضاة الآن في قاع السلم الوظيفي.. كتبنا كثيراً، هذا القاضي بين يديه قضايا بالملايين ويجـب أن يتم تقدير ذلك، وكما قلت فللراتب علاقة وثيقة بنزاهة القاضي.. على سبيل المثال قاضي محكمة الصلح في إســـرائيل يتقاضى راتباً ٢٠ ألف شيكل وهو أعلى من راتب رئيس الوزراء، فيما مرتب قاضي المحكمة العليا يبلغ ٣٢ ألف شـيكل ورئيس المحكمة العليا يصل مرتبه إلى ٣٧ ألف شيكل بينما رئيس الدولة هناك يحصل على راتب ٢٧ ألف شيكل فقط!

Digitized by Birzeit University Library

**** هل تريد ذلك لقضاتنا في ظل الوضع الاقتصادي الصعب؟**

أنا لا أريد ذلك، أريد لهم أن يعيشوا بكرامة، وقضاة الضفة يعيشون مأزقا أكبر نظرا للغلاء الحاصل في متطلبات حياتهم. قاضي المحكمة العليا مرتبة يبلغ ٣٤٠٠ شيكل كيف يعيش هذا القاضي في ظل استحار بيت وتعليم أولاد ومتطلبات الحياة! زمن الإدارة المصرية كانت رواتب القضاة هي أعلى رواتب.

**** ولكن ماذا بشأن القضاة الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ عدة أشهر، وما هي قصتهم بالضبط؟**

– هذه مأساة.. ومأساة كبرى سيسجلها التاريخ علينا وعلى السلطة التنفيذية التي لم تصرف رواتبهم.. لقد أتت من الرئيس تعليمات لديوان الموظفين بصرف رواتبهم و لم يتم الصرف. كتبت للرئيس وفي ٩٧/١٢/٣٠ أشار إلى ضرورة صرف رواتبهم، ثم كتبت رسائل إلى وزراء المالية والعدل وديوان الموظفين وأرفقت معها تأشيرة الرئيس بذلك، وها قد مضى ستة أشهر على هؤلاء القضاة بدون رواتب، مما يؤثر على سير العدالة..

**** ألا ترى معي أن الأمر فيه سر كامن .. لم هذا الموقف؟ ومن السبب في إيقاف وتجميد رواتبهم؟**

– انه وزير العدل، انه يشترط على هؤلاء القضاة أن يوقعوا إقرارا بأنهم تحت الاختبار، وهذا يتعارض مع القانون، وألا ما مصير الأحكام التي يصدرها القاضي في فترة الاختبار؟

هذا الشرط لا نرى فيه الا تعديا واذلالا للقضاء والقضاة لا نقبله بأي حال من الأحوال، وهي إقرارات باطلة بطلانا مطلقا ليس لها قيمة في نظر القانون..

**** وبين هذا وذاك.. ألن تصرف الرواتب لهؤلاء القضاة والعيد على الأبواب؟!**

– نرجو أن يتم الصرف. نحن ننتظر بفارغ الصبر أن يحصل التغيير الوزاري ونرجو أن يكون وزير العدل القادم متفهما للقضاء، الوزير لا يفهم القضاء ولا القضاء يفهمه، الوزير الذي يعرقل عمل القضاء لا يمكن أن نتعاون معه.. وزير العدل أصبح همه اليومي مهاجمة قاضي القضاة، والنائب العام.. أنا لم أر وزيرا في التاريخ يحارب وزارته كما يفعل وزير العدل..

**** لم كل ذلك؟**

أنا لا أعرف لماذا يتصرف هذا الرجل هذه التصرفات، نحن نعاني من وزير العدل لأنه يعرقل عملنا ويعمل على اذلالنا، فإذا كان يحارب قاضي القضاة والنائب العام.. ماذا بقي بعد ذلك للقضاء؟

Digitized by Birzeit University Library

كلمة أخيرة ...

أقول أن الأمور لن تستقر إلا إذا جاء وزير يعرف حدوده، ويحترم القضاء ولا يتعدى عليه، وأؤكد أنه لن تقـوم دولة فلسطينية بدون سلطة قضائية مستقلة قوية لها هيبتها في البلد! والقانون يجب أن يسود، وفي هذه الحالة فلا السلطة تتعب ولا الشعب يتعب.

Digitized by Birzeit University Library

مشروع قانون رقم (...) لسنة ١٩٩٧
بشأن الاجتماعات العامة

التاريخ: آذار ١٩٩٧

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على قانون الاجتماعات العمومية (العثماني) الصادر بتاريخ ٢٠ جمادي الأولى لسنة ١٣٢٧ هجرية المعمول به في محافظات غزة، وعلى القانون الأردني رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٣ بشأن الاجتماعات العامة الساري المفعول في محافظات الضفة الغربية، وبناء على عرض وزير الداخلية، وبعد موافقة المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ / /١٩٩٧م أصدرنا القانون التالي :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الواردة فيه المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الداخلية.

الوزير : وزير الداخلية أو من ينتديه لغايات هذا القانون.

المحافظ : المحافظ في محافظته.

مدير الشرطة : مدير الشرطة في منطقة اختصاصه.

اجتماع عام : كل اجتماع دعي إليه للبحث في أمور عامة.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٢)

يجوز عقد الاجتماعات العامة في فلسطين على أن يوجه اشعار كتابي للمحافظ ومدير الشرطة بذلك قبل خمسة أيام من تاريخ انعقادها وفي حالات الاستعجال يقدم الطلب قبل ٢٤ ساعة من موعد عقد الاجتماع.

مادة (٣)

يقدم الاشعار الكتابي أو طلب الاجتماع العام موقعاً من الأشخاص المنظمين للاجتماع على ألا يقل عددهم عن خمسة مبينين فيه المكان والزمان اللذين سيعقد فيهما الاجتماع والغرض منه.

مادة (٤)

على المحافظ ومدير الشرطة أو من ينيبه كل منهما حضور الاجتماع للمحافظة على النظام العام.

مادة (٥)

أ- إذا حدث في أي اجتماع ما يخل بالنظام العام أو لم يحصر البحث والنقاش في الغرض المحدد في طلب الاجتماع أو حدثت أعمال مثيرة للشغب أو منافية للأداب العامة.

فللمحافظ أو من يقوم مقامه بالتنسيق مع مدير الشرطة أو من يقوم مقامه أي منهما أن يأمر بإلغاء الاجتماع مستعملاً القوة المعقولة عند الضرورة.

ب- يعاقب الأشخاص الذين تسببوا بأفعالهم في إلغاء الاجتماع بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير أردنية لكل واحد منهم أو ما يعادلها بالعملة المتداولة.

مادة (٦)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة.

مادة (٧)

يصدر وزير الداخلية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٨)

يلغى قانون الاجتماعات العامة (العثماني) الصادر في ٢٠ جمادي الأول لسنة ١٣٢٧ هجرية المعمول به في محافظات غزة والقانون الأردني رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٣ الساري المفعول في محافظات الضفة الغربية وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٩)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشـــره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة في : / / ١٩٩٧ ميلادية

الموافـــق : / / ١٤١٧ هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية

للاتفاقيات الفلسطينية-الاسرائيلية *

منظمة التحرير الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

دائرة شؤون المفاوضات

الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية

للاتفاقات المبرمة

١٩٩٧

"الاتفاقية الانتقالية ليست اتفاقية اسرائيلية-فلسطينية ثنائية، انما اتفاقية دولية، شـــهدت ووقعـــت عليها الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي ومصر والاردن والنرويج واليابان والمبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة. لذا ينبغي على هذه الدول ان تضمن التطبيق الدقيـــق والامـــين لهـــذه الاتفاقية".

ياسر عرفات

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

* المصدر : منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات.

Digitized by Birzeit University Library

الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية

للاتفاقيات الفلسطينية-الاسرائيلية

بتاريخ ٢٨/أيلول/١٩٩٥، وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية المرحلة الانتقالية، التي وضعت الخطوط الرئيسية لانسحاب اسرائيلي تدريجي من الاراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك ترتيبات اقتصادية وامنية وقانونية ومدنية سيجري تطبيقها من كلا الطرفين.

وبتاريخ ١٧/كانون الثاني/١٩٩٧، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بروتوكول اعادة الانتشار في مدينة الخليل. وتم ارفاق هذا البروتوكول برسالة ضمانات امريكية اعدها دنيس روس، وبينما نقر بأنه لا جدوى من محاولة القاء اللوم، فان الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية للاتفاقيات الموقعة تشكل القاعدة في سياسة الحكومة الاسرائيلية وليس الاستثناء.

اننا نود ان نطلعكم على انتهاكات وخروقات حكومة السيد بنيامين نتنياهو والتي من بينها:

١. المستوطنات، القدس واعادة الانتشار

فيما يتعلق ببناء مستوطنة يهودية جديدة في جبل "ابو غنيم" وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وتهويد القدس، نود ان نلفت انتباهكم الى رسالة الضمانات الامريكية بتاريخ ١٨/تشرين اول/١٩٩٦ ورسالة وزير خارجية اسرائيل شمعون بيرس الموجهة لوزير خارجية النرويج السيد يوهان هولست بتاريخ ١١/تشرين اول/ ١٩٩٣ وللمواد والفقرات التالية من المرحلة الانتقالية:

أ) يتعين على الحكومة الاسرائيلية ان تعلم ان رسالة الضمانات الامريكية للفلسطينيين بتاريخ ١٨/تشرين اول/١٩٩١ قد نصت "اننا لا نعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية او بتوسيع حدود البلدية ونحث كافة الاطراف لتجنب الخطوات احادية الجانب التي تزيد من التوتر وتجعل المفاوضات اكثر صعوبة او تؤثر على نتيجتها النهائية. ولطالما اعتقدت الولايات المتحدة انه لا ينبغي لاي طرف ان يتخذ خطوات احادية الجانب تهدف للتقرير المسبق لقضايا لا يمكن حلها الا من خلال المفاوضات. وفي هذا الخصوص فقد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للانشطة الاستيطانية في الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والتي تظل عقبة في طريق السلام". (الرسالة مرفقة).

ب) ينبغي على الحكومة الاسرائيلية ان تحترم رسالة وزير خارجية اسرائيل شمعون بيرس الموجهة لوزير خارجية النرويج السيد يوهان يورغن هولست بتاريخ ١١/تشرين اول/١٩٩٣ فيما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية والتي ينبغي الحفاظ عليها وضمان مواصلة قيامها بنشاطاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية وكذلك عدم المس بالاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية. (الرسالة المرفقة).

Digitized by Birzeit University Library

ج) على اسرائيل ان تحترم التزامها الوارد في مقدمة اتفاقية المرحلة الانتقالية فيما يخص تطبيق قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، مؤكدين ان يتفهموا انّ ترتيبات الحكم الذاتي التي تتضمنها هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية وان مفاوضات الوضع النهائي والتي ستبدأ باسرع وقت ولا يتجاوز الرابع من آيار عام ١٩٩٦، سوف تؤدي لتطبيق قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وان اتفاقية المرحلة الانتقالية سوف تسوي كافة قضايا المرحلة الانتقالية بحيث لا يتم تأجيل مثل هذه القضايا الى جدول اعمال مفاوضات "الوضع النهائي".

وفي هذا السياق يتعين على اسرائيل ان توقف اجراءاتها احادية الجانب في القدس الشرقية لانها لا تمتلك أي حق في السيادة عليها. فالقدس الشرقية احتلت نتيجة حرب عام ١٩٦٧ وينطبق عليها قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وفوق ذلك فقد اقرت الحكومة الاسرائيلية بهذه الحقيقة عندما وافقت على الانتخابات في القدس.

"اجراء انتخابات سياسية عامة حرة مباشرة لانتخاب رئيس مجلس للسلطة التنفيذية، بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من انتخاب ممثليه بطريقة ديمقراطية".

مقدمة اتفاقية المرحلة الانتقالية صفحة (٧) وكذلك المادة (٣) من الفقرة (١) صفحة (٩) من الاتفاقية الانتقالية:

-"المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية يشكلون سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية، التي سينتخبها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في المادة الاولى من اعلان المبادىء".

والمادة (٤) من الاتفاقية الانتقالية صفحة (١).

-المجلس الفلسطيني يتألف من ٨٢ عضواً ورئيس السلطة التنفيذية الذي سينتخب مباشرة من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

د) ينبغي على الحكومة الاسرائيلية ان توافق فوراً على استئناف مفاوضات الوضع النهائي والتي بدأت بتاريخ ٥/آيار/ ١٩٩٦ .

المادة (٣) الفقرة (٥)، صفحة (٢٧).

-"مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ بأسرع وقت ممكن بحيث لا يتجاوز الرابع من آيار/١٩٩٦ . ومن المعلوم ان هذه المفاوضات ستغطي القضايا المتبقية وهي: القدس، واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة الاخرى والقضايا ذات المصالح المشتركة".

Digitized by Birzeit University Library

وينبغي ان توقف كافة الاجراءات أحادية الجانب الخاصة ببناء او توسيع مستوطنات جديدة او خطوات تهدف لتهويد مدينة القدس.

هـ) على الحكومة الاسرائيلية ان تمتنع عن اتخاذ أي خطوة قد تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي ينبغي ان توقف كافة الانشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفي قطاع غزة، ونحن نحث الحكومة الاسرائيلية على الا تقوم بأية خطوة أحادية الجانب قد تستبق او تؤثر على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

"على الطرفين عدم اتخاذ أي خطوة قد تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتيجة مفاوضات الوضع النهائي".

انظر ايضاً المادة (٣١) الفقرات (٥+٦+٧+٨) صفحة (٢٧-٢٩) الاتفاقية الانتقالية وكذلك انظر المادتين (٤+٥) من اعلان المبادىء.

من الجدير بالذكر انه ومنذ عام ١٩٦٧، صادرت اسرائيل ٧٠٪ من ارض القدس الشرقية وبنت ٣٨,٥٠٠ وحدة سكنية للاسرائيليين ولم تبنِ اية وحدة سكنية للفلسطينيين وهدمت ٢٣٠٠ منزلاً فلسطينياً منذ عام ١٩٦٧.

واذا ما حالف الحظ فلسطينيا وحصل على رخصة من اسرائيل لبناء بيت، فان الرسوم تبلغ ٣٠ الف دولار، وهو امر ليس بمتناول اليد. وما تفعله اسرائيل في القدس الشرقية هو بكل بساطة سياسة الامر الواقع والوصول لنتائج المفاوضات قبل ان تبدأ وخاصة تهويد القدس الشرقية وتسوية القضية عن طريق المستوطنات وليس المفاوضات.

يجب وقف الاستيطان في "ابو غنيم" فقد اصبح رمزاً للسلام او عدمه ولا نستطيع ان نقبل بمصطلح النمو الطبيعي للمستوطنات، لان هذا سيعني انه لن يكون هناك أي نمو فلسطيني من أي نوع كان.

ستضيف اسرائيل ١٩ الف وحدة سكنية للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. هذا ليس نمواً طبيعياً، فالمستوطنات الاسرائيلية شاغرة بنسبة ١٥-٣٠٪.

- حول مصادرة هويات الفلسطينيين في القدس الشرقية

تواصل الحكومة الاسرائيلية حملتها المكثفة لمصادرة هويات الفلسطينيين الذين يقيمون في القدس الشرقية وذلك في سعيها لتهويد المدينة.

ثمة اعداد متزايدة من الفلسطينيين المقدسيين اصبحوا خارج المدينة والذين طردوا من المدينة التي كانت مسقط رأسهم او مكان عملهم. وعاقبة هذا الترحيل هي خسارة كبيرة في حقوق الملكية الفلسطينية في القدس.

Digitized by Birzeit University Library

ورغم التأكيدات المتعددة من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من انه اصدر تعليماته لوزير داخليته للامتناع عن مصادرة هويات فلسطينيي القدس الشرقية وانه رسمياً قد ابلغ العديد من الدول بهذه التعليمات، فان تلك السياسة متواصلة بمستويات لم يسبق لها مثيل.

من الواضح ان الهدف هو التأثير على الطبيعة السكانية للقدس الشرقية وهي انعكاس للخطوات الاسرائيلية احادية الجانب التي تستهدف استباق محادثات الوضع النهائي حول القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين وقضايا اخرى وكان ينبغي ان تستأنف في شهر اذار عام ١٩٩٧ .

وكذلك نود ان نلفت انباهكم الى بيان نائب رئيس بلدية القدس الذي اعلن بتاريخ ٣٠/اذار/١٩٩٧ "انه لا توجد اية خطط حقيقية للبناء للفلسطينيين في القدس" ووصف اعلان نتنياهو بهذا الخصوص على انه مجرد اعلان بلا أي مضمون.

- حول اعادة الانتشار

القرار الاسرائيلي احادي الجانب حول المرحلة الاولى من اعادة الانتشار لم يأت مفاجئا لنا وحسب بل وانتهاكاً فاضحاً لبنود اتفاقية المرحلة الانتقالية.

وتحاول الحكومة الاسرائيلية الادعاء بان اعادة الانتشار هي من ٩,١٪ من الضفة الغربية ولكن اعادة الانتشار الحقيقية هي من ٢٪ فقط طالما ان القوات الاسرائيلية كانت قد اكملت انتشارها من المنطقة ب بتاريخ ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٩٥ .

نود ان نلفت انتباهكم للمواد والفقرات التالية من اتفاقية المرحلة الانتقالية الخاصة بمزيد من اعادة الانتشار:

المادة (١٠)، الفقرات ١+٢+٣ من اتفاقية المرحلة الانتقالية نصت على ان القوات العسكرية الاسرائيلية ستعيد انتشارها في الضفة الغربية كما يلي:

١) "المرحلة الاولى من اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي سوف تشمل المناطق المأهولة في الضفة الغربية-المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين الخرب".

٢) المزيد من اعادة وانتشار قوات الجيش الاسرائيلي الى مواقع عسكرية محددة سوف تبدأ بعد افتتاح المجلس الفلسطيني وستطبق بالتدريج بموازاة تسليم مسؤولية النظام العام والامن الداخلي من قبل اسرائيل للشرطة الفلسطينية على ان تستكمل خلال ١٨ شهراً من افتتاح المجلس.

المادة (١١) الفقرة ٢/ب من اتفاقية المرحلة الانتقالية تنص: "كافة الصلاحيات المدنية بما فيها التخطيط الهيكلي في المنطقتين (أ) و (ب) ستنقل الى المجلس خلال المرحلة الاولى من اعادة الانتشار.

Digitized by Birzeit University Library

المادة (١١) الفقرة ٢/هـ تنص على ان "الصلاحيات المتعلقة بالمنطقة ج ستنقل للسلطة الفلسطينية وستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي".

المادة (١١)، الفقرة ٢/هـ من اتفاقية المرحلة الانتقالية تنص على ان المزيد من عمليات اعادة الانتشار سيتم تقريرها و لم تحدد ان تقوم اسرائيل بمفردها بذلك، لذا كان مفهوماً بالنسبة لنا ان ذلك القرار سيكون بالتشاور بين الطرفين كما هو الحال بالنسبة لبقية قضايا المرحلة الانتقالية.

المادة (١١)، الفقرة ٣ مهمة لتفسير ماذا تعني المناطق أ، ب، ج.

المادة (١٣)، ٢/أ من اتفاقية المرحلة الانتقالية تنص على انه "سيكون هناك اعادة انتشار تام للقوات الاسرائيلية من المنطقة (ب) في المرحلة الاولى لاعادة الانتشار"

المادة (١٣) الفقرة ٨ تنص على ان المزيد من عملية اعادة الانتشار ستكون من المنطقة "ج" .

"المزيد من اعادة الانتشار من المنطقة ج ونقل مسؤولية الامن الداخلي للشرطة الفلسطينية في المناطق ب، جـ ستتم على ثلاث مراحل".

كذا فلا يوجد انتقال من منطقة ج الى ب وان المزيد من اعادة الانتشار يجب ان يتم من المنطقة ج طالما ان اعادة الانتشار من المنطقة ب قد تمت في المرحلة الاولى التي جرت بتاريخ ٢٨/كانون اول/١٩٩٥ .

المادة (١٧)، ٢/أ من اتفاقية المرحلة الانتقالية نصت على ان المنطقة ب تقع تحت المسؤولية المدنية للسلطة الفلسطينية.

المادة (١٧)، الفقرة (٨) من اتفاقية المرحلة الانتقالية تنص على ان تشمل مسؤولية السلطة الفلسطينية اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، ان المستوطنات والقدس تشكل ١١-١٥٪ من الضفة الغربية لذا من الواضح ان كل مرحلة من عملية اعادة الانتشار من المنطقة ج ينبغي ان تكون ٣٠٪ على الاقل من مساحة الاراضي التي ستنتقل تدريجيا خلال المراحل الثلاث وليس ٢٪ بكل تأكيد.

المادة (٣١)، الفقرة (١٤) نصت على ان منطقة الجفتلك ستنتقل خلال المرحلة الاولى من مراحل "المزيد من اعادة الانتشار".

٣ . الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية كانون الثاني-ايلول/١٩٩٧

منذ ان تولى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو السلطة وفي حزيران/١٩٩٦ بدأت حكومته ببناء ١٩ الف وحدة سكنية في المستوطنات الاسرائيلية القائمة وفي مستوطنات جديدة مثل مستوطنة جبل "ابو غنيم" في القدس الشرقية.

Digitized by Birzeit University Library

اننا نود ان نطلعكم على الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية المتواصلة منذ كانون الثاني ١٩٩٧ وحتى شهر ايلول/١٩٩٧، وقد شنت الحكومة الاسرائيلية موجة من التوسع الاستيطاني ومصادرة الاراضي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ومن بينها:

كانون الثاني/١٩٩٧:

١- توسيع مستوطنة "بيسيل"-مشروع رقم ٣١٥-والذي يعني ان مئات الدونمات من اراضي قرية فصايل في غور الاردن قد صودرت (منطقة اريحا).

٢- توسيع مستوطنة تومار مشروع ٣١٦ والذي يعني ان مئات الدونمات قد صودرت من قرية فصايل في غور الاردن.

٣- توسيع مستوطنة تيف هجدود- مشروع ٣١٨ والذي يعني ان مئات الدونمات من اراضي قرية العوجا في غور الاردن قد صودرت (منطقة اريحا).

٤- بدأ العمل في كسارة وادي التين في منطقة طولكرم مما يعني مصادرة ٩٩٠٠ دونم من اراضي قرى رأس عبد وكفر صور وسفارين وشوفا في طولكرم.

٥- طردت الحكومة الاسرائيلية ٥٠ عائلة بدوية لتوسيع مستوطنة معاليه ادوميم.

شباط/ ١٩٩٧:

١- كاري شومرون-مشروع رقم ٨/١١٧ قرب بلدة دير إستيا في منطقة سلفيت بمحافظة نابلس. وقد شمل التوسع ٥٠٩ دونمات تمت مصادرتها من الارض الفلسطينية. وقد تم إعلان المشروع في ٢٤/شباط/١٩٩٧

٢- مصادرة اراضٍ قرب اريحا اشتملت على ٢٠٨ دونمات أعلن عنها في ١٧/شباط/١٩٩٧ (مشروع رقم ٩٢٣/٣) .

٣-مصادرة ١٣٠٠ دونم في منطقة عرابة قضاء جنين لغرض شق الطريق الإلتفافي رقم ٦٠ (مشروع رقم ٩٠١/١٥) في ١٨/شباط/١٩٩٧ .

٤- في ١٢/شباط ١٩٩٧ أعلن وزير الإسكان الاسرائيلي عن خطة حكومية لتمويل عملية توسيع مستوطنات (الموق) و (متسباح) و (شاليم) و (كوليا) و (حاجلال) في غور الأردن.

٥- اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مستوطنات غور الاردن وتلك المحاذية للخط الأخضر مستوطنات مصنفة منطقة تطوير (أ).

٦- في ١٩/شباط/١٩٩٧ أعلن عن المشروع ٩٠١/١٥ والذي يعني مصادرة ٩٠٠ دونم من اراضي قرية الخضر قرب بيت لحم وذلك لغرض شق شارع التفافي.

Digitized by Birzeit University Library

٧- في ١٨/شباط/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مصادرة ٢٣٤ دونما من اراضي بلدة ترقوميا قرب الخليل وذلك لتوسيع مستوطنة (تاليم) مشروع رقم (٥٠١).

آذار/ ١٩٩٧ :

١- أعلنت اسرائيل عن المشروع (E.1) الذي بموجبه تمت مصادرة ١٢٤٤٣ دونماً من اراضي قرى ابو ديس والعيزرية وعناتا والطور لغرض توسيع مستوطنة معاليه أدوميم واتصالها مع مستوطنة بسغات زئيف. وقد وقع وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي على الامر الخاص المعروف بالمشروع (٤/٤٢٠) والذي بموجبه ستضاف ٣٠٠٠ وحدة سكنية للمستوطنة.

٢- في ١٣/آذار/١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (٧/٤/٢٢٠) والذي بموجبه تمت مصادرة ٢٠٠ دونم من اراضي قرية الجيب وذلك لغرض توسيع مستوطنة (بسغات زئيف B) شمالي القدس.

٣- في ١٣/آذار/١٩٩٧ تمت مصادرة ١٩,٥ دونماً من اراضي قرية ابو ديس لغرض توسيع مستوطنة معاليه ادوميم (مشروع ٤:٧/٢٢٠).

٤- اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مشروع (٢/٦٠٣) والذي بموجبه تمت مصادرة ٤١,٥ دونماً من اراضي اريحا وذلك لغرض توسيع مستوطنة فيرد يريحو حيث ستتم اضافة ٤٠ وحدة سكنية للمستوطنة المذكورة.

٥- أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (١٣/٢٢٠) والذي بموجبه تمت مصادرة (٥٤,٥) دونماً من اراضي بلدة بيتونيا قرب رام الله وذلك لغرض توسيع مستوطنة (بسغات زئيف A).

٦- أصدرت الحكومة الاسرائيلية الرخصة (رقم ٩٦/٠٢٨٦٠١) في ٥/آذار/١٩٩٧ والتي بموجبها تم بناء ١٣٦ وحدة سكنية في مستوطنة بسغات زئيف على الارض المصادرة من اراضي قرى حزما وبيت حنينا قرب القدس.

٧- وافقت الحكومة على بناء وحدات سكنية من ستة طوابق بدلاً عن اربعة في مستوطنة بسغات زئيف.

٨- في ١٤/آذار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٢/٢٢٦) والذي تم بموجبه بناء ٨٣٣ وحدة سكنية في مستوطنة (علمون عناتوت) ومصادرة ١٥٤١ دونماً من اراضي قرية عناتا قرب القدس.

٩- في ١٧/آذار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ١/١٢٣) والذي تم بموجبه مصادرة ٢٢ دونماً من اراضي مسحة وسينيريا وذلك لغرض توسيع مستوطنة (شارة تاكفيه).

١٠- في ١٨/آذار/١٩٩٧ بدأ العمل لبناء مستوطنة جديدة على جبل (ابو غنيم).

١١- في ١٩/آذار/١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ١٤٢) والذي تم بموجبه مصادرة ٢٤١ دونماً من اراضي قرى قصره وجوريش قرب نابلس وذلك لغرض توسيع مستوطنة ماجلديليم.

Digitized by Birzeit University Library

١٢- في ٢٤/آذار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشاريع (٩/٢٢٠) و (٢٢٠/-١) و (١٤/٢٢٠) وتم بموجبها مصادرة ٧٨٣ دونماً من اراضي قرى بيتونيا والجيب وذلك لاجراء توسيع آخر في مستوطنة جفعات زئيف شمالي القدس حيث ستتم اضافة ١٥٥٠ وحدة سكنية للمستوطنة.

١٣- في ١٦/آذار/١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية (ممثلة ببلدية القدس) عن بناء ٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة بسغات زئيف.

١٤-باشرت الحكومة الاسرائيلية بشق طريق رقم ٤ وطريق رقم ٤٥ في منطقة القدس.

نيسان/ ١٩٩٧:

١- في ٧/نيسان/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٥٠٧) والذي تم بموجبه مصادرة ٤٩٧ دونماً من اراضي قرية بني نعيم قرب الخليل وذلك لغرض توسيع مستوطنة (معاليه حيفر).

٢- في ١٣/نيسان/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٤٧٥١) والذي تم بموجبه مصادرة ١٧٢٠ دونماً من اراضي قرى ابو ديس والعيزرية وصور باهر والسواحرة الغربية والطور وذلك لغرض حفر نفق يربط بين القدس الغربية ومستوطنة معاليه أدوميم وأدى ذلك الى هدم العشرات من البيوت الفلسطينية في المنطقة.

٣- في ٢٤/نيسان/١٩٩٧ بدأت الحكومة الاسرائيلية بالعمل على توسيع مستوطنة إفرات الأمر الذي يؤدي الى مصادرة ٤٠٠ دونم من اراضي قرى ارطاس والخضر قرب بيت لحم.

٤- في ٢٧/نيسان/١٩٩٧ قام الجيش الاسرائيلي بإخلاء ٢٠ عائلة من البدو والفلاحين من منطقة طوباس قرب غور الاردن كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن نيتها اخلاء ٥٠٠٠ بدوي من اماكن اقامتهم الحالية في الضفة الغربية وخصوصاً من منطقة طوباس وأريحا والخليل ومناطق اخرى.

٥- في ٣٠/نيسان أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن تخصيص ٣٠٠ مليون دولار لتستغل في شق شوارع التفافية تؤدي الى مصادرة الاف الدونمات من اراضي المواطنين الفلسطينيين.

٦- في ٢٤/نيسان/١٩٩٧ حاولت الحكومة الاسرائيلية توسيع مستوطنة كفار يام في منطقة المواصي في خان يونس بقطاع غزة.

٧- في نيسان ١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن توسيع مستوطنات المنطقة الصناعية (ارئيل وعمانوئيل وكادوميم وآدم والفيه مينشه) في الضفة الغربية حيث صودرت حوالي ٣٠٠٠ دونم لهذا الهدف.

آثار الاغلاقات والحصار:

من الصعب تحديد حجم الضرر الناتج عن الاغلاق بسبب وجود العديد من الاثار غير المباشرة والتي يصعب تقييمها.

Digitized by Birzeit University Library

إن الاغلاق الشامل المفروض منذ ٣١/تموز/١٩٩٧ ما زالت آثاره المدمرة مستمرة في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

فيما يلي تقدير اثار الاغلاق التي تكبدتها قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني:-

أ- قطاع العمل:-

مع نهاية تموز ١٩٩٧ كان هناك حوالي ٦٢,٠٠٠ عامل مصرح لهم بالعمل في اسرائيل او المناطق التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعدل الاجرة اليومية لهؤلاء العمال كان حوالي ٢٨ دولار أمريكي وبالتالي فإن مجموع الخسارة اليومية يقدر بـ (١,٧٣) مليون دولار تقع على كاهل الدخل اليومي للأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. من ٣١ تموز الى ٣١ آب (٢٦ يوم عمل) كان هنالك خسارة مباشرة وصلت الى ٤٥ مليون دولار.

ب- العمل الداخلي:-

بسبب الاغلاق الشامل لم يتمكن العديد من العمال الفلسطينيين من الوصول الى اماكن عملهم.

إن حقيقة مجرد منع مادة الاسمنت والحديد عن الضفة الغربية وقطاع غزة يعني فقدان ٣٥,٠٠٠ عامل لاعمالهم في قطاع البناء .

لقد فقد الالاف أعمالهم في مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصاً في السياحة والزراعة والاشغال العامة والصناعة وذلك بسبب الاغلاق الشامل المفروض على الاراضي الفلسطينية.

من ٣١/تموز الى ٣١/آب (٢٦ يوم عمل) حصلت خسارة في العمل الداخلي لهؤلاء العمّال الذين يعملون في اسرائيل بلا تصاريح تقدر بخمسين مليون دولار.

ج- التجارة:

إن الخسارة اليومية لقطاع التجارة تقدر بحوالي ١,٥ مليون دولار حيث أن الخسارة المباشرة في ٢٦ يوم عمل تصل الى ٣٩ مليون دولار.

د-عوائد الضرائب:

ضمن العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني قررت اسرائيل وقف تسديد عوائد الضريبة التي تجمعها من الفلسطينيين الى السلطة الفلسطينية.

وعوائد الضريبة تتألف بشكل رئيسي من ضريبة القيمة المضافة والجمارك والمكوس التي تجبيها الحكومة في المناطق التي تحت سيطرتها لصالح السلطة الفلسطينية، وتأخذ اسرائيل مقابل ذلك ٣٪ من المبلغ الذي يجبى (حسبما نص عليه البروتوكول الاقتصادي في الاتفاق الانتقالي).

Digitized by Birzeit University Library

وهذا أدى الى عدم تمكن السلطة من دفع رواتب ١٠٢،٠٠٠ من موظفيها وطبعاً ستدفع هذه المبالغ لاحقاً الا ان تأخيرها سيكون قد أثر سلباً على الاقتصاد بمقدار طول ودوام فترة الاغلاق.

إن السلطة الفلسطينية تحاول التغلب على ذلك عن طريق القروض او الاستفادة من ديون مؤجلة وهذا سيؤدي بالنهاية الى زيادة الديون المحلية.

أيار/ ١٩٩٧:

١- في ١١/أيار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٣١٦١١) الذي بموجبه يتم توسيع مستوطنة (تومار) في غور الأردن.

٢- في ١٣/أيار/١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٥١٦) الذي بموجبه تمت مصادرة (٢٠٦) دونماً لغرض توسيع مستوطنة (ادورا) قرب بلدة ترقوميا قرب الخليل.

٣- في ٤/أيار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٤١١٠٧) الذي بموجبه تمت مصادرة ٦٦ دونماً لغرض اضافة ٦٢ وحدة سكنية توسيعاً لمستوطنة (آلون مورش) قرب نابلس.

٤- في ١٨/أيار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٩/١٢١) الذي تمت بموجبه مصادرة ١٤٧ دونماً من اراضي قرية سنيريا قرب قلقيلية وذلك لتوسيع مستوطنة (أورنيت).

٥-في ١٨/أيار/١٩٩٧ ايضاً أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ١٢/١١٥) حيث تم توسيع مستوطنة (الفيه مينشه) قرب قرية عزون في منطقة قلقيلية.

٦- في ٢٠/أيار/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٢١٣) الذي تمت بموجبه مصادرة ١٧١ دونماً لغرض توسيع مستوطنة (بيت هارو) قرب بيتونيا.

حزيران/١٩٩٧:

١- في ١٢/حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن إقامة مستوطنة جديدة سميت (هار هامدا) قرب نابلس.

٢- في ١٣/حزيران/١٩٩٧ صادرت الحكومة الاسرائيلية ٦١١ دونماً لتوسيع مستوطنة (بيت هافرا) قرب النبي موسى بمنطقة أريحا.

٣- في حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن توسيع مستوطنة (باتشار) قرب قرية بوريين بمنطقة نابلس.

٤- في حزيران/١٩٩٧ تمت مصادرة ٤٠٠ دونم لأجل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المنطقة الصناعية (بركان) في اراضي قرية سلفيت.

Digitized by Birzeit University Library

٥- في ١٢/حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٤٨٩٤) الذي بموجبه يتم بناء محطة باصات مركزية وفندق في شرقي القدس.

٦- في ٢٩/حزيران/١٩٩٧ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٥١٥٦) الذي بموجبه يتم توسيع المدرسة الدينية اليهودية (شوف بيميم) في حارة عقبة الخالدية بشرقي القدس.

تموز/١٩٩٧:

١- في ٢٠/تموز/١٩٩٧ اعلن ايهود اولمرت ما يسمى رئيس بلدية القدس عن انشاء حي استيطاني في رأس العامود بشرقي القدس.

٢- في حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن توسيع آخر لمستوطنات منطقة اريحا.

٣- في ٨ حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٢/١/٢٢٦) حيث تم بموجبه مصادرة ١٥٤١ دونماً قرب قرية عناتا شرقي القدس وذلك لإضافة ٨٣٣ وحدة سكنية لمستوطنة (آلون) ضمن خطة لتوسيعها.

٤- ١١/حزيران/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٣/٢٢٠) لتوسيع مستوطنة (جبعات زئيف) بشرقي القدس.

آب/١٩٩٧:

١- في ١٧/آب/١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن المشروع (رقم ٣١٣٩ A) لتوسيع مستوطنة (نحلات شمعون) بشرقي القدس وهذا التوسع يشمل محطة للباصات وثلاثة فنادق. حيث ان الارض تمت مصادرتها من عائلة شاور الفلسطينية عام ١٩٦٨ .

٢- في آب ١٩٩٧ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن توسيع كل من:

أ- مستوطنة (سويا) المقامة على اراضي قرية يطا قرب الخليل (مشروع رقم ٥١٣)

ب- مستوطنة (تينا كوماريم) مشروع رقم (٥١٥) المقامة على اراضي قرية الظاهرية قرب الخليل.

ج- مستوطنة (كريات اربع) مشروع رقم (١٩/٥/٠) حيث صودرت الأرض قرب الخليل.

مما يجدر ذكره ان غالبية المشاريع الاستيطانية سالفة الذكر قد تمت الموافقة عليها من قبل بنيامين نتنياهو والتوقيع عليها من قبل وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي.

كل نداءات السلطة الى اسرائيل لوقف هذه النشاطات والعودة لاحياء عملية السلام، ذهبت أدراج الرياح.

Digitized by Birzeit University Library

ما زالت الحكومة الاسرائيلية مستمرة في مشاريع الاستيطان مثل مستوطنة جبل ابو غنيم بالقدس ومصادرة الاراضي على نطاق واسع وهدم البيوت وطرد السكان وشق الطرق الالتفافية والعقاب الجماعي في الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة.

لا يمكن لعملية السلام ان تتواصل ف ضوء النشاطات الاسرائيلية أحادية الجانب، السالفة الذكر، كما ان وقف هذه النشاطات هو شرط اساسي لاعادة المصداقية والثقة بعملية السلام.

٣- العقاب الجماعي

إن سياسة الحصار الاسرائيلي المستمرة ما زالت تلقي بظلالها المدمرة على الاقتصاد الفلسطيني حيث يتم تقييد حركة الناس والبضائع بين الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة، وايضاً بين مدن الضفة الغربية ذاتها، وايضاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة والأردن ومصر من جهة اخرى وهذا يؤدي إلى خنق كامل لتطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني. ففي الاول من آب ١٩٩٧ اوقفت اسرائيل تحويل اموال الضرائب التي تجبيها من الفلسطينيين لصالح السلطة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وذلك ضمن الحصار الذي تفرضه اسرائيل على السلطة الفلسطينية وهذه سياسة اسرائيلية عامة ترفض الايفاء بالالتزامات المالية الاسرائيلية تجاه السلطة حيث تقدر هذه المبالغ بمئات الملايين من الدولارات.

هـ- السياحة:- إن الاغلاق الشامل أدى الى توقف كامل في نشاطات السياحة.

حيث بقيت مدينة بيت لحم تحت الحصار الكامل طوال شهر آب العام الحالي ١٩٩٧ . كما أن وضع مسيرة السلام وتضاؤل الأمل أدى إلى انخفاض ملحوظ في اعداد السياح. كما تقدر الخسارة السنوية في قطاع السياحة بحوالي ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

و- الزراعة وتشمل صيد السمك والحيوانات:-

ما زال الاغلاق الداخلي والخارجي يواصل تدمير الزراعة الفلسطينية. كما أن الخسارة اليومية لهذا القطاع تقدر بـ ٥٠٠,٠٠٠ دولار وأدى ذلك إلى خسارة ١٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار خلال شهر آب من العام الحالي ١٩٩٧ .

ي- الصناعة:-

يوجد ٥٠٥٣٢ شخص يعملون في هذا القطاع في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أنه وبسبب الاغلاق الشامل توقف وصول المواد الخام والبضائع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كما أن نقل البضائع بين غزة والضفة الغربية وبينهما وبين مصر والأردن واسرائيل توقف تماماً بسبب الاغلاق.

Digitized by Birzeit University Library

وبالتالي فإن خسارة هذا القطاع اليومية هي ٢،٠٠٠،٠٠٠ دولار وأدى ذلك إلى خسارة ٥٢ مليون دولار خلال شهر آب من العام الحالي ١٩٩٧ .

إن طول فترة الاغلاق هي التي تحدد مقدار الخسارة اليومية. كما أن الخسائر في الاقتصاد الفلسطيني، يمكن لمسها في الجوانب التالية:-

١- لدى الفلسطينيين العاملين في اسرائيل.

٢- لدى الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية وغزة.

٣- لدى الفلسطينيين العاملين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤- التصدير وجوانب أخرى.

٥- مجال البيع بسبب الخسارة في الداخل.

٦- المدخلات من ضريبة الدخل والجمارك.

٧- خسارة بسبب ديون السلطة الوطنية الفلسطينية.

٨- خسارة بسبب عدم الثبات والوضوح في مجال الاستثمار الخاص.

٩- خسارة بسبب تصاعد أسعار المواد الخام ونقصها.

١٠- خسائر ناتجة عن عدم تنفيذ مشاريع ممولة من الدول المانحة.

١١- خسائر أسواق التصدير.

باختصار فإن الاغلاق سيؤثر على الاقتصاد الفلسطيني من خلال:-

١- تراجع في الانتاج والدخل والتوفير والاستهلاك.

٢- تراجع في الاستثمار ومعدل النمو.

٣- تراجع في العائدات من (ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضريبة الدخل).

كما يلاحظ استمرار التأثير المدمر على الخدمات الصحية والمواصلات والتعليم والنشاطات الاجتماعية. كما أن الخسائر الفلسطينية المباشرة خلال شهر آب تقدر بـ ٢٥٨ مليون دولار أي بمعدل خسارة يومي يصل الى ٨,٥ مليون دولار.

٤- ما زالت البيوت تهدم في شرقي القدس ومناطق الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة وما زالت المصادرة الاسرائيلية للأراضي في الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة مستمرة بمعدلات لم يسبق لها مثيل، فخلال شهر آب ١٩٩٧ دمرت الحكومة الاسرائيلية ٦٩ بيتاً في شرقي القدس والخليل وأريحا وطوباس وبيت لحم ونابلس وبهذا يصبح عدد البيوت التي تم هدمها منذ تولي نتنياهو للحكم ٣٧٣ منزلاً بالاضافة إلى اصدار ٧٠٤ انذارات بهدم بيوت فلسطينية أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

٥- في التاسع عشر من كانون الثاني أي بعد يومين من توقيع بروتوكول اعادة الانتشار في الخليل وقع القائد العسكري الاسرائيلي عوزي دايان الأمر العسكري رقم ٣٣٩ والذي يحظر بموجبه على المواطنين الفلسطينيين من ترميم غرف بيوتهم في البلدة القديمة كما تم اعتقال من قبض عليهم أثناء ترميم منازلهم.

٦- وبنفس الوقت اصدرت رخصاً للمستوطنين في البلدة القديمة في مدينة الخليل لتوسيع البنايات القائمة وأيضاً انشاء مبان جديدة في المنطقة.

إن هذا العمل لا يشكل خرقاً واضحاً للإتفاق فحسب وانما يهدد أمن الفلسطينيين في حال تنفيذه.

٧- في ٢٧ كانون الثاني أخلت اسرائيل بالقوة العديد من عائلات بدو الجهالين وذلك لغرض توسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وهذا العمل انما هو خرق واضح للإتفاقات الموقعة.

وما زال الجيش الاسرائيلي يواصل إخلاء العديد من العائلات البدوية المقيمة في المنطقة (٢) حيث تم اخلاء المئات من هذه العائلات كما أرسلت بلاغات إلى العديد من العائلات الاخرى بضرورة اخلاء بيوتهم المنوي هدمها.

٨- تم اغلاق مسجد بلال (قبة راحيل) أمام المسلمين ويقوم الاسرائيليون باقامة مبان غير مرخصة في الموقع وحوله.

٩- اضافة إلى ذلك لا بدّ هنا أن نوضح الإلتزامات والقضايا التي يجب الالتزام بها وتطبيقها من قبل الحكومة الاسرائيلية بحسب ما نص عليه الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة والذي وقع في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام ١٩٩٥:

١- تم اطلاق سراح الاسيرات الفلسطينيات-ثم تم اعتقال بعضهن مرة أخرى وهذه خطوة رحبنا بها إلا انه ما زال هنالك معتقلون وموقوفون فلسطينيون لم يطلق سراحهم كما أن اللجنة المشتركة المختصة في هذا الموضوع لم تجتمع بسبب الرفض الاسرائيلي لذلك.

٢- ما زال الممر الآمن بين غزة والضفة لا يعمل بسبب الرفض الاسرائيلي لتشغيله.

٣- التحضير والتبرعات لبناء ميناء غزة توقفت تماماً بسبب أمر حكومي اسرائيلي. كما أن الشركات التي تم التعاقد معها لإنجاز الميناء المنوي تمويل بنائه من تبرعات أوروبية وخصوصاً من فرنسا والنمسا، لم تستطع تلك الشركات المباشرة بعملها بسبب الرفض الاسرائيلي.

٤- مطار غزة الجاهز للإفتتاح لا يعمل بسبب المنع الاسرائيلي وهذا يأتي ضمن الحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية.

٥- على اسرائيل حل إدارتها المدنية وسحب حكمها العسكري من الضفة الغربية المادة الأولى القسم (٥) الصفحة (٨) الإتفاق المرحلي (بعد تشكيل المجلس (مجلس السلطة) يتم حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وسحب الحكم العسكري).

Digitized by Birzeit University Library

٦- على الحكومة الاسرائيلية الا تستعمل مصطلح (يهودا والسامرة) حيث يعرف الاتفاق المرحلي المناطق بكونها (الضفة الغربية).

٧- على الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بالوحدة الاقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة المادة الحادية عشرة صفحة (١٤) من الاتفاق الانتقالي.

(ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة على انها وحدة اقليمية واحدة كما أن وحدة ووضع هذه الوحدة الاقليمية سيحافظ عليها أثناء الفترة الانتقالية).

٨- على الحكومة الاسرائيلية إحترام بنود الملحق الثالث للإتفاق الانتقالي.

(البروتوكول المتعلق بالشؤون المدنية) الملحق الثالث (الصفحات ١٢٨-٢٠١).

٩- على الحكومة الاسرائيلية تطبيق البند الخاص باعادة الانتشار الكاملة للقوات الاسرائيلية وتسليم مسؤولية النظام العام للفلسطينيين في المنطقة (B) الى السلطة الفلسطينية.

المادة الثالثة عشرة-الامن-البند الثاني صفحة (١٦).

(سيكون هنالك اعادة انتشار كاملة للقوات الاسرائيلية من المنطقة (B)).

وستسلمها اسرائيل للمجلس الذي سيتسلم مسؤولية الأمن العام للفلسطينيين وينبغي على إسرائيل مسؤولية حماية الاسرائيليين ومواجهة تهديد الارهاب) وايضاً البند (2-b) صفحة (١٧).

(الشرطة الفلسطينية ستكون مسؤولة عن التعامل مع قضايا الامن العام التي يكون متورطاً فيها فلسطينيون فقط).

١٠- على الحكومة الاسرائيلية احترام الاتفاق المتعلق بحركة الفلسطينيين في المنطقة (B).

المادة الثالثة عشرة-الأمن-البند (4-b)، صفحة (١٧).

(بعد ثلاثة أشهر من استكمال اعادة الانتشار في المنطقة (B) فان مكاتب الارتباط المشتركة يمكنها اصدار قرار بأن حركة الشرطة الفلسطينية من مراكزها في المنطقة (B) الى القرى والمدن الفلسطينية في المنطقة (B) على الطرقات التي يستعملها الفلسطينيون فقط يمكن أن تتم بعد إعلام مكتب الارتباط المشترك).

١١- على الحكومة الاسرائيلية تنفيذ مراحل عمليات إعادة انتشار أخرى من الضفة الغربية المادة السابعة عشرة-النفوذ-البند (٨).

سيتوسع المجلس تدريجياً ليشمل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا تلك التي ستناقش في مفاوضات الوضع النهائي، ويكون التوسع من خلال سلسلة من عمليات اعادة الانتشار للقوات الاسرائيلية. مرحلة اعادة الانتشار الأولى للقوات الاسرائيلية ستشمل المناطق المأهولة في الضفة الغربية-مدن، بلدات مخيمات لاجئين وقرى صغيرة، كما ذكر في الملحق الأول، وتستكمل عشية الانتخابات الفلسطينية، أي ٢٢

Digitized by Birzeit University Library

يوماً قبل يوم الانتخابات. عمليات اعادة انتشار أخرى للقوات الاسرائيلية من مناطق عسكرية محددة ستبدأ مباشرة بعد تشكيل مجلس السلطة وستتم على ثلاث مراحل كل واحدة منها تتم بعد الاخرى بستة أشهر على أن تنتهي قبل مرور ثمانية عشر شهراً على تشكيل مجلس السلطة).

١٢- على الحكومة الاسرائيلية الامتناع عن التحريض، ويشمل ذلك الدعاية المعادية التزاماً بالمادة الثانية والعشرين البند الأول صفحة (٢٤).

(ستسعى إسرائيل ومجلس السلطة الى اقامة علاقات تفاهم وتسامح متبادلة وبالتالي الامتناع عن التحريض، ويشمل ذلك الدعاية المعادية ضد الطرف الآخر، بدون الانتقاص من حرية التعبير سيتم اتخاذ خطوات قانونية لمنع التحريض من قبل أية منظمة أو مجموعة أو أفراد كل داخل منطقته).

١٣- على الحكومة الاسرائيلية ايجاد تقدم في قضية النازحين الفلسطينيين حسبما حدد في المادة السابعة والعشرين البند الثاني صفحة (٢٦).

(ستقرر لجنة المتابعة بالاتفاق سبل إدخال أشخاص نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ مع الحفاظ على الاجراءات المناسبة لمنع انتشار الفوضى وانعدام النظام.

١٤- على الحكومة الاسرائيلية احترام تنفيذ الاتفاق المتعلق بالممرات الامنة للأشخاص ووسائل النقل والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

(المادة العاشرة، الملحق الأول، الصفحات ٦١-٦٤)

١٥- يجب على اسرائيل أن تدرس نقل منطقة الجفتلك إلى نفوذ مجلس السلطة في المرحلة الأولى من مراحل اعادة الانتشار اللاحقة.

(المادة الواحدة والثلاثون-النقاط النهائية-البند ١٤، صفحة (٢٩))

في حين أنه ستنقل منطقة الجفتلك الى نفوذ مجلس السلطة في المرحلة الاولى من اعادة الانتشار فإن نقل الأرض الى نفوذ مجلس السلطة ستتم دراسته من قبل الجانب الاسرائيلي في المرحلة الأولى من عمليات اعادة الانتشار اللاحقة).

١٦- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام والحفاظ على حرية التنقل الطبيعي الميسر للمواطنين والمركبات والبضائع داخل الضفة الغربية وبينها وبين قطاع غزة ورفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني حالاً.

المادة الأولى الملحق الأول البند الثاني صفحة (٣٢).

(بغية الحفاظ على الوجوه الاقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة، وتعزيز نموها الاقتصادي والروابط الديمغرافية والجغرافية فيما بينهما، فإن كلا الطرفين سينفذان احكام هذا الملحق مع

Digitized by Birzeit University Library

احترام وعدم اعاقة حركة الناس والمركبات والبضائع بشكل طبيعي داخل الضفة الغربية وبينها وبين قطاع غزة).

١٧- يجب على الحكومة الاسرائيلية إزالة جميع أشكال الاغلاق المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة والا تحدد اهمية مشاريع التطوير الفلسطينية.

(المادة الأولى الملحق الأول البند الثاني صفحة (٣٢).

(أية تحضيرات أمنية وخطواتها التي تتخذ لدى اعادة انتشار القوات الاسرائيلية، سوف لن تحدد او تؤثر سلباً على المشاريع التطويرية للفلسطينيين ومشاريع اعادة التطوير في الضفة الغربية وكذلك الكرامة الجسمانية والمعنوية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة).

١٨- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام وحدة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة متمثلة في السلطة الفلسطينية فقط.

(المادة الأولى البند الرابع صفحة (٣٢)

(بعد تشكيل مجلس السلطة فإن وحدة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم الحفاظ عليها واحترامها. جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عنهم ما لم يحدد غير ذلك في هذا الاتفاق.

١٩- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام الاتفاق المتعلق بالأماكن اليهودية الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية.

(المادة الخامسة، الملحق الأول، البند ٢- b الصفحات ٤٣-٤٤) .

٢٠- يجب على الحكومة الاسرائيلية ملاحظة أن الدوريات الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة يجب أن تكون قد بدأت تسير عبر مناطق A.B.C في الضفة الغربية.

(المادة الخامسة، الملحق الأول، البند (4-b صفحة (٤٦)).

سوف يسمح لكل مكتب ارتباط مشترك باتخاذ قرار حول تسيير دوريات مشتركة كل في منطقته وذلك في مناطق C.B.A على أن يكون ذلك خلال ثلاثة أشهر من استكمال اعادة الانتشار في منطقة مكتب الارتباط المشترك).

٢١- يجب على الحكومة الاسرائيلية تنفيذ البند المتعلق بتسيير دوريات مشتركة في منطقة (B) .

(المادة الخامسة، الملحق الأول، البند (٥-٩)، صفحة (٤٦)).

(يتم تسيير دوريات مشتركة في المناطق (B) تقودها مركبة اسرائيلية. كما تتواجد ثلاثة من هذه الدوريات في كل مكتب ارتباط مشترك وتكون واحدة منها في حالة استنفار طوال ٢٤ ساعة يومياً أما الدوريتان الأخريان فتنفذان مهام توكل إليهما من مكتب الارتباط طوال ساعات النهار.

Digitized by Birzeit University Library

٢٢- يجب على الحكومة الاسرائيلية ان توقف فوراً البناء في وحول منطقة قبر راحيل.

(المادة الخامسة، والملحق الأول، البند السابع، الصفحة (٤٧)).

٢٣ - يجب على الحكومة الاسرائيلية تطبيق البنود المتعلقة بشاطىء المواصي في قطاع غزة.

(المادة السادسة، والملحق الأول، نقطة (C)، صفحة (٤٩).

٢٤- يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تكون قد انتهت من وضع ترتيبات مع السلطة الفلسطينية تنظم بموجبها حركة مرور السيارات الخاصة عبر معبري رفح والكرامة (اللنبي سابقاً).

(المادة الثامنة، الملحق الأول، البند (A-6)، صفحة (٥٩)).

إجراءات خاصة سيتفق عليها الجانبان فيما يتعلق بعبور البضائع، الحافلات، الشاحنات والسيارات الخاصة).

٢٥- على الحكومة الاسرائيلية ملاحظة أن معبر الكرامة (اللنبي سابقاً) يجب أن يبقى مفتوحاً طوال العام ما عدا عيد الغفران لدى اليهود.

(المادة الثالثة عشرة، الملحق الأول، البند (C-6)، صفحة (٥٩).

(يبقى معبر الكرامة (اللنبي سابقاً) مفتوحاً من الاحد وحتى الخميس بين الساعة ٨ وحتى الساعة ١٢ ليلاً، وفي يومي الجمعة والسبت من الساعة ٨ وحتى الساعة ٣ بعد الظهر ما عدا يوم عيد الغفران).

٢٦- يجب على الحكومة الاسرائيلية نقل نقطة عبور ايرز الى منطقة داخل اسرائيل ومحاذية لخط الحدود.

(المادة التاسعة، الملحق الأول، البند (A_1)، صفحة (٦٠)).

٢٧- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام الاتفاق المتعلق بحرية الحركة الطبيعية للناس والمركبات والبضائع داخل الضفة الغربية، بين المدن وبين البلدات وبين القرى، ومخيمات اللاجئين وهذه الحركة يجب ألا تتأثر بالحواجز على الطريق او نقاط التفتيش.

(المادة التاسعة، الملحق الأول، البند (Z_A) صفحة (٦٠)).

٢٨- يجب على الحكومة الاسرائيلية الدخول فوراً في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول البروتوكول المعدل المتعلق بالمعابر الدولية.

(المادة الثامنة، الملحق الأول، البند (D)، صفحة (٥٤) وايضاً البروتوكول الخامس الصفحات (٧٩-١٠٣).

٢٩- يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تطبق الاتفاق المتعلق بأمن الاجواء المادة الثالثة عشرة، الملحق الأول، الصفحات (٦٨-٧٠).

٣٠- يجب على الحكومة الاسرائيلية الامتناع عن فرض الاغلاق على بحر غزة.

(المادة الرابعة عشرة، الملحق الأول، الصفحات (٧٠-٧٣).

Digitized by Birzeit University Library

٣١- يجب على الحكومة الاسرائيلية أن تطبق البند المتعلق بانشاء ميناء غزة.

(المادة الرابعة عشرة، الملحق الأول، البند (٤)، صفحة (٧٣).

٣٢- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام جميع بنود الملحق الرابع المتعلقة بالامور القانونية.

(الملحق الرابع، الصفحات (٢١١-٢٠٢)).

٣٣- يجب على الحكومة الاسرائيلية الا تخرق أياً من بنود بروتوكول العلاقات الاقتصادية. وهنا تجدر ملاحظة انه اذا استمرت اسرائيل في منع العمال الفلسطينيين من العمل في اسرائيل فان بحمل البروتوكول الاقتصادي سيكون بحاجة لمراجعة من قبل الطرفين.

(الملحق الخامس، الصفحات (٢١٢-٣٠٠)).

٣٤- يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تحترم الاتفاق المتعلق بإطلاق سراح المعتقلين والموقوفين.

(الملحق السابع، صفحة (٣١٤)).

٣٥- يجب على الحكومة الاسرائيلية احترام التزامها بتوسيع منطقة اريحا.

١٠- العنف الاستيطاني الاسرائيلي في تزايد. كما ان الحكومة الاسرائيلية مطالبة مرة أخرى بمعاقبة الارهابيين الاسرائيليين الذين جرحوا وقتلوا فلسطينيين حيث ان المستوطن الذي قتل الطفل الفلسطيني حلمي شوشة (١٢ عاماً) قرب بلدة الخضر في نيسان ١٩٩٧، تم اطلاق سراحه بدون محاكمة. كما أن الجندي الذي فتح النار في كانون الثاني ١٩٩٧، على الفلسطينيين في الخليل وجرح ١٣ شخصاً قد اطلق سراحه بلا محاكمة ومؤخراً تم اطلاق سراح القتلة الاسرائيليين الثلاثة الذين قتلوا عاملاً فلسطينياً في محطة وقود بالقدس وذلك دون محاكمتهم.

١١- القوات الاسرائيلية بدأت بالعمل في مناطق السلطة الفلسطينية ففي تموز تم اختطاف مواطنين في مدينة طولكرم على يد قوات الامن الاسرائيلية.

١٢-العشرات من المدنيين الفلسطينيين تم ضربهم ومهاجمتهم على يد جنود اسرائيليين وفي إحدى المرات تم تصوير حادثة من هذا القبيل حيث شوهد ستة فلسطينيون يتعرضون للضرب إلا ان الضباط الإسرائيليين المتورطين في العملية حكم عليهم فقط بالسجن لمدة ثمانية أشهر وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي حوكم فيها اسرائيليون متورطون في ضرب فلسطينيين.

ان الانتهاكات السابقة واستمرار هذه السياسة الاسرائيلية يشكل تهديداً رئيسياً للجهود المبذولة لإعادة عملية السلام الى مسارها إن الحكومة الاسرائيلية تقوم وبشكل خطير بإعاقة او حتى ومنع تنفيذ الاتفاقات او إستئناف محادثات الوضع النهائي المقترحة حسبما نص عليه جدول الاعمال المتفق عليه فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والقضايا الأخرى ذات العلاقة.

Digitized by Birzeit University Library

فإذا استمرت هذه السياسة علينا أن نعترف انه لا توجد عملية سلام على الرغم من التزام القيادة الفلسطينية بالسلام. إن استمرار هذه السياسة سيعيد المنطقة وسكانها إلى المواجهات العنيفة والكوارث ويكون ذلك على مسؤولية الحكومة الاسرائيلية.

إن القيادة الفلسطينية تدعو الحكومة الاسرائيلية مرة اخرى الى تنفيذ التزاماتها حسبما نصت عليه الاتفاقات والابتعاد عن الاعمال الهدامة واعطاء عمليه السلام الفرصة التي تستحقها.

وثيقة رقم (٣٤)

رسالة التطمينات الأمريكية

الى القيادة الفلسطينية

١٩٩١/١٠/١٨

ان القرار الفلسطيني بحضور مؤتمر السلام للبدء في المفاوضات مباشرة مع اسرائيل يمثل خطوة مهمة في السعي نحو سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وتعتقد الولايات المتحدة منذ زمن طويل بأن المشاركة الفلسطينية حيوية (Critical) لنجاح جهودانا.

وضمن اطار العملية التي تنطلق فيها، نرغب في الرد على طلبكم تطمينات معينة تتعلق بهذه العملية، هذه التطمينات تمثل فهم، ونوايا الولايات المتحدة حيال المؤتمر والمفاوضات الناجمة عنه.

ان هذه التطمينات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة ولا تقوض او تناقض قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اضافة لذلك لن يتم تزويد احد الأطراف بتطمينات لا تعرفها جميع الأطراف الأخرى، وهذا نستطيع ان ننمي شعوراً بالثقة ونقلل من فرص سوء التفاهم.

وكما قال الرئيس جورج بوش في خطابه في ٦ آذار (مارس) ١٩٩١ أمام الكونغرس، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بأن السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أن حلاً كهذا يجب أن يوفر الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأي شيء غير ذلك، وكما أشار الرئيس، سوف يفشل أمام الامتحان المزدوج للعدالة (Fairness) والأمن.

ان العملية التي نحاول خلقها تقدم للفلسطينيين طريقاً لتحقيق هذه الأهداف، وتعتقد الولايات المتحدة بأنه يجب ان تكون هناك نهاية للاحتلال الاسرائيلي، وهذا يمكن ان يتم فقط عبر المفاوضات الصادقة والجادة، كما تعتقد الولايات المتحدة بأن هذه العملية يجب أن تخلق علاقة جديدة من التبادل (Mutuality) حيث يستطيع كل من الفلسطينيين والاسرائيليين ان يحترم كل منهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية، ونعتقد ان الفلسطينيين يجب ان يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم.

Digitized by Birzeit University Library

ان المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر وستجتمع تلك الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات، ولهذا الخصوص، ستؤيد الولايات المتحدة مشاركة الفلسطينيين في أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف حول اللاجئين وفي جميع المفاوضات المتعددة الأطراف، ويستند المؤتمر والمفاوضات التي تليه على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان هذه العملية سوف تسير بمسارين من خلال المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية واسرائيل والفلسطينيين، ان الولايات المتحدة مصممة على تحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي-الاسرائيلي وستبذل أقصى جهودها لتؤمن تقدم العملية في كلا المسارين للوصول الى هذا الهدف.

وسعياً نحو تسوية شاملة يجب أن تتقدم جميع المفاوضات بأسرع ما يمكن نحو الاتفاق، ومن جانبها فان الولايات المتحدة سوف تعمل من أجل مفاوضات جادة وسوف تسعى أيضاً لتجنب التطويل والتلكؤ من جانب أي طرف.

سيكون المؤتمر برعاية مشتركة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وستكون المجموعة الأوروبية مشاركة في المؤتمر الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتمثل برئاستها.

ويمكن للمؤتمر ان ينعقد ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف، وبخصوص دور الأمم المتحدة، سيبعث الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً للمؤتمر بصفة مراقب، وستبقى الدولتان الراعيتان للمؤتمر والأمين العام على اطلاع حول تقدم المفاوضات، الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بين الأطراف سيتم تسجيلها لدى سكرتارية الأمم المتحدة وتبلغ الى مجلس الأمن، وستسعى الأطراف لنيل مصادقة المجلس على هذه الاتفاقات ولما كان من مصلحة كافة الأطراف ان تنجح هذه العملية، فان الولايات المتحدة لن تدعم أية عملية منافسة او موازية في مجلس الأمن خلال الاستمرار النشط لهذه العملية.

لا تسعى الولايات المتحدة لأن تحدد من يتحدث باسم الفلسطينيين في هذه العملية، نحن نسعى لاطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة وتوفر طريقاً لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وللمشاركة في تقرير مستقبلهم، ونعتقد بأن وفداً أردنياً-فلسطينياً-مشتركاً يوفر أفضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الغاية.

الفلسطينيون وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء وفدهم الذين لا يخضعون لفيتو من أي مكان، وتفهم الولايات المتحدة بأن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية يوافقون على التفاوض بمسارين، وعلى مراحل، ومستعدون للعيش بسلام مع اسرائيل ولا يمكن الزام طرف بالجلوس مع أي أحد لا يريد الجلوس معه.

سيكون الفلسطينيون أحرارا في اعلان المكون (Component) الفلسطيني في الوفد المشترك والقاء بيان أثناء افتتاح المؤتمر، كما يمكنهم أن يثيروا أي قضية تتعلق بصلب المفاوضات خلال المفاوضات.

ان الولايات تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية، ولهذا نريد أن نطمئنكم الى ان لا شيء سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية او يشكل حكماً مسبقاً أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات، ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلاً في أنه لا يجب أن

Digitized by Birzeit University Library

تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، ونشجع كل الأطراف على تجنب الاجراءات من جانب واحد والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي او تصعب من المفاوضات أو تستبق تقرير نتائجها النهائية، ويتمثل موقف الولايات المتحدة أيضاً في أن أي فلسطيني مقيم في الأردن وذي روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة في الجانب الاردني من الوافد (is eligible) .

اضافة الى ذلك فان موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضاً في أنه بامكان فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية، وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أنه يجب أن يكون بامكان فلسطيني القدس الشرقية والفلسطينيين طرح أية مسألة، بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على الطاولة.

ونظراً لشدة تعقد المسائل المطروحة وعمق المشاعر، فان الولايات المتحدة ما انفكت منذ زمن ترى أن وجود مرحلة انتقالية مطلوب لتهدم جدران الشك وعدم الثقة ووضع اسس مفاوضات قابلة للاستمرار حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة، ان هدف المفاوضات حول الاجراءات الانتقالية هو تحقيق الانتقال المنظم والسلمي للسلطة من اسرائيل للفلسطينيين، ويحتاج الفلسطينيون تحقيق السيطرة السريعة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تمس حياتهم وللتكيف مع وضع جديد يمارس فيه الفلسطينيون السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جانبها ستعمل الولايات المتحدة جاهدة منذ البداية وستشجع كل الأطراف على اتخاذ خطوات قادرة على خلق جو من من الثقة والثقة المتبادلة بما في ذلك احترام حقوق الانسان.

وكما تعلمون بخصوص المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيون سيتم اجراء المفاوضات حسب مراحل تبدأ بالمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي.

وستجري هذه المباحثات بهدف الوصول الى اتفاق في غضون سنة واحدة وما ان يتم الاتفاق تستمر ترتيبات الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، وفي بداية السنة الثالثة من فترة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، ستجري المفاوضات حول الوضع الدائم.

ويتمثل هدف الولايات المتحدة في أن تختتم مفاوضات الوضع الدائم مع نهاية المرحلة الانتقالية.

لقد كان موقفنا منذ زمن طويل أن المفاوضات المباشرة والمستندة الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط قادرة على ايجاد سلام حقيقي، ولا أحد يمكنه املاء النتيجة مسبقاً، وتفهم الولايات المتحدة ان الفلسطينيين يجب أن يكونوا أحرارا في اثارة أية قضية مهمة بالنسبة لهم في كلمات الافتتاح في المؤتمر او في المفاوضات التي تلي ذلك. وهكذا فان الفلسطينيين احرار في المناقشة من اجل أي نتيجة يعتقدون انها الافضل بالنسبة لتحقيق متطلباتهم وتقبل الولايات المتحدة أي نتيجة تتفق عليها الاطراف. وفي هذا الصدد وانسجاماً مع السياسات الامريكية القائمة منذ زمن بعيد، فاننا لا نستثني الكونفدرالية كنتيجة ممكنة للمفاوضات حول الوضع النهائي.

Digitized by Birzeit University Library

ان الولايات المتحدة ما انفكت تعتقد منذ زمن طويل انه لا ينبغي لأي طرف ان يقوم بأفعال من جانب واحد بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن ان تحل الا من خلال المفاوضات وفي هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ والذي يظل يمثل عقبة امام السلام.

وستعمل الولايات المتحدة كوسيط أمين في محاولة حل النزاع العربي-الاسرائيلي. وتمثل نيتنا ونية الاتحاد السوفياتي في لعب دور القوة الدافعة في هذه العملية لمساعدة الاطراف على التقدم في اتجاه سلام شامل ولأي طرف ان يتصل بالراعيين في أي وقت.

وان الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في كل مراحل المفاوضات بموافقة الاطراف المشاركة في كل مفاوضة.

هذه هي التطمينات التي تقدمها الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ المبادرة التي ناقشناها. واننا مقتنعون بأنه امامنا فرصة حقيقية لتحقيق شيء مهم جداً في عملية السلام ومستعدون للعمل الشاق معكم في الفترة المقبلة لتعزيز التقدم الذي احرزناه. سيكون هناك تحديات صعبة امام جميع الاطراف. ولكن مع تواصل التزام الفلسطينيين، أمامنا فرصة حقيقية للتحرك نحو مؤتمر سلام والى مفاوضات ومن ثم نحو السلم الأوسع الذي نصبو اليه جميعاً.

Digitized by Birzeit University Library

رسالة شمعون بيريس الى وزير خارجية النرويج

وزارة الخارجية

٧٤٩٦٠٣

القدس. ١١ /تشرين اول/١٩٩٣

الى سعادة السيد،

جون فورجن هولست،،

وزير خارجية النرويج

عزيزي الوزير هولست،

أود التأكيد على أن المؤسسات الفلسطينية في شرقي القدس ومصالح ورفاهية سكان شرقي القدس انما هي على جانب كبير من الأهمية وسيتم الحفاظ عليها.

لذلك جميع المؤسسات الفلسطينية في شرقي القدس الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية منها والاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية انما تؤدي دوراً حيوياً لصالح الشعب الفلسطيني.

غني عن الذكر القول اننا لن نعيق نشاطاتها، بل على العكس سيتم تشجيعها على أداء دورها المهم.

المخلص

شمعون بيرس

وزير خارجية اسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 5. Number 18. Spring 1998)

Articles

Terrorism: Violence and "Suicide Operations" — **Muhannad Abd Al-Hameed**
Strategic Implications of the Joint Turkish-Israeli Naval Manoeuvres — **Hassan Abu Talib**

File: Fifty Years After the "Nakba" (1948):

Hassan Khadir, Kamal Quba'a, Issam Nassar, Fathia Nasro, Nasir al-Dih al-Sha'ir, Yazid Sayigh

A Bi-national State in Palestine/Israel? Dialogue Among Palestinians

Ghada Karmi,
As'ad Ghanim, Tayseer Khalid, Abd Al-Raheem Mallouh, Waleed Salim

Interviews:

Mosa Abu Marzouk, Member of *Hamas'* Politburo
Muhammed Nafa', General Secretary of *Rakah*
Arye' Der'i, *Shas*

Reports, Reviews, Israeli Issues, Documents

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
P.O Box 736, Nablus, Palestine - Tel: (09) 380383, Tel&Fax: (09) 380384

Digitized by Birzeit University Library